

تاريخ المصريين

١٣٢

دار المنروب السامى فى مصر

(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الأول

د. ماجدة محمد محمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

يتضمن هذا الكتاب قيام نظام الحماية في مصر،
وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال في مصر من «المعتمد
البريطاني» إلى «المندوب السامي». كما تناول تكوين دار
المندوب السامي ونظام العمل فيها، وبعض المناصب
الكبرى، والأقسام التي تكونت فيها الدار، وعلاقة دار
المندوب السامي بالحكومة المصرية في عهدى مكماهون
وريجينالد ونجت، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان
فؤاد. كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩، وتعيين الجنرال أنبى
مندوباً سامياً في مصر، ثم دوره في تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢م.

كذلك تناول الكتاب دور دار المندوب السامي في
حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م،
وصلتها بالدستور والملك والوزارات.

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب



دار المندوب السامي في مصر

(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الأول

د. ماجدة محمد حمود



دار المندوب السامي في مصر

١٩٩٩

الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب عن دار المندوب السامى فى مصر ودورها فى حكم مصر ، وموقفها من الحركة الوطنية من ١٩١٤ - ١٩٢٤ .

والكتاب فى الأصل رسالة علمية أعدتها الباحثة ماجدة محمد حمود للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة عين شمس ، وبالتالي تتوافر فيه لحد كبير مقاييس الدراسة العلمية التاريخية .

وقد تناولت الباحثة فى هذا الكتاب قيام نظام الحماية فى مصر ، وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال فى مصر من « المعتمد البريطانى » الى « المندوب السامى » . كما تناولت تكوين دار المندوب السامى ونظام العمل فيها ، وبعض المناصب الكبرى ، والأقسام التى تكونت منها الدار ، وعلاقة دار المندوب السامى بالحكومة المصرية فى عهدى مكماهون ورجينالد وينجت ، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان فؤاد ، كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩ وتعيين الجنرال اللنبي مندوبا ساميا فى مصر ، ثم دوره فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

كذلك تحدثت الباحثة عن دور دار المنسوب السامي في حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وصلتها بالاستور والملك والوزارات ، وتعرضت لموقف اللورد ألبي من مصرع السردار لى ستاك ، الذى أدى الى استقالته .

وقد رجعت المؤلفة لعدد ضخم من المصادر التاريخية والمراجع والدوريات والمذكرات ، وهو ما يجعل من عملها رسدا كبيرا لأحداث الفترة الزمنية التى تناولتها .

وأمل أن يجد القارئ الكريم فى هذا العمل ما ينشد من فائدة وممتعة .

رئيس التحرير

٠١ د. عبد العظيم رمضان

الامـداء

الى روح أمى الطيبة ٠٠٠ وقد حملت هموم الآخرين
بقدر ما حملت همومنا ٠٠٠ فكانت حياة قصيرة وذكرى
باقية

شكر وتقدير

طوبى للذين جعلوا من حياتهم سلسلة من العطاءات .. والمجد
لهؤلاء الذين مارسوا حبهم للوطن وانتمائهم لقضايا أمتهم بناء للعقول
وإرشادا للباحثين عن المعرفة ... واضاءة لصفحات من تاريخ
الشعب تستوعب التجربة وتلهم القاعدين •

طوبى للرجل وقد استقر في ضمير أمته ومن أخله من الذين
يسكنون ضمير أمتهم •

طوبى للمعلم الذى دفعنى دفعا واسبع على من علم لا ينفد
وأكسبني إصرارا لا يلين فكنت لبننة فى بنائه وواحدة من جيوش
المتعلمين على يديه •

طوبى للإنسان الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق •

ويسعدنى أن أقدم بالشكر العميق الى الأستاذ الدكتور محمد
عبد الرؤف سليم الذى درست على يديه ، وكان معلما وأبا بكل
ما تتضمنه هذه الكلمات من التزامات بذلها لى ولغى عن طيب خاطر
فله جزيل الشكر وأجمل التقدير •

أما استاذى الدكتور محمد صابر عرب ، فقد تشرفت بمعرفته
فى سمنار كلية البنات ، وكثيرا ما استفدت من مناقشاته فى تلك
الجلسات العلمية وحقيقة فقد سعدت للغاية لتفضله بالموافقة على
مناقشتى فاليه أبلغ الشكر والامتنان .

ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر والعرفان للاستاذ الدكتور طلعت
اسماعيل رمضان ، والاستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر اللذين أمدانى
ببعض الوثائق الانجليزية ...

أما الشكر العميق فانه لهذا الفارس الذى يقبض بيده على
الجمر حاملا آلام أمته دون أن يهتز له قلم ... والخطوب جسام ...
لما قدم لى من نصائح غالية ومن آراء سديدة كانت نعم العون وأبصر
المُرشدين الدكتور رفعت السعيد .

أما زوجى فلا أستطيع أن أوفيه حقه من الشكر والامتنان
لتنشجيته لى فقد كان عوناً وهادياً على مواصلة هذا البحث

مقدمة

تتناول هذه الدراسة دار المندوب السامي ودورها في حكم مصر وموقفها من الحركة الوطنية من ١٩١٤ - ١٩٢٤ .

وقد نشأت فكرة هذه الدراسة من كون أن الحركة الوطنية قد درست كما درست كذلك العلاقات البريطانية المصرية غير أن ما لم تتناوله أيدي الباحثين كان دور دار المندوب السامي في حكم مصر ، ويقتضى ذلك التمييز بين سياسة وزارة الخارجية البريطانية وبين دور المندوب السامي ، ومع الوضع في الاعتبار أن الدراسات السابقة التي تتحدث عن سياسات الاحتلال البريطاني هي محصل لسياسات كثيرة لوزارة الخارجية البريطانية ، آراء المندوب السامي - كبار الموظفين البريطانيين الظروف المحلية والدولية .
فإنها لا تجسد الدور المحدد في حكم مصر .

فلم تكن الدار مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة البريطانية وإنما كثيرا ما كانت تدخل في خلافات مع الخارجية البريطانية ينتهي بعضها بقبول قصر الدوابة لرأي الخارجية وينتهي البعض الآخر بإذعان رجال الخارجية لمطالب الدار ، وكان هذا الخلاف مرهونا بأمرين :

١ - شخصية المندوب السامى وقدرته على الضغط على موظفى الخارجية .

٢ - الموضوع محل الخلاف .

٣ - هناك مسائل كان المندوب يملئها على حكومته ولكن كان هناك خط أحمر لهذا الخروج .

٤ - يمكن أن يأخذ المندوب السامى قرارا سياسيا ثم يرسل للخارجية لأخذ موافقتها بعد أن يكون قد نفذ مما قد يكلفه تنصبه أحيانا مثل انذار ١٩٢٤ أثر مصرع السردار والذي ترتب عليه أن أطاحت الخارجية البريطانية بمندوبها السامى .

ومن هنا كانت صعوبة هذه الدراسة فى محاولة الفصل بين سياسة دار المندوب السامى ، وسياسة وزارة الخارجية البريطانية ، وأمل أن أكون وفقت فى ذلك .

ومن الصعوبة أيضا اثبات أو نفي أن دار المندوب السامى كانت تحكم مصر فالدراسة تثبت أنها عملية متبادلة بين السلطتين ، لعب فيها المندوب السامى وأدواته من موظفى داره والمستشارين وكبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية كمدير الادارة الأوروبية أو المستشارين أو سردار الجيش المصرى الدور الأكبر فى حكم مصر .

وكانت الصعوبة أخيرا هى توضيح عمل موظفى دار المندوب السامى على وجه التحديد سواء داخل الدار أو خارجها ، نتيجة لندرة المعلومات المتاحة فى الوثائق ٤٠٧ الموجودة لدى الدكتور يوقان

ليبي رزق ، أو في الدوريات المختلفة ، وحتى المذكرات الشخصية لهؤلاء الموظفين مثل هندرسون مستشار دار المندوب السامي ، وجرافتي سميث مساعد السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي أوبترسون السكرتير الأول للدار وباليبحث لم استطع الحصول عليها في أى من دور الوثائق والمراجع ، وباستثناء وجود بعضها مثل مذكرات هادى بويل أوروئالد ستورز ، وبعض فصول من مذكرات هندرسون نشرت في آخر ساعة وقد استعنت بها وبغيرها وأمل أيضا أن أكون قد رسمت جانبا من الصور التي كانت ربما تكون مجهولة تماما .

وكان سبب اختيار الفترة من ١٩١٤ - ١٩٢٤ مصدره انها قد تميزت عن الفترة اللاحقة عليها بين ١٩٢٤ - ١٩٣٦ ، بأنها كانت أغلبها مصر واقعة تحت الحماية ، وبقيام ثورة ١٩١٩ خلالها وبالأثار المباشرة للثورة ، وخاصة أن الدراسة لو كانت قد امتدت لعام ١٩٣٦ ، عام انتهاء منصب المندوب السامي لتضخمت كثيرا وبدت كموضوعين منفصلين .

وقد راعينا في الدراسة على قدر الامكان المنهج الزمني لرحلة الموضوع وأن لم نراع هذا التقسيم تماما ، مما يمكن أن نلاحظه في الفصول السبعة التي تكونت منها الرسالة وكانت على النحو الآتي :

التمهيد :

وعنوانه الكرومية في مصر ، تناول عصر كرومر باعتباره مؤسس الوجود الاستعماري في مصر ، ووضح أسس وقواعد السيطرة على البلاد في مختلف الشئون السياسية والاقتصادية ، فتناول كرومر والسيطرة السياسية مع الخديويين : توفيق وعباس ،

ومع الوزراء مثلاً في برقية جرانفيل • كرومر والسيطرة العسكرية
بمناء الجيش المصري تحت السيطرة البريطانية الحامية
البريطانية • البوليس المصري : السيطرة الانجليزية ، أدوات كرومر
في حكم مصر •

• ثم تعرضنا لكرومر والسيطرة الادارية وتناولنا فيه نظام
المستشارين في المالية المصرية - وفي القضاء المصري - وفي
الداخلية - والسيطرة على التعليم - دور الانجليز في الري •

كرومر بين الدار والخارجية • تناولت فيه العلاقة بين وزارة
الخارجية ومعتمدها السامي في مصر •

الفصل الأول :

وقد حمل عنوان قيام نظام الحماية وانشاء منصب المندوب
السامي ، ولماذا التفكير في احلال منصب المندوب السامي محل
المعتمد البريطاني - ثم أدوات المندوبين الساميين في حكم مصر :

١ - المندوب السامي وزيراً للخارجية •

٢ - السلطة العسكرية •

الفصل الثاني :

تكوين دار المندوب السامي ونظام العمل فيها : -

وتحدثت فيه عن بعض المناصب الكبرى في الدار منصب
المستشار السكرتير الأول والسكرتير الشرقي •••• الخ الى جانب

الأقسام التي تتكون منها الدار ، وحجم العمل والرواتب ، والادارات التي كانت تمد الدار بالمعلومات السياسية قبل الحرب وبعدها . . . الخ وأمور الدار من الداخل كقسم الأرشيف أو كتابات الدار وورقها الخاص وعلاقاتها بالمفوضيات الأخرى . . . الخ ثم كيفية اعداد التقارير السنوية .

الفصل الثالث

دور دار المندوب السامي في الحكم خلال الحرب العالمية الأولى :

مكماهون - وينجت

ثم الحديث عن دار المندوب السامي وتطورات الحرب وشملت :
سخرة الفلاحين - الجيش المصري .

وأخيرا دار المندوب السامي والعلاقة مع الحكومة المصرية :

السلطة - الوزارة

الفصل الرابع :

وعنوانه : بدايات ثورة ١٩١٩ ودار المندوب السامي : -

وتناولت فيه لقاء ١٣ نوفمبر حتى رحيل وينجت عن مصر وتسلم شتيهام نائب المندوب السامي ادارة البلاد حتى نفى سعد زغلول وزملائه الى مالطة وتعيين الجنرال ادموند - اللنبى في ٢٥ مارس ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٥ مندوبا ساميا على مصر ومواجهته للثورة - وما تبع ذلك اللنبى ولجنة بلنر حتى فشل مفاوضات عدلي كيرزون .

الفصل الخامس :

• دار المندوب السامي وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ •

وتناولت فيه دور اللنبي وكبار الموظفين البريطانيين في التمهد
• لسياسة التصريح •

واللنبي وكبار الموظفين البريطانيين والصراع مع حكومتهم
لاصدار التصريح ، ثم صدور التصريح وأثره على وضع دار المندوب
السامي • ثم المندوب السامي - موظفو داره - كبار الموظفين
البريطانيين في الحكومة المصرية •

الفصل السادس :

دور دار المندوب السامي في حكم مصر بعد صدور التصريح :

• الدستور - الملك - الوزارات •

الفصل السابع :

دار المندوب السامي ومصرع السردار : -

• واستقالة اللورد اللنبي •

الخاتمة :

وقد رصدت فيها جملة النتائج التي توصلت اليها من هذه
• الدراسة •

وكان لابد لهذه الدراسة من الاستعانة بالوثائق والدوريات على نطاق واسع وبالفعل تمت الاستعانة بها :

١ - الوثائق البريطانية :

وكانت من أهم المصادر لدراسة هذا الموضوع ، وقد رجعت أساسا فيها للمصنف ٤٠٧ الموجود لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب ، وبعض وثائق ١٤١ التي أمدنا بها الأستاذ الدكتور طلعت اسماعيل رمضان . والتي أمدت الدراسة بقدر كبير من المادة التاريخية كما هو وارد في صفحاتها المختلفة ، وقد فسرت لنا كثيرا من المواقف ، وأوضحت الطريقة التي يعمل بها المندوب السامي وموظفو داره وكبار المستشارين والموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية ، وأظهرت كذلك العلاقة بين المندوب السامي في القاهرة ووزارة الخارجية في لندن .

٢ - الدوريات :

التي تمت الاستعانة بها على نطاق واسع جدا خلال فترة الدراسة وما قبلها وما بعدها ، وهي قد أمدتني بكثير من المعلومات وكشفت عن تفاصيل دقيقة لم تكشف عنها الوثائق العامة . وقد حرصت على الاستعانة الى جانب « المقطم » ، الصحيفة الموالية للاحتلال بالصحف المختلفة التي تمثل الرأي العام المصري والأحزاب ، كجريدة النظام - والأهرام - ووادي النيل - وكوكب الشرق - والبلاغ ، والاتحاد والشعب والسياسة وبعض المجلات مثل آخر ساعة .

٣ - المذكرات الشخصية :

وقد استفدت منها وخاصة مذكرات سعد زغلول المنشورة التي أمدتني بمعلومات متنوعة خاصة ابان الحرب والعلاقة بين

المصريين « الملك - والوزارة وبين دار المنسوب السامى . بالاضافة كذلك الى مذكرات عبد الرحمن فهمى المنشورة وقد استفلت منها خاصة فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، ومذكرات أحمد شفيق ، ومحمد حسين هيكل - ومحمد على علوبه ، ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى - وذكريات حمد الباسل ٠٠٠ الخ .

وترجع قيمة هذه المذكرات والذكريات ان بعض كتابها عاصروا فترة الدراسة وشاركوا فى أحداثها ، الى جانب اتجاهاتهم وميولهم المختلفة التى لا شك انها أسهمت جميعا فى إبراز الحقيقة ، كما اعتمد البحث كذلك على العديد من المراجع والدراسات التى لا شك انها قد أفادت البحث مما يتضح فى قائمة المصادر .

وطأت قوات الاحتلال البريطاني أرض مصر ١٨٨٢ ، تحت دعوى سحق العصيان العسكرى وحماية الخديو والمصالح الأوروبية ، وعرضت حكومة لندن على أن تؤكد للدول الأوروبية أن الاحتلال مؤقت مرهون بتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها (*) ، ولم تمنس المؤسسات اللولية التى فرصت على البلاد كصندوق الدين أو المحاكم المختلطة ، أو الامتيازات الأجنبية ، كما لم تغير شكل العلاقة بين مصر وتركيا (١) .

ولذلك كان لزاما على الاحتلال أن يوجد مبررا قويا للاستمرار . فى البلاد يضمن له الامساك بزمام السلطة فيها وكانت خطة الإصلاح الوثيدة لا حبا فى الإصلاح لذاته أو جريا وراء دوافع الانسانية والحضارة (٢) ، بل تمشيا مع هدفين أساسيين « خدمة المصالح الاستراتيجية والتجارية البريطانية ، وتخفيف ضغط القوى الأوروبية عن طريق ضمان حقوقها المالية بتحسين احوال مصر الاقتصادية بصورة تمكنها من سداد ما عليها من ديون (٣) » .

بعد أن أعاد ولسلي النظام فى القاهرة ، وفى نوفمبر ١٨٨٢ استدعى اللورد دفرين السفير البريطانى فى الآستانة الى مصر لينظم حالتها السياسية ، ويقدم الاقتراحات لإدارة الشؤون المصرية فى المستقبل ، « وفق مصالح بريطانيا الاستعمارية » (٤) فكان أول

(*) بيتر مانسفيلد - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط - ١٧٦ ويتضمن الأسباب التى أدت الى رفض بريطانيا فكرة الضم .

(١) مذكرات محمد فريد القسم الأول ص ١٩ تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ - مسيحية تحقيق ورؤوف عباس حامد ، أيضا د . أحمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ مصر السياسى ، ص ٧ .

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - المرجع نفسه والصفحة .

(٣) مذكرات محمد فريد - المرجع نفسه والقسم والصفحة .

(٤) تور:ور رونشمين - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ، ص ١٦٧ .

ما فعله أن « الغى المراقبة الثنائية » ، وأعاد تشكيل الجيش المصرى تحت قيادة بريطانية ، وأوصى بإنشاء بوليس تحت اشراف انجليزى ، كما اهتم دفرين اهتماما كبيرا بتحسين أحوال الرى (**) ، فأوصى بتعيين مستشارين ومفتشين انجليز فى وزارة الاشغال ، وتعيين مستشار انجليزى للمالية يكون له حق حضور جلسات مجلس الوزراء (٥) ، وأشار أيضا باصلاح النظام القضائى (٦) ، وفيما يتعلق بنظام الحكم فلم يمس دفرين بتعديل كبير ، حيث أبقي على السلطة الفردية للتخديو وأن يكون مجلس النظار مجلسا استشاريا له ، وتكملة لهذا الشكل الأساسى لنظام الحكم رأى اللورد انشاء مجالس نيابية لا سلطة لها (٧) . وهكذا أشرف دفرين على وضع القانون الأساسى الصادر أول مايو ١٨٨٣ والذى نظم الادارة المصرية خلال سنوات طويلة فى أعقاب الاحتلال (٨) .

(**) مذكرات محمد فريد - المصدر السابق من ٢٢ فسر اهتمام دفرين بشئون الرى لاعتقاده أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل والاستفادة القصوى منها فى الرى لزيادة قوتها الانتاجية للوفاء بديونها دون اثقال الاهالى بضرائب كبيرة .

(٥) د . احمد عبد الرحيم مصطفى - نفس المرجع من ٩ ، ومذكرات محمد فريد ، المصدر السابق والجزء من ٢١ .

(٦) مذكرات محمد فريد ، نفس المصدر والجزء ، من ٢٢ . انظر احمد شفيق ، مذكرات فى نصف قرن ، ج ١ ، من ٢٢٤ - ٢٢٧ حيث يحتوى على تقرير دفرين الذى أرسله الى جرانفيل .

(٧) مذكرات محمد فريد - المصدر السابق والجزء من ٢٢ - ٢٥ ، د . احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، من ١٠ - ١٢ .

انظر أيضا تيودور روستين - المرجع السابق ، من ١٦٨ قول أحد أعضاء مجلس العموم ادوارد جراى علق على دستور دفرين ، « بأنه صورة كاذبة للحكم الدستورى أجيد رسمها » .

(٨) د . يونان لبيب رزق - الحياة الحربية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، من ١٥٣ .

وهكذا انتقلت السلطة كلها في مصر الى القنصل البريطاني العام (*) الذى ظل محتفظا بهذا اللقب المتواضع ، والى أعوانه مستشارى النظارات المختلفة .

وقد أشارت التيفس أن مقامه سيكون غير مقام سلفه وأعلى راتبا من رواتب الموظفين فى الخدمات القنصلية العادية (٩) .

ورغم أن ممثل إنجلترا كان من الناحية الرسمية على قدم المساواة مع ممثل الدول الأخرى ، « فانه بالاستناد الى جيش الاحتلال ونفوذ إنجلترا فى المجال الدولى كان يتمتع بسلطة مطلقة لا تقل عن سلطة الدكاتور فى روما القديمة بحيث لم تقلت من يديه شاردة ولا واردة من شئون مصر بأقسامها وإدارتها المختلفة » (١٠) .

وكان الشخص الذى اختير للقيام بهذا المنصب هو السير « ايفلين بارنج » (**) - Evelyn-Bering اللورد كرومر (***) فيما

(*) المقطع ، ١٩٢٨/١٠/٢٧ خطبة لاياموس مستشار الحقاينة ذكر أنه رغم شهرة كرومر العالية فإن لقبه الرسمى لم يزد عن وكيل سياسى لدولته .
والامرام ١٩٢٥/٨/٧ ود - أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٢ لقب بارنج الرسمى قنصل عام ووزير مفوض ، وتحت ظل الاحتلال لقب بالمعتمد البريطانى .

(٩) الامرام : ١٩٨٢/٦/٢ .

(١٠) د - أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(***) تيودور روستين - ذكر بأنه كان يوجد ثلاثة منافسين للورد كرومر على المنصب هم سير ادوارد مالت - أو كلن كلن ، رينرز ويلسون ورجحت الحكومة البريطانية اللورد كرومر . انظر الاسياپ ، ص ١٦٩ .

(***) أحمد شليق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، منح كرومر لقب Pair و ٢٤ مايو ١٩٨٢ من ٥٢ ، فأصبح اللورد كرومر . وانظر الدليل المصرى - ١٩٢٨ من ٥٦ ، منح بونه كوثت والقب اذ ذاك باللورد كرومر .
١٨٩٠ .

بعد ، وقد أحسنت الحكومة البريطانية الاختيار فقد سبق أن عمل
فى مصر فى عهد اسماعيل ، بالإضافة الى سابق خدمته فى
الهند (١١) .

وفى ١١ سبتمبر ظهر أول معتمد بريطانى فى مصر ، مزودا
بالسلطة والنفوذ ما جعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام
للمستعمرات .

وظلت مصر تحت يده القادرة ٢٤ عاما سيطر خلالها على كل
صغيرة وكبيرة فى البلاد ، وتلاشت بجانبه كل سلطة وطنية وأصبح
يعرف بين الناس بأنه « خديو مصر غير المتوج » (١٢) « وقيصر قصر
الدبارة » لأن الكلمة الفصل فى جميع دوائر الحكومة كانت له دون
سواه فكانت اشارته أمرا ، ورجاؤه حكما ، وأدى تغلفه فى شئون
البلاد على اختلافها ، وتدخله فى صغيرها وكبيرها الى أن يلجأ اليه
الكثيرون من الشاكين (١٣) .

بدأ كرومر سياسته بتنفيذ توصيات دفرين ، وإن كان فى
واقع الأمر واضح أسس وقواعد السيطرة البريطانية على مصر فى
مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية ، ولا مبالغة فى
القول أن الكرومرية فى مصر لم تنته بخروج كرومر ١٩٠٧ من
مصر . بل استمرت طوال الفترة التى تعالجها هذه الدراسة
١٩١٤ - ١٩٢٤ ، إن لم تكن أيضا قد ظلت حتى خروج آخر جندي
بريطاني من مصر يوم ١٨ يونية عام ١٩٥٦ . وإن اختلف الأسلوب

Polson New Man Creat Britain in Egypt, p. 122. (١١)

ود . أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٤ . عمل كرومر فى صندوق
الدين ولجنة التحقيق والمراقبة الثنائية .

(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٩ .

(١٣) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١١/٧ .

بحكم سنة التطور التي تمر بها الامم ، والفارق الزمني الهائل بين القرن ١٩ والقرن ٢٠ ، الى جانب تغير وضع مصر السياسى والاقتصادى بحصولها على استقلالها الذاتى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأخيرا باختلاف شخصية المندوب السامى الذى يحكم مصر ، وبرغم كل ذلك بقيت السياسة الكرومرية هى الجوهر الذى يقاس على أساسه مدى نجاح أى مندوب سامى أتى الى مصر منا سيتضح لنا عند عرض الفصول .

وقد تمتع كرومر بالخبرة السياسية والادارية الممتزجة بالتأني والحزم الى جانب دهائه السياسى ونلاحظ دوره فى عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ على سبيل المثال ، حيث سعى لاسكات صرخة المعارضة الفرنسية للاحتلال ، التي كانت قيداً على عمله فى مصر ، فذكر انه لما أتى الى البلاد سنة ١٨٨٢ عقد نيته على سد هذه الثغرة « بقدر ما تمكنه دائرة وظيفته وكان ذلك سعياً شاقاً كسعى من يطلع الجبل حاملاً حملاً ثقيلاً » (١٤) ومما يدل على تأثير شخصية كرومر فى النجاح الذى حققه فى مصر ، أنه عند مناقشة أسباب ثورة ١٩١٩ فى البرلمان الانجليزى علل وكيل وزارة الخارجية مستر هرمسورث سبباً من أسباب قيام الثورة الى افتقار بريطانيا الى رجل مثل كرومر يتمتع بالشخصية والخبرة والصيت ، وانه كان أوتوقراطياً عادلاً ، وقد كان علينا عندما ننقل « أوتوقراطياً عادلاً » أن نراعى وضع شكل من الحكم يصلح لمكان الذين نقلوا « (١٥) » .

وبعد حادثة مقتل السردار عام ١٩٢٤ كان من رأى جريئة التدبيل ميل الانجليزية بأن المصاعب والتكبات فى الموقف الحالى ،

(١٤) الامرام ١٩٢٥/١٠/٥ سياسة اللورد كرومر لقبت الصحف الفرنسية كرومر قبل الاتفاق الودى « بكرومر الفظ Le Brutal Cromer وبعد الوفاق تغيرت اللهجة واطلقت الصحف الفرنسية عليه « بالشيخ النابه » والامرام ١٩٠٤/٤/٢٦ سياسة كرومر فى مصر .

(١٥) الامرام ١٩١٩/٥/٣٠ المسألة المصرية فى مجلس النواب البريطانى .

تعود الى اغلاط اللنبى السابقة « ولطباع المندوب السامى فى مصر
خطورة غير عادية ، فشخصية اللورد كرومر هى التى صارت حجر
الزاوية فى مصر الحديثة ، أما شخصية اللورد اللنبى فكادت تصبح
حجر الشريح » (١٦) .

وعندما وقع الاختيار على اللورد لويد مندوبا ساميا على مصر ،
شبهت الصحف دخوله الى البلاد : الحلالة نفسها التى دخل فيها كرومر
مصر من حيث وقوع صدمة الاحتلال ، ثم تلتها سياسة كرومر ،
وكانت الثانية صدمة اللنبى يوم ذهب بجحفة وفى يده الانذار فى
نوفمبر ١٩٢٤ ، حيث استولى على المصريين فزع وحيرة نشأ عنهما
ضعف وفرقة (١٧) .

وكانت اول خطبة للورد لويد هو اعلانه عن اعجابه الشديد
بكرومر وسياسته حيث وصفه « بأنه اعظمهم شخصية واقدرهم على
العمل الصحيح لأنه عالج فى مصر أحوالا لا نظريات » (١٨) .
وأعلن أنه سيسير على دربه ، وحينما ظهر فى مصر تصرف كأنه
صاحب السلطة المطلقة فى البلاد ، فامتنع عن تقديم أوراق اعتماده ،
وطاف بالأقاليم فى موكب رسمى فاق موكب كرومر نفسه حتى
أطلقت عليه الصحف المصرية « كرومر الثانى » (١٩) ، وعلقت
الأهرام على ذلك بأن كرومر نفسه لم يكن يتخذ لنفسه موكبا رسميا
بهذا الحجم من الفخامة والأبهة (٢٠) . وأنه لو عاد ليحكم مصر

(١٦) المقطم : ١٩٢٤/١٢/١٠ .

(١٧) الأهرام ١٩٢٥/١٠/١٥ .

(١٨) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٠/٢ .

(١٩) الدورية نفسها والعدد ، ١٩٢٩/٧/٢٥ ، استغفاء عزل لويد .

الأهرام ١٩٢٦/١/٢٣ بين اللورد كرومر واللورد لويد فى حفل خزان سنار .

(٢٠) الأهرام : ١٩٢٩/٧/٢٥ ، كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٢/١٨ انظر تعليقها

عن المسئول عن عودة العهد الكرومرى .

في ١٩٢٥ نحكم بأسلوب مختلف عن عام ١٨٨٣ الذي يحاول لويد تطبيقه (٢١) .

ولما وقع الاختيار على السير برس لورين مندوبا ساميا على مصر ، علقت جريدة المورننج بوست بقولها ، « أنه لما خلف لورين اللورد لويد خولفت التقاليد المرتبطة بأسماء كاسماء اللورد كرومر وكتشنر » (٢٢) .

هذه أمثلة صغيرة توضح لنا مدى تأثير الكرومرية على مصر وسوف تتضح الصورة أكثر عند عرض الفصول التالية .

كرومر والسيطرة السياسية : مع الخديويين توفيق وعباس :

خضع الخديو توفيق للاحتلال خضوعا تاما ، وأطلق يد كرومر الحديدية وسلطته المطلقة في البلاد دون أى مقاومة منه ، أو حتى التفكير فى إقامة العراقيل فى وجه ما يسمى بسياسة الإصلاح ، حتى كبل له المديح لتعاونه مع العهد الجديد (٢٣) .

واستمر الحال على ذلك طوال حكم توفيق ، وعندما اشتد عليه المرض أدرك كرومر أن ذلك البناء الواهى المعروف بالحكومة المصرية ستتهتز دعائمه اهتزازا شديدا (٢٤) .

وفى السابع من يناير عام ١٨٩٢ ، تدهورت صحة الخديو توفيق تدهورا خطيرا فنشط المعتمد البريطانى واستشار بعض

(٢١) الامرام : ١٩٢٣/٤/٨ خبرة اللورد لويد الاستقلال والتحفظات ،

(٢٢) المقلم : ١٩٢٣/٨/٢٠ ، تعيين المندوب السامى فى مصر .

(٢٣) د . احمد عبد الرحيم - المرجع السابق . ص ١٩ .

The Earl of Cromer Abbas II, pp. 20.

(٢٤)

المقربين اليه فيما تكون الحانة بعد وفاة الخديو ، « وقرر اعلان عباس الثانى خديويا فور وفاة أبيه » (٢٥) . وتغلب على مشكلة عدم بلوغ الأمير لسن الرشد القانونية عند وفاة توفيق باحتساب عمره بالسنوات الهجرية وليس بالسنوات الميلادية (٣٦) . خشية إبقاء العرش خاليا لشهور وتعيين مجلس وصاية ، مما قد يؤدى الى « دسائس وصعوبات متنوعة » ، ويرى انه قد نجح فى كافة الترتيبات التى اتخذها مما أصبح من المستحيل لتدخل تركيا ونتج عن ذلك أنه لم يعد أمام السلطان سوى التصديق على كل ما تم واصدار فرمان بتولية عباس الثانى خديويا على مصر (٢٧) .

ومنذ اعتلاء الخديو عباس الثانى عرش مصر ، بدأت مرحلة جديدة ومختلفة غلب عليها الصراع والتطاحن بين المعتمد البريطانى والخديوى الجديد ، فمن الاستسلام والخضوع التام الى العداء الكامل ومحاولات كرومر كبح جماح الشاب الذى يمتلك « الجزاء والذكاء والنشاط » (٢٨) ، والرغبة القوية فى ممارسة سلطته كاملة .

فمنذ لحظة توليه السلطة ، قام عباس بتغيرات فى نظام المعية السنية ، وابعاد من يستشف قربهم من الانجليز (٢٩) ، حتى اتهمه

(٢٥) د. يونان لببيب رزق - مجلة السياسة الدولية قضية الحماية البريطانية على مصر وانظر أيضا أحمد شفيق - المصدر السابق نفس الجزء . ص ١ الذى ذكر أن كرومر اجتمع بالمستشار المالى بالمر ويرئيس الوزراء مصطفى فهمى .
(٢٦) Cromer : Op. Cit., p. 2. وأيضا أحمد شفيق نفس المصدر والجزء والصنحة اعتبر عباس بلغ السن القانونى ١٤ يوليو ١٨٩١ .
ibid. (٢٧)

(٢٨) بيتر مانسفيلد - المرجع السابق . ص ١٩١ وأحمد عبد الزعيم - المرجع السابق . ص ٢٠ .

(٢٩) أحمد شفيق - نفس المصدر والجزء ص ١٧ - ٢٤ ود : أحمد عبد الرحيم نفس المرجع والصفحة .

العميد البريطاني بسوء اختياره لمستشاريه (٣٠) ، كما رفض الخديو الشاب في أثناء قيامه بجولة في الوجه البحري ، اصطحاب المستشار المالي معه الوين بالمر • El Win, Palmer (٣١) •

بدأ أول صدام بين صاحب السلطة الفعلية وصاحب السلطة الشرعية حول مرسوم تخفيض مدة الخدمة العسكرية من ستة أعوام الى خمسة ، وكان قد أقره مجلس النظار ، وعندما عرض على عباس نحاه جانبا ليندلي برأيه فيه في اجتماع مجلس النظار ، وكانت وجهة نظر الخديو أنه من المستحسن تخفيض المدة الى أقل من خمس سنوات حتى لا ترتبك أعمال الزراعة ، فما كان من رئيس الوزراء مصطفى فهمي الا أن هرع الى كرومر ، ووجه اللورد الى الخديو لوما غنيفا وصرح بأنه تجاوز حقوقه وارتكب عملا مخالفا للدستور (٣٢) •

وفي مقابلة للعميد البريطاني مع سكرتير الخديو الخاص مسيو « روليه » ، اعترض الاول على تدخل الخديو في شئون السياسة ، وأنه كان يجب أن يعتمد على نظاره في ادارة شئون الحكم ، وأن يهتم بالمسائل الرئيسية ، وأبدى المعتمد ضيقه من الأمور التي يعالجها رجال القصر مباشرة مثل المديرين الذين يقدمون الى الخديو التقارير ، وانتقاده للموظفين الانجليز في الادارة المصرية وكرهه لارتين باشا وللضباط الانجليز والوطنيين ، وغير ذلك من الأمور التي انتقدها على الخديو (٣٣) •

Cromer : Op. cit., p. 7-27.

(٢٠)

(٢١) د يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ، ص ١٢٤ •

(٢٢) د. طلعت اسماعيل رمضان - الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ص ٨٩ •

(٢٣) أحمد شفيق - نفس المصدر والجزء ، ج ٥٢ - ٥٥ والمرجع السابق •

ص: ٨٨ •

وفى اثناء قيام اللورد كرومر باجازته فى أكتوبر ١٨٩٢ ، كان يتابع التقارير التى ترد الى لندن من نائبه فى مصر المستر آرثر هاردنج عن تصرفات الخديوى من ذلك تقرير كتبه هاردنج ، بأنه فى اثناء مقابلته للخديو شكى مرة اليه بأن المصريين يعتبرون مصطفى باشا فهمى انجليزيا فوق اللازم ، وليس مصرى الى الدرجة الكافية (٣٤) . وفى تقرير آخر لنائب كرومر فى مصر ، ذكر أن ميل السراى الآن هو ما يسميه الخديوى مصرى ، مع أن بكوات المعية وباشواتها يفضلون الفرنسيين على الانجليز (٣٥) .

كل هذه الأحداث جعلت اللورد يتنبه الى خطورة الموقف ، فأعد العدة لمعركة يختار هو توقيتها ، هدفها اعطاء عباس فى أوائل حكمه درساً يفهمه من هو صاحب السلطة الفعلية فى البلاد (٣٦) .

رأى اللورد كرومر أنه ليس من الصواب أن يحرك النزاع أو يبدأ فيه . حيث من السهل على حد قوله على المنتقدين من الخصوم وكذلك الأصدقاء غير العارفين أن يقلبوا الحوادث رأساً على عقب ، فالخطة التى كان عليه اتباعها كلما كان يتحقق اقتراب الأزمة ، كلما كانت تزداد الحاجة الى الاعتدال المتناهى لكى يبعد كل شبهة بأن الأزمة أثرت عمداً (٣٧) .

ولم يطل انتظار كرومر طويلاً ، ففي ١٥ يناير ١٨٩٣ انتهز الخديوى عباس فرصة مرض رئيس الوزراء مصطفى باشا للتخلص منه فأرسل اليه أحد رجاله يدعوه الى الاستعفاء ، فطلب رئيس

Cromer : Op. cit., p. 14.

(٣٤)

Ibid.

(٣٥)

(٣٦) د . احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

Cromer : Op. cit., p. 17.

(٣٧)

الوزراء مهلة حتى الصباح ، وأرسل الى المستشار المالي بالمر
Wiwin-Palmer واخبره بالأمر ، فنصحه برفض الاستعفاء (٣٨) .

فما كان من رئيس الوزراء الا أن رد على رسول الخديوى ،
بأنه من الأوفق لعباس أن يستشير كرومر قبل أن يقرر أمرا
نهائيا (٣٩) ، مما أدى الى أن يستشيط الخديو غضبا ، ويصدر
قرارا بإقالة النظارة ، ويذكر كرومر أن إبلاغه بقرار الخديو كان
مفاجأة كاملة له (٤٠) ، وأنه عندما أبلغ بأن يتجران باشا سيصبح
رئيسا للنظار خلفا لفهمى ، لم يوافق على هذا الترشيح تحت دعوى
أنه مسيحي (٤١) . ويجب أن يكون رئيس الوزراء مسلما ، وفهم
عباس أن بإمكانه اختيار رئيس نظاره دون استشارة كرومر ، وأنه
يستطيع بذلك أن يسن سنة جديدة غير سنة والده الذى كانت
تكتنفه ظروف مختلفة فى علاقاته مع الانجليز وخضوعه لهم لأنهم
عاونوه فى توطيد عرشه ، أما هو فلم يكن مدينا لهم بشئ وكان
جلوسه على عرش أبيه تطبيقا لأمران الوراثة (٤٢) .

وهكذا اختار عباس حسين فخرى رئيسا للنظار ، الذى شكل
النظارة الجديدة « مستعبدا » منها العناصر المؤيدة للانجليز (**)

(٣٨) مذكرات محمد فريد - القسم الأول ، ص ١٢٩ أحمد شفيق ، المصدر
السابق ، والجزء ، ص ٥٧ .

The Earl-Cromer Abbas II, p. 21. (٣٩)

(٤٠) أحمد شفيق - نفس المصدر والجزء ، ج ٥٧ - ٥٨ وطلعت اسماعيل -
المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٤١) ود . يونان لبيب رزق - المرجع السابق ، ص ١٢٥ Ibid, p. 21.

يبرر كرومر رفضه تعيين يتجران بعدائه للانجليز وكرهيته له .

(٤٢) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

(**) Crimer-op, cit., p. 21. استبعد ناظر المالية عيد الرحمن

رشدى وناظر الحاقانية ابراهيم فؤاد ويذكر كرومر أن نتيهما الوحيد انهما يعملان
بوافق قلبى مع الموظفين الانجليز .

وارسل سكرتيره الخاص لابلاغ المعتمد البريطانى بأمر التشكيل
الوزارى الجديد .

ويعترف كرومر فى كتابه « عباس الثانى » ، أنه لو استشاره
الخديو قبل اسناد المنصب الى فخرى لما أبدى اعتراضه خصوصا
وان حالة مصطفى فهمى كانت تقتضى أن يستريح من الأعمال زمنا
طويلا ، غير أن الأمر دبر ونفذ من غير أخذ رايه وقد كان من
المنسحيل أن يقر تغييرا كهذا فى هيئة الحكومة يخرج منها كل
أنصار السياسة البريطانية من النظارة ، وقد ظهر بكل جلاء أن
القصد منه ضرب النفوذ البريطانى ضربة قاصمة (٤٣) .

وأسرع كرومر بتبليغ حكومته نبأ تشكيل نظارة فخرى باشا
من دون أن يأخذ رايه (٤٤) . وذهب الى عابدين حيث اعترض
اعتراضا شديدا على تعيين فخرى باشا والخطة التى جرى عليها
هذا التغيير ، فأجابه الخديو بأنه يصعب العدول عن قراره ، ووعده
بناء على طلبه الا ينشر خبر تشكيل النظارة الجديدة فى الجريدة
الرسمية ، الا بعد الاتصال بوزير خارجيته اللورد روزبرى Rosebery
فى هذا الشأن (٤٥) ، وزيادة فى الحيلة قام كرومر بإرسال قوات
بريطانية كافية الى المطبعة التى تطبع فيها هذه الجريدة لمنع نشر
المراسيم اذا أخل الخديو بوعده (٤٦) .

Cromer : Op. cit., p. 22.

(٤٣)

(٤٤) أحمد شفيق - نفس المصدر والجزء ، ص ٥٩ د . طلعت اسماعيل -

المرجع السابق ، ج ٩١ .

(٤٥) نفس المصدر والجزء . والصفحة .

(٤٦) د . يونان ليبي رزق - المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

وفى الوقت نفسه أمر كرومر الموظفين الانجليز ألا يعترفوا
بالنظار الجدد الا بعد أن يسمح لهم بذلك (٤٧) ، كما امتنعوا أيضا
عن الذهاب الى مكاتبهم خلال أيام الأزمة (٤٨) .

وبلغت الأزمة ذروتها ، بالقرار الذى اتخذه مجلس اللوردات
البريطانى ، حيث سارع بتقديمه الى الخديوى ، وقد نص « على أن
الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل
مسألة تغيير النظار ، وأنه فى الوقت الحاضر لا تبدو أى ضرورة
للتغيير ، لذلك لا تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق على تعيين
فخرى باشا » (٤٩) ، وتضيف بأنه يجب على اللورد أن يعرف
الخديو اذا كان يرفض أخذ رايه فان العاقبة تكون وخيمة عليه (٥٠) .
ورد الخديوى بأن تنازله عن العرش أهون عليه من ارجاع مصطفى
فهمى باشا ، فقال كرومر بأنه ليس من الانصاف أن يلج عليه
بالجواب حالا . وأنه سيعود فى اليوم التالى للوقوف على رايه (٥١) .

وكان لابد لهذه الأزمة من حل ، ففى عصر يوم تقديم الانذار
نفسه جرت مناقشات طويلة بين بطرس غالى ويتجران ممثلين
للخديوى وبين المتمد البريطانى (٥٢) . وكذلك تدخل بعض قناصل

(٤٧) د . أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء . ص ٥٩ .

(٤٨) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة السابقة ، وايضا

حسن الشريف ، الرجال أسرار ، ص ٧٥ .

(٤٩) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء والصفحة ، وطلعت اسماعيل ،

المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٥٠) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء والصفحة . وطلعت اسماعيل ، نفس

المرجع والصفحة .

Cromer : Op. cit., p. 24. (٥١)

أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٥٩ .

(٥٢) د . يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

البدول لحسم المشيكة (٥٣) . حتى تم فى النهاية التوصل الى حل
الآزمة ، وذلك بالا يعود مصطفى فهمى باشا لرئاسة الوزارة ،
استجابة لطلب الخديوى وحفاظا لما وجهه ، واستقالة نظارة حسين
فخرى بناء على طلب كرومر ، وتعيين رياض باشا رئيسا للنظارة
الجديدة (٥٤) ، « كحل وسط » بدلا من اذلال الخديوى الشاب
كثيرا ، (٥٥) .

وفى الوقت نفسه صمم كرومر على اخضاع الخديوى لسلطته ،
فأرغمه على اصدار بلاغ رسمى وضع صيغته بنفسه جاء فيه ، أنه
يرغب رغبة شديدة فى أن يوجه عنايته لايجاد اصديق العلاقات
الودية مع انجلترا ، وأنه يسير بكل رضا بموجب نصيحة الحكومة
الانجليزية فى كل المسائل المهمة فى المستقبل (٥٦) .

ورغم وصول الطرفين لهذا الحل الوسط ، فان كرومر نجح
فى استغلال الحادثة باستصدار نصيحة الحكومة البريطانية (*) ،
التي شلت قدرة عباس على اختيار نظاره ، الا بعد استشارة وموافقة
ساكن قصر الدوبارة. مما يعنى أن سلطة اتخاذ القرار قد استمرت
فى يده ، وأنه لا يمكن للخديو اتخاذ قرار ما دون استشارة كرومر .

(٥٣) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم ، ص ١٤١ والقناصل هم
قنصل اسبانيا باعتبارهم أقدم القناصل - وقنصل ألمانيا وقد تدخلوا لحل الآزمة
وايضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣١ - ٣٢ .

(٥٤) أحمد شفيق ، نفس المصدر: الجزء والصفحة . ٥٠ عاما على ثورة
١٩١٩ ، ص ٣١ - ٣٢ .

(٥٥) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الأول ، ص ٧٢ .

(٥٦) أحمد شفيق - المصدر السابق ، ص ٦١ - ٦٠ يونان لبيب رزق ، المرجع
السابق ، ص ١٢٧ .

(*) انظر حسن الشريف ، المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

ولم يكن هذا كل ما يبتغيه اللورد كرومر فقد كان راغبا في أن يلقن الخديوى درسا آخر ، وواتته الفرصة لذلك بعد نحو عام فيما عرف بحادثة الحدود .

ففى ٩ يناير ١٨٩٤ سافر عباس في رحلة الى الصعيد « جرجا » ومنها الى وادى حلفا لاستعراض الحامية المصرية ، وفى أثناء تفقده لاحدى الحاميات لاحظ نقصا فى نظام الجنود وأسلحتهم وتدريبهم ، وأبدى انتقاده علنا الى الضباط الانجليز ، وإلى وكيل الحربية وقتئذ محمد ماهر باشا ، وكان يرافقه فى رحلته ، فغضب كتشنر سردار الجيش المصرى واعتبر هذا تحقيرا له أمام الحامية (٥٧) ، وعزم على تقديم استقالته ولكنه تراجع عن الاستقالة بعد تأكيد الخديوى له أنه لا يقصد توجيه انتقادات شخصية اليه (٥٨) ، ومع ذلك أبى كتمان الأمر كما وعد الخديوى وخرج عن صفته العسكرية الى صفة رجل سياسى على حد قول جريدة « الكورية دى فرانس » (٥٩) ، فأرسل ضابطا الى المعتمد البريطانى ليبلغه بتفاصيل الحادث ، الى جانب أيضا برقية بعثها اليه بهذا الشأن (٦٠) . وانتهز كرومر الفرصة وصمم على أن يمرغ كرامة الخديوى فى الوحل اذا لم يصدر بيانا رسميا يسحب فيه انتقاداته (٦١) .

ورغم أن عباس هو القائد الأعلى للجيش شرعا وفعلا ، فإن كرومر سلبه حقه وانتحل له نفسه (٦٢) ، فما كاد الخديوى يصل

(٥٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢ . أحمد شفيق - المصدر السابق

والجزء ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٥٨) أحمد شفيق - المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٤ .

(٥٩) الأهرام : ١٨٩٤/٢/٢٨ .

(٦٠) أحمد شفيق : المصدر نفسه والجزء والصفحة .

(٦١) د . يوفان لبيب : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

الأهرام : ١٨٩٤/٢/٢ .

(٦٢) الأهرام ، العدد نفسه ، التهديد بخلع الخديو .

الى جرجا حتى وجد رياض باشا رئيس النظار وآخرين (٦٣) ،
حضرُوا خَصىصا لمقابلته ، وذلك لأن كرومر قابل رئيس النظار وهدد
بخلع الخديو (٦٤) ، اذا لم يستجب لتلك المطالب :

١ - عزل ماهر باشا وكيل نظارة الحربية ، بدعى أنه المحرض
للخديوى (٦٥) .

٢ - أن يصدر الخديوى أمرا ينشئ على سردار الجيش والضباط
الانجليز الذين فى خدمة الجيش المصرى ، ويبدى رضاه عن
حامية الحدود وثنائه على ضباطها (٦٦) .

والى جانب هذه المطالب قدم رياض وزملاؤه البرقية التى
أرسلها وزير الخارجية البريطانى الى مندوبه فى مصر جاء فيها أنه ،
اذا رُفِضت مصر اجابة المطالبة الانجليزية ، اضطروا الى اتخاذ
الوسائل الفعالة لوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش
الاحتلال (٦٧) .

وقد فرجىء عباس بتطور المسألة الى هذا الحد الخطير ، وبعد
التشاور مع نظاره اتفقوا على أن يرسل رياض باشا رئيس النظار
برقية الى ناظر الخارجية لابلاغها للورد كرومر يؤكد الخديوى فيها

(٦٣) آخرين هم : بطرس غالى ناظر المالية ، ومحمود شكرى رئيس الديوان .

(٦٤) أحمد شفيق ، المصدر والجزء نفسه ، ص ١٢٥ .

(٦٥) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق القسم نفسه ، ص ١٩٢ ، ٥٠ عاما

على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٦٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٣ وانظر د. عبد العظيم رمضان .

(٦٧) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٥ ، د. يونان لبيب رزق .

المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

عن رضاه عن جيشه وعظيم امتنانه حين تفقده ، ولكن المعتمد البريطاني رفض البرقية وأصر على اعتذار الخديوى بنفسه (٦٨) .

ولم يجد عباس أمامه غير الاذعان ، فبعث ببرقية فى ٢٦ يناير الى السردار وصفها فى مذكراته بأنها صيغت ، « فى عبارات مذلة للبلاد وإنشخصه » (٦٩) ، أعلن فيها عن رضائه عن حالة الجيش ونظامه ، وشكره وتقديره للضباط المصريين والانجليز ، وخاصة الخدمات التى أداها الضباط الانجليز للجيش المصرى ، وامعانا فى الاقنانه أصر كرومر على نشر اعتذار الخديوى فى الجريدة الرسمية (٧٠) ، وقد أعرب فى حديث له مع يتجران باشا عن ارتياحه لاعتذار الخديوى (٧١) .

وبذلك تراجع عباس عن موقفه ، وحقق كرومر هدفه فى سلب الخديوى كل سلطة .

وقد أحدثت أزمة الحدود شرخا فى العلاقة بين عباس ورئيس نظاره ، اذا اعتقد بأن رياض لم يؤيده وأنه قد أخطأ فى تصوير الحالة وحمله على الاعتذار (٧٢) ، فعقد عزمه على ضرورة اقالة النظارة فى أقرب فرصة ، ومع شعور النظار بعدم ارتياح الخديوى اليهم قدموا استقالاتهم فى ١٤ ابريل ١٨٩٤ (٧٣) .

(٦٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٦ وبه نص برقية رياض باشا .

(٦٩) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٧٠) احمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٧١) نفس المصدر والجزء ، ص ١٢١ .

(٧٢) نفس المصدر والصفحة ، ص ١٢٧ ، د. طلعت اسماعيل ، المرجع

السابق ، ص ٩٤ .

(٧٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ١٤١ .

ولكن عباس كان قد وعى الدرس تماما ، فلم يشأ أن يبت
فى تشكيل الوزارة الجديدة دون استشارة اللورد كرومر ،
فاستدعاه يطلب رأيه ، وتقدم المعتمد باقتراحاته لتشكيل النظارة
الجديدة والتي يمكن حصرها فى ثلاثة أمور (٧٤) .

١ - اختيار نوبار باشا الأرمنى الأصل ذى الميول الانجليزية
القوية .

٢ - اختيار مصطفى فهمى باشا ، وإبراهيم باشا فؤاد ، وكليهما
من أكثر المتعاونين مع الاحتلال فى النظارة المقترحة .

٣ - ولارضاء الخديوى وافق كرومر على اختيار حسين فخرى
باشا (٧٥) الذى كان قد رفضه من قبل .

وبعد تردد قليل وافق عباس على كافة المقترحات التى تقدم
بها المعتمد البريطانى فى ١٥ أبريل ١٨٩٤ (٧٦) . وهكذا ظهرت
نظارة نوبار باشا بتوقيع اللورد كرومر .

وفى عام ١٨٩٥ حاول الخديوى عباس اقضاء نظارة نوبار ،
فتدخل كرومر فى الأمر ، ورأى الخديوى أن تشدده قد يؤدى الى
أزمة أخرى مثل التى حدثت عام ١٨٩٣ مما دعاه الى ترك الأمر
لفرصة أخرى (٧٧) .

(٧٤) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٥ وانظر مذكرات محمد
مريد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .
(٧٥) المرجع نفسه والصفحة ، د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ،
ص ١٤١ .

(٧٦) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٤١ ، و د. طلعت اسماعيل ،
المرجع السابق ، ص ٩٥ .
(٧٧) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٠ د. يونان لبيب ، المرجع
السابق ، ص ١٤٢ . انظر اسباب غضب عباس على نوبار .

ولم يدع صاحب السلطة الفعلية في البلاد ، صاحب السلطة الاسمية يهناً بكرسيه حتى في الأمور الصغيرة القليلة الأهمية ، فنجده عقب أزمة نظارة فخري لا يكتفى بما حقق من تأكيد لنفوذه الفعلي ، بل يتدخل لدى الخديوى طالبا منه اقضاء سكرتيه (*) ، ولم يجد عباس مفرأ غير اعطائه اجازة يعود بعدها الى منصبه على ألا يتدخل مطلقا في شئون السياسة (٧٨) .

وقد سار المندوبون السامون على خطى كرومر ابتداء من لويد وحتى لامبسون فاذا كان كرومر قد أخرج موظفا من الديوان الخديوى فقد أخرج خلفاؤه موظفين في الديوان الملكي .

فقد قام اللورد لويد « كرومر الثاني » بأبعاد حسن نشأت من رئاسة الديوان الملكي بالنيابة في ١٩٢٥ ، وأرغم الملك فؤاد على الموافقة (**) ، ومع أن الوطنيين المصريين لم يكونوا راضين عن تدخل نشأت في شئون الحكم وعمله على محاربة الشعور القومي ، إلا أنهم اعتبروا بحق هذا التدخل في أمر الشئون الداخلية هو الكرومرية بعينها ، فقد ذكرت الأهرام « أنه قد آلم الوطنيين الصادقين أن تمتد اليد الأجنبية الى صميم شئوننا الداخلية مهما كان تبرمهم بأعمال رجل من رجالهم (٧٩) » .

وعلقت كوكب الشرف أن لويد في جميع أعماله منذ تولى مهام منصبه في مصر كان مثله الأعلى « كرومر » ، فأعاد مصر من عصر الاستقلال والدستور الى العهد الكرومرى بجعل الكلمة العليا

(*) موظف الديوان الخديوى ، هو مسيو روليه سكرتير الخديوى .

(٧٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ٦١ .

(**) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٢/١١ المندوب السامى في القصر الملكي

استقالة حسن نشأت .

(٧٩) الأهرام : ١٩٢٦/١/٨ سياسة التحطير .

لأنجليز ، وجعل البلاد تحت سيطرتهم الفعلية (٨٠) ، بل وتخطى
يتدخله حق رأس السلطة العليا بقيامه باخراج حسن نشأت من
الديوان الملكي ورجع بنا الى الوراء (٨١) .

وأكثر من ذلك فعل لويد ، فقد كان اسم الخديوى فى أيام
اللورد كرومر يذكر فى حفلات السودان ، ولكن لويد تعمد ألا يذكر
اسم الملك فى حفل خزان مكوار (٨٢) .

والقصة نفسها تكررت فى عام ١٩٣٥ ، عندما كان السير مايلز
لامبسون مندوبا على مصر قابل الملك فؤاد وطلب منه ابعاد زكى
الأبراشى ناظر الخاصة الملكية (٨٣) ، وقد أراد الملك اعطاءه اجازة
طويلة يقضيها خارج مصر ، ولكن المندوب السامى اصر على تسوية
هذه المسألة تسوية حاسمة (٨٤) ، وباقالته من منصبه ، بل اصر
على ابعاده خارج البلاد ، فعندما ابلغ باستقالة الأبراشى ورفضه
قبول منصب فى الخارج ، اجاب لامبسون بأنه لا يعتبر الامر منتظما
وكرر طلبه ، وخضع الملك وقبل الأبراشى منصب وزير مفوض لمصر
فى بلجيكا (٨٥) .

وكانت الهيئة الوحيدة التى تركها كرومر للخديو عباس.هـى
إدارة الأوقاف ، ولكن هيئات لشخصية مثل شخصية المعتمد

(٨٠) كوكب الشرق : ١٩٢٦/٤/٢ سياسية الاستعمار البريطانى .

(٨١) الدورية نفسها : ١٩٢٥/١٢/١٤ من المسئول عن تدخل المندوب السامى .

(٨٢) نفس الدورية ، ١٩٢٦/٤/٢ .

(٨٣) الاهرام : ١٩٣٥/٤/١٩ التى ذكرت أن المندوب السامى تكلم مع الملك
عن استمرار النشاط السياسى للأبراشى والعدد ١٩٣٥/٤/٢٠ ، واتصال الأبراشى
بالقائمين على الحملة على وزارة تسييم والمقطم ١٩٣٥/٤/١٩ ، الشعب
١٩٣٥/٤/٢٥ .

(٨٤) الدورية نفسها : ١٩٣٥/٤/٢١ .

(٨٥) الدورية نفسها : ١٩٣٥/٤/٢٥ ، المقطم : ١٩٣٥/٤/٢٣ .

البريطاني ان تتركه ينعم تماما بها ، فما كان منه الا أن أنشأ مجلس
الأوقاف الأعلى سنة ١٨٩٩ ، للحد من تصرفات الخديوى المالية
فيها (٨٦) .

السياسة الكرومرية تجاه الوزارة :

واستمرارا للهيمنة الكرومرية على مصر ، نستعرض جانباً آخر
من تلك الهيمنة السياسية وهى الوزارة المصرية ، أو النظارة بلفه
العصر .

قامت علاقة اللورد كرومر بالنظار والموظفين المصريين على المبدأ
الذى أرساه وزير خارجيته اللورد جرانفيل فى ٤ يناير ١٨٨٤ فى
برقيته المشهورة الى شريف باشا رئيس النظار المصرى -
« ١٨٨٢/٢/٢١ ، ١٨٨٤/١/١٠ » اثر الخلاف معه على اخلاء
السودان ، « وهو أن على كل موظف مصرى كبير أو صغير أن ينفذ
أوامر الموظف الانجليزى كبير أو صغير أو يعتزل الحكم » (٨٧) .

وبذلك أرس هذا المبدأ « الحماية السافرة » غير المعلنة على
مصر ، حتى قيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ (٨٨) . وإعلان الحماية
الرسمية على البلاد .

وقد أعطى هذا المبدأ لكرومر مسئولية ادارة الحكم المطلق
على مصر فمشورته واجبة ، وكل وزير لا يتبعها يجب أن يستقيل .

(٨٦) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الاول من ٧٦ .

(٨٧) الأهرام : ١٩٢٥/٧/٢٠ ، تلميذ من تلاميذ كرومر .

(٨٨) Chirol Valentine - The Egyptian Problem, p. 208.

وكان المعتمد البريطاني ماهرا للغاية فى استخدام هذا المبدأ الذى ظل دسبوره الذى مشى عليه ربع قرن (٨٩) . حتى انه فى أعقاب استقالة نظارة شريف ، ووصول « انذار جرانفيل » ، هدد بأنه اذا لم يقبل أحد من المصريين تولى النظارة الجديدة ، سوف يتولى ادارة البلاد بنفسه وحرص على انتشار خبر هذا التهديد (٩٠) .

انطلاقا من هذا المبدأ ، فان أى نظارة تشكلت على عهد كرومر حتى خروجه من مصر ١٩٠٧ ، كان هو صاحب قرار اختيارها ، وصاحب السلطة الحقيقية ، وكان معياره فى الاختيار قائما على ولاء هؤلاء النظار التام له ، أو على الأقل استعدادهم للتعاون مع الحكم الجديد (٩١) .

وكان استبعاد المصريين مبدأ من مبادئ تشكيل النظارات عند كرومر (٩٢) وفى جميع المناصب الرئيسية أيضا ، حتى أشرك سعد زغلول فى نظارة ١٩٠٦ (٩٣) ، وبرر المعتمد البريطاني هذه السياسة بأن المصريين اذا ما اشتركوا فى السلطة ، سيكونون غير « مريحين » على عكس احتمالات التعاون البادية من العناصر القديمة (٩٤) .

وقد عرف عهد الخديوى توفيق نظارات شريف - نوبار - رياض - وأخيرا مصطفى فهمى الذى كان على « استعداد تام لتنفيذ رغبات كرومر دون أدنى معارضة » (٩٥) .

(٨٩) المقلم : ٢٧/١٠/١٩٢٨ ، اموس يخطب فى الشئون المصرية .

(٩٠) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٩١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٩٢) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٩٣) المقلم : ٢٧/١٠/١٩٢٨ .

(٩٤) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٩٥) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٣ القسم الاول .

حتى شبه « بأنه أداة طيعة فى يدى الممثل البريطانى فى القاهرة » (٩٦) ، وكان المعتمد البريطانى هو صاحب القرار فى اختيارهم ، أما ممارسة هؤلاء النظار لسلطاتهم فقد كانت شبه منعبة ، اذ كبلها بادخال المستشارين والوكلاء والمقتشين فى مختلف النظارات ، فأصبحوا هم أصحاب القرارات الفعلية وكانوا أدواته التى استخدمها فى ممارسة حكمه .

وقد عبرت جريدة وادى النيل عن هذا الوضع ابغ تعبير بقولها ، « ان النظار المصريين كانوا جنودا فى الصفوف الانجليزية ، بحيث اذا ظهر على أحدهم الملل أو قصر فى أداء التحية مثل العساكر سواء بسواء ، نظر فى أمره ، أو ذهب به الى بيته ، ولم تكن هذه المعاملة القاسية فى طى الخفاء ، أو تحت أنياب الرجل العنيد كرومر ، بل أنه جاهر بها فى تقاريره ، ووقف فى أعلى طبقة من النفوذ البريطانى ، وأذن بهذا النداء » (٩٧) ، وصدق الأستاذ أحمد أمين حين وصف النظار المصريين بأنهم « قطع شطرنج يلعب بها الانجليز » (٩٨) .

وعندما تولت نظارة نوبار الحكم فى ١٠ يناير ١٨٨٤ ، علقث جريدة البثال جازيت ، أن ارادة كرومر هى السائدة فى الادارة الجديدة ووظيفة نوبار قائمة كما وصفها هو نفسه ، ليس لأن يدير بل لأن يكون وسيطا بين كبار الانجليز ومستخدميه من المصريين ، وختمت الجريدة تعليقها بأنها لا تفهم قنوط أولئك الذين يطلبون أن تعتمد النظارات الى موظفين من الانجليز ؟ » (٩٩) .

(٩٦) د. يونان لبيب ، المرجع نفسه ، ص ١٢٦ .

(٩٧) وادى النيل ، ١٩٢٣/١٠/٤ .

(٩٨) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩٩) الاهرام : ١٨٨٤/٢/١١ ، الاهرام : ١٨٨٤/٢/١٢ ، شئون الوزارات

متعلقة برغبة الانجليز .

ورغم ذلك فإن عهد نوبار الذى استمر حوالى أربع سنين قد تخلله بعض المقاومة المنفوذ والتغلغل الانجليزى فى الادارة المصرية مثل خلاف نوبار مع وكيل نظارة الداخلية كليفورد لويد حول الاستئثار بالسلطة فى الداخلية ، واصدار المنشورات والأوامر والقرارات دون اطلاع ناظر الداخلية عليها .

وكان ناظر الداخلية محمد ثابت باشا قد قدم استقالتة الى نوبار فى مارس ١٨٨٤ احتجاجا على تدخل الوكيل الانجليزى ، فلما أسندت الوزارة الى نوبار ، استمر كليفورد لويد على خطته الرامية الى الاستئثار بالسلطة مما دعى نوبار الى تقديم استقالته (١٠٠) . حتى لا يكون مسئولاً عن أعمال سواه كما قال ، حيث أنه لا يملك السلطة بل السلطة محصورة فى شخص دون رتبة أحد النظار (١٠١) . فكيف يصح أن يكون مسئولاً عن الكلى والجزئى حالة كونه خالياً من السلطة ، ويتحمل مسئولية زيد أو عمرو على حين لا يمكنه مراقبتها ولا علم له بها ولذلك فهو يفضل الاعتزال ، (١٠٢) .

وقد حاول كرومر مساندة لويد والتدخل لصالحه ، فعمل على اقناع نوبار بالعدول عن الاستقالة ، وأمام اصراره رأى استشارة حكومته التى ايدت نوبار باشا مما يعنى أن الحكومة المصرية هى الحاكمة ، وأن وكيل الداخلية له من الحقوق ما لسواه من وكلاء النظارات الأخرى باعتبار أن الأوامر المهمة توقع عليها الناظر أو يوقع عليها هو بعد مشورة الناظر .

(١٠٠) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(١٠١) الأهرام : ١٨٨٤/٤/١٠ ، الأهرام : ١٨٨٤/٤/٩ ، أزمة لويد -

نوبار .

(١٠٢) الدوريات نفسها : ١٨٨٤/٤/٩ وانظر أيضا الأهرام : ١٨٨٤/٤/١٨ .

وليس له أن يحدث أمرا جديدا الا بعد عرضه على مجلس
النظار (١٠٣) .

ولم يكن هذا يصور حقيقة الواقع بالفعل ، فقد انتصرت
الحكومة البريطانية لنوبار باشا ولكن ظلت السلطة المطلقة يمارسها
كرومر ومستشاروه .

وعلى الرغم من أن كرومر ظل صاحب القرار في اختيار النظار
على عهد توفيق « شريف - نوبار - رياض » وعلى الرغم أيضا من
استعدادهم للتعاون معه ورفضهم لاحتلال مصر المدني ، ذلك الاحتلال
الذي بناء ووضع أسسه وقواعده المعتمد البريطاني ، باستثناء
شريف باشا الذي كانت استقالته بسبب عدم موافقته على اخلاء
السودان كما أراد الانجليز (١٠٤) .

وقد تعددت مظاهر الرفض للمشورة البريطانية ، مما أدى الى
اقالة نظارة نوبار باشا ، فهو أولا قد رغب في الحد من سلطات
مفتش الري الانجليزى ، على اعتبار أن هؤلاء يتصرفون كما لو كانوا
فوق القانون ، وقد رفض السير سكوت مونكريف Scott Moncrieff
وكيل نظارة الأشغال العمومية ذلك وصمم على أنه لابد من منح
هؤلاء حق التصرف . حتى تكون لقراراتهم فى الحالات العاجلة
قيمة (١٠٥) .

(١٠٣) الدورية نفسها : ١٨٨٤/٤/١١

(١٠٤) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٢ وانظر الاهرام :

١٨٨٤/٢/٢٥ بأن الحكومة الانجليزية اوعزت الى الخديوى بتغيير وزارته .

(١٠٥) د يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ ، ود طلعت اسماعيل ،

المرجع السابق ، ٨٢ - ٨٤ .

كذلك ضاق نوبار بالسياسة الكرومرية التي منحت الشئون المالية الأسبقية على ما عداها من شئون ، وخاصة مع التنظيم الجديد للخزانة المصرية ، وبمقتضى ذلك أصبح « ادجار فنسنت مستشارا للمالية ، والذي شكل اللجنة المالية التي هيمنت على الشئون المالية في مصر ، وكانت قراراتها تجب أى قرار صادر من مجلس النظار (١٠٦) » .

وقد أدت هذه الأمور الى صدام مكشوف بين كرومر ونوبار الذى قام برحلة الى لندن طالبا من الحكومة الانجليزية تخليص مصر من طغيان القنصل العام والمستشار المالى فى القاهرة ، ولكن الحكومة الانجليزية ساندت رجالها فى مصر (١٠٧) .

حتى كانت المعركة الفاصلة حول منصب رئيس البوليس ، حيث أراد نوبار منع الشرطة عن الانجليز حتى لا يقبضوا على الداخلية ، وبمعنى أوضح لا يحكموا البلاد وهم أصحاب الأمر والنهى فى أعمال النظارة المذكورة (١٠٨) .

فانتهز وفاة « فالنتين بيكر » رئيس البوليس فى أوائل عام ١٨٨٨ ، وحاول إعادة تنظيم قوات البوليس للتخلص من الضباط الانجليز باعادة تبعية قوات البوليس الى مديرى المديريات ، والغاء مركزها الرئيسى فى القاهرة (١٠٩) .

(١٠٦) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ، د . يونان لبيب ، نفس المرجع والصفحة .

(١٠٧) المرجع نفسه والصفحة .

(١٠٨) الامرام : ١٨٩٢/٥/١٠ ، الشرطة ، .

(١٠٩) د . يونان لبيب رزق - المرجع السابق ، ص ١٢٠

غير أن كرومر وجدها فرصة للتخلص من نوبار غير المتعاون .
وقبل رئيس النظار التحدى مدعوما بتأييد الخديوى (*) ، وأرسل
يتجران باشا وكيل الخارجية الى لندن ليشتكو من قنصلها العام ،
ولكن الحكومة البريطانية التى كانت تدرك ضعف مركز نوبار فى
مصر ، أيدت قنصلها العام .

وحذرت الخديوى من أنه اذا كان يرغب فى عون بريطانيا فى
الشئون الخارجية فعليه الامتنال الى نصائح كرومر فى الشئون
الداخلية ، وكان على توفيق أن يختار تأييد نوبار أو التأييد البريطانى
واختار الأخير ، خاصة وأن المعتمد البريطانى قد لوح له بأن
« اسماعيل » على استعداد للعودة (١١٠) .

وحسنت قضية الخلاف لصالح القنصل العام ، وتكرر مبدأ
اللورد جرانفيل بوجوب اطاعة النصائح التى يقدمها ممثل بريطانيا
فى مصر وموظفيه .

ولم يلبث الخديوى أن أقال نظارة نوبار ، وأحرز كرومر بذلك
نصرا آخر فى طريق تسعيم الوجود السياسى للاحتلال فى البلاد ،
وأكد قوله المشهورة التى أطلقها مرة من « اننا لا نحكم مصر وانما
نحكم أولئك الذين يحكمون مصر ! » (١١١) .

واذا نظرنا الى أسباب استقالة رياض باشا الذى خلف نوبار
فى ٩ يونية عام ١٨٨٨ ، نجدها لا تختلف كثيرا عن سلفه ، اذا

(*) كان الخديوى توفيق على خلاف مع الباب العالى فى تلك الفترة ، كما
كان والده الخديوى اسماعيل فى اسطنبول تلك الفترة مما ادى الى خوف
الخديوى توفيق على عرشه . انظر د . يونان ليبب - المرجع السابق ، ص ١٢٠ .
(١١٠) د . طلعت اسماعيل ، نفس المرجع ، ص ٨٥ د . يونان ليبب .
المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
(١١١) د . يونان ليبب ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

استقال بسبب رغبة المعتمد البريطاني في التوسع في ادارة القضاء ،
ودعمه لبعض القضاة الأوربيين في المحاكم الوطنية وقد تحقق ذلك
بالفعل اذ كان كرومر عنيداً ومتصلباً بشأن هذين المجالين الشرطة
والقضاء (١١٢) .

وبناء على اقتراح المعتمد تم تعيين جون سكوت John-Scott
في عام ١٨٩٠ ، وهو أحد القضاة الذين عملوا في المحاكم الهندية
لإعادة النظر في الجهاز القضائي برمته وتقرير ما يراه من مشروعات
الإصلاح القضائي ، وعندما عرض المشروع احتج عليه فخرى باشا
ناظر الحقانية ورياض باشا (١١٣) .

وكما حدث من قبل جاءت التعليمات من لندن الى كرومر ،
بضرورة التمسك بمشروع سكوت وتعيينه مستشاراً لنظارة الحقانية
ليتمكن من تنفيذ مشروعه .

ومن هنا بدأ الصراع بين كرومر ورياض باشا ، وانتهى بتعيين
سكوت مستشاراً للحقانية رغم أنف رياض ، وحاول الأخير
بالاشتراك مع ناظر الحقانية ، إخراج مركز المستشار الجديد ، بعدم
تمكينه من صلاحيات إدارية .

كما قام بتعيين كتشنر رئيساً للبوليس بهدف أن يصطدم
الرجلان في العمل ، ولكن كتشنر قام بإصدار أمر لرؤساء الأقاليم
في الداخلية بأن يعرضوا عليه جميع الأوراق أولاً ثم يرى هو ما يجب
عرضه منها على رياض باشا وما لا يجب ، كما وضع كتشنر وسكوت

(١١٢) بيتر مانسفيلد ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(١١٣) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، د. يوهان لبيب .

المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

تقريرهما بالاتفاق معا ، ورفعاه للخديوى دون علم الناظر المختص
 فاستاء رياض باشا ، لذلك اشد الاستياء واعتبر هذا التصرف ماسا
 بكرامته وكرامة البلاد ، مما دفعه الى تقديم استقالته فى ١٢ مايو
 ١٨٩١ (١١٤) . وبالنسبة لنظارة مصطفى فهمى الاولى من
 (١٨٩١ - ١٨٩٢) فقد اطلق عليها كما هو شائع نظارة الاستسلام ،
 ولم تعد مشكلة كرومر هى التغلب على معارضة النظار لتدخله فى
 مختلف شئون الحكم ، بقدر ما تتمثل فى المحافظة على هذه النظارة ،
 وهو ما عبر عنه المعتمد البريطانى اذق التعبير فى رسالة الى حكومته
 بقوله ، « أن أهم ما يحتاجه النظار الشعور بالاحترام ، ذلك أن
 المصريين يصفونهم بالدمى - وهو ما نسعى الى تقديمه لهم ، والنتيجة
 على أى الحالين ستكون واحدة ولكن مع ارضائهم فان دولا العمل
 سوف يسير نحو الأفضل » (١١٥) .

أما علاقة كرومر بالنظارة المصرية على عهد عباس فنجده :

أولا : الخلاف على حق الخديوى فى اختيار نظاره وهو ما وضع
 فى أثناء عرض أزمة وزارة فخرى ، وما كان من الانذار
 البريطانى الذى انتهى بفرض رياض باشا ، وأدرك الخديوى
 الدرس فعندما أراد تغيير نظارة رياض استشار اللورد كرومر
 فتألفت نظارة نوبار الثالثة كما سبق وأن بينا .

ثانيا : بالنسبة لاقالة هؤلاء النظار فقد اختلفت عنها فى عهد توفيق
 اذا تمت أولا لغضب الخديوى عليهم رياض أو نوبار ثم تأييد
 كرومر فعندما أراد ابعاد الأخير رفض المعتمد . انتهز عباس
 فرصة أخرى للإطاحة به ، حتى اضطر الى اقتراح اسم مصطفى

(١١٤) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(١١٥) نفسه - المرجع السابق والصفحة .

فهى صديق الانجليز الوفى ، حتى يغرى المعتمد البريطانى على قبول اقالته (١١٦) . وهو ما حدث وكلف مصطفى فهى بتأليف الوزارة التى استمرت ١٣ عاما لتطابقها مع سياسة كرومر التى تهدف الى ايجاد اصدقاء لبلاده من رجال الحكومة المصرية وساستها وأن يظل مؤيدا لها فى جميع الظروف ما داموا موالين لهم (١١٧) .

ثالثا : لم يكن طوال حكم رياض - نوبار - ومصطفى فهى بالطبع هذا الصراع بين الحكومتين كرومر ومستشاريه الحكومة الفعلية من جانب ، والحكومة الاسمية المتمثلة فى الوزراء المصريين من جانب آخر ، فيبدو أنهم قد أدركوا من هو صاحب السلطة الحقيقية وصانع سياستها فى مختلف ادارة شئون البلاد السياسية والمدنية ولم يكن غير المعتمد البريطانى وأدواته من موظفين ومستشارين بالاضافة الى قوة الاحتلال . وهكذا تحولت السلطة المصرية من يد الى يد (وأصبح الوزراء المصريون حملا ثقيلًا مثل الضرائب الجائرة التى تصرف فى غير وجهها (١١٨) .

وظل المنسوبون الساميون فى مصر على امتداد فترة الدراسة وما بعدها يتدخلون فى سياسة الوزارة المصرية على الرغم من تصريح فبراير الذى أعطى مصر الدستور والبرلمان ، وكان السياسة الكرومرية تأبى التزحزح عن البلاد فهم يتدخلون فى شئون الحكم تحت دعوى تقديم المشورة أو تهديد أمن الأجانب ، أو حماية لمصالحهم ووجودهم ذاته .

(١١٦) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١١٧) الامرام ، ١٩٣٠/٩/٢١ ، اى الافريكين ووردك فى الحالة الحاضرة .

(١١٨) وادى النيل ١٩٢٢/١٠/١٤ .

وقد اتخذ هذا التدخل صورا مختلفة سواء نصيحة أو تبليغ أو إنذار مع استخدام القوة العسكرية أو دبلوماسية البوارج كما يطلقون عليها فلو قمنا باستعراض سريع لتلك السياسة لوجدنا على سبيل المثال استقالة محمد محب باشا وزير المالية في وزارة يحيى إبراهيم في أغسطس عام ١٩٢٢ ، حيث قام المستر سكوت نائب المندوب السامي بزيارته في منزله ونصحه بتقديم استقالته ، فما كان منه الا أن ذهب الى رئيس الوزراء وأبلغه بالأمر وقدم استقالته ، وبذلك خرج وزير مصرى بناء على أمر نائب المندوب السامي ، ما يعنيه ذلك من قذف مباشر في وجه تصريح ٢٨ فبراير • الذى اعترف باستقلال مصر ، فالرجل تلقى الأمر باستقالته من نائب المندوب السامي دون علم رئيس حكومته ، مما يعنى أن الوزراء المصريين ظلوا يستمدون سلطتهم من سلطة أخرى غير ولى الأمر (١١٩) ، وقد عقلت وادى النيل على ذلك (لو أن البرلمان الانجليزى كان معقودا لحكم على كل انجليزى يتدخل هذا التدخل ، فى وقت توترت فيه العلاقة بين الوزير ورئيس وزرائه ، بأنه مجازف بحكم الأساليب السياسية الانجليزية وهى الاشتغال من وراء الستار) (١٢٠) •

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ عندما أراد زيور رئيس الوزراء ادخال تعديل على وزارته أرسل الى المستر فرنس السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى يدعوه لمقابلته ، فذهب اليه واجتمع به ، وبعد بحث طويل تم الاتفاق بين الوزراء على أن تؤجل مسألة التعديل الى ما بعد يوم ٢١ نوفمبر ، وقد أراد رئيس الوزراء الاستعانة بنفوذ دار المندوب السامى على تنفيذ التعديل الوزارى الراغب فيه ، (هـ ما يدل

(١١٩) وادى النيل : ١٩٢٢/٨/١٧ ، الامرام : ١٩٢٢/٨/٢٠ ، رد محب على رئيس الوزراء ودار المندوب السامى وستنكر اسباب تلك الاستقالة فى فصلها •
(١٢٠) الدورية نفسها والعدد •

دلالة واضحة على أننا عدنا الى ما كان عليه زمن اللورد كرومر من ادارة السياسة الانجليزية لشئوننا تحت ستار شفاف أسنوه الوزارة المصرية . (١٢١) .

وتكرر هذا الموقف مع حكومة سعد زغلول في أواخر عام ١٩٢٤ فقد دخل عليه للنبي عقب مصرع السردار في مظاهرة عسكرية غير مسبقة ، وفي يومه انذاره المشهور (١٢٢) ، وفي الوقت نفسه احتلت بعض المرافق المصرية لازلال حكومة سعد (١٢٣) ، فما كان منه الا أن قدم استقالته التي كان على وشك تقديمها .

وفي أثناء وزارة عبد الفتاح يحيى ١٩٣٤ ، تقدم نائب المندوب السامي مستر بترسون الى رئيس الوزراء يطلب اخراج وزيرين من الوزارة (١٢٤) ولكنه في الوقت نفسه كان مصرا على استقالة الوزارة برمتها فاعلن أن استقالة الوزرين لا تحل أزمة ، ولا تسوى جميع وجوه النزاع (١٢٥) ، وانتهى الأمر بعد أن شاع أن هناك انذارا بريطانيا في الطريق (١٢٦) الى أن قدم عبد الفتاح يحيى استقالة كرغبة دار المندوب السامي (١٢٧) .

وقد برر قصر الدوبارة ذلك الموقف بقوله (بأننا لا نتعرض لشئون مصر الداخلية ، ولكن مادامت علاقتنا بمصر على ما هي عليه

(١٢١) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١١/٢٠ .

(١٢٢) الاهرام : ١٩٢٤/١١/٢٣ ، عباس العقاد سيرة وتحية ، ص ٤٥٨ .

(١٢٣) نفسها ١٩٢٤/١٢/٥ .

(١٢٤) الوزيرين هما وزير الزراعة على المنزلاوي ، وزير المواصلات ابراهيم

فهمي . الاهرام : ١٩٣٤/١١/٢ .

(١٢٥) الدورية نفسها : ١٩٣٤/١١/٣ .

(١٢٦) د. يونان ليبب - المرجع السابق ، ص ١٧ .

(١٢٧) الدورية نفسها : ١٩٣٤/١١/١٣ .

ففي مقدمة الواجبات الملقاه على عاتقنا ، ألا نسمح بافتئات سلطة
على أخرى (١٢٨) .

كرومر والسيطرة العسكرية :

بناء الجيش المصرى تحت السيطرة البريطانية :

بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصرى بعد الاحتلال مباشرة ،
فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير ، اصدر وزير الخارجية
جيرانفيل تعليماته الى قنصل بريطانيا العام السير ادوارد مالت بأن
يبحث الى لندن بأسرع ما يمكن بمقترحاته حول الجيش ، والمالية ،
والادارة (١٢٩) وكانت خلاصة رد قادة جيش الاحتلال ورجاله فى
مصر ، أن الجيش الحالى ينبغي أن يلغى ليحل محله جيش
جديد (١٣٠) .

وطبقا لذلك اصدر الخديو توفيق مرسوما فى ١٤ سبتمبر
١٨٨٢ بتسريح الجيش وحوكم القادة العرباويون بتهمة عصيان
الخديو ، وحكم على عرابى وستة من زملائه بالاعدام ، خفف الى
النفى المؤبد (١٣١) .

(١٢٨) نفسها : ١٢/١١/١٩٢٤ .

(١٢٩) د . عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ .

ص ٢٠ .

(١٣٠) د . عبد الخالق لاشين - السياسة الانجليزية تجاه اعادة تنظيم الجيش

المصرى عند بداية الاحتلال ، ص ١١٩ .

(١٣١) د . جاد طه - بريطانيا والجيش المصرى ، ص ١٢ وانظر عبد الرحمن

الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٤ أو مذكرات احمد عرابى ، ج ١ ، ص ٤٢

الخاصة بالغاء الجيش المصرى والاحكام المختلفة التى صدرت على العسكرية .

ولما كان اللورد دفرين قد استدعى لاعادة تنظيم البلاد وكان في مقدمة المسائل التي اهتم بها هي اعادة تنظيم الجيش والبوليس .

فقد نجح في مدة وجيزة في اعداد تقرير لانشاء الجيش المصرى الجديد ، معتمدا على تقارير وأوراق الوكالة البريطانية ، ومساعدة وتأيد مالت القنصل العام (١٣٢) بالاضافة الى التقرير الذى كان قد وضعه فالنتين بيكر Valentin Baker لتنظيم الجيش الجديد (*) وكان في رأى دفرين الا يزيد عدد الجيش المصرى عن ستة آلاف جندى تحت حجة أن مصر ليست فى حاجة الى قوة عسكرية كبيرة الصدد للدفاع عنها ، لأن الصحارى تحدها من ثلاث جهات وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى اقرار الأمن والنظام داخل البلاد ، وأن هذا الجيش بمده كاف لهذا الغرض (١٣٣) وبذلك أبعد الجيش عن مهمته الأساسية وهى الدفاع عن الوطن من أى خطر خارجي وانتقل دفرين من مسألة عدد الجيش المقترح ووحداته وتوزيعه الى دراسة ممن يتكون ذلك الجيش فرأى أنه ينبغي أن يتكون من عناصر مصرية محلية ، واستبعاد جميع العناصر الأجنبية سواء كانت أوربية أم من الأناضول أو أى مكان آخر ، باستثناء الأتراك المتمصرين ، أو المصريين من الأصول التركية (١٣٤) .

(١٣٢) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(*) انظر المرجع السابق ، ص ١٢١ ، ١٢٥ مشروع بيكر فى تنظيم الجيش

المصرى واقتراحه بأن يكون عدد الجيش المصرى الجديد ١١٥٠٠ .

(١٣٣) د عبد الله عزيواى ، الجيش المصرى منذ انفراج الازمة السياسية

١٩٣٣ - ١٩٣٦ ، ص ١ . الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(١٣٤) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ رأى دفرين أن

الاستعانة بالأتراك المتمصرين الخارجين بعمود فقرى محترف .

وفي ١٦ يناير ١٨٨٣ ، أصدر الخديوي أمرا عاليا بتعيين
 ايفلين وود Evelyn Wood سردارا للجيش المصري ورئيسا
 لأركان حربه مع منحه رتبة فريق . فكان أول سردار (١٣٥)
 انجليزى للجيش المصري ، وقد استمر هذا المنصب محصورا في
 القادة الانجليز طوال عهد الاحتلال .

ووضع دفرين شروط اختيار هؤلاء الضباط الذين سيسخدمون
 في الجيش المصري بأن يكونوا حائزين على أعلى المؤهلات ، وينبغي
 أن يكونوا شبانا نشيطين متمتعين بالحيوية (١٣٦) ، ولديهم قابلية
 لتعلم اللغة العربية ، كما أوضح أن عددهم سوف يكون محدودا
 حيث يبلغ ٢٧ ضابطا (١٣٧) .

وتبنى اللورد دفرين الخطة التي اقترحها الجنرال بيكر بشأن
 تقسيم جيش المستقبل الى قسمين ، أحدهما يترأسه في المراتب
 العليا ضباط بريطانيون والقسم الآخر يتكون في كل مستوياته
 القيادية من المصريين (١٣٨) ، وبذلك لا يعوق وجود الضباط الانجليز
 في الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الأعلى أو يستبعدهم
 من المناصب العليا (١٣٩) .

كما أنه أبقى الخديوي قائدا أعلى للجيش (١٤٠) ، وكان
 ذلك من الناحية الاسمية فقط ، فان السردار هو القائد الأعلى

-
- (١٢٥) د. عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ١٠ . عبد الرحمن الراغى ،
 المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .
 (١٣٦) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
 (١٣٧) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .
 (١٣٨) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .
 (١٣٩) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .
 (١٤٠) المرجع نفسه والصفحة .

للجيش وصاحب السلطة الفعلية عليه والذي كان يتبع مباشرة
المعتمد البريطاني .

وبذلك تم وضع الجيش المصرى فى قبضة الاحتلال برؤسائه
وضباطه وأسلحته ، بما يعنيه ذلك من وضعه تحت قبضة كرومر
الحديدية وهو الممثل الفعلى للاحتلال فى مصر .

وفى ٢٢ مارس عام ١٨٩٢ ، عندما استقال السير جرانفل
باشا سردار الجيش المصرى ، سارع كرومر الى ممارسة سلطة
القائد الأعلى للجيش ، فعين كتشنر باشا فى ٢٧ منه ، والذي كان
يشغل منصب مفتش عام البوليس ، سردارا للجيش المصرى ، وعين
محل كتشنر فى البوليس ستل باشا (١٤١) .

وبذلك أكد القنصل العام نفوذه وسلطته التامة على الجيش
والبوليس معا .

وعندما عين الخديوى عباس محمد ماهر باشا فى ٢٥ سبتمبر
١٨٩٣ وكيلا للحربية ، منتهزا فرصة غياب كرومر فى أجازته
السنوية ، ذكر المعتمد البريطانى أنه عندما أبلغ بالخبر شعر أن
هذا اتعين بداية للمتاعب (١٤٢) .

وفى الحقيقة كان هذا هو الذى حدث ، حيث أراد وكيل
الحربية أن يمارس سلطته الفعلية ، ويعمل على تفويض سلطة
السردار .

(١٤١) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق والقسم ص ١١٧ وانظر أحمد

شليق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨ ، ويذكر أن كتشنر عين ١٧ أبريل
١٨٩٢ .

Cromer = Op. Cit., p. 50.

(١٤٢)

نبدأ النزاع بين الوكيل المصرى والسردار الانجليزى ، حتى أن كتشنر قد امتنع عن اعطائه أو تزويده بأي بيانات عن الجيش ، ومع ذلك فقد استطاع ماهر باشا ، أن يحصل على بيان بمرتبات الضباط ، وصف الضباط الانجليز فى الجيش المصرى للموازنة بينها وبين مرتبات زملائهم المصريين ، وكانت هذه من الأمور التى يابى السردار اطلاعه عليها . وكان كتشنر يقدمها فى الميزانية بشكل عام وبدون تفصيل . مما أدى الى زيادة الخلاف بينهما ، حتى رفع الأمر الى رياض باشا رئيس النظار وكذلك الخديوى الذى استطاع حل النزاع مؤقتا (١٤٣) .

ولكن كرومر تربص له حتى أقاله من منصبه عقب أزمة الحدود .

وفى يناير ١٨٩٤ ، استغل كرومر أزمة الحدود كما سبق وأن أشرنا وطالب بعدم جواز محاكمة الضباط الانجليز المستخدمين فى الجيش المصرى ، الا لدى الجنرال ووكر قائده جيش الاحتلال والذى يرفع أمر المدعى والمدعى عليه الى قائد الجنود الانجليزية فى لندن (١٤٤) ، ويقال ان كرومر قد تراجع عن هذا الطلب من تلقاء ذاته (١٤٥) .

وعندما يبلغ كتشنر سردار الجيش المصرى المعتمد البريطانى عن تصرف الخديوى معه عند استعراض الجنود فى حلفا ، وما كان من أمر كتشنر مع الخديوى يرسل كرومر الى رجله يوافق موافقة تامة على ما فعل (١٤٦) :

-
- (١٤٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء والصفحة .
 (١٤٤) الأهرام : ١٨٩٤/١/٢٥ ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ . ص ٢٢ .
 (١٤٥) انظر مذكرات محمد فريد المنشورة ، المصير السابق . ص ١٩٢ .
 (١٤٦) Cramer : Op. cit., p. 57.

وفي الوقت نفسه يكتب الى حكومته ، يقترح نقل ماهر باشا من نظارة الحربية ويضع في اعتباره بأنه اذا رأى معارضة شديدة فى ذلك لجأ الى التهديد بأن الجيش المصرى يوضع بقسميه تحت رئاسة قائد جيش الاحتلال (١٤٧) .

ولا يكتفى كرومر بذلك ، بل يطلب من حكومته الانعام على كتشنر بطل أزمة الحدود بوسام ، حتى أن الصحف المصرية قد سخرت من ذلك بقولها « انها لن تندesh اذا سأل للسردار فيشانا مصريا مكافأة لظفر سياسته ، ولا من يخالف رأيه وهو الأمر المطاع » (١٤٨) .

واستمرارا للهيمنة الكرومرية على الجيش المصرى كبقية شئون مصر يستصدر اللورد كرومر فى ٢٧ فبراير ١٨٩٣ أمرا عاليا يعطى لسردار الجيش المصرى حق حضور اجتماعات مجلس النظار (١٤٩) .

وهكذا تصرف المعتمد البريطانى وكأنه القائد الأعلى للجيش المصرى وليس خديوى مصر ، فوضع السردار الانجليزى فى مكانة ناظر الحربية المصرى المسئول الاول وصاحب السلطة الفعلية على جيش مصر الأمر الذى استمر حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، التى قضت بالغاء منصب المفتش العام للجيش المصرى وهو المنصب الذى حل محله منصب السردار .

وكنتيجة لما ترتب عليه انذار اللبني فى ١٩٢٤ بعد مقتل السردار والذى تضمن فيما تضمن من مطالب اخراج الجيش المصرى

(١٤٧) Ibid. وانظر الامرام : ١٨٩٤/٢/٣ اقوال الديلى نيوز عن عزل

ماهر باشا .

(١٤٨) الامرام : ١٨٩٤/٢/٩ .

(١٤٩) د . طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

من السودان ، وفصل وظيفة حاكم عام السودان عن وظيفة السردار ،
أراد الانجليز أن يتوغلوا مرحلة أخرى في الإدارة المصرية وأن
يشفّعوا الضربة التي ضربوها في السودان بضربة أخرى في
مصر (١٥٠) .

فعلت أصوات الصحف البريطانية تنادى بتعيين سردار انجليزى
للجيش المصرى فى حين آمل المصريون أن يعين سردار مصرى يكون
حرا فى عمله مطلق اليد والتصرف غير خاضع لأى نفوذ أو سلطة
أجنبية أى انجليزية . أو حتى إلغاء هذا المنصب أصلا اكتفاء بوجود
وزير الحربية ومن يخضعون لأمره من كبار الموظفين كوكيل الوزارة
ومفتش الجيش ومجلس الجيش وما الى ذلك (١٥١) .

وقد انتهت المشكلة بأن أوجدت الحكومة البريطانية سلطة
المفتش العام الانجليزى فى الجيش المصرى عام ١٩٢٣ ، والذي
يتمتع بسلطات السردار نفسها ، بل كان بمثابة سردار ثان للجيش
فى مصر مادام السردار موجود فى السودان (١٥٢) . وان اكتفت
بوجوده ولم تعين سردارا آخر .

وفى عام ١٩٢٧ أثار اللورد لويد أزمة الجيش الشهيرة ، بعد
تقرير لجنة الحربية والبحرية والطيران فى مجلس النواب عن نظام
الجيش المصرى وضرورة تحديثه وزيادة تسليحه (١٥٣) ، كما نتجت
عن السياسة الوطنية لوزير الحربية الخاصة بمحاولته إصلاح
الجيش ، الى جانب طريقة معاملته للمفتش العام « سنبكس » باشا

(١٥٠) الامرام : ١٩٢٥/٧/٢٥ . منصب السردار فى الجيش المصرى .

(١٥١) نفسها : العدد نفسه .

(١٥٢) انظر د. عبد العظيم رمضان : الموضع السابق ، ص ٢٠٣ حول سلطة

المفتش العام .

(١٥٣) الامرام : ١٩٢٧/٦/٤ .

من إهمال توصياته أو عدم الاكتراث به وتعامله مباشرة مع الضباط دون الرجوع إليه (١٩٤) ...

ان رأى لويد أن هذه السياسة تهدف الى اقحام الجيش في السياسة ، كما تهدف الى القيام بثورة ضد العرش وأكثر من ذلك تسعى الى تقويض لسياسة السيطرة البريطانية على الجيش (١٥٥) .
والسياسة المصرية عموما فما كان منه إلا أن استدعى البوارج الحربية ، وأرسل المذكرات .. الخ .

وانتهت الأزمة بانتصار لويد واذعان الحكومة المصرية لجميع المطالب البريطانية ومنها ترقية سنبيكس المفتش العام الى رتبة فريق وتعيين وكيل انجليزى يحل محله وتعيين مدير بريطانى لمصلحة الحدود والسواحل حتى تكون تحت الاشراف البريطانى مباشرة (١٥٦) ، وقد حازت سياسة لويد الخاصة بأزمة الجيش تأييدا كبيرا من صحف بلاده حتى أن جريدة « بورص اجيسيان » قالت ما حاجة مصر الى جيش يكلفها كثيرا مع أن لمصر ميزة لا تقدر قيمتها ، وهى وجود دولة عظيمة مستعدة للدفاع عنها (١٥٧) .

وهكذا استمرت السيطرة البريطانية أيضا على الجيش المصرى ، سواء كانت مصر تحت الاحتلال ، أو مستقلة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى أعطاهم حق التدخل فى الشؤون الداخلية والخارجية تحت دعوى حماية الأجانب أو الدفاع عن مصر .

(١٥٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق . ص ٢٣٠ .

(١٥٥) انظر الأهرام ، ١٩٢٧/٦/٢ ، الإهرام : ١٩٢٧/٦/٥ .

(١٥٦) نفسها : ١٩٢٧/٦/٤ ، اقول الصحف الانجليزية عن الأزمة .

(١٥٧) نفسها : ١٩٢٧/٦/٥ .

الجنדרمة :

انتقل دفرين بعد تنظيم الجيش المصرى الجديد ، الى القوى الأخرى التى يراد بها أن تكون موازنة لقوة الجيش الجديد ، وكان يهدف من ذلك الى ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند اللزوم لقمع بؤادر أى ثورة عسكرية (١٥٨) وأطلق عليها اسم الجندرمة ، وكانت مهمتها المحافظة على الأمن فى المدن الصغيرة التى لا تتواجد فيها شرطة ، وحراسة الطرق والقوافل التى تجتاز الصحراء ، وحماية البلاد من غارات البدو ، وحراسة قناة السويس (١٥٩) . ولما كان الوجود الانجليزى فى الجيش المصرى أو الجندرمة قد شكل قضية محورية لصانع القرار الاحتلالى ، أوعز دفرين الى الخديوى بأن يطلب وضع الجندرمة مباشرة كالجيش ، « تحت ادارة أوربى ونائب عنه معهما أربعة أوربيين بوظيفة مفتش ، فضلا عن مجموعة من الضباط ، وصف الضباط يصل عددهم الى ثمانية عشر » (١٦٠) ، واقترح كذلك أن يكون العدد الذى تتألف منه الجندرمة ٤ آلاف رجل (١٦١) .

وبملاحظة أن الأسس نفسها كانت قد تقررت للجيش الجديد القيادات الصغيرة والانفار من المصريين فى حين يركز البريطانيون القيادات الكبيرة فى أيديهم ، يصبح مفهوما أن الأجانب الذين سيتولون المناصب الكبيرة للجندرمة سوف يكونون من الانجليز . وبالفعل تم تعيين الفريق فالنتين بيكر قائدا لها (١٦٢) .

(١٥٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١٥٩) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(١٦٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(١٦١) د . عبد الخالق لاشين ، نفس المرجع والصفحة .

(١٦٢) د . يوفان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

وبالنسبة للضباط المصريين ، فقد احتفظ لهم دفرين بأعلى المناصب مفتوحة لهم في نصف قوة الجندرية ، وفي النصف الآخر خاصة أورطة الاحتياط احتفظ في العمل فيهما للضباط من العنصر الأجنبي (١٦٣) . أى الانجليزى وقد استقر الراى على أن توضع الجندرية تحت تبعية وزارة الداخلية ، يحكم أن عمل الجندرية يقوم بالأساس لحفظ الأمن الداخلى . رغم أن هذه القوة كانت ذات طابع عسكرى وواجباتها شبه عسكرية .

وعلى أية حال فإنه لم تنقضى عشرة شهور على انشاء الجندرية، الا وكانت قد ألغى نظامها من الجيش المصرى . . سواء بسبب الثورة المهدية فى السودان والحاجة الى المال لدعم قوة الجيش المصرى الجديد ، ومن ثم فقد رؤى الاستفادة بالاعتمادات المخصصة للجندرية لهذا الجيش ، وتسريع من يرغب من رجالها ، ونقل من يقبل منهم الاشتراك فى القتال الدائر فى السودان (١٦٤) .

الحامية البريطانية :

كان وجود جيش الاحتلال فى مصر الدعامة الأساسية للمعتمد البريطانى وللمندوبين الساميين من بعده ، فوجود القوات البريطانية على أرض مصر تؤكد شرعية الاحتلال ، ويستمد منه ممثل بريطانى القوة ، ويخدم أهداف ومصالح بريطانيا العظمى .

كان عدد جيش الاحتلال عند دخوله مصر ٦٠٠ و ٥٠٠ أجرى تخفيضها فى الفترة اللاحقة الى أن استقر حجمها منذ أول أكتوبر

(١٦٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق . ص ٢٧ .

(١٦٤) د . يونان لمبب رزق ، المرجع السابق ، الجزء ٩٥ ، ص ٩٦ .
الجندرية .

١٨٨٢ حتى وصلت في صيف ١٨٨٣ الى ١٢ ألف مقاتل (١٦٥) وفي صيف ١٨٨٣ خفض مرة أخرى حجم قوات الاحتلال الى سبعة آلاف جنسدى (١٦٦) .

وقد حملت انجلترا الخزينة المصرية نفقات ذلك الجيش الاحتلالى طوال الفترة اعتبارا من ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ ، بما قيمته ٤٨ ألف جنيه مصرى شهريا بمعدل اتفاق ٤ جنيهات مصرية يوميا تكلفة للرجل الواحد لعدد ١٢ ألف مقاتل مما كلف الميزانية المصرية، ودافعى الضرائب المصريين ٢٨٠٠٠ جنيه مصرى خلال الستة أشهر الواقعة بين ١ - ١٠ - ١٨٨٢ وحتى ٣١ - ٢ - ١٨٨٣ (١٦٧) .

وقد ظلت مصر تدفع ٨٠ ألف جنيه من الخزينة المصرية سنويا مما شكل عليها عبئا كبيرا ، حتى ان صحيفة الاهرام كتبت أن لجنة مجلس الشورى الباحثة فى الميزانية عند النظر فيها تستلغت النظر الى « حساب المهمات العسكرية التى لا تخلو من النظر فى كيفية التصرف فيها واثمانها ، وتعيين الملازمين الانجليز بصفة بكباشيين عندنا ، بضعف رواتب زملائهم المصريين » (١٦٨) .

وبالفعل فقد قرر مجلس الشورى رفضه البات لنفقات جيش الاحتلال « ورأى أنها لو اقتصدت لأنعش بها قسم كبير من البلاد يتعثر بالفاقة » (١٦٩) وفى عام ١٩٠٤ استنكرت الاهرام أيضا ،

(١٦٥) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١٦٦) د عبد الخالق لاشين ، المرجع نفسه ، ص ١٤٦ .

(١٦٧) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(١٦٨) الاهرام : ١٨٩٤/١٢/٦ .

(١٦٩) الاهرام : ١٨٩٤/١٢/٢٤ .

أن تدفع مصر ٨٥ ألف جنيه لجيش الاحتلال الذي لا يفعل شيئا للبلاد ، « فلو أنه قد صد عدوا أو خدمنا بتأييد الأمن ، كان ذلك المال الذي يأخذه حلالا » (١٧٠) .

وكان هذا المبلغ يكفي في الأحوال العادية للاتفاق على جيش تعداده ٥٠٠٠ جندي (١٧١) .

وعندما ارتفعت الدعوة لانقاص عدد جيش الاحتلال في ١٩٠٤ من وزارة الحرب الانجليزية ، التي رأت أن ينقص جيش الاحتلال وأن تنقص النفقة أيضا التي تؤخذ من مصر بنسبة انقاص هذا الجيش (١٧٢) ، فقد صدرت تلك الدعوى بعد عقد الوفاق الودي ، واستقرار وضع الاحتلال في مصر وخاصة مع خروج فرنسا صاحبة الصوت الأقوى في معارضته .

وكان رأى اللورد كرومر انقاص عدد جيش الاحتلال ، ولكن مع بقاء المال التي تدفعه مصر للاتفاق على هذا الجيش (١٧٣) ١١ .

ورغم ما يمثله رأى وزارة الحربية الانجليزية لدى حكومتها من أهمية كبرى « فان رأى كرومر كان هو الأعلى ، وكلمته النافذة لأن بيد كرومر ادارة مصر وسياستها الداخلية » (١٧٤) .

(١٧٠) الدورية نفسها : ١٩٠٤/١٠/٢٠ .

(١٧١) الدورية نفسها والعدد .

(١٧٢) الدورية نفسها والعدد .

(١٧٣) الدورية نفسها والعدد .

(١٧٤) الدورية نفسها والعدد .

وكانت قوة الحماية البريطانية في مصر تزيد في الأحوال التي تحدث فيها أزمات أو اضطرابات داخلية ، فعقب أزمة وزارة فخرى في عام ١٨٨٣ ، رأى كرومر بأن الحكومة البريطانية التي كانت تتولى أمور الحكم على وشك أن تتراخى في القبض على أزمة مصر وأن تتخلى عنها . لذلك رأى أن زيادة الحماية سيعود بفائدتين توطيد الأمن العام الذي كان مهددا على حد قوله ، وثانيا تهدة بحر السياسة المزدب وذلك عندما يتضح أن الآراء المحلية أخطأت خطأ أكيدا في فهم حقيقة مسلك الحكومة البريطانية (١٧٥) . لذلك كتب المعتمد البريطاني الى وزير خارجيته اللورد روزبري قائلا أنه من رأى الجنرال ووكر ورأيه أن الحماية البريطانية ضعيفة جدا وأنه يود كثيرا أن يعلن حالا أنه قد تقرر زيادتها (١٧٦) .

وقد وصل كرومر الرد من حكومته بالموافقة على طلبه أن الحكومة البريطانية قد قررت بالنظر للحوادث الأخيرة ، وللرأى الذى أبداه هو والقائد البريطانى فى العام أن تزيد الحماية البريطانية فى مصر ، وطلب منه أن يبلغ هذا القرار للتخديوى ورئيس نظاره بدون أن يبين لهما السبب الذى دعى الى هذا القرار (١٧٧) .

وقد بلغ عدد الجنود الانجليز الذين وصلوا الى مصر قوة الاحتلال ستة آلاف وكان ذلك ترضية لشخص كرومر (١٧٨) .

(١٧٥) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .
Lord Cromer : Op. cit., p. 37-38.

Ibid., 38. (١٧٦)

Ibid. (١٧٧)

(١٧٨) أحمد شفيق . المصدر انسابى . الجزء الثانى . ص ٧١ .

وتعزيزا لموقفه من الخديوى (١٧٩) أو ردع الخديوى وحكومته على الأصح .

وفي أثناء أزمة العقبة المشهورة فى ١٩٠٦ ، اشتعلت لهجة أغلبية الصحف الاسلامية ضد الاحتلال البريطانى ، ووقفت مع تركيا الدولة التى حاولت اقتطاع جزء من التراب الوطنى ، الأمر الذى أزعج كرومر وجعله يخشى من موقف الجيش المصرى ازاء لو طلب منه محاربة تركيا الدولة الاسلامية صاحبة السلطة الاسمية على مصر .

لذلك ألح كرومر مرة أخرى فى طلب زيادة الحماية البريطانية فى مصر وتم استدعاء فيلقين من المشاة وقوة من السوارى وبطارية من المدفعية فى أوائل مايو ، واعترف المعتمد البريطانى بأن السبب فى استدعاء هذه القوة هو تحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين (١٨٠) .

واستمرارا لاستغلال وجود قوات الاحتلال على أرض مصر ، فى تحقيق المصالح البريطانية ، عن طريق القوة والارهاب . فعقب مصرع السردار السيرى ستاك ١٩٢٤ ، قام الجنود الانجليز بمظاهرات عسكرية فى شوارع القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وان كانوا فى هذه المرة لم يستخدموا طلسمات الغازات الخاصة (١٨١) ، اثباتا للقوة وارهابا للمصريين وعلقت جريدة « ال بتي باريزيان » ولم يقع أى حادث ويلوح أن الجميع يتوارون وإذا كان كره انجلترا قد زاد كثيرا فى البلاد بسبب التدابير التى

(١٧٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ٧٠ وانظر مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، الجزء نفسه رايه ان زيادة جيش الاحتلال لا يغير من مركز مصر شيئا من ١٤٣ ، د . عبد العظيم رمضان ، انظر أزمة العقبة ، ص ٨٤ - ٩٠ .

(١٨٠) المرجع السابق ، ص ٨٩ . وانظر د . احمد زكريا الشلقى ، حزب الأمة ٥١ - ٥٢ .

(١٨١) الأرقام : ١١/٢٨ / ١٩٢٤ .

اتخذت بحجة مقتل السيرلي ستاك ، فان كل واحد يخفى عواطفه الحقيقية ، وينتظر الساعة التي يستأنف فيها الكفاح في سبيل الاستقلال (١٨٢) . وقد كان للتدابير العسكرية التي اتخذها اللورد اللنبي بعد مصرع السردار ، وتقديم انذاره لردع وزارة الشعب ان نادت بعض الاقلام الانجليزية بسحب الحامية البريطانية عن القاهرة ، والامتناع عن التدخل السياسى فى شئون البلاد .

وعندما فجر اللورد لويد أزمة الجيش كتب الكولونيل ود جود ، بأنهم لم يجنوا فائدة من وجودهم فى مصر ، ولا من ضمان سلامة أراضيها والموال البريطانى هو الذى يدفع نفقات جيش الاحتلال ودار اللورد لويد !! وواصل حديثه بقوله « ولا ريب أن فى وسعهم ان يحموا القناة بأسطولهم ، ويسحبوا جيشهم اليها فاذا كان المصريون يريدوهم أن يبقوا فليقولوا ذلك وليظهروا هذه الرغبة . ان احتلالهم لمصر يكبدهم نفقات فى الوقت الحاضر ويجعل من عملائهم اعداء لهم (١٨٣) » .

هذا الكلام صدر عن واحد من غلاة الاستعماريين الانجليز كما يطلقون عليهم ، فهو يريد من المصريين أن يعلنوا رضاهم عن وجود قوات الاحتلال على أرضهم وكان هذا الجيش موجود فى مصر ليس خدمة لأهداف بريطانيا السياسية والاقتصادية بل موجود من أجل الدفاع عن مصر ، اذن فلا ضرورة لأن يكون لها جيش قوى يدافع عن وطنه رمز أى دولة مستقلة .

البوليس المصرى - والسيطرة الانجليزية :

انتقل دفرين بعد تنظيم الجندرمة الى تنظيم البوليس المصرى ، ولما كانت السياسة البريطانية قد هدفت من تلك التنظيمات

(١٨٢) العدد نفسه .

(١٨٣) الدورية نفسها : ١٩٢٧/٥/٥ .

« الجيش - الجندرمة - البوليس » حفظ الأمن الداخلى ، فرأى أن مسألة المحافظة على الأمن العام فى الدلتا ، القاهرة ، الاسكندرية ، بور سعيد ، دمياط ، الاسماعيلية والسويس • يجب أن تكون عن طريق البوليس العادى ، ورأى أن يتكون من ١٦٠٠ جندي ، على أن ينضم اليه نفر من الأوربيين وفى مقابل ذلك تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والاناضولية والألبانية التى كانت تخضع فى البوليس (١٨٤) •

وأُسند الى السير فالنتين بيكر رسميا فى ١٨ - ١ - ١٨٨٣ ، بقرار من الخديو وظيفة مفتش عام البوليس والقومندان العام له ، الى جانب كونه قائدا للجندرمة (١٨٥) •

كما وضع البوليس فى القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضابطين أوربيين ، لكل منهما نائب ، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الأوربى عدد من صغار الضباط الأوربيين برتبة صف ضابط (١٨٦) وبلغ اجمالى عدد الجندرمة والبوليس ٧٣٩٠ (١٨٧) •

واهم ما يمكن أن نستخلصه بشأنها هو كيانها الرئيسى الذى تم تكوينه من المصريين أبناء البلاد ، يعملون تحت رئاسة بيكر كمفتش عام وله مساعد بريطانى ويعاونه مفتشون منساعدون بريطانيون بمعدل واحد لكل مديريت (١٨٨) • كما وضعت مصلحة السجون تحت اشراف وتفتيش ورقابة المفتش العام الذى كان له

(١٨٤) د : عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ •

(١٨٥) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ •

(١٨٦) د : عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨ •

(١٨٧) المرجع نفسه والصفحة •

(١٨٨) د : عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ •

كذلك حق الاشراف على مصلحة الغاء الرقيق تلك المصلحة التي وضعت تحت ادارة واشراف ضابط بريطاني ، وكذلك كان حال مخازن ادارة الشرطة والبوليس . وقد هدف الانجليز من ذلك ضمان السيطرة والاشراف الكامل عليها وعلى الأجهزة التابعة لها .

وفي الواقع فان السيطرة الانجليزية على البوليس ، كانت تعنى كذلك السيطرة على وزارة الداخلية ، حتى أنه عند وفاة فالتين بيكر في أوائل ١٨٨٨ ، حاول نوبار كما سبقت الإشارة ، إعادة تبعية قوات البوليس الى مديري المديرية والغاء مركزها الرئيسي في القاهرة ، فما كان من كرومر الا أن تخلص من نوبار (١٨٩) .

كما يذكر محمد فريد في مذكراته أنه عندما تعين كتشنر ١٨٩١ وهو من مستخدمى الحرية الذين يزداد عددهم يوما عن يوم ، عهد اليه اصلاح حال ادارة البوليس التي هي أكثر المصالح خلافاً وجودها في قبضة الانجليز .

« ولا تستبعد من مثل هذا الانجليزى أن يتخذ اصلاح البوليس ذريعة للتدخل فى الإدارة ، ولا يستعجب اذا عين هذا اللواء الانكليزى مستشارا للداخلية (١٩٠) .

وكان هذا هو الذى حدث فقد أدخل كرومر منصب مستشار الداخلية عام ١٨٩٤ واستطاع أن يفرضه على نوبار ، وعين في ذلك

(١٨٩) د . عبد الخالق لاشين ، المزج السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(*) انظر السياسة الكرومرية تجاه الوزارة وايضا مذكرات محمد فريد ،

المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(١٩٠) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم ، ص ٨٥ .

المنصب الدون جورست (١٩١) وقد شرع كتشنر فى تنظيم البوليس ، بأن غير كثيرا من ضباطه واستبدلهم بضباط من الجيش المصرى ، وتشكيل فرقة فى مدرسة الحقوق لدرس مبادئ القانون وكيفية ضبط الوقائع ، ليتسنى لهم أعمال المحاضر بمقتضى القانون ، وعين كتشنر حكامدارا انجليزيا فى الفيوم ويقال ان مشروع تعيين حكامدار البوليس من الانجليز ، طبقا لسياسة سلطة الاحتلال وهى التدخل فى شئون الداخلية تدريجيا (١٩٢) . وهكذا وضع الانجليز ايديهم على البوليس المصرى والداخلية فى الوقت نفسه .

كرومر والسيطرة الادارية :

استكمل كرومر احتلال مصر عسكريا ، بوجود القوات البريطانية على ارضها وسياسيا بكونه الحاكم الفعلى على البلاد . بحيث أصبحت سلطة الخديوى والنظار اسمية ، وكان لابد من استكمال السيطرة على كافة شئون مصر ، وذلك يتحقق بالاحتلال المادى ، أى الهيمنة البريطانية على الادارة المصرية مستعينا بتقرير اللورد دفرين للاصلاح الادارى فى مصر .

وقد بدأت هذه السيطرة بتعيين مستشار مالى انجليزى كبديل عن سلطة الرقابة الثنائية التى كانت تسيطر على المالية المصرية ، كما رأى أيضا تعيين مستشار ومفتشين انجليز فى نظارة الاشغال بقصد الاشراف على تحسين الرى ، ضمانا لزيادة قوتها الانتاجية بالشكل الذى تستطيع به البلاد الوفاء بديونها (١٩٣) .

(١٩١) المصدر نفسه والجزم ، ص ٢٢١ كان جورست يشغل منصب وكيل المالية .

(١٩٢) نفس المصدر والجزم ، ص ٨٧ .

(١٩٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩ عين المستشار المالى Auck Landi Colvin أو كلاند كلن فى ٤ فبراير ١٨٨٢ . سكوت مونكريرف Scott-Monckerlef فى ١٥ مايو ١٨٨٢ .

وكان على كرومر بعد أن تم له الاستئثار بالادارة المالية في مصر وبشئون الري ، أن يشرع في اكمال غزو هذه الادارة في بقية النظارات .

فنشط لتنفيذ سياسته ببث المستشارين والمفتشين والضباط في مختلف نظارات الحكومة ومصالحها ، فأدخل كليفورد لويد وكيلا للداخلية ١٨٨٤ ، وسكوت في الحقانية ١٨٩١ ، ثم جورست مستشارا للداخلية في ١٨٩٤ (١٩٤) ، وهكذا امتلأت النظارات المصرية بالمستشارين الانجليز في المالية والحقانية والداخلية والاشغال والمعارف والمواصلات . حتى بلغ عددهم ٦ مستشارين على عهد كرومر ، واستمروا كذلك حتى عام ١٩٢٢ بصدر تصريح ٢٨ فبراير (١٩٥) .

على الرغم من أن تعيين المستشارين الانجليز ، يتم شكليا بمعرفة الحكومة المصرية عن طريق اصدار مرسوم خديوى بهذا الشأن (١٩٦) .

فضلا عن ذلك منذ استكمل كرومر هيئته بالاستعانة بالموظفين الانجليز ، وراعى في اختيارهم أن يكونوا من الاكفاء المعزوفين (١٩٧) ، لتنفيذ سياسته الرامية الى دوام الاحتلال الى أجل غير مسمى ، لخدمة مصالح بلاده في المقام الأول .

فكان يعمل في مصر وهو دائم الاتصال شخصيا برؤساء المصالح البريطانيين الذين كان يختارهم بنفسه (١٩٨) .

(١٩٤) د . طلعت اسماعيل رمضان - المرجع السابق ، ص ٤١ ، محمد فريد ، المصدر السابق ، ٦٥ - ٦٦ ، ٢٢٠ .

(١٩٥) الاهرام : ١٩٢٢/٣/٢٩ المستشارون البريطانيون .

(١٩٦) د . طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(١٩٧) الاهرام : ١٩٢٥/١١/٣٠ اللورد اللنبي .

(١٩٨) ننسها : ١٩٢٠/٣/١٧ الحماية البريطانية على مصر .

وكانت كفاءة هؤلاء الموظفين وحسن اختيارهم على يد كرومر مضرب الأمثال عند الانجليز ، فنجدهم في نوفمبر عام ١٩٢٧ يقارنون بين الموظفين الذين كانوا يشتغلون وقتئذ بمعقود لمدة عامين ، وزملائهم في عهد كرومر وتشيد صحيفة « المورننج بوست » بقولها « أما التقاليد التي كانت معروفة على عهد اللورد كرومر ، ونعني بها التفاني والخدمة العامة فقد زال أثرها ، وانحط المستوى البديع الذي كان عليه الموظفون الانجليز قبل الحرب في أعمالهم ، بفضل الذين حشدوا حشدا في وظائف الحكومة بعد الحرب بدون تمييز ولا اختيار (١٩٩) » .

وكانت علاقة كرومر هؤلاء الموظفين شبه يومية ، فقد كان من الشائع ان ذلك المستشار أو هذا الوكيل الانجليزى ، يرى السير بارنيج يوميا ويتلقى أوامره منه ، ويعرض عليه ما لديه فيأمر وينهى ، وهم لأوامره المنفذون (٢٠٠) .

وكان المستشار المال Palmer يقوم بزيارته كل صباح ، ثم يجتمع كل يوم بالنظار ، ولم يكن المعتمد البريطانى يقوم بزيارة هذا الناظر أو ذاك الا تعصيدها لما سأل السير مونكريف Mancerief أو أشار به سكوت Scott ، أو قال عنه بالمر Palmer (٢٠١) .

وقد ظل كرومر لربع قرن كامل كان الموظفون الانجليز خلاله آلات في يده ، بل ولاهم الحكم وهم كالعجيبة اللينة فصاغهم في بوتقة سياسته على هواه (٢٠٢) .

(١٩٩) الدورية نفسها : ١٩٢٧/١١/١٢ مستقبل الحالة في مصر .

(٢٠٠) نفسها : ١٨٩٢/٢/١٩ احتلال مصر البدنى .

(٢٠١) نفسها : ١٨٩٤/١٠/٢٤ .

(٢٠٢) نفسها : انظر ١٩٢٢/٧/٢١ .

فلم يسمح لهم الا بالقليل من النفوذ فى الحكم الفعلى مى البلاد ، وهو مرجعهم فى أى شأن من شئون الادارة فى مصر فعندما يأمرهم بالا يعترفوا بنظارة فخرى ١٨٩٣ يطيعونه (*) فولاؤهم الاول لبلادهم رغم أنهم موظفون فى الحكومة المصرية .

وقد ترتب على ذلك ازدياد نفوذ الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية زيادة كبيرة ، وأصبح لهم وضع متميز فى البلاد ، وعلى ذلك كان من الصعب الاستغناء عنهم ، وقد ترتب أيضا على زيادة سلطاتهم أن أصبحت كل الأمور ، المتعلقة بالجيش والمالية والأشغال العامة ، وكذلك البوليس تحت سيطرتهم ، بحيث لم تكن هناك حرية فى العمل فى أى نظارة من النظارات ، التى كان يسيطر علينا الموظفون الانجليز ، وذلك أنه لم يكن يسمح للناظر فى نظارته بالتفكير والعمل الا فى الحدود التى خطها المحتلون (٢٠٣) .

كان المفهوم من عمل المستشارين الانجليز أنهم موظفون فى خدمة الحكومة المصرية ، أن يكونوا بمثابة مساعدين للوزراء المصريين يقدمون الاستشارة اذا طلبت منهم ، غير أنهم فى حقيقة الأمر تجاوزوا هذا المفهوم وتحكموا فى عمل الوزارات بصورة فعلية (٢٠٤) .

فالنصائح التى كان يقدمها هؤلاء للوزراء كان عليهم أن يأخذوا بها فى اداراتهم ، وكان الوزراء يعملون دائما « بالنصيحة » التى يقدمها هؤلاء المستشارين ، على حسب قاعدة جرانفيل ١٨٨٤ ، وكان اذا حدث خلاف وذلك فى أحوال قليلة ، يتدخل المتد البريطاني ، وينفذ قبول النصيحة (٢٠٥) .

(*) انظر علاقة كرومر بالخدوى عباس .

(٢٠٣) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢٠٤) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢٠٥) الامرام : ١٩٢٢/٣/٢٩ .

وعلى أية حال فإن نفوذ هؤلاء المستشارين قد زاد الى درجة كبيرة بحيث طغت سلطاتهم على سلطات النظار ، وأصبحوا يسيطرون على النظارات المصرية تماما .

حتى أن صحيفة وادى النيل قد شبهت سلطة المستشار على عهد نوبار بأنه كان « يصمم أذن نوبار وغيره من النظار بأوامره » (٢٠٦) . وزيادة في تأكيد سلطة هؤلاء المستشارين على الادارة المصرية نجح كرومر في استصدار أمر عال فى ٢٧ فبراير ١٨٩٣ ، يعطى المستشارين وسردار الجيش المصرى ، ووكيل نظارة الأشغال حق حضور اجتماعات مجلس النظار (٢٠٧) .

ويبدو نفوذ هؤلاء المستشارين وعلاقتهم القوية والوثيقة برئيسهم المباشر المعتمد البريطانى ، من التاريخ المكتوم للعلاقات التى كانت بين كرومر والخديوى عباس ، وما افضت إليه من النتائج لم يعرفها سوى ثلاثة أو أربعة من المستشارين ، الذين كانت تتألف منهم النظارة الحقيقية .

فى تلك الأيام معرفة لا يمكن أن تتيسر لأحد ممن لم يكونوا فى مناصب الحكومة مهما اتسعت معارفهم وإطلاعهم على سير الأمور (٢٠٨) .

وقد حدث توحيد بين كرومر وجيشه من المستشارين والموظفين الانجليز ، واعتبر أى نقد موجه لهم ، انتقاصا من سلطتهم ، وهو بالتالى انتقاص لسلطته وهيبته الشخصية ، فهو الحاكم الفعلى ،

(٢٠٦) وادى النيل : ١٩٢٢/١٠/٤ .

(٢٠٧) د . طلعت اسماعيل ، المرجع نفسه والصفحة .

(٢٠٨) الامرام : ١٩٢٢/١١/٢٩ .

وموظفوه هم الحكومة الحقيقية ورغم أنه قد أنكر ذلك ، وقال بأنهم يستندون في أعمالهم الى مقدرتهم وقوة شخصيتهم لا الى تأييده الدبلوماسى ، فان الراقع ينفى ذلك ، فعندما أمر الخديوى عباس عام ١٨٩٢ بإجراء تحقيق مع مهندس انجليزى يدعى « برى » لأنه اساء معاملة أحد موظفى الأشغال ، الى حد أنه اعتدى عليه بالضرب (٢٠٩) ، أثار ذلك كرومر وواجه الخديوى فى هذا الشأن :

كما تدخل كرومر بعد انتهاء أزمة الحدود المشهورة سنة ١٨٩٤ ، وطلب من حكومته الانعام على كتشنر سردار الجيش المصرى بوسام ، التى استجابت فى الحال الى طلبه (٢١٠) . وبذلك كافاه كرومر على موقفه من الخديو وربما أيضا نكايه فى عباس لاثبات من هو حاكم هذا البلد .

وقد تعددت الخلافات مع النظارة المصرية بسبب الرغبة الانجليزية للسيطرة على الإدارة ، منها الخلاف حول قلم الرقيق الذى أراد النظار الغاءه فى حين أصر الانجليز على بقاءه ، ومنها مسألة تعيين مفتش انجليزى فى مصلحة الصحة ولم تر النظارة ضرورة تدخل الخديوى فى هاتين المسألتين ، وبعد استشارة نظاره ، اتفق على قبول المسألة الأولى ، واقتنع كرومر بترك الثانية (٢١١) .

وفى مسألة خلاف وكيل الداخلية كليفورد لويد (٢١٢) ، ورغم انتصار الخارجية البريطانية لنوبار ، فان كرومر كتب اليها

(٢٠٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨ .

(٢١٠) الأهرام : ١٨٩٤/٢/٩ .

(٢١١) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢١٢) انظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٩ كيف استأثر

لويد بنظارة الداخلية حتى قد نوبار بالاستقالة من منصبه .

أبان هذه الأزمة ، بأن أمامها أمرين أما المناداة بالحماية ، وأما استدعاء الجيش والموظفين الانجليز (٢١٣) .

وأيا كان صدق المقولة أو عدمها ، إلا أن كرومر قد وقف إلى جانب موظفه « لويدي » وذلك لحماية جيشه من المستشارين البريطانيين وهيبته في الحكومة المصرية ، وخوفا من أن يصبح ذلك مبدأ في علاقة المستشارين بالوزراء تبتدىء به وتنتهى بسواه ، « فيجره إلى ما لا يجب » (٢١٤) .

وكانت سيطرة المعتمد على مستشاريه لا حدود لها ، فقد رأيناه أبان أزمة الوزارة الفخرية يأمرهم بعدم الاعتراف بهذه الوزارة أو الذهاب إلى دواوينهم (*) . حتى أنه عندما قابل بالمر المستشار المالي بطرس باشا وزير المالية ، هناك قائلا ما معناه أنه لا يعتبره ناظرا حتى تقرر حكومة إنجلترا على ذلك ، وكذلك فعل سكوت مستشار الحقانية مع مظلوم باشا (٢١٥) .

وعندما كتب السير ويلكوكس بعض المقالات عن الخدمة البريطانية في مصر ، أرغمه كرومر على توقيع اقرار بعدم كتابة أية معلومات متعلقة بهذه المسألة ، مادام كان في خدمة الحكومة المصرية والا تعرض للعزل (٢١٦) .

(٢١٣) الأهرام : ١٨٩٤/٤/٩ .

(٢١٤) الدورية نفسها والعدد .

(*) كرومر والوزارات المصرية .

(٢١٥) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم ، ص ١٤٠ .

(٢١٦) د . طلعت إسماعيل ريفضان - المرجع السابق ، ص ٥٣ .

وعلى أية حال فقد سيطر كرومر على مستشاريه وموظفيه البريطانيين في مصر سيطرة تامة ، سواء كان في اختيارهم أو طبيعة عملهم أو في سلطتهم ذاتها ، حتى شبه جورست مستشار الداخلية والمعتمد البريطاني فيما بعد الموظفين الانجليز بأنهم « مجموعة من الخيل العتيدة التي يصعب على أى دبلوماسى عادى قد يخلف كرومر قيادته ، كما تنبأ بأن هذا العنصر سيقرب المركبة المصرية ، وقد تحققت نبوءة جورست هذه عندما خلف كرومر ، حيث كانت هذه أحد العناصر التي قنبت مركبة جورست (٢١٧) .

وفى الحقيقة فإن السلطة الشخصية كانت أساس مركز كرومر وسيطرته الذاتية التي حافظ عليها طويلا حيال مختلف الإدارات (٢١٨) .

وقد ظلت شهرة النظام الإدارى الذى أقامه كرومر فى مصر تدايب خيال الانجليز على مر السنين ، فعندما استقال مستشار البحرية السير وليم برونيات فى عام ١٩٢١ شكك أحد الكتاب الانجليز - حال الوظائف والموظفين فى مصر ، وتأسف على أيام اللورد كرومر وكذلك رأى أنه لا يتأتى المقارنة بين بروينات وغيره من الموظفين بغير الرجوع الى عهد كرومر الذى كان يوجد فيه موظفون أمثال ملتر وجورست وكليفورد لويد (٢١٩) . وبعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أظهر الموظفون البريطانيون أشد الأسف لأن مراكزهم لم تعدل تحت الحكم الجديد ، وذلك بالطبع بالمقارنة بوضعهم السابق الذى أسسه لهم كرومر .

كما خشى الموظفون الذين تنتهى عقودهم فى عام ١٩٢٧ ، من عدم تجديد الحكومة المصرية لهم ، أو أحلال أجانب مكانهم ، وراوا

(٢١٧) د. طلعت اسماعيل - المرجع السابق ، ص ٥٢ .

Lord - Lloyd Egypt since Cromer. Vol. (1) p. 65. (٢١٨)

(٢١٩) الامرام : ١٩٢١/١١/٢٠ .

ان هذه الخطوة لا تقتصر على فتح باب الدسائس الدولية ، التي
 أمكن القضاء عليها في عهد كرومر ، ولكنها تعرقل مصالح بريطانيا
 في وادي النيل (٢٢٠) . وعندما ذكرت جريدة « المورنينج بوست »
 ان هناك مصريين يرغبون في إعادة الموظفين البريطانيين الى المناصب
 ذات الأهمية ردت الأهرام عليها ، « بأن هناك حقيقة لا شك فيها ،
 وهي أنه لا يستطيع واحد اذا فرض أن هناك أقلية من المصريين تريد
 ذلك ، أن يحرك يدا أو يرفع صوتا بتأييد سياسة ترمى الى ارجاع
 عهد كرومر (٢٢١) »

فليس من الهين أن يطاوع العقل السليم تصور تناسق العهد
 الكرومرى مع الروح المصرية ، التي تجلت نهضتها بعد الحرب
 الكبرى . ومن غير المعقول أن يوافق المصرى على عودة ذلك العدد
 الكبير من الموظفين البريطانيين يتغلغلون في المناصب الكبيرة
 والصغيرة (٢٢٢) . وبعد هذا العرض لكرومر وسيطرته الادارية
 على موظفيه ومستشاريه الانجليز نتحدث عن هؤلاء المستشارين كل
 على حده .

المستشار المالى :

البريطانيون فى المالية المصرية :

كما سبق القول كان أول مستشار مالى فى مصر هو السير
 أو كلاند كافن «Auck land Colvin» وكن منصب المستشار المالى
 يلى فى أهميته منصب المعتمد البريطانى ذاته (٢٢٣) ، فقد

(٢٢٠) نفسها : ١٩٢٦/٥/٢٦

(٢٢١) الأهرام : ١٩٢٤/٤/١٥

(٢٢٢) نفسها : ١٩٣٥/١/١٤

(٢٢٣) د . أحمد عبد الرحيم - المرجع السابق ، ص ٩

اكتسب مركز المستشار المالي أهمية عن بقية المستشارين بحكم اختلاف مركزه عن مركز زملائه لأنه فضلا عن كونه مستشارا لوزارة المالية ، فهو مستشار للحكومة المصرية في مجموعها (٢٢٤) . ورغم أن اختصاصاته لم تكن معينة بوضوح ، لكنه أصبح بجلوسه في مجلس الوزراء (*) ، ولو لم تكن له سلطة تنفيذية صريحة ، إلا إبداء الرأي في المسائل المالية وحدها ، فقد أصبح عاملا سياسيا ومتفوقا على غيره ، وذا نفوذ كبير في جميع القرارات التي تصدرها الوزارة (٢٢٥) .

وهكذا لم تكن سلطة المستشار المالي قاصرة على الاستئثار بالمالية المصرية والميزانية فقط ، بل لعب هو وغيره من المستشارين دورا سياسيا لخدمة حكومتهم طبقا لما سمح به كرومر لهم .

فنجده المستشار المالي ألوين بالمر Elwin Pulmer يقابل الخديو عباس في ١١ سبتمبر ١٨٩٢ ، ويبلغه بأنه سمع بعزمه على تغيير النظارة وسأل عما إذا كان الخبر صحيحا ، وعندما أفكر الخديو ذلك سأل من أين جاء بهذا الخبر ، أجابة بالمر بأنه أشيع من أحد رجال السراي ، وذكر له أسماء النظار الذين سيتولون النظارة المقبلة (٢٢٦) .

ولم يكن الخديو قد غير الوزارة بعد ، وإن كان بالمر عني ما يبدو قد أراد التأكد من الخبر ليسارع بتبليغه إلى كرومر .

(٢٢٤) الأهرام : ١٩٢٢/٣/٢٩ .

(*) أول مستشار يحق له حضور جلسات مجلس الوزراء وثلاثة مستشاري الحقائق .

(٢٢٥) الدورية نفسها والعدد .

(٢٢٦) أحمد شفيق - المصدر السابق ج ٢ ، ص ٢٢ .

وفي حادثة إجبار الخديو عباس مصطفى فهبى رئيس النظارة على الاستقالة استدعى الأخير المستشار المالى بالمر دون غيره من المستشارين لأخذ رأيه ، فما كان منه الا أن أوعز اليه برفض الاستقالة كما سبق القول . وعندما أراد كرومر الحديث مع رياض باشا رئيس النظارة ، عقب أزمة يناير ١٨٩٣ ، وإذا كان المعتمد البريطانى يرى أن رياض باشا لم يلج « أو ينصح » الخديو بأن يسير بتعقل ، وبدلا من أن يقوده فى طريق التوفيق والمسالمة ، شجعه على العمل فى معاكسة إنجلترا (٢٢٧) ، الأمر الذى أغضب كرومر من رياض ، فأرسل اليه المستشار المالى ، لأنه يكون أكثر حرية فى الحديث معه ، وخرج بالمر من الحديث مع رياض ، غير راض عن اللهجة التى استخدمها رئيس الوزراء ، وأبلغ عميده بما جرى ، فسارع كرومر بتبليغ ذلك الى حكومته . وخلاصته أن رياض ينوى أن ينحاز كلية الى جانب الخديو (٢٢٨) .

وكان السير بالمر المستشار المالى للحكومة المصرية هو المسئول عن الميزانية وليس ناظر المالية ، تمثيلا مع السياسة الكرومرية . وعندما يعترض مجلس الشورى على ميزانية ١٨٩٣ ، ينشر المستشار المالى ردًا على اعتراضات المجلس شديد اللهجة ، حتى أن محمد فريد قد وصفه فى مذكراته ، « بأنه لم تراع فى تحريره آداب الكتابة ، كله ذم فى مجلس نواب الأمة ، وأنه لم يتدبر فى اعتراضاته ولم يفحص الميزانية فحوصا جيدا الى غير ذلك » (٢٢٩) . ورغم أن مجلس الشورى كان بمثابة البرلمان المصرى ، الذى له حق المراقبة على السلطة التنفيذية ، ومن صميم حقوقه فحص الميزانية ، فإن بالمر ناظر المالية الفعلى ، هو الذى أعد الميزانية ، ولذلك غضب عندما اعترض هذا المجلس على بعض بتودها .

Cromer - Op. cit., p. 33.

(٢٢٧)

Ibid., p. 34.

(٢٢٨)

(٢٢٩) مذكرات محمد فريد - المصدر نفسه والجزء السابق : ص ١٨٩ .

ولم يكتف كرومر بكون المالية المصرية طوع يديه ، بل أعد للمالية ما أئتمه لسواها من مصالح أخرى ، أى أغللا يقيدون بها لتكون فى قبضتهم . « والمشروع الذى يعدونه هو استخدام المفتشين لهذه النظارة من رجال الاحتلال فيقضون بسلطتهم على كل سلطة ، ولا يبقى لناظر المالية من عمل سوى الانقياد لأوامر المفتشين منهم » (٢٣٠).

كما قام ادجار فينسنت Vincent المستشار المالى الذى خلف بالمر بتشكيل اللجنة المالية ، والتي هيمنت على الشؤون المالية فى مصر وكانت قراراتها تجب أى قرار صادر من مجلس النظار .

البريطانيون فى القضاء المصرى :

لما كان الاحتلال البريطانى قد اتخذ صفة الدوام ، وبدأ الانجليز يشعرون بالمسئولية ليس تجاه كل فرع من فروع الادارة المصرية (٢٣١) ، فقد وجد كرومر ومساعدوه قرصتهم فى بسط الهيمنة الانجليزية على نظارة الحقانية ، حيث كانت فى حاجة الى اصلاح شامل وتعديلات جوهرية .

وخاصة بعد أن أدى الاضطراب القضائى الى موجة من الغضب بين المثقفين المصريين (٢٣٢) . فانتدب كرومر فى ١٨٩٠ المستر سكوت قاضى المحكمة العليا فى بومباى لاصلاح الجهاز القضائى

(٢٣٠) الاهرام : ١٩٠٠/٣/١٩ .

- انظر علاقة كرومر بوزارة نوپار .

(٢٣١) د . طلعت اسماعيل - القضاء المصرى فى ظل السيطرة البريطانية ،

ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

المصرى برمته ، وتقرر أولا تعيينه لمدة عام واحد ، ولم يسع حكومة رياض الا ان اذعنت لطلبات كرومر (٢٣٣) .

وقد ايد كرومر رغبة سكوت المستشار القضائي ، في حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون ذلك بمثابة حق ، واعترض رياض باشا رئيس النظار (٢٣٤) ، وترتب على هذا الطلب حدوث أزمة اطاحت بنظارة رياض كما سبق القول .

وان كان كرومر قد رأى امام هذه المعارضة الاكتفاء بحضور المستشار القضائي جلسات مجلس النظار عند مناقشة أمور قضائية فقط (٢٣٥) .

وعنده نهاية عام ١٨٩٠ - كان سكوت قد أعد تقريره الذي اقترح فيه تغييرات لاصلاح القضاء المصرى ونجلزته في الوقت نفسه ، فاشار بتعيين مفتشين قضائيين في المحاكم الابتدائية بهدف الاشراف على النظام القضائي (٢٣٦) .

كما رغب سكوت في تعيين مفتش عام للمحاكم يكون انجليزيا ، وزيادة عدد المستشارين في الاستئناف الأهلية (٢٣٧) ، وغير ذلك من الاصلاحات التي اقترحها . وحول هذا التقرير قام خلاف مع

(٢٣٢) ذ . يونان لبيبة - المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢٣٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٢٣٥) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ، والمصدر السابق ،

ص ٨١ .

(٢٣٦) الامرام ، ١٨٩٠/٩/١٢ .

(٢٣٧) نفسها ، ١٨٩٠/٩/١٢ مذكرات محمد فريد - المصدر نفسه والجزء ،

ص ٧٤ .

ناظر الحقانية فخرى باشا مؤيدا من رئيس النظار رياض باشا ، حيث عارض ناظر الحقانية تقرير سكوت في أغلب المسائل خاصة فيما يتعلق بتعيين المفتش العام ، وأعلن رفضه لمثل هذه المراقبة على القضاء والمحاكم ، سواء كانت المراقبة من ناظر الحقانية نفسه أو من المفتشين الذين يريد سكوت تعيينهم ، وتشكلت لجنة للنظر في كل من تقرير سكوت ولائحة فخرى (٢٣٨) • الا أن سكوت كان مؤيدا من المعتمد البريطاني وحكومته ، التي رأت تعيين الرجل في منصب يكون قادرا على تنفيذ مشروعة وعين فعلا مستشار الحقانية رغم أنف النظارة المصرية (٢٣٩) •

وقد بلغ نفوذه وسلطانه حدا هائلا بفضل هذا التأييد لمشروعاته الاصلاحية واستمر في منصبه فترة زادت على ثمان سنوات ، بعد أن كان مقررا لها من قبل عاما واحدا (٢٤٠) •

البريطانيون في الداخلية :

وضع الانجليز أيديهم منذ وقت مبكر على الشؤون الداخلية لمصر ، حيث طلب كرومر تعيين كليفورد لويد في منصب وكيل الداخلية ، فكان أول وكيل داخلية انجليزي • وما لبث أن ظهرت أنيابه ، فزادت سلطته وأستأثر بالداخلية تماما ، ولم يجد الناظر المصري محمد ثابت باشا أمامه الا الاستقالة في ٨ مارس ١٨٨٤ (٢٤١) • وقد بلغت تصرفات لويد حدا استفزازيا ، فعندما أراد النائب العمومي مكسويل زياوة سجن الاسكندرية ، بعد ما بلغه

(٢٣٨) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم والصفحة •

(٢٣٩) د • يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ •

(٢٤٠) د • طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٦ •

(٢٤١) احمد شليق ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ •

من ان وكيل الداخلية يصدر أوامره بالافراج عن المسجونين ، بعد تعذيبهم وضربهم بالكرباج . لم يصرح له بالدخول ومنع بواسطة ناظر السجن ، لان لديه أوامر من « كركشنك » مدير عموم السجون ، الذى كانت باسمه تنفذ اجراءات لويده . وعندما عرض النائب العام الأمر على نوبار ، أحاله الى كرومر الذى عضد موقف لويده (٢٤٢) .

ورغم أن الأمر بدا وكأنه خلاف بين موظفين انجليزين فإنه يدل على أن كرومر كان يقف دائماً مع الموظف « الانجليزى » الأكثر استبداداً فى ممارسة عمله . كما تجاوز لويده الحد عندما كان فى زيارة الى الاسكندرية ، وذعب لمشاهدة رواية فى « تياترو زيزينا » فما كان منه الا أن جلس فى مقصورة «الخدو» (٢٤٣) . وعلى أية حال فإن ممارسة لويده ، والذى أيدته المعتمد البريطانى قد بلغت حداً كبيراً ، الى درجة أن نوبار رئيس النظار قدم استقائه ، لولا تدخل الخارجية البريطانية فى الأمر لصالحه كما سبق القول (٢٤٤) . وعلى أثر هذه الأزمة قدم لويده استقالته فى ١٨٨٤/٥/٢٨ . وبعد عشر سنوات من سيطرة الانجليز على الداخلية من خلال منصب الوكيل الى جانب وجودهم القوى فى «البوايس المصرى» ، رأى كرومر أن الوقت قد حان لتعيين مستشار للداخلية ، « وبذلك تتحقق سيطرة الانجليز على جهاز الأمن ، والادارة المحلية لأن سلطة المستشار امتدت الى تعيين المديرين ومأمورى المراكز والعمد » (٢٤٥) .

(٢٤٢) انظر المصدر السابق . الجزء نفسه . ص ٢٥٨ - ٢٦٢ . والأمرام
رد كليفورد على مكسويث . ١٨٨٤/٤/٢
(٢٤٣) المصدر السابق . الجزء نفسه . ص ٢٥٨ .
(٢٤٤) انظر الأمرام . ١٨٨٤/٤/٨ . ١٨٨٤/٤/٩ . ١٨٨٤/٤/١٠ .
١٨٨٤/٤/١١ . أزمة نوبار لويده .
(٢٤٥) مذكرات محمد فريد - المصدر السابق والقسم . ص ٤٢ .

وقد كثرت الأقوال فى مسألة تعيين مستشار إنجليزى للداخلية ، فمرة يكذب كرומר وسلطات الاحتلال انهم راغبون فى وضع إنجليزى للداخلية وتارة يقولون انهم سوف يبدلون الوكيل باخر مصرى . ومرة أخيرة ينكرون تعيينهم ستل باشا فى هذا المنصب ، حتى حارت الصحف وأدركت انهم اذا كانوا يعينوا ستل باشا فسوف يعينون غيره من أبناء جلدته بحيث لا تخرج الداخلية من أيديهم أسوة بسائر النظارات (٢٤٦) ، وأخيرا يضع كرומר حدا لهذه البلبلة ، فيطلب تعيين مستشار للداخلية من رئيس النظارة نوبار باشا ، الذى رفع تقريراً الى الخديو فى ٣ نوفمبر ١٨٩٤ ، أصدر بموجبه أمراً عالياً فى اليوم نفسه بتعيين جورست الذى كان يعمل وكيلا لنظارة المالية مستشارا للداخلية (٢٤٧) .

كما اعتبرت الأهرام تعيين مستشار إنجليزى للداخلية ، بأنه من أكبر الخطوات فى تقدم رجال الاحتلال عندنا بالمدخلة فى شئوننا الداخلية (٢٤٨) . وعلى العموم فان تعيين مستشار إنجليزى فى الداخلية ، كان بمثابة وضع اليد على البلاد ، اذ يكون له اليد الطولى فى تعيين المديرين ووكلائهم ، ومأمورى المراكز ، بل وجميع مستخدمي الإدارة على العموم وبالتالى تكون الحكومة فى جميع أطراف مصر فى أيديهم ولقد استمالوا نوبار لمشروعهم وقبلوا بفصل مصلحة البوليس من الداخلية وإضافته على المديرية ، مع أن سلطة المستشار تكون أكثر من أضعاف من سلطة مفتش عموم

(٢٤٦) انظر أعداد الأهرام : ١٨٩٢/٤/١٢ ، ١٨٩٤/١٠/٩ .

(٢٤٧) أحمد شفيق - المصدر السابق ج ٢ ، ص ١٧٧ ، د . طلعت اسماعيل .

المرجع السابق ٩٦ ، وانظر الأهرام ١٨٩٤/١٠/٢٢ ظهور منصب مستشار الداخلية ويتفق معهما محمد فريد فى مذكراته ، ص ٢١٨ .

(٢٤٨) الأهرام ، ١٨٩٤/١٠/١٥ ، وانظر ١٨٩٤/١٠/٢٠ علقت أن الانجليز

حتى طلبوا طلبا فلا بد من فوزهم به .

البوليس (٢٤٩) . وهكذا أحكم كرومر الرقابة الانجليزية على جهاز الادارة المحلية بأسره عن طريق رقابة مفتشى الداخلية الانجليز ، « الذين كان عددهم ثلاثة » . وسيطروا على كل أعمال المديرين والمحافظين . ومختلف رجال الادارة المحلية بالأقاليم كحكماء « البوليس » وغيرهم من رجال البوليس وأيضا مأموري المراكز والعمد والمشايخ (٢٥٠) . وكثيرا ما كان يسافر المفتشون الانجليز الثلاثة في الداخلية ، بأمر من جورست للتفتيش على بعض المديرين في الرججين القبلي والبحري لدرس الأحوال الادارية ، وقراءة أفكار الناس (٢٥١) .

السيطرة على التعليم :

عمد كرومر الى تشديد قبضته على نظارة المعارف من خلال سيطرته على الجهاز الاداري والفنى لنظارة المعارف وملئه بالموظفين الانجليز خاصة ، والأجانب عامة (٢٥٢) ، وكان على رأس هذا الجهاز الاداري الميمن على التعليم في مصر دوجلاس دنلوب Douglas-Dunlop ، الذي عين مفتشا عاما في ٦ فبراير ١٨٩٠ ، وليس من المصادفة ان ضمت المعارف الى الأشغال تحت وزير واحد في مايو ١٨٩١ ، وذلك بعد عام واحد من تعيين « دنلوب » .

وفي نهاية ١٨٩١ أصبح دنلوب عضوا في اللجنة الاستشارية ، التي تغير اسمها الى « اللجنة العلمية الادارية » ، وفي ٨ مارس سنة ١٨٩٧ رقي الى وظيفة سكرتير عام نظارة المعارف ، وأضيفت

(٢٤٩) مذكرات محمد فريد - المصدر السابق والجزء ، ص ٢١٨ ، وانظر الأهرام ١٨٩٤/١٠/٢٠ حول تساهل نوبار في الداخلية مقابل إلغاء مصلحة البوليس .

(٢٥٠) د . طلعت اسماعيل - المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢٥١) الأهرام ، ١١/١٦/١٨٩٤ .

(٢٥٢) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

عليه مراقبة التفيتش وإدبرته ، توفي ١١ مارس سنة ١٩٠٦ عين
مستشارا لنظارة المعارف (٢٥٣) .

ومنذ عين دنلوب سكرتيرا عموميا لنظارة المعارف ثم مستشارا
لها ، وهو يسيطر على شئون التعليم ، وأصبح التعليم الذي أشرف
عليه في مصر يستند على أسس ومبادئ بريطانية ، وقد علفت
الاهرام على خبر تعيين دنلوب مستشارا للمعارف بفوليا « أن لفظة
مستشار لا تزيد من الرجل ولا تنتقص ، ولا تزيد في سلطته
ولا تضيف على سيطرته فالمستر دنلوب السكرتير كالمستر دنلوب
المستشار ، وكل ما في ترقيته من معنى أن هذه الترقية تعجيز
للأمة ، اذا كانت الأمة لم تفهم حتى الآن أن في كل عمل لها تعجيز .
ومتي أظهرت ارادتها بأمر وجبت على المحتلين مخالفتها » (٢٥٤) .

وقد نجح مستشار المعارف في الاحتفاظ بمصائر التعليم
المصري بكل احكام في قبضته (٢٥٥) . والذي ساعده على احكام
سيطرته ، وتوجيهه لسياسة التعليم في مصر بالاشتراك مع مساعديه
الانجليز ، أنه كان عضوا باللجنة الادارية التي كانت تخطط وتدبر
وتنفذ السياسة التعليمية في مصر والذي أصبح رئيسا لها (٢٥٦) .
فباللجنة هي التي تبحث وتقر لوائح مختلف المدارس من الكتاتيب
وجتى المدارس العالية ، وتعتمد نتائج الامتحانات في مختلف مراحل
التعليم ، وتقرر شروطا للتلاميذ كما تقرر الكتب المدرسية لمختلف
المدارس ، الى غير ذلك من أمور التعليم ، فما من أمر من الأمور كبيرا
أو صغيرا يتعلق بالتعليم الذي تشرف عليه نظارة المعارف ، الا وكانت

(٢٥٢) مذكرات سعد زغلول المنشورة - الجزء الاول ، ص ٩٠ .

(٢٥٤) الاهرام ، ١٩٠٦/٢/٢٤ ، المستر دنلوب مستشار للمعارف .

(٢٢٥) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(٢٥٦) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

بصمات اللجنة العلمية الادارية ورئيسها دنلوب ومعاونيه من الانجليز والأجانب واضحة جليلة فيه (٢٥٧) .

والواقع أن سلطة المستشار الانجليزى للمعارف ، كانت تملو سلطة النورير نفسه ورايه هو الراى المعمول به تزملااته المستشارين فى كافة النظارات المصرية الا أنه اشتهر بتسلطه واستبداده أكثر حتى أنه يأمر بحبس المستخدمين من الصباح الى المساء بدعوى انه يحتاج الى وقت لتفهم كل أمر (٢٥٨) . أو استدعائه لجماعة من نظار المدارس الذين ليس فى مدارسهم أقسام لتدريس اللغة الانجليزية ، وقليل ما هم ، فلبوا الطلب فى الحال وعند وصولهم النظارة أعلموه بحضورهم ، فأمرهم بالانتظار ساعة (٢٥٩) .

وعندما أبى معلمو الرياضة أن يدخلوا امتحانا لنظارة المعارف لتقرير صلاحيتهم جمع دنلوب فى غرفته المفتشين وانتظار المدرسين وخطب فيهم قائلاً : أنى أنا هنا صاحب الأمر المطلق ، فما أريده يدون ، فما امر ولا انهى من احد امرا الا من نروم فقط ، والحديد يعرف ذلك ، والاحتلال قادر على تأييد سلطته بالقوة ، فاذا كانت عنده الآن قوة لا تزيد على ثلاثة آلاف عسكرى فليس لأحد فى مصر الا الاذعان لما نريد ، فالطاعة التامة هى الأمر الذى نطلبه ولا يهمنا احد من العالمين ، (٢٦٠) .

وقد علقت الاهرام على تلك الخطبة بأن البلاد ليست فى ثورة ضد الاحتلال حتى يقف هذا الرجل ذاك الموقف ، وحتى يندرننا

(٢٥٧) نبيل عبد الحميد . المربع السابق . ص ١٤٧ .

(٢٥٨) الاهرام . ١٨٩٨/٩/٢٤ .

(٢٥٩) الدورية نفسها : ١٨٩٨/٨/١١ .

(٢٦٠) الدورية نفسها : ١٩٠٤/٥/١٣ .

بمشرين ألفا من الجنود البواسل ، وليس هذا الكلام جانز فى نظارة العلم والتهديب ، لا تكنه الحسام (٢٦١) » فان كلمه واحده من سكرتير المعارف لموظفيه كانت كافيه ولا تحتاج انجلترا لارسال ٢٠ ألف عسكرى لانقاذ تلك الكلمة . ولا نظن ان عميد الاحتلال يرضى بمثل هذه الأقوال وأن أرضته أعمال سكرتير المعارف حتى الان ، (٢٦٢) . وعلى أية حال فان سياسته دنلوب قد حظيت برضى كرومر وتأييد تعيينه مستشارا للمعارف ١٩٠٦ ، فيثنى كرومر فى تقريره عن مصر ١٩٠٦ عليه بقوله : « ومن دلائل الاعتراف بتعظيم شأن التعليم ترقية المستر دنلوب الى منصب مستشار لنظارة المعارف ، وهو الرجل الذى أصابه من الانتقاد ما لم يصب سوى القليلين من موظفى الانجليز فى مصر ، ولكنه واثق بمجى زماه يمتدح الجمهور فيه بما اعترف به الآن من أنه ليس فى موظفى الحكومة المصرية سوى قليلين من الذين قاموا بخدمات كالتى قام بها المستر دنلوب فى ترقية مصالح الأمة المصرية الحقيقية وتوفير أسباب سعادتها ، (٢٦٣) . وقد كان طبيعيا من كرومر ان يمتدح دنلوب ويشنى عليه ، فهو اداته ومنفذ سياسته التعليمية .

وفى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ جد حادث جديد فى نظارة المعارف بتعيين سعد زغلول ناظرا عليها ، وقيل فى أسباب اختيار كرومر لسعد بأنه يسعى الى التقرب من المصريين ، بعد حادثة دنشواى والى نفى التهم التى وجهت اليه باهمال التعليم (٢٦٤) ، فيحاول التنازب من مطالب الحركة الوطنية عن طريق اصلاح التعليم . وقد ذكر

(٢٦١) الدورية نفسها : ١٢/٥/١٩٠٤ .

(٢٦٢) الدورية نفسها والعدد .

(٢٦٣) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق . ص ١٤٤ .

(٢٦٤) د . أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق . ص ١٠٢ .

الأستاذ عباس العقاد « أن هذا التعيين تسليما من الاحتلال للوظيفة المصرية . ولم يكن تسليما من الوطنية المصرية للاحتلال (٢٦٥) . »

ومع ذلك فإن اختيار كرومر لسعد ، لم يقصد به التخلي عن سياسة التعليم التي قررها كلية ، وإنما ادخال ما يمكن ادخاله من الإصلاحات ، وقد جدد كرومر ذلك بنفسه لسعد زغلول ، في أثناء خلاف احتدم بين سعد ودنلوب (٢٦٦) حول طلب الوزير لجعل الامتحان مباحا باللغة العربية ، لتلامذة المدارس الحرة ، كما أن سعدا أمر بادخال غلام الى مدرسة أسيوط الابتدائية مجانا ، الى جانب أن سعدا قد طلب من سايا باشا مدير البوستان ، عندما أحضره دنلوب اليه ، لكي يشكو اليه من ضعف الحاملين للشهادة الابتدائية في اللغة الأجنبية ، تعيين أشخاص يعرفون اللغة العربية في مصلحة البوستان (٢٦٧) .

كما رفض سعد أيضا تعيين موظفا انجليزيا مدرسا في إحدى المدارس كل ذلك وغيره آثار دنلوب وكثيرا ما ذهب الى كرومر يشكو من وزير المعارف الجديد ، فما كان من المعتمد البريطاني الا أن احتد وقال لسعد « ان دنلوب » وإن لم يكن له سلطة ظاهرية ، ولكنه يجب أن يكون في الحقيقة ذا سلطة وأن ما يحرره في مكتبه من الامور الخاصة خصوصا بالانجليز يجب أن يؤخذ قضية مسجلة (٢٦٨) .

(٢٦٥) انظر عباس العقاد . سعد زغلول سيرة وتحية . ص ١٠٠ ومذكرات

سعد زغلول . المصدر السابق ، والجزء ، ص ٩٩ .

(٢٦٦) مذكرات سعد زغلول ، المصدر والجزء السابق ، ص ١٠٠ .

(٢٦٧) المصدر نفسه والجزء . ص ٢١٩ - ٢٢٢ .

(٢٦٨) المصدر نفسه والجزء . ص ٢٢ .

كما يبدو ان كرومر وجد لها فرصة ليفهم سعدا الغرض من اختياره فأوضح له ، ان التغيير الذي حصل في شخص ناظر للمعارف لم يكن المقصد منه تغيير طريقة التعليم التي تقررت باتفاقية مع دنلوب ، وانما الغرض منه أن يشترك الوطني ، المعارف بالتربية الإسلامية المصرية على ادخال الإصلاح . فإن لم يحسن هذا الاشتراك ، خرج منه وجرى الإصلاح بدونه (٢٦٩) . على أية حال فان سعد سار في نهج نظارة المعارف نهجا جديدا ، ففي كل النظارات حتى ذلك الوقت ، كان المستشار الانجليزى هو المتصرف الحقيقى فى كل الأمور ، كما اتضح لنا من قبل ، أما سعد فانه فرض شخصيته فرضا على شئون النظارة ، واقتسم السلطة مع دنلوب (٢٧٠) . الذى سرعان ما استرد كل السلطات فى يديه ، بعد خروج سعد من النظارة وظل قابضا على شئون التعليم فى مصر حتى خروجه عام ١٩١٩ .

وقد ظل المندوبون الساميون يحاولون فرض الثقافة الانجليزية فى مصر خاصة على عهود لويده ولورين ولامبسون ، فقد حرص هؤلاء على حضور الاحتفال السنوى لكلية فيكتوريا بالاسكندرية ، والتي كان قد أسسها كرومر فى عام ١٩٠٢ لتأبين ذكرى الملكة فكتوريا وكانت هذه المدرسة هى أول مؤسسة تعليمية انجليزية فى مصر قد أصبحت رمزا للوجود الثقافى لابتداء التميز على أرض الكنانة ، على حد قول مؤرخنا الكبير د . يونان لينب رزق (*) .

(٢٦٩) مذكرات سعد زغلول المصدر نفسه والجزء ٢ ص ٢٢٣ . وايضا د . عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٠٩ .

(٢٧٠) مذكرات سعد زغلول ، المصدر نفسه والجزء ٢ ص ٢٢٣ . وايضا د . عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٠٩ .

(*) انظر الامرام ١٩١٦/٩/١٢ القلاع سلطنة البحار .

فقد أصبح عرفا متبعاً في حقل كليه فيكتوريا السنوى ان يرأسها المندوب السامى ، وأن ينقى فيها خطابا يشير فيه الى جهود الكلية فى التعليم ، وإلى المعنى الاجتماعى فيه ، وإلى الصداقة التى تنشئها تعليم الكلية بين الانكليز والمصريين ، وأن يحضر الحفلة أحد الوزراء المصريين فيلقى خطابا يشير فيه الى مثل هذه المعانى ، مثل محمد محمود أو توفيق دوس أو مكرم عبيد .

وقد اهتم لويد اهتماما كبيرا بتشجيع التعليم الانجليزى فى مصر ، فعند وصوله مصر كان التعليم الانجليزى فى القاهرة محصورا فى دائرة ضيقة (٢٧١) .

والمدرسة الانجليزية كانت فى غاية الضعف وكانت كليه فيكتوريا فى حاله حرجه ايضا ، الا ان لويد استطاع ان ينهض بالتعليم الانجليزى ، فأنشأ فى القاهرة مدرسة أخرى غير الأولى التى كانت قائمة ونتيجة لذلك زاد عدد التلاميذ من ٤٠ تلميذا الى ٤٠٠ . كما قام أيضا بأعداد خطة لإنشاء ٤ مدارس للبنين والبنات بالاسكندرية والقاهرة ، وجمع المال اللازم لهذا من تبرعات البريطانيين المقيمين ومن الحكومة البريطانية نفسها (٢٧٢) . واستطاع اعطاء الكثير من كراسى الأستاذية فى الجامعة المصرية للأساتذة الانجليز ، واقتل عدد سائر الأساتذة الأوربيين (٢٧٣) .

وبهذه السياسة التى تبناها لويد فى نشر النفوذ الثقافى والتعليم الانجليزى فى مصر ، سار على خطى كرومر الذى طالما أعلن

(٢٧١) الامرام . ١٩٢٤/٢/٢٥ .

(٢٧٢) نفسها . ١٩٢٨/٣/٧ . وانظر كوكب الشرق ١٩٢٧/١/١٢ . زيارة

لويد لكلية فيكتوريا . وايضا ١٩٢٨/٥/٢٤ مصروفات كلية نصر النوبارة للبنات .

(٢٧٣) الامرام . ١٩٢٤/٢/٢٥ .

عن إعجابه الشديد به ، ففي إحدى مرات الاحتفال بحفل كلية فيكتوريا ، قال لويد في وصف المدرسة « التي شيدت في الاسكندرية منذ ٢٥ عاما ان درومر نان يهتم بها اهتماما خاصا وانه آتى للاسكندرية ليعلن اجلاله لذكرى ذلك الرجل والعمل العظيم الذي أتمه سواء كان لمصلحة وطنه أو لمصلحة مصر التي كانت بعد وطنه أقرب الأمصار والإقطار الى نفسه » (٢٧٤) .

وعندما أصبح السير بريس لورين مندوبا على مصر ، مشى على اثر سلفه في الاهتمام بنشر التعليم الانجليزى وكلية فيكتوريا . واستطاع أن يحقق أمنية لويد وهو أن تكون شهادة الكلية - البكالوريا الانجليزية مقبولة في المدارس العالية والجامعة المصرية كالبكالوريا المصرية (٢٧٥) .

وها هو لامبسون يهتم بسياسه أسلافه نفسها من ناحية نشر التعليم والتفوذ الانجليزى في مصر ، فiras حفل كلية فيكتوريا سنويا ويخطب فيها مشيدا بزيادة عدد تلاميذها ، ويؤكد على أهمية التعليم الانجليزى (٢٧٦) . ويقوم بإنشاء بلبه البنات الانجليزية بالاسكندرية (٢٧٧) . ويوجه نداء يدعو فيه المصريين والبريطانيين للتبرع من أجل إنشاء كلية البنات البريطانية (٢٧٨) . وأكثر من ذلك قام لامبسون بتعيين سيمسون الانجليزى خبيرا فنيا في نظارة المعارف يكون له حق الاتصال بالوزير مباشرة ، وتكون له الكلمة المسموعة في كل ما يختص بالموظفين الاوربيين بالنسبة الى ترقيةهم

٢٧٤) الدورية نفسها ١٩٢٦/٣/٣٠ .

٢٧٥) الدورية نفسها ١٩٢٤/٣/٢٠ .

٢٧٦) الدورية نفسها ١٩٢٤/٣/٢٢ . ١٩٢٤/٤/١٠ .

٢٧٧) الدورية نفسها ١٩٣٥/٨/١٥ . الاعلان عن فتح ابواب كلية البنات

في أكتوبر .

٢٧٨) الدورية نفسها ١٩٣٥/٥/٧ . ١٩٣٥/١٢/٣٠ .

وتنقلاتهم وتجديد عقودهم (*) . مما يعنى إعادة النفوذ الانجليزى فى وزارة المعارف ، أو كما وصفته جريدة الشعب بأن منح موظفت انجليزى كبير حق الاتصال بالوزير توطئة لجعله خليفة للمستشار القديم (٢٧٩) .

دور الانجليز فى الرى :

أدرك دفرين أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل ، والاستفادة القصوى منها فى الرى ، ولذلك نصح الحكومة المصرية بالاستعانة بمهندسى الرى الانجليز الذين يعملون فى الهند للعمل مع اصلاح نظام الرى فى مصر ، فعين كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff وكيلا للأشغال فى مصر . وكان من المهندسين الانجليز الذين خدموا سنوات طوال بالهند وبورما (٢٨٠) .

وقد حظى الرى باهتمام كبير من اللورد كرومر ، الذى كان هو الوحيد من الأشغال العامة التى كان على استعداد لدعمها ، اذ شرع المهندسون البريطانيون والذين حصل معظمهم على خبرات سابقة من العمل فى هذا المجال ، فى اصلاح السدود والقناطر الكبيرة التى سبق وأن شيدت فى عهد محمد على واسماعيل ، علاوة على التوسع فى نظام الرى (٢٨١) ، فأصلحت القناطر الحيرية ١٨٩١ ، وانشاء قناطر أسيموط وزفتى فى عامى ١٩٠٢ - ١٩٠٣ . وأسنا ١٩٠٨ ، وحفر الرياحات والترع والمصارف وتوزيع ذلك

(*) سمسون - كان يشغل مراقب الذرية البدنية بوزارة المعارف .

(٢٧٩) الشعب : ١٩٢٥/٤/٩ .

(٢٨٠) مذكرات محمد فريد : المصدر أنساب ، القسم نفسه . ص ٢٢ .

(٢٨١) بيتر مانسفيلد : المرجع السابق . ص ١٨٤ .

كله بمشروع خزان أسوان ١٩٠٢ (٢٨٢) . وتم تعليته لمسافة أعلى في عام ١٩٠٧ ، وبحلول عام ١٩١٢ وفر هذا السد كميات هائلة من المياه خلال تدفق الماء منتظما في نهر النيل ما بين موسم الفيضان في الخريف وباقي شهور السنة (٢٨٣) . وبتوفير مياه الري ، تحققت سياسة الاحتلال الزراعية . بأن تخصص مصر في زراعة القطن . هذا بالإضافة الى إتاحة الفرصة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية التي زادت مساحتها من ٤٧٠٠٠٠ ر٤ في عام ١٨٩٤ الى ٤٦٠٠٠٠ ر٤ فدان في عام ١٩١٤ ، أي بنسبة ١٦٪ ، وتعذلت الليرة الزراعية فأصبح من الممكن زراعة مساحة كبيرة من الأراضي أكثر من مرة واحدة (٢٨٤) .

وقد فسر اهتمام كرومر بمشروعات الري ، بأن اللورد كرومر وجه في أول عهده في مصر كل عنايته الى المسألة الجوهرية التي كانت مصر في أشد الحاجة إليها ، ولكنه سرعان ما تحول عنها الى مسألة الري لعله أنها أضمن الوسائل لزيادة مقدرة مصر على الانتاج (٢٨٥) .

وقد ازدادت سلطات ونفوذ وكيل الأشغال السير سيكوت مونكريف Scott Moncrieff حتى انه عندما اعترض نوبار رئيس النظار على سلطات مفتشى الري على اعتبار أنهم يتصرفون فوق القانون ، دافع وكيل الأشغال عن تصرفاتهم بأنه لا بد من منحهم

(٢٨٢) أحمد عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢٨٣) بيتر مانسفيلد ، المرجع نفسه ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢٨٤) رموف عباس : النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية ،

ص ١١٢ - ١١٣ .

مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٢٨٥) الأهرام : ١٩٢٩/٥/٢٢ .

حق التصرف كما سبق القول (٢٨٦) . وعندما عين كرومر جارسطين Garstein خلفا لمستر سكوت Scott في يوليو ١٨٩٢ . وكيلا للأشغال . علق محمد فريد على ذلك بأنه تقرر أن يكون وكيل الأشغال انجليزيا كوكيل المالية ، بمعنى أن أهم نظارات الحكومة تكون في قبضتهم (٢٨٧) . ولم يكتف كرومر بمنصب الوكالة في الأشغال ، بل استصدر الأمر العالي بإنشاء منصب جديد لنظارة الأشغال العمومية أسوة بالنظارات الأخرى ، فصدر الأمر العالي بتعيين وليم جارسطين مستشارا لنظارة الأشغال العمومية ، وتعيين المستر وب Webb وكيلا لهذه النظارة وبذلك تحكم كرومر في شئون الري تماما في البلاد ، أولا حتى تستطيع مصر زيادة إنتاجها ، وبالتالي سداد ديونها ، وثانيا حتى ترضى أصحاب المصالح الاقتصادية في البلاد - سواء كانوا من الأجانب كشركات الأراضي والبيوت المالية وأصحاب مصانع الغزل بانجلترا استفادوا من سياسة الري في عهد الاحتلال استفادة كبيرة (٢٨٨) . وأوروبا ، أو من أبناء البلاد ونعني بها طبقة ملاك الأراضي الذين وقد ظلت مسألة توفير مياه الري - المسألة التي انشغل بها خلفاء كرومر أيضا . فوجد في مايو ١٩٢١ ، يستقيل مستشار الأشغال السير مكدونالد McDonald من منصبه لخلافة مع وزير الأشغال المصري في ذلك الوقت حول مشروعه الخاص ببناء خزان مكتوار في السنودان ، إذا اعترض الوزير المصري على المشروع ، وزاى إنجاز أعمال الري في مصر لها الأولوية على بناء ذلك الخزان . والا لكان الضرر محققا . حيث أنه إذا بدأ في حجز

(٢٨٦) انظر اسباب استقالة نوبار في علاقة كرومر بالوزراء .

(٢٨٧) مذكرات محمد فريد : المصدر نفسه والقسم . ص ١٢٠ .

(٢٨٨) د . روفد عباس . المرجع السابق . ص ١١٢ . مذكرات محمد فريد .

المياه فى السودان ، قبل أن تحجز المياه الكافية وراء القناطر فى مصر خيف على البلاد من قلة المياه (٢٨٩) .

وقد انتهت المشكلة بترجيح رأى وزير الأشغال المصرى ، وخاصة أن السير ويلكوكس كان يؤيد وجهة النظر هذه ، مما أدى الى استقالة المستشار الانجليزى (٢٩٠) . ومع الوعي بأهمية مياه النيل فى حياة المصريين ، وإدراك ممثلى الاختلال فى مصر لتلك الأهمية ، نجد من مطالب اللبى فى آذار ١٩٢٤ ، « زيادة رى أراضى الجزيرة الى أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ فدان ، وإلى مساحة غير محدودة (٢٩١) . وكان معنى ذلك انقاص حصص مصر من المياه ، مما يؤدى ليس الى ضرب حكومة سعد زغلول فقط ، بل أيضا الى ارباب المصريين وخوفهم مما سوف يترتب على ذلك .

كما لعب اللورد لويد دورا مهما فى عقد اتفاقية مياه النيل مع حكومة محمد محمود فى ٧ مايو ١٩٢٩ ، وعلى الرغم من الاعتراضات الواجبه التى قدمها الوفد عنها ، فانها على أية حال كانت معالجة للإجراءات التى تمت فى أعقاب مصرع السردار ، كسبت مصر بموجبها اعتراف الحكومة البريطانية بحقوق مصر فى مياه النيل ، وإزالة العقبات التى يمكن أن تقوم فى سبيل قيام مصر بانجاز مشروعات الرى الكبرى (٢٩٢) .

وقد لعب أيضا كل من المنموين السامين « لويد - ولورين » دورا فى تشجيع حكومتى محمد محمود ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ،

• (٢٨٩) الأهرام ، ١٩٢١/٥/٢٥ .

• (٢٩٠) الدورية نفسها والعدد .

• (٢٩١) دعاء محروس - رئاسة الوزارة . سعد زغلول ١٩٢٤ - ١٩٢٧ .

• ص ١٢٠ .

• (٢٩٢) د . أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين . ص ٣٦٩ .

واسماعيل صدقى ١٩٣٠ - ١٩٣٣ على انشاء خزان جبل الاولياء ، بصفته سيزيد حصة مصر من المياه ورغم أنه لم يكتب له التنفيذ : فانه يتضح اهتمام ممثلى بريطانيا بمشروعات الرى فى مصر فى الماضى أو الحاضر ، سواء كان ذلك لصالح مصر ، التى ستعكس فوائدها أيضا على بريطانيا أو لأغراض خاصة بهم ، كما قيل فى مشروع اتفاقية النيل أو مشروع جبل الاولياء .

فبالنسبة لاتفاقية مياه النيل رغم أنها تحقق لمصر بعض الفوائد فانها نجحت فى فصل مصر عن السودان اقتصاديا أو أن ادارة مياه النيل بالسودان قد أصبحت فعلا فى يد الانجليز (٢٩٣) .

أما عن مشروع جبل الاولياء ، فقد هدف الانجليز منه جعل السودان مزرعة قطن كبيرة تكفى احتياجات لانكشير ، مما يفنى بريطانيا عن الحاجة للامدادات المصرية والأمريكية (٢٩٤) . أو كما قالت البلاغ ، بعد تصديق برلمان صدقى على المشروع ١٩٣٢ " ظفر الانجليز من وزارة صدقى باشا بما لم يظفروا به فى أى وزارة مصرية (٢٩٥) " .

كرومر بين الدار والخارجية :

كان كرومر قنصل انجلترا العام فى مصر ، يتبع وزارة الخارجية ، ولا صلة له بوزاره المستعمرات ، فحتى قيام الحرب

(٢٩٣) ماجدة محمد حمود ، محمد محمود ، ودوره فى السياسة المصرية . ص ٣٦٩ .

F.O. 407, 1207 No. 53, Mourto Cushendum Nov. 1, 1928, (٢٩٤) Press Oct, to 31. 1928.

(٢٩٥) صفاء محمد فتوح شاكر ، اسماعيل صدقى ودوره فى السياسة المصرية . ص ٢٢٤ .

العالمية الأولى كانت الخارجية البريطانية ترسم السياسة الخاصة بمصر (٢٩٦) . غير أنها لم تكن مؤهلة للتعامل مع الجوانب الادارية للسيطرة البريطانية ، وفى أيام اللورد كرومر جرت عادة على أن تترك له كل هذه المسائل ، وقد استمرت تتركها لخلفائه بدرجة أو باخرى . ولم يكن بالإمكان تجنب مثل هذا الوضع لأنه لم يكن يوجد أحد يذكر فى الخارجية على دراية بالشئون المصرية كما كان حادثا بالنسبة لوزارة الهند فى علاقتها بالمناطق التى تشرف عليها (٢٩٧) ، ومن ثم فقد كانت العلاقة بين داوننج ستريت ودار المندوب السامى غير وثيقة الى حد أصبح من المشكوك فيه معه دراية الحكومة البريطانية بالتغيرات العديدة فى الشكل والموضوع من عُبُعه الادارة البريطانية ما دامت بقيت العملية تعتمد على عرض رجل واحد One Man's Show فيما جرى على عهد كرومر (٢٩٨) .

ومن ثم فقد كان كرومر يتمتع بنفوذ كبير للغاية فى لندن . اذ كان يجيء وزراء للخارجية ويذهبون ، ولكن كرومر ظل مستمرا فى منصبه (٢٩٩) فى مصر لنحو ربع قرن وقد عبر عن ذلك الأستاذ لطفى السيد بقوله « انه استمال الى رأيه كبار الأحرار والمحافظين ، فأيده اللورد روزبرى ، كما أيده اللورد سالزبرى ، واستمال اليه لورد لانسدون كما استمال سير ادوارد جراي ، وبات الأسطول البريطانى حارسا لما قرره فى المسألة المصرية . فما رأينا حكومته ترد له طلبا ، أو تستنكر عليه سياسة ، ولو بلغت أقصى درجات الشدة ، ا (٣٠٠) » .

(٢٩٦) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق والجزء السابق ، ص ٢١ .
 Chirou Valentine, Ibid, p. 207.
 (٢٩٧)
 Ibid., p. 207.
 (٢٩٨)

(٢٩٩) بيتر مانسفيلد ، المرجع السابق .
 (٣٠٠) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص ٢٧ .

ويعترف كرومر في كتابه عباس الثنائي ، « أنه في عهد اللورد سولسبوري « Salisbury » كان القنصل الجنرال صاحب اليد الحديدية يستطيع أن يعتمد على شدد أزره في كل ما فعله ، (٣٠١) ، وعندما تولت وزارة الأحرار الحكم في بريطانيا وعهد الى اللورد روزبري منصب وزارة الخارجية ، كان من المعروف أن حزب الأحرار الذي انتقلت إليه السلطة يميل الى الإسراع في الجلاء عن مصر .

وعندما حدثت أزمة وزارة فخرى ، كتب المعتمد البريطاني الى حكومته ، بأن لديه اسبابا وجيهة للاعتماد بأن الخديوى قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده خطأ بأن الحكومة البريطانية الحالية ، لا تعضده تماما كما كانت تفعل الحكومة السابقة ، وأنه يرى بأن لا فائدة من اقتصار « فخامتكم » على نصحه ، واقترح أن يرسلوا اليه برقية يستطيع أن يريها « لسموه » ، ويذكرون فيها بكل وضوح أن الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل المهمة (٣٠٢) .

وهكذا حدد كرومر طلباته الى حكومته التي استجابت على انفور ، وارسلت له برقية بالنص نفسه الذى اراده ، فكان ذلك بمثابة تأييد من الحكومة البريطانية الجديدة لمعتمدها في مصر . وقد تكررت طوال حكم كرومر لمصر ، مواقف التأييد من حكومته ، حتى يمكن وصفها بأنها كانت فى أغلب مراحل حكمه الذى استمر ٢٤ عاما فى البلاد مساندة على طول الخط .

وكلما مر الوقت كان يتضح لبريطانيا أنها لن تستطيع الانسحاب من مصر ، وبالتالي كان التدخل البريطانى يزداد فى

Cromer, Op. cit., p. 23.

(٣٠١)

Ibid, p. 24.

(٣٠٢)

الشئون المحلية ، وفى تلك الاثناء اكتسب اللورد كرومر الثقة الكاملة ليس من جانب وزارة الخارجية والحكومة البريطانية بل الامه البريطانية أيضا (٣٠٣) .

ففى عام ١٨٩٣ عندما كان مجلس الشورى يفحص الميزانية ، قام بزيارة العميد البريطانى فى دار الوكاله عضوان من مجلس الشورى ، وأبلغاه ما قرره اللجنة المشكله من بعض الأعضاء لفحص ميزانية الحكومة ، مع أن قرارات اللجنة المذكورة كانت سرية ، فهاج الرأى العام والصحافة نتيجة لذلك فما كان من المجلس الا أن قرر بصفة غير رسمية التحقيق فى هذا الحادث وعهد الى رئيسه على باشا شريف بتلك المهمة ، فما كان منه الا أن توجه رأسا الى كرومر وسأله عن ذلك ، فامتنع عن اجابته قائلا انه سيجاوبه بواسطة الخارجية ثم ارسل افادة رسمية قال فيها انه خابر اللورد روزبرى وزير الخارجية عن ذلك ، فأجابه أن يكتب للحكومة المصرية أن كل مصرى حر فى زيارة دار سفير انجلترا ووزيرها بمصر (٣٠٤) .

ويعلق محمد فريد على ذلك بقوله « ان الاعتراض لم يكن على الزيارة من حيث هى ، بل من حيث افشاء أسرار المجلس (٣٠٥) . الا أن كرومر استغل المسألة على غير حقيقتها واستمر اللورد كرومر يحظى بتأييد الحكومة البريطانية فى أغلب الأحوال ، فمنذ حدوث حادثة فاشودة ١٨٩٨ ، والتي كادت تؤدى الى حرب بين انجلترا وفرنسا فقد قامت سياسة لندن على تأييد سياسة وراى كرومر فى هذا الموضوع .

:O. 407. 183, No. 15, Memorandum by Lord Edward (٣٠٣)
Ceclael, Respacing Future gov. of Egypt Sept. 2, 1917.

• (٣٠٤) منكرات محمد فريد . نفس المصدر والجزء . ص ١٨٤ .

• (٣٠٠) المصدر نفسه والصفحة .

وعلى أية حال فإن كرومر قد لعب دورا كبيرا ، فى حمل
 حكومته على تسوية نزاعها مع فرنسا فكان الوفاق الودى ١٩٠٤ ،
 الذى اعتقد كرومر بعده أنه قد ثبت أقدام انجلترا فى مصر (٣٠٦) .
 وعلى العموم فإن الثقة المطلقة ، واطلاق يد كرومر فى شئون مصر
 دون تدخل من حكومته ، أصبحت نموذجا لبعض المندوبين الساميين
 أمثال اللنبى ولويد ولاميسون يسعون الى تطبيقه . فنجد
 اللورد لويد يتهج سياسة الحكم المطلق ويريد تنفيذه على مصر ،
 ويعمل على اهمال الدستور وجعله نسيا منسيا ، فقد أراد أن يكون
 كرومر الثانى فى مصر ، فتطلق يده فى ادارة شئونها على ما يريد
 ويهوى وتصبح له كلمة نافذة فى وزارة الخارجية (٣٠٧) ،
 بل ينتهج خطا أشد من الخطط التى تشير بها حكومته عليه
 مثل كرومر تماما (٣٠٨) .

وقد علقت كوكب الشرق على ذلك ، « بأن هذا اللورد الشاب
 الذى سيجلس على كرسى كرومر قريبا ليس له تاريخه ولا مكانته ،
 ولا يتسنى له أن يصل الى ما كان له من النفوذ الا بعد أن يبقى فى
 منصبه ما قضى كرومر من أعوام طوال أكسبته ثقة حكومته (٣٠٩) ،
 وأرى أن هذا الراى صحيح الى حد كبير فإن طول المدة التى أقامها
 كرومر فى مصر ، ومساعدة دولته له بكل قواها كان أهم عامل من
 عوامل نجاح سياسته .

رغم التأييد من جانب الخارجية البريطانية لعميدها فى مصر ،
 فإن هذا لم يمنع من وجود خلافات بينهما من وقت لآخر : فقد كان

(٣٠٦) أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٣٠٧) كوكب الشرق ، ١٦/١٠/١٩٢٥ .

(٣٠٨) وادى النيل ، ٢١/١/١٩٣٣ .

(٣٠٩) كوكب الشرق ، نفس المصدر .

كرومر يبالح في النزعات الامبراطورية الاستعمارية الى حد يمت المضايقة في نفوس اعضاء وزارة الاحرار ، فانه كان يريد انتهاز خطط اشد من الخطط التي تشير بها حكومته ، وكان على خلاف مع الوزارة البريطانية نمت امره الى الملكة فكتوريا التي كانت معروفة بنزعتها الامبراطورية الشديدة فايدته ولامت وزارة الاحرار وامعنت في تقييدها ، وكان عند نشوب اى خلاف يسارع بالكتابة الى الملكة التي تؤيده في الحال (٣١٠) . وعند انسحاب الجيش المصرى من السودان ، كان كرومر مؤيدا هذا القرار كحكومته ، الا انه لم يوافق على قرارها بايقاد الجنرال غوردون لكى يشرف على الجلاء عن المواقع الحصينة المصرية المتبقية (٣١١) . رغم ان غوردون كان سيأخذ تعليماته المستقبلية من اللورد كرومر فقط (٣١٢) .

وكان اندفاع كرومر نحو تحقيق المزيد من الاصلاحات الادارية في البلاد موضع خلاف بينه وبين الخارجية البريطانية ، فكان كرومر يرى استحالة الجلاء عن مصر دون اعادة تنظيم البلاد على نحو يضمن عدم عودة الاستبداد القديم والقوضى الداخلية (٣١٣) . وعندما منع كرومر قراءة فرمان بتولية عباس الثانى عرش مصر ، وكان ذلك بناء على اوامر من حكومته ، الا بعد ان يطلع عليه أولا وحتى تصدر ارادة سلطانية بترك ادارة سيناء لمصر (٣١٤) . طلب من حكومته ارسال تسع مدرعات حربية ، تقل ٣٤٠٠ بحار الى ميناء الاسكندرية لتكون بمثابة

(٣١٠) وادى النيل . نفس العدد .

(٣١١) بيتر هانسفيلد ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٣١٢) الاهرام ، ١٨٨٤/٢/١ .

(٣١٣) مذكرات محمد فريد ، نفس المصدر والجزء ، ص ٢٧ .

(٣١٤) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢ ، والمصدر السابق

والجزء ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

مظاهرة بحرية لمعاكسة تأثير الفرمان السلطاني الضامن لحقوق
الباب العالي في مصر (٣١٥) .

ومع أن الحكومة البريطانية هي التي طلبت من معتمدها في
مصر منع قراءة الفرمان ، الا أن سالسبوري أرسل الى كرومر
أوامر قاطعة للاعتدال بسياسته لأن ما تترتب على تدأخله في تأخير
تلاوة الفرمان كن له سوء الوقع في الآستانة ، وعواصم أوربا
أيضا (٣١٦) .

وفي قضية دنشواى كتب جراى الى كرومر ، بأنه لا يمكن
تقديم القضية الى المحكمة المختصة ، الا اذا كان الضباط كانوا
يرتدون ملابسهم الرسمية كما كانت الحكومة البريطانية
حريصة على معرفة الحقائق قبل تنفيذ الأحكام وإعطائها فرصة
للنظر فيها ، وذلك تحت ضغط الراى العام البريطانى ، الا أن
« فندلى » القائم بأعمال كرومر قد رد فى ٢٨ يونيو عام ١٩٠٦
بما يفيد خطورة تدخل الحكومة الانجليزية وأن الأحكام ستنفذ
بعد ظهر اليوم نفسه . فسلم جراى أنه لم يكن من الممكن عمل شئ،
وان التدخل كان يترتب عليه نتائج خطيرة . ولقد أدت سياسة
كرومر هذه الى توريط حكومته فى هذه الأحكام الشائنة ، ولقد كان
كرومر مسئولاً عن الأحكام وطريقة تنفيذها . فلقد اكتمل تحقيق
القضية يوم ١٨ يونيو ١٩٠٦ وسافر هو فى ١٩ يونيو أى أنه كان
لديه الوقت ليعرف نتيجة التحقيق ويصدر تعليماته (٣١٧) . كما
أن السياسة العامة التى اتبعها كرومر فى مصر ازاء حوادث
مشابهة ، هي سياسة املاء الأحكام وطريقة تنفيذها ، بما يقرب الى

(٣١٥) الأهرام : ١٨٩٢/٣/٢٩ . الأهرام : ١٨٩٢/٤/١ .

(٣١٦) نفسها : ١٨٩٢/٤/٢١ .

(٣١٧) مصطفى النحاس ، المرجع السابق . ص ٣٢ .

درجة اليقين أن كرومر قد ترك تعليماته فعلا قبيل سفره للأعضاء الانجليز في المحكمة أو لبعضهم بشأن ما تصدره المحكمة من أحكام (٣١٨) ، دون مبالاة برأى حكومته .

وقد ظلت كلمة كرومر هي النافذة في وزارة الخارجية حتى بعد أن اعتزل الخدمة في مصر في مايو ١٩٠٧ ، فعندما طلبت منه حكومته ترشيح من يخلفه فرشح لهم السير الدون جورست ، وبعد جورست أيضا كان كرومر هو الذي رشح لهم أيضا خلفه اللورد كتشنر ، الذي كان كرومر آخر في مصر .

من كل ما سبق نستطيع القول أن كرومر وضع القواعد وأسس الهيمنة البريطانية على مصر ، فكان حكمه هو النموذج المثالي ، الذي ينبغي على الآخرين أن يحذوا حذوه ، بالنسبة « لقومه من الانجليز » فأصبح حكم الرجل حلما يداعب خيال كل مندوب سام في مصر ، يريدون أن يكون مثله ، فيختطون أساليبه ويعيشون على منهجه . على الرغم من أن مصر قد حصلت على استقلالها الذاتي في عام ١٩٢٢ فأصبح لها دستورها وحكومتها وبرلمانها ، فان هذا كثيرا ما تناساه المندوبون الساميون ، الى درجة جعلت السياسة المصريين والرأى العام والصحافة يعتقدون بأن عقارب الساعة قد رجعت الى الوراء مع كل مندوب جديد يأتى الى مصر .

(٣١٨) المرجع نفسه والصفحة .

قيام نظام الحماية

وانشاء منصب المندوب السامي

(١٩١٤ - ١٩١٩)

قيام نظام وانشاء منصب المندوب السامى

١٩١٤ - ١٩١٩

يعتبر اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، مرحلة جديدة ومهمة من مراحل تاريخ مصر ، انعكس أثرها على البلاد كما انعكس أيضا على وضع دار المعتمد البريطانى ودورها فى حكم مصر .

وقد لعبت الدار دورا مهما فى قرار اعلان الحماية على مصر مما أدى الى تغيير وضعها السياسى ، ولو من الناحية الاسمية لأن مصر كانت واقعة بالفعل تحت الحماية المقنعة ولم يكن لتركيا غير السلطة الاسمية فقط .

وطوال أربعة أشهر جرت المباحثات بين الدار من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى للاستقرار على وضع مصر على ضوء الظروف الجديدة .

كانت البداية عندما قامت الحرب العالمية الأولى ، ومع احتمال دخول تركيا الحرب الى جانب دول الوسط ، أبلغ حسين رشيدى رئيس النظار المصرى رسالة شفوية الى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة تتضمن رأيه بأن الحكومة التركية تنوى الدخول فى الحرب

الى جانب الألمان ، وأنه يمكن في هذه الحالة صدور اعلان بفصل مصر عن تركيا شرط منحها لونا من الحكم الذاتى .

قابل شتيهام ودوائر الخارجية البريطانية هذه الرسالة بالفتور ، الا أنه وقبل مضى شهر واحد كان كبار المسئولين عن الاحتلال البريطانى فى القاهرة يتبنون اتجاه رشدى باشا (١) .

فى ١٠ من سبتمبر عقد كل من ممثل المعتمد البريطانى ومستشار الداخلية ومستشار المالية اجتماعا توصلوا فيه الى قرار بأنه فى حالة الحرب مع تركيا ، فان الابقاء على وضع مصر السولى يتضمن مخاطر جسيمة ، وعددوا هذه المخاطر فيما سياترب على هذا الوضع من ازدواج ولاء الموظفين وآثار ذلك من جانب ، وعن الاحتمالات شبه المؤكدة لاستقالة الوزراء المصريين لخوفهم على حياتهم ، وصعوبة العثور على آخرين يقبلون مناصبهم من جانب آخر . وخرجوا من ذلك الى أنه لابد من بديل يوفر وقوف النظار الى جانب بريطانيا ثم ما يمكن أن يترتب على هذه الوقفة من قدرة على مجابهة ردود الفعل الدينية المنتظرة لاسيما اذا صاحب التغيير اعلان بأن الوضع البديل سيعاون على سرعة الوصول الى الحكم الذاتى ، أما هذا الوضع فقد رأوه فى اعلان الحماية البريطانية على مصر (٢) .

وقد علق شتيهام بأن مثل هذه الخطوة لو اتخذت ستوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التى كانت ترمى الى وضع مقاليد الحكم فى أيدي المصريين ، مع وجود البريطانيين من

F.O. 407/183 No. 1. Cheetham to Gray Aug. 14. 1914. (١)

Tel. No. 87.

F.O. Ibid. 4. Cheetham to Grey Sept. 10. 1914. Tel. No. (٢)

خلفهم للنصح والتشجيع أو الكبح ، حسبما يقتضى الحال ، وأنها على هذا النحو لن تنطوى على أى تغيير فى السياسة البريطانية وسوف يفهمها المصريون بسهولة (٣) .

ومن أجل ذلك كله فضل رجال دار المعتمد الانجليزى اعلان الحماية ، وراوا أن الحماية تعد خطوة فى سبيل الحكم الذاتى كتمهيد لتعاون المصريين مع انجلترا (٤) .

وقد قبلت الحكومة البريطانية اقتراح رجالها فى مصر (٥) ، أما المسئولون المصريون فقد اشترطوا شرطا واحدا لاعلان الحماية هو أن يقترن بمنح مصر الاستقلال الذاتى ، ففى مقابلة رونالد ستورز السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، لرشدى وعدلى هندا بالاستقالة اذا لم تقدم انجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا فى مقام الحكم الذاتى (٦) ، كما رفض الأمير حسين كامل الذى عرض عليه العرش فى ظل النظام الجديد ، وبعد مقابلتين سريتين طويلتين مع شتيهام ٠٠ رفض العرض لأنه لا يستطيع فى الوقت الذى ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة أن يقبل الخديوية بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى تحت السيادة البريطانية (٧) .

وقد فسر شيتهم موقف الأمير ورشدى باشا ، بأنهما متأثران ولا شك بالخوف من الخطر الذى قد ينجم فيما لو لم

Ibid. (٣)

(٤) د . لطيفة سالم ، مصر فى الحرب العالمية الاولى ، ص ٣٢ .

(٥) ٠٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧ ، وثيقة (٢) .

Storrs-Ronuld-Qriantiin, p. 135. (٦)

F.O. 407/183 No. 32 Cheetham to Grey No. Nov. 1, 1914. (٧)

Tel. No. 235.

نتصر في الحرب ، وبالرغم من اني لا اظن انهما يتصرفان بتنسيق بينهما ، فانهما متفقان بالنسبة لفكرة ضرورة اعطاء مصر نوعا من التعويض ، مقابل انفصالهما عن تركيا (٨) » .

على انه لما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لهذا الشرط في الوقت الذي كان دخول تركيا الحربي قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتهما المتعددة للحياذ . ولما كان متوقعا ان ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة في مصر ، وأن تنشأ أزمة لرفض الأمير حسين الخديوية (٩) رأى شتيهام ازاء هذا الموقف المحقد أن يرسل لحكومته يطلب التريث في اعلان الحماية والاكتفاء باعلان الأحكام العرفية بعد ان اتفق مع قائد القوات البريطانية ، وأبان أن ذلك سوف يهدى الحالة وأشار ببقاء رشدى فى منصبه وبجانبه رجال الدين ، لأن الحصول على تأييدهم أمر له أهمية كبرى لما لهم من تأثير على الشعب خصوصا بعد أن يعلن الحرب على تركيا صاحبة الخلافة الاسلامية ، كذلك أوضح أنه يمكن اتخاذ الاجراءات تدريجيا للوصول الى اعلان الحماية ، وأخيرا ألح فى ضرورة فرض الأحكام العرفية على البلاد (١٠) .

ولكن رشدى رفض قبول اعلان الأحكام العرفية الا بشرطين :
الاول أن تبقى السلطة المدنية من اختصاص النظار ، وتحتل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسؤولية ما تتخذه من اجراءات كريمة فى ظل الأحكام العرفية ، والثانى أن تتعهد

(٨) ٤٠ علما على ثورة ١٩١٩ ص ٥٠ وثيقة (٤) .

(٩) - عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(١٠) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

بريطانيا فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بأن تأخذ على عاتقها جميع اعباء الحرب ، دون أن تطلب أى شئ من الشعب المصرى سوى الامتناع من مساعدة الأعداء ، وقد قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين (١١) .

وفى ٢ نوفمبر أعلنت الأحكام العرفية على مصر ، تمهيدا للتدابير التى تظهر الأحوال ضرورتها ، كما أنه رؤى أنه بهذه الوسيلة يمكن تنفيذ التدابير الادارية بغير استشارة الجمعية التشريعية (*) ، وبغير الحصول على موافقة الدول فيما يتعلق بالأفراد الأجانب (١٢) .

وقد ذكر مكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر عند اعلان فرض الأحكام العرفية ، أنه أمر من قبل الحكومة الانجليزية ، أن يأخذ على عاتقه مراقبة القطر المصرى لكى يضمن حمايته ، وبناء على ذلك أصبحت مصر تحت الحكم العسكرى (١٣) .

بعد خمسة أيام من هذا الاعلان ، وفى ٧ نوفمبر أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا ، وصدر مع هذا الاعلان بيان بالأسباب التى أدت الى قطع العلاقات بين البلدين، وأشار السير جون مكسويل فى هذا البيان الى الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن الا أن تكون موجهة ضد مصر ، والى الاعتداء على الحدود المصرية

F.O. 407/183 No. 37 Cheetham to Gray Nov., 3, 1914. (١١)

(*) صدر مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية الى أجل غير مسمى فى ١٨ اكتوبر . انظر احمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق : ص ٩٠ .

New man Polson Great Britian in Egypt. . 205. (١٢)

(١٣) د . لطيفة سالم . المرجع السابق . ص ٢٥ - ٢٦ .

فى سيناء ، وهجوم تركيا البحرى على روسيا بغير استفزاز وقال
ان بريطانيا العظمى كانت تقاثل أولا لصيانة حقوق مصر وحريتها
التي تحصل عليها محمد على فى مساحة القتال .

وثانيا : لضمانه استمرار رخاء مصر السلمى الذى قضت
ثلاثين عاما تتمتع به فى ظل الاحتلال البريطانى (١٤) .

ولعلم بريطانيا بما لنسلطان بصفته الدينية من الاحترام
والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى ، فقد اخذت على عاتقها جميع
اعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ،
ولكنها تطلب منهم مقابل ذلك أن يمتنع الأهالى عن أى عمل من
شأنه عرقلة حركاتها أو أداء أى مساعدة لأعدائها (١٥) .

وقد علق بولسون تيومان فى كتابه « بريطانيا العظمى فى
مصر » عن تحمل بريطانيا أعباء الحرب وحدها ، وأنها لن تطلب
من المصريين أية مساعدة ، بأنها عندما وعدت بذلك كان من
المستحيل البت فى مسألة انجاز وعدها ، ولم يكن لأية وزارة
بريطانية الحق فى قطع عهد كهذا اذ فى الحقيقة أن الوفاء بهذا
الوعد كان مستحيلا فى ظل تطورات الوضع الحربى (١٦) .

وهكذا أعلنت الأحكام العرفية على مصر وخول القائد العام
للجيوش البريطانية فى البلاد السلطة والسيطرة (١٧) ، كما

(١٤) New Man Polson. Op. cit., p. 205. وايضا ٥٠ عام على
ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٦ ، ٥٧ منشور جون مكسويل فى ٧ نوفمبر .
(١٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٥٧ . د . لطيفة سالم . المرجع السابق .

ص ٢٦ .
New Man Polson. Op. cit., p. 205. (١٦)
(١٧) د . لطيفة سالم . المرجع السابق والصفحة

أصبحت مصر منذ ذلك الحين فى حالة حرب مع الدولة صاحبة
السيادة عليها من الناحية القانونية .

وعلى أية حال فإنه بعد طلب دار المعتمد البريطانى بالتريث
فى إعلان الحماية ، بعد موقف كل من الأمير حسين كامل ، ورئيس
النظار حسين رشدى (*) ، أوقفت ترتيبات إعلان الحماية التى
كانت موشده على الانتهاء (١٨) . وفى الوقت نفسه ظهرت فكرة
ضم مصر . حيث أن المخاوف التى راودت المسئولين البريطانيين
من حدوث رد فعل عنيف من جانب الشعب المصرى عند إعلان
الاحدام العرفية أو عند إعلان انحراب بين انجلترا وتركيا ، وقد زالت
ولم تعد عاملا مؤثرا . فلم يقم الشعب المصرى بأى عمل من أعمال
الثورة كما كان متوقعا ، على العكس من ذلك لم يبد أكثرا
بالأمر (١٩) .

وفى حين أن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يعزز فى
انجلترا وجهة نظر أنصار التساهل « الحماية » فيؤدى الى مزيد من
التنازل ، أى الاستجابة لشرط رشدى باشا والأمير حسين ، وهى
منح مصر الاستقلال الذاتى الا أنه ، من جانب آخر أدى الى تعزيز
وجهة نظر أنصار التشدد « أنصار الضم » (٢٠) ، وكان على رأسهم
اللورد كتشنر المعتمد البريطانى السابق فى مصر ، ووزير الحربية
آنذاك .

وقد رفض وزير الحربية البريطانية تلك المخاوف التى تملك
أفكار ممثلى بريطانيا فى القاهرة ، والتى دعت هؤلاء الى التمسك

(*) طلب منح مصر الاستقلال الذاتى .

F.O. 407-183 No. 34 Cheetham to Grey No. Nov. 1, 1914, (١٨)

Tel No. 237 Cinf.

(١٩) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٢٠) نفسه ، المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

بالواجهة المصرية للإدارة المدنية . ومن جانب آخر فقد كان اختيار نظام الحماية يحرم بريطانيا من معونة الجيش المصرى فى صراعها مع أعدائها. والذى كان من المنتظر أن يكون ذا فائدة فى دفاعه عن الأرض المصرية على الأقل (٢١) ، ومثل هذه المسألة كان لها أهميتها الحيوية ، خاصة بالنسبة لرجال الحرب وعلى رأسهم كتشنر (٢٢) .

كما رأى معسكر التشدد أيضا أن أشكال الحماية التى عرفت قبل ذلك كانت تخرج الى الوجود عن طريق معاهدات تم عقدها بين البلد الحامية والدولة المحمية ، أما الحماية المقترحة على مصر فقد كان مقررا أن تتم كمبادرة من طرف واحد ، مما يفقدها كثيرا من شكليتها القانونية (٢٣) .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، روى أن الضم المدعم بقوة عسكرية كافية ، يقدم أفضل حل للوضع فى مصر (٢٤) .^٩ وصدر قرار الحكومة البريطانية فى ١٣ نوفمبر بأن « أشد الخطوات فعالية هى اعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديوى منصبه ، ويمنح المصريون على الفور الرعية البريطانية » (٢٥) .

ويصف ستورز Storss فى مذكراته وقع مشروع الضم على رجال الوكالة البريطانية بأنهم قد استقبلوا الخبر بصدمة حادة ، فان كرومر قد أصر وجورست قد أعلن وكتشنر كان قد

(٢١) Lord-Lioyed . Egypt: since cormer Vol. 1, pp. 200-201.

(٢٢) د. يونان لبيب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، الحماية البريطانية على

مصر ص ١٠٢ أبريل ، ١٩٧٠ .

(٢٣) المصدر نفسه والصفحة

(٢٤) المصدر نفسه والصفحة

(٢٥) F.O. 407/183 No. 42 Grey to cheetham, Nov. 13, 1914.

صرح ، بأن الاحتلال اجراء مؤقت يهدف الى اعداد المصريين للحكم
للفناني ، وقد استمر هذا الاعلان يجسد السياسة المعلنة للوزارات
البريطانية المتتابعة (٢٦) .

وقد رد شتيهام على برقية الضم بطلب فسحة من الوقت ومزيد
من المعلومات حتى يستطيع أن يبت برأيه في هذا الموضوع
الخطير (٢٧) . وتساءل أيضا عن شكل الحكومة التي ستعقب الضم
وإذا كان يشمل كما افترض « احلال حاكم بريطاني عام ، محل
الادارات المصرية القائمة التي يمثلها الخديوى ، ووزارة مصرية
تتولى الحكم باسمه فان التغير سيكون أكبر بكثير من أى شئ قدرناه ،
وستتطلب الآثار التي ستترتب عليه أن يكون موضع اعتبار
دقيق ، (٢٨) .

وقد رد وزير الخارجية البريطاني على هذا الاستفسار بأن
الاجراء المقترح أى الضم لا يتعارض مع استمرار الوزراء المصريين في
قيامهم بتصرف أمور الدولة تحت اشراف ممثل انجلترا (٢٩) .

وفي الوقت نفسه اتصلت الحكومة البريطانية بحليفتيها فرنسا
وروسيا تحاول اقناعهما بفكرة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ،
فأرسلت الى الحكومتين مذكرة تفصيلية تشرح الاسباب التي دفعتها
لاتخاذ هذا القرار ، وأعرب جراى Grey لفرنسا عن استعداد بلاده
للتنازل عما لها في مراكش مقابل تنازل فرنسا عما لها في
مصر (٣٠) . كما وعدت بأنها لا تنوى الغناء المحاكم المختلطة

Storrs. Ronald-orientutions. p. 136. (٢٦)

F.O. 407/183 bN. 43 Cheetham to Grey Nov. 14. 1914. (٢٧)

Ibid. (٢٨)

F.O. 407/183 No. 44 Grey to cheetham Nov. 16. 1914. (٢٩)

(٣٠) . لطيفة سائيم ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

أو الامتيازات وبالنسبة لفرنسا فان هذه الموضوعات ستكون محل مباحثات بينهما في المستقبل ثم ألمحت الى أنه من ناحية علاقات مصر الخارجية فان الفرق بين الحماية والضم فرق شكلي (٣١) .

وعلى الفور جاء رد روسيا معلنا الموافقة على الضم ، أما فرنسا فقد رفضت فكرة الضم على أساس أن انجلترا بدأت بالفعل في جني الفوائد التي ستعود عليها من الحرب وأن هذا القرار سيظهر حكومة باريس بأنها تلعب دور « مخلب القطر » لتحقيق المطامع الانجليزية أمام الشعب الفرنسي ، ومنها أن الألمان سيستخذون من هذا القرار ذريعة للهجوم على النوايا البريطانية ، ثم ان فرنسا ليست مستعدة لقبول الاقتراح الانجليزي بضم مراكش على أساس المعاملة بالمثل ، وأنها تفضل ابقاء هذه الأمور لما بعد الحرب (٣٢) . وعلى أية حال فقد جاء القرار الحاسم من دار الوكالة البريطانية برفض قرار الضم فبعد اجتماعات ومباحثات متعددة بين شتيهام والقائد العام ومستشار الداخلية ومستشار المالية بالاضافة الى كبار موظفي الوكالة بعث هؤلاء برأيهم متضمنا الاعتراض على قرار الحكومة البريطانية وبنوا معارضتهم على أسباب أوضحها ستورس في كتابه بقوله ، « ان الوزراء المصريين قد قبلوا مسئولية الادارة الثقيلة وضمنوا تأييد الحزب الديني على أساس القبول بالحماية ، وأن اعلان بريطانيا للضم سوف يؤدي الى اعلان استيقتالتهم جميعا ، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج يصعب التنبؤ بها (٣٣) » .

وقد بعث شتيهام ببرقية احتجاج الى لندن ، مطالباً بإبطال فكرة الضم والقبول بالحماية وما يستتبع ذلك من تحويل السيادة

(٣١) د. يونان لبيب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، ص ١٠٤ وأيضا ٥٠
قام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٤ - ٦٦ وثيقة ١٩١٩ .
(٣٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

Storss-Orientations, p. 137.

(٣٣)

الاسمية وتقنين الاحتلال وانتقاله الى وضع قانوني كما هو وضع فعلي ، وعدم المساس بالعرش في بيت محمد علي والابقاء على الوضع الدستوري والدولي الذي تمتعت به مصر قبل الاحتلال وبعده (٣٤) . ويتساءل أخيرا ممثل المعتمد البريطاني عما قد يضير الحكومة البريطانية من تجربة الحماية ، ثم اذا فشلت التجربة فيمكن اللجوء الى حل « الضم » وتكون الحماية قد أدت دورها كمرحلة للضم (٣٥) .

وهكذا كان رفض رجال الوكالة البريطانية ، وكبار موظفيها في مصر العامل الحاسم في العودة الى فكرة الحماية ، رغم أننا لا ننكر تأثير موقف فرنسا حليفة إنجلترا الرافض للضم . فان الحكومة البريطانية لو أزادت اعلان الضم فورا ما ألقت بالا للوضع الداخلي في مصر ولكانت قد أبلغت ممثلها في مصر بقرار الضم دون أن تطلب منه سماع رأيه هو والقائد العام حول تأثير هذا القرار على الموقف الداخلي قبل اعلانها ضم مصر ، كما أن الحكومة البريطانية أيضا قد بنت رجوعها الى قرار الحماية الى أن « سلامة الموقف الداخلي في مصر هو أهم هدف في الوقت الحاضر » (٣٦) .

ومن ناحية أخرى فان ما أصاب الموقف الداخلي من تحسن ترتب عليه زوال العراقيل التي تحول اعلان الحماية ، فالهدوء الذي ساد البلاد بعد اعلان الأحكام العرفية وعلان الحرب ضد الدولة العثمانية كما سبق القول ، طمأن الوزراء من جانب والأمير

(*) وانظر بيتر مانسفيلد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ حيث ذكر أن الموظفين البريطانيين اعترضوا على معارضة حكم مباشر على مصر .
Storss-Op.Cit., p. 137. (٣٤)

F.O. 407/183 No. 49 Cheetham to Gray Nov. 18, 1914, (٣٥)

Tel : No. 274. • يونان لبيب ، ص ١٠٢ .

(٣٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ٥٠ عاما على

ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٦ .

حسين كامل من جانب آخر . كما أن ما تردد الى اسماع هؤلاء عن نية بريطانيا في « الضم » قد بث فيهم الشعور بأن موقفهم المتصلب بدلا من أن يؤدي الى كسب شيء سيؤدي الى خسارة كل شيء . مما ترتب عليه قبولهم « للحماية » (٣٧) ، باعتباره أهون الشرين .

وبالإضافة الى كل هذه الأسباب ، كان هناك سبب خاص بانجلترا نفسها بأنه كان عليها لكي تواجه تغييرا كهذا في مصر ، أن تمد جيوشها بقوات اضافية وكان ذلك يتطلب جهدا ووقتا طويلا (٣٨) . الأمر الذي رجح كفة الحماية . ونتيجة لكل هذه الأسباب مجتمعة تم اعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأعلن ناظر الخارجية البريطانية قطع كل علاقة مصر بتركيا ، وانها قد أصبحت من البلاد الواقعة تحت الحماية البريطانية ، وان الحكومة البريطانية ستتخذ كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها (٣٩) .

ورغم هذا التعهد الرسمي ، بتحمل بريطانيا كافة أعباء الحرب دون أن تطلب من المصريين أى مساعدة فإن مصر قد اجبرت على الاشتراك في الحرب الى جانب بريطانيا وحلفائها . وعلى أية حال فإنه باعلان الحماية البريطانية على مصر ، أسدل الستار على الحماية المقنعة التي خضعت لها البلاد منذ وقوعها تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ، وأصبحت الحماية سافرة على البلاد . وقد اعترف البريطانيون بتلك الحقيقة اذ عبر كرومر عن ذلك غداة اعلان الحماية بقوله ، اذا كنت فاهما المسألة كما يجب فإن ما استقر عليه الرأي الآن لا يترتب عليه الا قطع كل علاقة بتركيا بمصر . ولا شك

(٣٧) : يونان ليبب رزق ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣٨) : د . مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال ، ١٩١٦ - ١٩١٤ .

ص ٢٠٥ . وايضا ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٢ .

(٣٩) انظر ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٨ - ٦٩ ، نفس البلاغ .

أن هذا العمل خير محصن لاتشوبه شائبة ، وكل ما يمكن أن يقال بشأن مستقبل سياسة القطر المصرى بتأكيد وثقة هو نزوع أزمة الحكم فى مصر من أيدي الخديوى عباس وجوبا (٤٠) .

كما علق الميجر بولسون نيومان على اعلان الحماية ، بأن تركيا قد فقدت تلك الرقابة الضئيلة التى كانت لها فى مصر فيما مضى (٤١) .

واذا كان البريطانيون قد اعترفوا بأن اعلان الحماية لم يكن التسوية المثلى للمسألة المصرية ، ولكن كان فى تلك الأحوال الحرجة الحل الوحيد الذى ظن بأنه أقل ضررا من غيره للمصالح المستهدفة للمخاطر (٤٢) .

وقد اتفقت الأهرام أيضا مع هذا رأى حيث أن اعلان الحماية ينقل البلاد من مرحلة الى مرحلة فقد مهد لها بالاحتلال منذ عام ١٨٨٢ الى « اليوم » وأتم ذلك باحتلال السودان وجعله شركة مع مصر ، واستدرج الى الحماية ذاتها بعقد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، بين فرنسا وانجلترا بشأن المغرب الأقصى ومصر (٤٣) .

وعلى العموم فانه باعلان الحماية البريطانية على مصر ، تغير الشكل القانونى للعلاقات بين مصر وبريطانيا ، مما أدى الى تغيرات واسعة المدى شملت كل أوجه السلطة فى البلاد . قصر الدبلوماسية - الخديوى - الحكومة المصرية (٤٤) .

(٤٠) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٢١ . وانظر ايضا العدد ١٩٢١/٤/١٩ راي مكريت فى اعلان الحماية .

Polson - Op. cit. p. 207.

(٤١)

(٤٢) الأهرام : ١٩١٤/١٢/١٨ .

(٤٣) العدد نفسه .

(٤٤) د. يونان لبيب رزق ، قضية الحماية البريطانية على مصر ، ص ١٠٤ . مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٧٢ .

لماذا التفكير في احلال المندوب السامي محل المعتمد البريطاني :

تغير النظام السياسى فى مصر بوقوعها تحت قبضة الحماية البريطانية فى ديسمبر عام ١٩١٤ ، فبهذا الاعلان أسفرت بريطانيا عن حقيقة وضعها فى البلاد وأصبح وجودها قانونيا وشرعيا .

وكان عليها ازاء ذلك الوضع الجديد أن تغير من وظيفة ممثلها فى مصر حتى ولو كان تغييرا شكليا ، فرفعت بريطانيا وظيفته وأصبح يلقب بالمندوب السامى بدلا من قنصل جنرال أو الوكيل السياسى ، « ويكون وسيطا بين عظمة السلطان وانجلترا » (٤٥) . وهذا هو الوضع الطبيعى لمركز المندوب أو القوميسر العالى فى أحد البلاد الواقعة تحت الحماية (٤٦) .

وكان اللقب الرسمى للقوميسر السامى فى مصر باللغة العربية هو نائب الملك (*) وكان هذا اللقب هو الأكثر استخداما فى تلك الفترة فى الجرائد المصرية ، وترجم أيضا اسم القوميسرية البريطانية الى « دار الحماية » (٤٧) .

وقد أوضح النبى فى رسالة الى حكومته بشأن لقب المندوب السامى وتسمية الدار بالمعتدية بأن تلك التسميات قد صدرت عندما أعلنت الحماية فبدلا من استخدام تسميات لا شعبية لها مثل

(٤٥) د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٤٦) انظر كوكب الشرق ، ١٩٢٨/١٠/٣٠ ماذا فى جراب اللورد .

(*) ليس دقيقا ما جاء فى منكرات سعد زغلول الجزء السادس ، ص ٦٥ من أن لفظ نائب الملك كان خاصا بالهند لفظا للواقع أنه من خلال قراءة دوريات تلك الفترة كان اللقب الذى يطلق على المندوب السامى هو « نائب الملك أو القوميسر العالى البريطانى » .

(٤٧) الأهرام : ١٩١٥/٧/٢١ لقب القوميسر العالى البريطانى .

نائب الملك ، والتي تعنى ممثل الملك ، ودار الحماية التي تصنى بيت الحماية وقد استخدم فى هذا الشأن تسميات المندوب السامى ودار المندوب السامى (٤٨) .

وما ذكره اللنبى قد يكون فيه بعض الصحة، وهو أن اصحاب القرار فى لندن والقاهرة قد أرادوا تجنب سيخط المصريين من لفظ « نائب الملك » ، « ودار الحماية » وخاصة أن الصحف المصرية فى تلك الفترة كانت تستخدم لقب القومسيير العالى البريطانى .

ومعلوم أنه عندما احتلت انجلترا مصر كان ممثلها يحمل لقب « وكيل سياسى وقنصل جنرال » وكان هو ذات اللقب الذى استخدمه ممثل الاحتلال ، وكان ذلك متمشيا مع أقوالها بأنها انما جاءت لقمع عرابى وحماية سلطة الخديوى وبذلك فاحتلالها مؤقت ، غير أنه عندما تأكد دوام الاحتلال فقد أبقت على السيادة العثمانية على مصر، فظل بالتالى لقب ممثلها كما هو (*) . مجرد قنصل عام شأنه فى ذلك شأن أى ممثل لدولة أجنبية مهما صغر حجمها ، ولكن بسقوط تلك الحواجز القانونية التى أدت الى ذلك التناقض الواضح بين سلطات ممثل بريطانيا فى مصر وبين وضعيته الدبلوماسية المتدنية ، لم يعد ثمة ما يمنع أن يكون لممثل حكومة لندن فى القاهرة وضعيته الدبلوماسية المتميزة بصفته ممثلا للدولة الحامية (٤٩) « هذا أولا . ثانيا . بما أن بريطانيا قد أصبحت وضعها قانونيا وشرعيا بإعلان الحماية ، فانها أرادت رفع المكانة التى يحظى بها المعتمد البريطانى رسميا ، لأنه وهو الوكيل السياسى والقنصل العام كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، ناهيك عندما يصبح مندوبا ساميا فسوف يزداد

F.O. 407/192 do. 135 Allenby to Curzon, March, 1922. (٤٨)

(*) انظر الفصل التمهيدي .

(٤٩) د . يوتان ليبب رزق ، الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٣٦ ، ص ١١٥ .

احساس المصريين بالرهبة من هذا الاسم ويزداد ادراكهم ايضا
« بمدى علو كعب المعتمد البريطاني عن غيره من الممثلين الاجانب
معنى ومبنى ، كما أسفر لهم عن حقيقة الاحتلال » (٥٠) .

وقد عبر عن ذلك اللورد ملنر في تقريره لحكومته عن أسباب
ثورة ١٩١٩ اذ قال « لم يكن للمعتمد البريطاني اسما غير « وكيل
سياسي وقنصل جنرال » يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة
مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى ، ثم بوجود جيش الاحتلال
ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجيا من الواجبات والمسئوليات بحكم
الأحوال أضحي الحاكم الحقيقي في البلاد » (٥١) .

ثالثا : أن لقب المندوب السامي سيميز العميد الانجليزى (*)
من ناحية الاسم عن غيره من الممثلين الأجانب ، الذين هو متميز عنهم
في واقع الأمر . فيصبح وضع ممثل انجلترا في مصر يفوق وضع
ممثل الدول في البلاد اسما وفعلا .

مقارنة بين صلاحيات المندوب السامي والمعتمد البريطاني :

على أن مصر لم تر بين هذين اللقبين شيئا من الفرق من حيث
الدلالة على العمل والتأثير في السلطة ، فان سلطة المندوب السامي
لم تكن تختلف عن سلطة المعتمد في جوهرها ، وانما كان الاختلاف
مع تطور الحركة الوطنية فبعد أن كان ممثل الحكومة البريطانية

(٥٠) د. عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية .

ص ٤٥ ، ج ٢ وايضا انظر د. أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٥١) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٠ .

(*) لقب العميد البريطاني - كان يطلق على المعتمد البريطاني قبل إعلان
الحماية تمييزا له عن سائر المعتمدين الدبلوماسيين .

يستطيع أن يفعل ما يريد دون مقاومة تذكر بات يلاقى من ضروب المقاومة ما يضعف من الهدف الذي يرمى إليه (٥٢) .

وحتى مع انتهاء عهد الحماية وإنشاق عهد التصريح بإعلان استقلال مصر ، كان مفروضاً أن يتغير وضع سيد قصر الدوبارة ليتلاءم مع المتغير السياسى الجديد ، الأمر الذى لم يحدث الا بعد عقده ونصف .

ففى خلال تلك الفترة تداخلت الوضعية السياسية لمثل حكومة لندن فى القاهرة باعتباره مثلاً لقوة الاحتلال مع وضعيته الدبلوماسية تداخلاً أثار كثيراً من الجدل ، بل واللفظ فى مختلف اللوائح المصرية والأجنبية فى القاهرة (٥٣) .

فقد علقت جريدة الأخبار على استبقاء لقب المندوب السامى بأن انجلترا قد اعترفت باستقلال مصر وبانتهاء الحماية ، ولكن هذا الاعتراف لم يصحبه عمل مادى يدل على أن مصر أصبحت فعلاً مستقلة ، فالنبنى مازال يلعب بالمندوب السامى ، وداره تسمى دار المندوب السامى ، ولا يخفى أن هذا اللقب لا يتفق مع الاستقلال ، فهو لقب لم تجر العادة بمنحه الى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ولا هو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسى المقترح لمصر (٥٤) .

واستمرت الصحف المصرية والراى العام ، وخاصة مع قدوم مندوب سامى جديد فى مهاجمته سواء من حيث الاسم أو من حيث مركزه القبل ، لما يمثله من سلطة حقيقية مؤثرة على البلاد بل منسيطرة على شؤونها * مثله مثل المعتمد تماماً .

(٥٢) الأهرام : ١٩٣٦/١٢/٢٢ م .

(٥٣) د. يونان لبيب رزق ، الرجوع السابق ، ص ١١٦ .

(٥٤) الأخبار : ١٩٢٢/٣/٢٢ .

(٥٥) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٠/٢٢ م .

فعلقت كوكب الشرق على وصول لويد المنسوب السامى الجديد الى مصر بخطاب مفتوح وجهته له بقولها ، « لقد شاء تصريح ٢٨ فبراير أن تكونوا مندوبا ساميا فى مصر المستقلة وأن تشغلوا شكلا وظيفية الوزير المفوض وفعلا مركز الحاكم العام ذى الأمر والنهى ، وأن اهتمام الأمة بعلومكم أكثر مما تهتم عادة بقدم سفير لدولة أجنبية ، ذلك لأنها لا تخدع نفسها بل تعلم أنكم رغم الاستقلال المزعوم صاحب السلطة الفعلية فى البلاد ومسير دفة شئونها مباشرة أو من وراء الستار - مادام لانجلترا هذا الجيش العرمرم فى مصر بحصونه ومطاراته ، أو مادام لها فوق ذلك موظفون فى الحكومة المصرية ينفذون مآربها حتى فى أضال الأمور المحلية (٥٥) » .

كما أن المنسوب السامى لم يعترف بتبدل موقعه لأن الحالة كانت تجيز استمرار سلطته فاللقب الذى كان يركز على الحماية السفيرة بات يركز مرة أخرى على الحماية المقنعة القائمة على دعائم التحفظات الأربعة المشهورة (٥٦) .

وقد تجاهل المندوبون الساميون مثلهم مثل المعتمدين السلطة المصرية حتى فى عهد الدستور مثل اللورد لويد فى السنوات الأربع التى أدار فيها دفة السياسة البريطانية فى مصر ، فانه كان على الدوام يميل الى تقليد كرومر فى ضغطه على النهضة المصرية ، أو محاولته بسط نفوذ الموظفين الانجليز كبروا أو صغروا على الموظفين المصريين ، وخلقه أزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ على الرغم من أن شئون الجيش لم تكن تدخل فى نطاق التحفظات الأربعة (٥٧) .

(٥٥) كوكب الشرق ١٠/٢٣/١٩٢٥ م .

(٥٦) الامرام : ١٢/٢٢ : ١٩٣٦ .

(٥٧) الدورية نفسها والعهد .

وعلى أية حال فإن منهاج المندوب السامى فى السياسة
الاستعمارية ، هو منهاج المعتمد القديم ، ولم يكن إحلال مندوب
محل معتمد الا تغيير أسماء فى قصر الدوابة (٥٨) .

وقد كان الفرق الوحيد بين مندوب ومُعتمد أو مندوب ومندوب
هو شخصية ممثل بريطانيا وماضيه وصفاته وأثره الشخصى فى
سائر الحوادث وتكيفها ، ومدة خدمتهم ، وإن كان ذلك لا يخفى
— حقيقة بارزة وهى أنهم يمثلون بريطانيا ، وإن كلا منهم يرى فرضا
عليه أن يؤيد النفوذ البريطانى والمصالح البريطانية ، وأن التعليمات
التي يتلقونها من حكومتهم ترمى الى هذا الغرض ، ولا يحفل
الانجليز بالصورة التي يتحقق بها هذا النفوذ ، والصيغة التي
يسمى بها ، سواء اتخذت اسم الاحتلال أم الحماية أم الاستقلال
المقيد بالتحفظات أم المحالفة (٥٩) .

وهناك حقيقة أخرى فى سياسة ممثلى التاج البريطانى فى
مصر ، وذلك أن التغير الجوهري فى سياستهم وسياسة حكومتهم
كانت دائما نتيجة لضغط الراى العام المصرى (٦٠) .

كما أن الاستمرارية هى التي قامت عليها سياسة المندوبين
أو المعتمدين ، بحيث أن أى مندوب سامى أو معتمد لابد أن يحافظ
على التقاليد التي وضعها أسلافه أى وضعها كرومر وجورست
وكتشنر ومكماهون ونجت اللنبى . . . الخ . والتي لابد أن تكون

(٥٨) نفسها .

(٥٩) نفس الدورية : ١٩٣٥/٨/٧ وانظر الامرام : ١٩٣٣/١٢/١٧ أن كل
مندوب سامى يجرى الى مصر لابد أن يطلع على أعمال أسلافه فيقرأ تقاريرهم
وما وضعوه من خطوط .

(٦٠) الدورية نفسها : ١٩٣٥/٨/٧ .

الحكومة البريطانية ومعها القسم المصرى فى وزارة الخارجية وهيئة
أركان حرب الدفاع فى الشرق الأدنى قد اشتركت فيها (٦١) .

وكان كل معتمد أو مندوب سام يجرى الى مصر ، يطلع على
أعمال أسلافه فيقرأ ما كتبوه من التقارير ، وما وضعوه من الخطط
وما يكون قد حدث من مفاوضات ، وما هناك من أهداف يجب أن
يجعلها هدفا له خدمة لمصلحة دولته على أنه اذا حدث تغير فى منهج
العميد البريطانى وهو تغير تمليه الحوادث والتطورات ويصوغه
مزاج المندوب السامى نفسه أو المعتمد ، فالمعروف أن الحكومة
البريطانية مع تقييدها ممثلها بسياسة عامة ، وقواعد معينة تترك
لهم حرية واسعة فى تطبيق المبادئ العامة (٦٢) وطريقة ممارستها
لسلطته فى القاهرة . كما كان لشخصية المندوب السامى وميوله ،
تأثير فى سياسة حكومته قد يخرجها عن مجراها ، أو ينقلها فى
بعض الأوقات نقالات واسعة ، مثلما نجح اللورد لويد فى منع سعد
من تشكيل الوزارة عام ١٩٢٦ ، فخالفته حكومته ، فمازال بها حتى
حملها على موافقته (٦٣) ، وقبله كان دور اللورد اللنبى المعروف
فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

خلاصة القول أن هناك فروقا بين شخصيات المندوبين الساميين
يترتب عليها تغيرات فى السياسة المتبعة فى مصر ، فسياسة اللورد
لويد مختلفة تماما عن سياسة برس لورين ، فالأول أقرب الى اللورد
كرومر وكتشنر ، حتى أنه وصف بكرومر الثانى ، كما أنه أقرب
الى كتشنر فى تأييده لسياسة الشدة ، والاتهام بالاستبداد ولورين
كان أقرب الى جورست فى سياسة عدم التدخل فى الأمور مباشرة ،
والحكم من وراء الستار .

(٦١) الأهرام : ١٧/١٢/١٩٢٢ .

(٦٢) الدورية نفسها والعدد .

(٦٣) انظر البلاغ : ١/١٠/١٩٢٩ .

وقد ظل هذا اللقب البنيض الى قلب المصريين حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ وأصبح المندوب السامي سفيرا .

ورغم محاولات المصريين في كل المفاوضات التي دارت بين مصر وبريطانيا ازالة هذا اللقب عن ممثل بريطانيا ، فانها قد فشلت جميعا على صخرة تعظم المفاوضات (*) .

ففي مفاوضات عدلى - كيرزون أصر الأخير على الاحتفاظ بلقب المندوب السامي دلالة على ما لانجلترا من مركز خاص في مصر وأجابه رشدي بأن لفظ المندوب السامي رمز للحماية ، ويجب أن يحظى الاتفاق بموافقة الأمة ، وهي لا تقبل الحماية ولا ترضى ببقاء أثرها .

وقد أنكر كيرزون علاقة هذا اللقب بالحماية . وبأن لهم عدة مندوبين ساميين في بلاد مختلفة ولم يكن قد فرضوا عليها الحماية ، ورفض اقتراح الوفد المصري بأن يكون لقب ممثل إنجلترا سفيرا (٦٤) .

وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير كتب اللنبى الى حكومته بشأن لقب المندوب السامي « بأن المسئولين في الوزارة رأوا ضرورة تغير الأسماء بالنظر الى التغير الذي أصاب العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى ، وأن هذا التغير سوف ينتج تأثيرا حسنا يعاون الحكومة على اقرار الأمور ، واني أشارتهم في هذا الرأي ، فان هذا التغير لن يؤثر على مكانتنا خاصة وأن لقب السفير الذي يقترحه المصريون الآن هو أسمى لقب يمكن أن يتمتع به ممثل أجنبي » .

(*) انظر د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٢١ حيث ذكر انه ابتداء من مفاوضات ثروت تشميرلين ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، ومحمد محمود هتيرسون ١٩٢٩ أقر الجانب البريطاني بتغيير وضع ممثل بريطانيا في مصر الى وضع تقليدي عليه الصفة الدبلوماسية .

(٦٤) قانون رقم ٨٠ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

وسوف يتم التمييز بدرجة كافية بين ممثل بريطانيا وسائر الممثلين الأجانب بأن يقتصر لقب السفير على الممثل البريطاني ، وأن يكون لقب سائر الممثلين الأجانب المعتمد السياسي ، والذي يمكن أن يتكافأ مع لقب الوزير المفوض وسوف أصر على الاقتراح اذا ما قبلتم بتغيير الاسم » (٦٥) .

وقد رد كيرزون رافضا الاقتراح بقوله « ينبغي أن أذكركم أن مجلس الوزراء قد اعترض في نوفمبر الماضي على فكرة تغير اللقب ، والذي كنت بدوري من أنصارها ومن ثم فاني متردد في إثارة هذه المسألة مرة أخرى خاصة وأن تنفيذ هذا الاقتراح سوف يتطلب ضرورة التخلي عن الأحكام العسكرية التي تجعل السلطة في أيدي القائد العام » .

وفضلا عن ذلك فإن هذا التغير يتطلب موافقة الملك ووزارة الخزانة ، وأفضل في تلك الظروف عدم طرح القضية ، كما أرى أن عدم الأخذ بهذا التغير لن يضعف كثيرا من موقف ثروت » (٦٦) .

واستمرارا لمحاولات المصريين التخلص من هذا اللقب وما يحمله من « معنى ومبنى » ، فعندما قدم استجواب في مجلس النواب عام ١٩٢٧ بشأن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده كمندوب سام في مصر ، حاول ثروت رئيس الوزراء وقتذاك التقليل مما يحمله لفظ المندوب السامي من معنى كرية عند المصريين

F.O. 407/192 No. 135 Allenby to Curzon, March, 22 (٦٥)
1919.

F.O. 407/192 No. 141 Curzon to Allenby, March, 25, 1922 . (٦٦) .

وانظر أيضا - الاخيار : ١٩٢٢/٣/٢٢ « استبقاء لقب المندوب السامي لا يتفق مع استقلال البلاد » ، حيث ذكرت أن لقب المندوب السامي لم تجر العادة بمنحه الى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة لهُر أوضح في الدلالة على طبيعة النظام السياسي المقترح لمصر » .

رغم حصول مصر على استقلالها الذاتي عام ١٩٢٢ ، فقال « ان من الخطأ أن يقال ان كلمة « المعتمد السامي » تدل بشريبتها ويلفظها على معنى خاص هو انه ارسل من دولة تحمي دولة أخرى ، هذا غير صحيح فان حكومة كندا ترسل الى الولايات المتحدة والى فرنسا مندوبا يسمى Haut-Commissaire » ، ولا يمكن أن نقول ان كندا ليست في مرتبة الولايات المتحدة أو فرنسا ، فهذه الكلمة لفظ له معنى جديد ، أوجده الحرب العالمية ويدل في غالب الأحيان على عدم استقرار العلاقة الدبلوماسية بين البلدين .

وقد كان تعيين المندوب السامي في مصر أثرا من آثار الحماية ، غير أنه بقي ولم يتغير بعد الاعتراف لمصر باستقلالها ، وهذا فقط لأن العلاقات السياسية ما تزال الى الآن مشتبكة بيننا وبين الحكومة البريطانية ، وتوجد أمور بين الاثنين تستدعي تسويتها ، وليس هذا لأن الحكومة البريطانية تدعى الولاية على مصر » (٦٧) .

ولم يكن بغض المصريين لهذا اللقب الا لما يمثلته صاحبه من سلطة فعلية على البلاد ظلت مصر تعاني منها لسنوات طويلة ، كما أن الاحتفاظ بهذا اللقب ينفي عن مصر تمتعها بالاستقلال (٦٨) .

وقد عبرت عن ذلك الرأي جريدة كوكب الشرق فبعد أن ذكرت أن لفظ المندوب السامي ، لم تأت به وثيقة رسمية ، ما عدا مشروع ملنر الذي رفض ، وانما جرى به العرف البريطاني ووافق عليه المصريون بالأسف . فصار وكأنه حق مكتسب (٦٩) . وقالت ان اشر من اللقب الذي يتخذه ممثل إنجلترا ، هو المركز الذي

(٦٧) مضابط مجلس النواب - جلسة ٦٢ - في ١٩/٥/١٩٢٧ ، ص ٥ - ١٠ .

وايضا الامرام : ١٧/٥/١٩٣٦ .

(٦٨) الاخبار : ٢٢/٢/١٩٢٢ .

(٦٩) كوكب الشرق : ٥/١١/١٩٢٥ م .

يشغله ويتخطى به ما يفهم من حدود وظيفته ، حتى صار وكأنه حاكم عام فى مستعمرة بريطانية ، لا وزير مفوض فى دولة مستقلة ، فان المندوب السامى لا يقف عند رعاية مصالح دولته ، ولكنه يسير دفة السياسة الداخلية والخارجية فى مصر وله الكلمة النافذة فى تأليف الوزارات وإقالتها ، وتعيين أحد الوزراء أو إخراجهم من مركزه ، وقد صرح بهذه الحقيقة يحيى باشا إبراهيم حين قال فى وزارته الأولى أنه يعتمد على معونة المندوب السامى البريطانى ، كما أنه فى الواقع يحرك دولاى السياسة المصرية ولا يخرج مرسوم من معمل الوزارة الا طبقا لرأيه ، أو نزولا على أمره » (٧٠) .

وعلى أية حال فحتى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وبتغيير لقب ممثل بريطانيا فى مصر من مندوب سام الى سفير ، فقد استمر هذا الممثل صاحب وضعيه خاصة تفوق وضعيته الدبلوماسية كما سبق الذكر ، وهى وضعيه سياسية بصفته ممثل الدولة الحليفة بعد أن كان من قبل ممثلا للدولة المحتلة (٧١) .

عبر عن ذلك السير لامبسون فى محادثة مع أمين عثمان جرت بعد توقيع المعاهدة بأقل من شهرين ، فقد حذره أمين عثمان من أن يترتب على تغيير وضعيته من مندوب سام الى سفير أن يكف يده عن التدخل فى الشؤون المصرية .

وقد رد عليه لامبسون بأن ذلك لن يحدث وقال ، « انى لا أنوى فى المستقبل التوقف عن التعامل مباشرة مع رئيس الوزراء فى المسائل الكبيرة ، أما الأمور الروتينية القليلة الأهمية فهى التى يمكن أن أتصل فيها مع وزير الخارجية » (٧٢) .

(٧٠) الدورية نفسها والعدد .

(٧١) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٧٢) نفسه ، المرجع نفسه السابق والصفحة .

وهكذا سواء كان لقب ممثل انجلترا فى مصر المعتمد البريطانى أو المندوب السامى ، فان مركزه وصلاحياته ظلت واحدة ، فليس لوظيفته حدود مرسومة ، وكان الاختلاف مرهونا باختلاف كل شخصية سواء معتمد أو مندوب عن الآخر، وأيضا باختلاف الظروف والأحوال باختلاف الوزارات أو السياسات سواء كانت بريطانية أو مصرية . فمصر عام ١٨٨٢ غيرها فى عام ١٩٢٢ أو عام ١٩٣٦ على سبيل المثال .

ولم يكن اعلان الحماية ايدانا بتغيير لقب العميد البريطانى فحسب ، بل انه امتد الى مبنى قصر الدوبارة ذاته أو دار الحماية ، حيث عازمت الحكومة البريطانية على توسيع دار الحماية وزيادة حديقته ، فاشترت من أراضى شركة الجاردن سيتى الملاصقة لدار الحماية ٩٥٠٠ مترا مربع ب ٣٥ ألف جنيه (٧٣) .

وقد علقت جريدة الأهرام على ذلك بقولها الى أنه اذا تم ذلك باتت تلك الدار من أفخم القصور والحديقة التى تحيط بها من أجمل الحدائق (٧٤) .

وقد جرت مناقشة استمرت ساعة فى مجلس العموم البريطانى حول طلب اعتماد اضافى لشراء ثلاثة أفدنة من الأرض المجاورة لدار الحماية فى مصر ، فعارض بعض الأعضاء فى مشترى هذه الأرض ، وطلبوا معرفة الضرورة التى تقضى بمشتراها آنئذ (٧٥) .

فأيد المستر ولن الطلب بكل قوة قائلا : « ان ممثل انجلترا فى مصر لم يعد الآن قنصلا جنرالا، وانما هو من أركان الدولة مخول

(٧٣) الأهرام : ١٩١٥/١/٢٥ م .

(٧٤) نفسها : العدد نفسه .

(٧٥) الاخبار : ١٩١٦/٣/٤ - الأهرام : ١٩١٦/٣/٣ .

كل سلطة الامبراطورية بصفتها حامية مصر « (٧٦) . وانضم اليه أعضاء آخرون في هذه النقطة فتقررت الموافقة على الاعتماد المطلوب .

كما تقرر أيضا أن يكون لدار الحماية البريطانية في الاسكندرية من الآن فصاعدا داران احدهما مخصص لأقامة المندوب السامي أو نائب الملك والأخرى للأعمال الرسمية وهي دار الوكالة السابقة في كارلتون (٧٧) . وبالنسبة لموظفي دار الوكالة البريطانية فلم يطرا عليهم أى تغيير بعد اعلان الحماية .

أدوات المندوبين السامين لحكم مصر :

١ - وزيراً لخارجية مصر :

أعقب اعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، صدور بلاغ آخر في اليوم التالى بتعيين الأمير حسين سلطانا على مصر ، والغاء وزارة الخارجية المصرية ، وجاء فى هذا التبليغ الوارد من شتيهام ممثل بريطانيا للسلطان حسين كامل « أن تكون المخبرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر » (٧٨) .

وفى واقع الأمر فعلى الرغم من وجود نظارة الخارجية المصرية طوال عهد الاحتلال ، فإن دار المعتمد البريطانى فى القاهرة ظلت لها الكلمة العليا فى ادارة العلاقات الخارجية المصرية على امتداد هذه

(٧٦) نفسها : العدد نفسه - نفسها : العدد نفسه .

(٧٧) الامرام : ١٩١٥/٥/٧ .

(٧٨) محمد سيد الكيلانى ، السلطان حسين كامل ، ١٩١٤ - ١٩١٧ ، ص ٦٢ .

وبه نص التبليغ الوارد الى السلطان من ٦٠ - ٦٣ .

السنوات الطويلة حتى أن دور نظارة الخارجية في مثل هذه العلاقات لا يزيد على تنفيذ أوامر سلطة الاحتلال ، أو أن تبلغها هذه السلطة ببعض ما تم الاتفاق عليه مع هذه الدولة أو تلك (٧٩) . إلا أن هذه الوزارة ظلت أيضا الواجهة التي تتعامل من خلالها السلطات الاحتلالية مع ممثلي الدول الأجنبية في العاصمة المصرية (٨٠) . ومهما يكن من أمر فقد ظلت وزارة الخارجية رمزا للسيادة والاستقلال الوطنيين بما يكسب أي متابعة لتاريخها بعدا خاصا ، فان هذه الحقيقة على الجانب الآخر هي التي أدت الى الغاء هذه الوزارة مع القرار بإعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، كما أنها هي التي أعادتها الى الوجود مع الغاء الحماية بعد ذلك وصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٨١) .

وبناء على ذلك اتفق رجال الوكالة البريطانية في القاهرة مع وزارة الخارجية في لندن على ضرورة الغاء نظارة الخارجية ، فقد جاء في إحدى برقيات جراى الى شتيفام ممثل المعتمد البريطاني في مصر في منتصف أكتوبر ١٩١٤ « ان اعلان الحماية يحتم اشرافهم على العلاقات الخارجية المصرية » (٨٢) وقد سارع شتيفام الى تقديم اقتراحاته الى حكومته بقوله ! ، سألنى زميلاي الفرنسى والروسى عن وضعهما بالنسبة لممثل الحكومة البريطانية في مصر والوزراء المصريين فى حالة اعلان الحماية ، أجبتهما على ذلك بأن فقرة من الخطاب الموجه للأمير حسين كامل تتناول العلاقات الخارجية وتقول :

(٧٩) د. يونان لبيب رزق « قضية الحماية البريطانية على مصر » مجلة السياسة الدولية ، ص ١٠٨ .

(٨٠) نفسه ، الخارجية المصرية ، ص ٦٨ .

(٨١) المرجع نفسه والصفحة .

(٨٢) F.O. 4071/3 No. 24 Grey to Cheetham, Ocu. 17, 1914, No. 266.

» ان العلاقات بين الحكومة المصرية وممثلى الدول الأجنبية تقع مسئوليتها على ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة (٨٣) .

وقد اقترحت بعد موافقتكم :

● الإبقاء على ادارة الشئون الخارجية تحت اشراف رئيس مجلس الوزراء للتعامل مع المسائل الخارجية فى جانبها المصرى .
ويتضمن الامر المشاركة المباشرة لممثل الحكومة البريطانية فى الادارة المصرية وأن أفضل شكل من أشكالها سوف يتقرر بعد وصول المندوب السامى .

وهناك نقطة عاجلة بشأن مع من يتعامل من ممثلى الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات ، وأرى أنه طلب من هؤلاء أن يصلوا فى كافة الأحوال بالممثل البريطانى فى القاهرة ، فانهم سوف يفقدون المميزات العديدة التى ظلوا يتمتعون بها من وراء اتصالهم المباشر بالحكومة المصرية فى مسائل عديدة مثل العقود وغيرها (٨٤) .

بالاضافة الى ذلك فانه لما كانت الوكالة البريطانية فى القاهرة لا تملك هيئة كافية من الموظفين ، حتى تستطيع مواجهة كل الأعباء المترتبة على القاء مسئولية العلاقات الخارجية المصرية على عاتقها ، فقد اقترح شتيهام كحل لهذا الموقف أن يقوم ممثلو الدول الأجنبية بالتعامل مع وكيل وزارة الخارجية فى كل الأمور التى يرون عدم ضرورة الاتصال بالمندوب السامى بشأنها (٨٥) . وكان معنى اقتراحات شتيهام ، الاشراف غير المباشر من جانب بريطانيا الدولة الحامية على شئون الخارجية لمصرية (٨٦) .

F.O. 407/183 No. 80, Cheetham to grey Dec. 14, 1914. (٨٣)

Ibid. (٨٤)

F.O. 407/183 No. 80, Cheetham to grey. Dec. 14, 1914. (٨٥)

(٨٦) د. يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية ، ص ٧٠ .

ولكن كان لوزارة الخارجية البريطانية رأى آخر فى كل هذه المقترحات ، فانه على غير العادة فى سائر الموضوعات رفضت لندن تلك الاقتراحات (٨٧) ، ففى برقية لها فى ١٥ ديسمبر ١٩١٤ جاء فيها : « ردا على برقيتكم رقم ٣١٨ فان روح الحماية أن الدولة الحامية هى المسئولة ، وحدها مباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد المحمية ، وأن الحكومة البريطانية تعنى أن المندوب السامى سيصبح وزيرا للخارجية كما هو الحال فى تونس ومراكش ، ويمكن أن تستمر ادارة الخارجية القائمة بالرغم من ضرورة احداث تغييرات فيها بعد اعلان الحماية ، ولكن يجب أن تقتصر الاتصالات الرسمية لممثل الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط وهو المندوب السامى ، وفى حالة غيابه يتم الاتصال بممثل المندوب السامى وليس بوكيل الخارجية أو رئيس الوزراء ، والمندوب السامى بوصفه وزيرا للخارجية سوف يبعث بالمراسلات التى تصل الى الادارة التى يراها مع تعليماته الخاصة ، ويجب أن يوضع نظام دائم للاتصال بين المندوب السامى وبين ادارة الخارجية » (٨٨) . وقد بادرت الخارجية البريطانية بوضع قرارها موضع التنفيذ فأرسلت الى شتياهم « ممثل المعتمد البريطانى » فى مصر ، تبليغه أنه فى انتظار وصول مكماهون فان وظيفتكم ستكون القائم بعمل المندوب السامى والقائم بأعمال وزير الخارجية المصرية .

وقد تم ابلاغ كل الدول التى لها ممثلون فى مصر لترسل التعليمات الى ممثليها فى القاهرة بتوجيه مراسلاتهم الاسمية للحكومة المصرية الى المندوب السامى (٨٩) . وهكذا أصبح المندوب

(٨٧) المرجع نفسه والصفحة .

F.O. 407/183 No. 82 Grey to Cheetham Dec. 15 1914. (٨٨)

Tel No. 425.

Ibid. No. 89 Grey to cheetham Dec. 17, 1914 Tel. No. 428. (٨٩)

السامى البريطانى وزيرا للخارجية المصرية (*) ، ظاعريا وروسيا
لأن سلطته على الخارجية كانت موجودة على عهد الاحتلال ، حتى
أصبحت اتصالات الخارجية بالعواصم الأجنبية محدودة للغاية ،
أما من خلال قناصل عموم الدول التى لها تمثيل فى القاهرة ،
وأما من خلال حكومة لندن ، وحتى فى الحالة الأولى كان مستحيلا
أن تتم تلك الاتصالات دون علم المعتمد البريطانى فى القاهرة ودرن
تلقى نصيحته المسبقة وكانت نصيحة ملزمة فى كل الأحوال (٩٠) .

(*) انظر الدليل المصرى ، ١٩١٧ تكوين وزارة الخارجية على عهد السير
ونجت ١٩١٧ .

نائب الملك - السير ريجنالد ونجت وزيرا للخارجية المصرية .
وكيل الوزارة - نجيب بطرس غالى - مراقب سميدى بك .
وكلاء الإدارة : اسماعيل نيازى بك - ارتين اسطفان بك - بير سورييه بك .
رؤساء الأقسام : جاكرو بو دى مارتينو بك - محمد فرغلى بك - جورج دى
بك - حبيب جريد أفندى .

وكلاء الأقسام : المسيو انتو يندس .
معاون الوزارة - محمود أفندى وصفى .
الكتاب - يتجران ارتين أفندى كاتب درجة أولى - أوجتين كولومباى أفندى
كاتب درجة أولى - موريس كافيل أفندى كاتب درجة أولى - ابراهيم
حسن أفندى كاتب درجة أولى - كامل شاكر أفندى كاتب درجة
ثانية - ابراهيم كامل واصف أفندى كاتب درجة ثالثة ، كامل عبده
أفندى موظف درجة ثانية - روفائيل اصفر كاتب درجة ثالثة ، مصطفى صبرى
أفندى كاتب درجة رابعة ، محمد رفعت أفندى كاتب درجة رابعة .

ونلاحظ من تكوين وزارة الخارجية المصرية أن الانجليز قد سيطروا عليها
فوزير الخارجية هو المندوب السامى البريطانى - وأنشئ منصب مدير عام وزارة
الخارجية فى مقابل وجود منصب وكيل وزارة الخارجية المصرى نجيب بطرس غالى
- بالإضافة الى شغل سميدى بك منصب المراقب مما يعنى هيمنة الانجليز على
الوظائف الكبرى لوزارة الخارجية المصرية .

(٩٠) د يونان لبيب رزق - المرجع السابق ، ص ٥٥ ولزيد من التفاصيل عن
سلطة المندوب البريطانى على الخارجية المصرية ، انظر من ٥٥ - ٥٨ .

وبناء على ذلك فإن تقلد المندوب السامي هذا المنصب رسمياً سيضيف إلى سلطاته في القاهرة سلطة أكبر إذ يستطيع أن يدير أمور مصر الخارجية دون موارد ولو أمام ممثل الدول الأجنبية في مصر مما يسهل له حكم البلاد في تلك الفترة العصيبة دون مشاكل أو عراقيل .

ولا شك أن ظروف الحرب وما استتبعها من إعلان الأحكام العرفية ، وتقييد حرية الصحافة ، ومنع الاجتماعات ... الخ ، لم يعط المصريين الفرصة للتعبير عن سخطهم أو احتجاجهم على إعلان الحماية أو إلغاء وزارة الخارجية .

وقد وصف الميجر بولسمون نيومان في كتابه بريطانيا في مصر الوضع الجديد « بأنه قد أدخل الموقف الجديد من دون اضطراب ومن دون حماسة أيضاً وتسلم المعتمد البريطاني شئون مصر الخارجية ، ولكن كان تحت ذلك الهدوء السطحي شيء كثير من التبرم وعدم الرضاء » (٩١) .

كما كتب السير مكجريث المستشار القضائي في مصر مقاله جاء فيها « بأن من أكبر مميزات الحماية وعلاماتها أن تكون إدارة الشئون الخارجية للدولة المحمية في يد الدولة الحامية !! » (٩٢) .

استتبع قرار اعطاء منصب وزير الخارجية للمندوب السامي انشاء « وظيفة مدير عام وزارة الخارجية » ، ولما كان من الصعب وضع انجليزى فى منصب كبير مثل منصب وكيل الوزارة ، لذلك

تقرر انشاء منصب جديد هو « منصب مدير عام وزارة الخارجية »
يكون بمثابة الجسر بين المندوب السامي وبين ادارة الخارجية (٩٣) .

حسب تعليمات « جرای » وزير الخارجية بوجوب وضع نظام
دائم للاتصال بين المندوب السامي وادارة الخارجية (٩٤) .

وقد شغل هذا المنصب المستر روبرت جريج Robert Greg
والذى استمر يشغله معظم سننى الحرب (٩٥) ، وقد تمتع جريج
بصلاحيات واسعة ، مما يكشفه الخلاف الذى جرى خلال عام ١٩١٨
بين دار المندوب السامي وبين السلطان فؤاد (٩٦) ، حول امرين ،
أولهما حول تحديد المناسبات التى تقام فيها حفلات الاستقبال فى
البلاط السلطاني ، وثانيهما : حول من الذى يوجه الدعوة الى ممثلى
الدول الأجنبية فى القاهرة لحضور هذه الحفلات .

وقد وافق المستر جريج على أن يقوم السلطان بتحديد
مناسبات هذه الحفلات وهى المناسبات التى يدعى فيها ممثلو الدول
الأجنبية فى مصر ، بالإضافة الى عيد الميلاد السلطاني وتقتصر الدعوة
فى هذه المناسبة على المصريين .

أما توجيه الدعوة الى رؤساء الهيئات فقد تمسك بصورها
من وزارة الخارجية التى يمثلها ، أى عدم السماح بإجراء أية
اتصالات مع الممثلين الأجانب فى القاهرة الا من خلال مدير عام
وزارة الخارجية الانجليزى (٩٧) .

(٩٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

F.O 407/183 No. 82 Grey to Cheetham Dec. 15, 1914 (٩٤)
Tel. No. 425.

(٩٥) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة .

F.O. 407/183 No. 133 Wingate to Balfour Aug. I, 1918. (٩٦)

(٩٧) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

وبمثل هذه الصلاحيات الواسعة اكتسب منصب « مدير عام وزارة الخارجية » أهمية بالغة زاد منها شغل المنصب بأحد رجال دار المندوب السامى طوال فترة الحرب وفى أعقابها الأمر الذى يمكن القول معه أنه كان يبرز فى أهميته ، خلال تلك الفترة على الأقل ، منصب وكيل الوزارة الذى كان يشغله مصرى (٩٨) .

وقد قام المندوب السامى سواء كان مكماهون أو ونجت ممارسة صلاحيات وزير الخارجية المصرى ، فكانوا يقومون بمقابلة معتمدى الدول الأجنبية وتعقد المقابلات بينهم وبين هؤلاء الممثلين فى دار الحماية .

فوجد المسيو ديفرانس معتمد فرنسا فى مصر يقابل مكماهون فى ٣١ - ١ - ١٩١٦ ، أو يجتمع مع الكسندر سيمونوف . وكذا يقابل قتصل ايطاليا ونجت فى ٢٩ يناير ١٩١٧ (٩٩) فى دار الحماية ، أو ديفرانس فى ٣ مايو ١٩١٧ (١٠٠) .

وبينما على المقابل الآخر ، لا نجد أى اجتماعات بين هؤلاء والوزراء المصريين دليل على ممارسة المندوب السامى صلاحيات وزير الخارجية التى أصبحت لهم بمقتضى نظام الحماية ، بل أكثر من ذلك نجد هؤلاء الممثلين يلجئون الى المستشارين البريطانيين وليس الى الوزراء المصريين فى الأمور التى يحتاجونها وبعد ثلاث سنوات من اعلان الحماية ، يقترح رشدى باشا رئيس الوزراء على السير وينجت المندوب السامى ، تقسيم الاشراف على الشؤون الخارجية المصرية بين الحكومة المصرية ، ودار المندوب السامى فى القاهرة ، فيذكر

(٩٨) المرجع السابق والصفحة .

(٩٩) الأهرام : ١٩١٦/١/٢١ .

(١٠٠) نفسها : ١٩١٧/١/٢٩ ، ١٩١٧/٤/٢٢ ، ١٩١٧/٥/١٧ .

المندوب السامى فى احدى برقياتہ الى حكومتہ ، بأنه قد أرسل فى تقاريرہ مرارا بأن رشدى يقترح نوعا من تقسيم السلطة على الشئون الخارجية مما يضمن بقاء ادارة خاصة يكون موظفوها من المصريين ، مما يتعارض مع روح الحماية ، وليس عمليا لأن الممثلين الأجانب لا يستطيعون التعامل مع سلطتين (١٠١) .

وقد أدت هذه الفكرة الى حالة من عدم الرضاء من جانب رئيس الوزارة المصرى ، كما أن السلطان انتهز فرصة لقائه مع شتيفان الرجل الثانى من رجال دار الحماية ليلح فى تنفيذ طلب رئيس الوزراء ، الأمر الذى رآه وينجت مناورة لتحديد السيطرة البريطانية على الشئون الخارجية المصرية (١٠٢) .

ولكن بالرغم من ذلك فان مجرد تقديم الاحتجاج ومن رئيس الوزراء المصرى ، أى من أحد أطراف السلطة ، وبدعيمه من السلطان فؤاد ، وهو طرف آخر لها ، فان ذلك يعكس بالقطع صدا لتيار وطنى قوى من خارج السلطة ، على اعتبار أن مثل هذه المطالبة التى يمكن أن تخرج الوزارة أو السلطان أمام سلطات الحماية لا يمكن أن تصدر عنهما دون الاحساس بأن وراءهما رأى عام قوى يساندتهما (١٠٣) .

الا أنه نتيجة لضغط من المندوب السامى، يطوى رشدى باشا اقتراحه متمثلا بأنه يعلم « أن الحكومة البريطانية لن توافق على سماع شيء عن الآمال الوطنية المصرية قبل نهاية الحرب » (١٠٤) .

F.O. 407/183 No. 127 Wingate to Balfour Dec. 9-1917. (١٠١)

(١٠٢) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(١٠٣) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(١٠٤) المرجع نفسه والصفحة .

وعلى أى حال فقد صدق ظن رشدى باشا ، ولم تنظر الحكومة البريطانية لأمانى المصريين الا تحت ضغط ثورة ١٩١٩ ، الذى أجبرها على النظر للقضية المصرية نظرة جديدة ، وهو ما كان ، ففى مفاوضات اللورد ملنر مع الوفد المصرى فى لندن خلال شهرى يونيه واغسطس ١٩٢١ ، اعترف اللورد ملنر بمدى ضيق المصريين وغضبهم من الغاء منصب وزير الخارجية ، وأن أى تسوية ترفض ذلك سوف لا يقبلها المصريون اذ قال : « اننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم والسلطان والوزراء فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى ، وكانوا كلهم ممتنعين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصرية عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامى البريطانى ، وكذلك » كانوا كلهم يروجون أنه متى آن الآوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية » (١٠٥) .

وعلى العموم فقد استمر المندوب السامى وزيرا للخارجية حتى صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢ - السلطة العسكرية :

كان لوجود القوات العسكرية البريطانية على أرض مصر تأكيدا لسلطة الاحتلال ودعامة أساسية لحكم المعتمدين والمندوبين الساميين طوال بقائهم فى مصر .

فهذا الجيش يفرض ما يراد من سياسة لا يرضاها المصريون ، ويحفظ « النظام » أو بالأحرى يقمع أى ثورة أو مظاهرة ، ممكن أن

(١٠٥) قانون رقم ٨٠ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

ترفع رأسها ضد الوجود البريطاني في البلاد . « فبدون قوات الاحتلال لا يمكن لبريطانيا الاحتفاظ بموقعها المسيطر في مصر » (١٠٦) .

ففي وقت اشتداد الأزمات أو حتى لبيان السيطرة والهيمنة ، كان المعتمدون والمندوبون الساميون يطالبون بزيادة عدد قواتهم في مصر (*) . وكث من الطبيعي ببلاد دخول الانجليز الحرب ضد الألمان (**) أن يزداد الاهتمام بالحماية البريطانية في مصر ، بل يتطور الأمر الى أكثر من ذلك بأن تصبح البلاد قاعدة « تتجمع فيها الجيوش لاستكمال تدريبها وارسالها تباعا الى ميادين القتال » (١٠٧) .

وازاء خطر دخول بريطانيا الحرب ، بدأت المناقشات تثار في مجلس العموم البريطاني ، فوجه سؤال الى وزير الحربية الانجليزى بشأن الحماية البريطانية في مصر وزيادة عددها ، فكان جواب الوزير انه لا يستطيع أن يعلن شيئا بهذا الشأن (١٠٨) ، كما قيل أيضا أنهم يريدون زيادة أورطة وبلوك من المهندسين على هذا الجيش (١٠٩) ، وقبيل اعلان الحماية البريطانية على مصر بأيام في ١٩١٤/١٢/٤ أعلن جون مكسويل Maxwell قائد جيش الاحتلال في النادى العسكرى البريطانى في حديقة الأزبكية « أن حامية مصر ستزيد ٢٩ ألف جندي ، وأن الحرب لن تطول كثيرا خلافا لما كان الناس

(١٠٦) د . جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ١٠١ .

(*) انظر الفصل التمهيدي .

(**) أعلنت انجلترا الحرب على ألمانيا في ٤ أغسطس ١٩١٤ .

(١٠٧) محمد سيد الكيلانى ، امسلطان حسين كامل ، ص ٣٧ .

(١٠٨) الامرام : ١٩١٤/٢/٢٠ .

(١٠٩) نفسها : ١٩١٤/٥/٤٠ .

يخمنون (١١٠) ، وقد بدأت « الجنود التي أشار إليها في خطبته ،
تفد الى مصر حيث عسكر قسم منهم في قصر النيل والقسم الآخر في
هليوبوليس » (١١١) .

وقد تألفت تلك القوات التي زادت على الحامية البريطانية في
مصر ، من جنود استرالية ونيوزيلندية ، وبينما عسكر الاستراليون
في الهرم ، فقد استقر النيوزلنديون في هليوبوليس وقد أقلهم الى
مصر ٨٤ قطارا من قطارات السكك الحديدية (١١٢) .

وهكذا بدأ الانجليز منذ قيام الحرب في تقوية مركزهم الحربى
الى حد كبير جنبا الى جنب مع تقوية وضعهم السياسى باعلان
الحماية السافرة على مصر .

وكان لقائد جيش الاحتلال سلطانه على قواته أيضا ، فقد
أصدر أمرا بأن يخرج من الحامية البريطانية كل ضف ضباط
أو عسكرى يرتكب عملا غير لائق بكرامة الجيش البريطانى ويعينه
الى بلاده فى الحال (١١٣) .

كما قرر قائد منطقة الاسكندرية العام بمنع تقديم أو بيع
مشروبات للضباط أو غيرهم من المنخرطين فى سلك قوات الاحتلال
البحرية والعسكرية والجوية فى أى محل عمومى فى الاسكندرية بين
الساعة الثانية ظهرا ، والسادسة بعد الظهر (١١٤) .

(١١٠) نفسها : ١٩١٤/١٢/٤ .

(١١١) الدورية نفسها والعدد .

(١١٢) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٥ .

(١١٣) نفسها : ١٩١٥/١/٤ .

(١١٤) الأخبار : ١٩١٨/٦/٢٤ .

وكان من مهام قائد جيش الاحتلال تفقد قواته في معسكراتها في مختلف أنحاء مصر ، باعتباره مسئولاً عنها ، فيقوم الجنرال مكسويل بتفقد قواته في الاسكندرية (١١٥) ، ويزور معسكراتها هناك . وقد كان في الغالب يصطحب معه المندوب السامي البريطاني سواء مكماهون أو وينجت في أثناء زيارته لقواته سواء في الاسكندرية أو بورسعيد أو الاسماعيلية (١١٦) . وأحيانا ما كان يرسل من ينوب عنه للقيام بتلك المهمة كما حدث عندما أرسل اللواء « هربرت » باشا قومندان قسم المحرسة الى الوجه البحرى لتعهد الحاميات المعينة لحراسة كبرى السكك الحديدية (١١٧) .

وقد استمرت القيادة البريطانية في الاشراف على قواتها وتعهدها طوال فترة الحرب ، فيقوم السير « ايبان هملتون » مفتش القوات البريطانية في مصر ، بتعهد القوات البريطانية المسلحة في ضواحيها ، ويغادرها الى البلاد الأخرى الداخلة في دائرة تفتيشه (١١٨) .

وقام الجنرال أرشيبالد مري Marray قائد القوات البريطانية العام بزيارة لمصلحة المساحة في الجزيرة متفرجا على مكاتبها وأقلامها ومطبعاتها وعلى قسم الخرائط بها . ورافقه في تلك الزيارة المستر دوسن القائم بأعمال وكالة المالية (١١٩) .

وتذكر جريدة الأهرام سبب هذه الزيارة « بأن مصلحة المساحة خدمت السلطة العسكرية في غليبولى والميادين المصرية

(١١٥) الأهرام : ١٩١٤/٩/٢٢

(١١٦) انظر نشاط كل من مكماهون وونجت وقت الحرب .

(١١٧) نفسها : ١٩١٥/٢/٢٠

(١١٨) الدورية نفسها والعدد .

(١١٩) الأهرام : ١٩١٧/٤/١٠

خدمات فنية نافعة ، (١٢٠) . كما قام الجنرال وطسن قائد الحامية البريطانية في العاصمة بزيارة بلوك فرسان البوليس المصرى مصطحبا أركان حربه حيث استقبله رسل بك حاكمدار العاصمة وآخرين ، وقد قام الجنود أمامه بمناورات حربية وعسكرية (١٢١) .

وقد استمر قادة الجيش البريطانى فى القيام بمسئوليتهم نحو جيشهم المرابط فى مصر وكان طبيعيا أن يزداد هذا الاهتمام الى الدرجة القصوى بدخولهم الحرب .

وعلى أثر اعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا فى ٤ - ٨ - ١٩١٤ ، أعلن عن نقل مركز قيادة الحامية البريطانية فى القاهرة من العباسية الى ثكنة قصر النيل (١٢٢) ، وبذلك أصبحت ثكنة قصر النيل المركز الرئيسى للحامية البريطانية . وقد اعتمد الجيش البريطانى مبلغ ٧٧ ألف جنيه لترميم قشلاق قصر النيل واصلاحه وستة آلاف جنيه لتوصيل مجاريه بمجارى المدينة (١٢٣) .

وقد لعب القائد العام للقوات بجيش الاحتلال دورا كبيرا فى حكم مصر ، أن مصر فى تلك الفترة كادت تحكم بواسطة السلطة العسكرية ، حتى أنه من قراءة دوريات عام ١٩١٥ يتردد ذكر السلطة العسكرية كثيرا على حين كانت أخبار دار المعتمد البريطانى قليلة للغاية . وكان قائد جيش الاحتلال إبان قيام الحرب هو الجنرال السير جون مكسويل ، الذى امتلك سلطة مطلقة « تسرى على الملكيين قبل العسكريين ، والأجانب قبل الوطنيين (١٢٤) على حد تشبيهه جريدة الأخبار له » .

(١٢٠) نفسها : العدد نفسه .

(١٢١) الأخبار : ١٩١٨/٦/٢ .

(١٢٢) الامرام : ١٩١٤/٨/١٠ .

(١٢٣) نفسها ١٩١٤/٥/١٤ .

(١٢٤) الأخبار : ١٩١٦/٢/١٨ كان مكسويل فى السابعة والخمسين عندما

عين قائدا على الحامية الانجليزية .

وفي فبراير ١٩١٦ عين السر أرشيبالد مري قائدا عاما للقوة التي جاءت من الشرق الأدنى في أواخر عام ١٩١٥ ، وقد صدرت إليه الأوامر بأن يجعل الاسماعيلية مركزه العام ، وأن يعيد تنظيم الجيش ويراقب القناة .

وكان مكسويل مازال يشغل منصبه كقائد عام لجيش الاحتلال، فترك بقوة متناقصة يحرس منطقة القناة الغربية، ويحافظ على النظام ، ويتولى ادارة الأحكام العرفية في مصر (١٢٥) ، وقيل « أن مركزه كان صعبا للغاية ، ولكنه واصل القيام بواجباته اكراما للمصلحة العامة » (١٢٦) .

ويبدو من تعيين مري في وجود مكسويل الذي سيغادر مصر ومنصبه بعد شهر واحد (١٢٧) ، وكان الحكومة البريطانية قد تركت لمكسويل الجانب المدني من واجبات السلطة العسكرية في ذلك الوقت ، للإشراف عليها وسلبته في الوقت نفسه الواجبات العسكرية باعطائها للجنرال مري .

كما عين الجنرال اللنبي قائدا للقوات البريطانية في يونيو ١٩١٧ خلفا للجنرال أرشيبالد مري في مصر ، « وذلك مع تزايد الأعمال الحربية في تلك الفترة خاصة مع الاعداد لحملة فلسطين ، مما أدى الى ازدياد المطالب المفروضة على المصريين من السلطة العسكرية سواء بتسخير الفلاحين للعمل في الجيش البريطاني

Ploson - Op. Cit., p. 216.

(١٢٥)

Ibid.

(١٢٦)

(١٢٧) الاخبار : ١٩١٦/٢/١٨ .

أو بالاستيلاء على دواب الحمل والمواد الغذائية الى غيرها من الاجراءات التي عانى منها المصريون (١٢٨) .

ومنذ أول أكتوبر عام ١٩١٤ بدأ قائد جيش الاحتلال في إصدار الأوامر والقرارات وحاول شتيتهم خداع المصريين أن يبين لهم أن الحكم العرفي مقصور على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر بدون أن يتعدى ذلك التهجم على تشريع البلاد ونظامها الأساسي وقوانينها وقضائها ، وكل سلطة فيها فأرسل القائم بأعمال المندوب السامي في مصر الى حسين رشدي رئيس الوزراء يخبره بأن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر والتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام ، وأن كل واحد من النظار ما يزال مسئولاً عن سلطته في الشئون الملكية الخاصة بِنظاراته (١٢٩) وقد أجابه رئيس الوزراء « اننا سنستمر أنا وزملائي على ادارة أعمال نظارتنا الملكية تجنباً للمضار التي تلحق بالبلاد اذا تعطلت حركة ادارتها الداخلية » (١٣٠) .

وقد أكد مكسويل في حديث له بأن السلطة العسكرية لن تأخذ شيئاً من السلطة الادارية ، الا ما يقضى به الدفاع ، ولا نطلب من الشعب شيئاً الا الاخلاص الى السكينة ، وأغلبية الشئون بيد السلطة الملكية تديرها كالمضى ، أما السلطة العسكرية فانها تقتصر في عملها على اتخاذ وسائل الدفاع عن مصر (١٣١) .

(١٢٨) د. احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ٩٤ - ٩٥ وانظر الامرام : ١٩١٨/١١/٢٧ عادية كبيرة اقامها المندوب السامي ونجت اكراما للجنرال اللنبي قائد القوات البريطانية العام في مصر ومحمد الشام وفلسطين .

(١٢٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

(١٣٠) محمد سيد الكيلاني ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(١٣١) الامرام : ١٩١٦/١١/٧ . وايضا المرجع نفسه السابق .

ص ٤٨ - ٤٩ .

ويبدو أن مكسويل قد أراد طمأنة المصريين من حول أعمال السلطة العسكرية إذ أنه قد ذكر أيضا بأنه إذا كانت السلطة العسكرية قد اعتقلت بعض الأفراد ، فلأنه ثابت على بعضهم أنهم ارتكبوا ما يقضى باعتقالهم ، أما القبض على المشبوه فيهم فرات السلطة العسكرية « ان اتقاء الداء قبل الاصابة به خير من مداواته بعد الاصابة !! » .

كما أكد أيضا على أن المعتقلين لا يتعرض لهم بأى أذى ، وأن الحكومة لا تريد أن تمس حرية الأفراد بأى وجه من الوجوه ، وأنه لن يلتفت الى الخطابات التى تكتب اليه ما دامت غير موقعة (١٣٢) .

وقد علقت « الجورنال دى كير » (*) على مهمة السلطة العسكرية كما جاء فى منشور مكسويل . بأنه لم تحل السلطة العسكرية البريطانية ، محل الادارة الملكية فقد جاء فى ما أعلنه الجنرال مكسويل فى القطر المصرى ، أن السلطة التى تستعمل تحت اشرافه بمعرفة الادارة العسكرية لا تحل محل الادارة الملكية ، بل تعد تكميلا لها وكل ما تطلبه السلطة العسكرية من الاهالى الامتناع عن كل عمل يكدر صفو السلام ، وأن هذه الشروط تعد خفيفة ومن الصعب جدا الحصول على أخف منها فى حالة بسط الأحكام العرفية !! (١٣٣) .

ومضت الصحيفة فى الاشادة بأوامر مكسويل ، وأن الجمهور يستقبلها بطيب خاطر ، تساعد على تسهيل المهمة الصعبة المنوطة بالسلطة العسكرية (١٣٤) .

(١٣٢) الامرام : ١٩١٤/١١/٢ وأيضا نص المنشور فى ثورة ١٩١٩ .

من ٥٤ - ٥٥ .

(*) جريدة فرنسية تصدر فى القاهرة .

(١٣٣) الامرام : ١٩١٤/١٠/٤ .

(١٣٤) نفس العدد .

وفى حقيقة الأمر فإن طبيعة عمل القائد العام للقوات المراقبة فى مصر بالإضافة الى الجانب العسكرى ، أملت عليه الاشتغال بالادارة الملكية حتى ستورز Storss السكرتير الشرقى لدار الحماية يعترف بذلك فى مذكراته حيث قال مازلت أذكر بوضوح سير جون مكسويل القائد العام للقوات المراقبة فى مصر الذى اشتغل فى الادارة بأكثر من عمله بالخدمة العسكرية ، وكان ذلك خلال العقد السابق ، وهذه المواصفات فى ذاتها هى التى كانت مطلوبة فى هذه الأيام المحورية خاصة وأن مكسويل قد اكتسب حب المصريين طوال ثلاثين عاما قضاهما فى منصبه حيث كان يستقبل كل من يريد مقابلته ، ويقرأ أغلب الشكاوى المقدمة اليه مؤشرا عليها بتأثيرات تضعه دون تفرقة بين الشكاوى والشخصيات المختلفة التى كان يتعامل معها يستوى فى هذا الباشا وسمسار القطن اليونانى أو الموظف البريطانى .

وهذا الطابع العسكرى الأبوى خلق شكلا من الرضا لم تكن تستطيع محاكم الاستئناف المختلطة (١٣٥) .

وقد أصدر القائد العام لجيش الاحتلال عدة قرارات ضد الدول المحاربة لانجلترا ، فمنع السفن العثمانية من مغادرة مصر (١٣٦) ، وحذر المصريين من التشجيع للألمان ، وهدد بتعريضهم للمحاكمة أمام مجلس حربى لمجرد أن يكون معهم أوراق مكتوبة أو مطبوعة تحض الأمة على التشجيع لأعداء بريطانيا ، أو الاستهانة بنظام الحكومة القائمة (١٣٧) .

Storss R. : Op. Cit., p. 145.

(١٣٥)

(١٣٦) الأوامر : ١٩١٤/١١/٧ .

(١٣٧) نفسها : ١٩١٤/١١/٢٢ .

وقبل الحديث عن كيف « حكمت » السلطة العسكرية المصريين عن طريق الأوامر والقوانين المتلاحقة والمحاكم العسكرية . وجب الحديث عن علاقة السلطة العسكرية بالمندوبين الساميين ثم بالمستشارين والموظفين البريطانيين على الرغم من أن العلاقة بين المندوب السامى وبين السلطة العسكرية لم تكن واضحة تماماً . أما نتيجة للرقابة المفروضة على الصحف فى تلك الفترة وأما نتيجة لتشابك السلطتين فالجميع يعمل لصالح وطن واحد .

ورغم ذلك يمكن القول أنه كان يوجد بينهما تنسيق تام ففى قرار شتياهم الى رئيس الوزراء رشدى باشا بأن الأمور العسكرية هى فقط من اختصاص السلطة العسكرية « بما يعنى أن الحكم الفرعى مقصور أمره على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر » (١٣٨) كما سبق الإشارة فهو قرار تلى اعلان الأحكام العرفية لتهدئة المصريين .

كما أن جميع المنشورات التى أصدرتها السلطة العسكرية متضمنة قوانين مكبلة للحريات وغير ذلك من الأمور ، كانت إما قرارات صادرة من الحكومة البريطانية كاعلان الأحكام العرفية ، أو قرارات قامت بالاتفاق بين السلطة العسكرية ودار المندوب السامى كقرار منع التجمهر - أو عقوبة فتح الرسائل البريدية أو الرقابة على الصحف ٠٠٠٠ الخ . حتى أن أدوارد جراى - كتب الى القائم بعمل المندوب السامى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٤ يؤيدهما فيقول « انه موافق على الترتيبات التى تمت ، ويشكره ويشكر أيضاً القائد العام لسيطرتهم على الموقف بتميز ومهارة » (١٣٩) .

وقد رأينا أيضاً كيف اصطحب المندوب السامى سواء كان مكماهون أو ونجت قائد القوات البريطانية فى زياراتهم لمناطق تجمع

(١٣٨) انظر د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .
 Lord Lloyd : Egypt Since Cormer Vol. I, p. 196. (١٣٩)

المجتنود من الاسكندرية الى بورسعيد بما يعنى أنهما مسئولان مسئولية مشتركة عن الحامية البريطانية في البلاد . كما أقام ونجت مأذبة فحقة للجنرال اللنبى قائد القوات البريطانية فى مصر للترحيب به كمنحرر الشام وفلسطين وذلك فى عام ١٩١٨ (١٤٠) .

وعندما ذهب سعد زغلول لمقابلة السير ونجت ، معترضاً على قرار لجنة التموين (**) التى حددت الأردب بمئتين أو مئتين وخمسين ، برر ونجت ذلك القرار بأن هذه اللجنة فى مخابرة مستمرة مع السلطة العسكرية ، وتموين الجيش من المسائل الحربية المهمة ، فلا يمكن أن يطلع على مخابراتها أجنبى (١٤١) .

أما عن علاقة السلطة العسكرية بالموظفين والمستشارين البريطانيين ، فقد كان القائد العام ينظم العلاقة معهم ، « بمنع شراء أى شئ من الموظفين البريطانيين سواء كانوا عسكريين أو ملكيين والا تعرض للعقاب أمام المحكمة العسكرية بالحبس أو بالفراغة (١٤٢) » .

كما يصدر بلاغا رسميا بتأليف لجنة برئاسة الكسندر بروينيت (*) من الموظفين الانجليز للبحث فى جميع المسائل والشئون المتعلقة بالاييجارات ، والتعويضات المقتضى اعطاؤها عن المنازل والأماكن التى استولت عليها السلطة العسكرية (١٤٣) .

(١٤٠) الأهرام : ١٩١٨/١١/٢٧ .

(**) كان كل اعضاء لجنة التموين من الانجليز .

(١٤١) ملكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٨ ، ص ١٢٩ .

(١٤٢) الأهرام : ١٩١٥/٧/١١ .

(*) بروينيت - هو المستشار والسلطانى فى ذلك الوقت .

(١٤٣) الأخبار : ١٩١٥/٦/٨ .

كما كان الموظفون البريطانيون والمستشارون يقومون بجولات مستمرة في المديرية المختلفة لتفقد المشروعات ومعرفة أحوال الناس في تلك الظروف وسماع شكواهم الى غير ذلك من الأمور التي يقومون بها . مثل سفر ملكوم مكريث المستشار القضائي الى الوجه القبلي لتفقد أحوال المحاكم فيها (١٤٤) ، أو قيام المستشار المالي إدوارد سيسل بزيارة الى إنجلترا لبحث مسألة الفحم والذي دعت اليه الحاجة في الحرب وكذلك من أجل صك عملة جديدة للسلطنة المصرية (١٤٥) ، كما كان « جراهام » مستشار الداخلية يقوم بدوريات من الوجه القبلي الى البحري من أسوان الى دمنهور والمنصورة وطنطا .

وقد اصدر مكسويل قرارا بتعيين المستشار الداخلي نائبا عنه في ادارة الاحكام العرفية ، بمعنى تنفيذ الاجراءات والتدابير التي تتخذ بأمر القائد العام وأن يكون ذلك بواسطة السلطة التنفيذية المصرية (١٤٦) .

ويعهد في تنفيذ تعليمات المستشار الى حكامداري البوليس ووكلائهم البريطانيين ومفتشى نظارة الداخلية البريطانيين فيناط بهم التصرف باسم القائد العام والمعادة أن يناط ذلك برئيس أركان الحرب وضباط أركان الحرب .

وبالنسبة للمسائل التي تتعلق بالملاحة والاتجار مع الأعداء فتبقى معهودة بالقلم الذي أنشئ لها في نظارة الداخلية تحت مراقبة الأميرال روبنسن (١٤٧) .

(١٤٤) المقطع : ١٩١٦/١/١٥ .

(١٤٥) نفسها : ١٩١٦/٢/١٥ .

(١٤٦) نفسها : ١٩١٤/١١/٢٤ .

(١٤٧) نفسها : العدد نفسه .

وكان معنى ذلك كله أن مستشار الداخلية والموظفين البريطانيين العاملين في وزارة الداخلية سيقومون بالعمل على تنفيذ اجراءات واوامر السلطة العسكرية تحت ادارة قائد القوات البريطانية حتى أن مكسويل قد أعرب عن امتنانه لجراهام والمديرين والمأمورين لعدم تقصيرهم في كل ما طلب منهم من معونة مما خفف العبء الملقى على عاتقه على حد قوله (١٤٨) . وقد خول هذا القرار لمستشار الداخلية صلاحيات عسكرية واسعة ، فاعتقل الكثير من المصريين بعد أن هجم على بيوتهم ، وأدخل الرعب في قلوب اهليهم ، ونفى الكثيرين الى خارج البلاد (١٤٩) لدرجة أن صحيفة الاهالي علقت على ذلك « بأنه رجوع الى عهد المظالم » (١٥٠) .

وعندما منعت السلطة العسكرية اقامة أى احتفال ديني بدعوى ان الظروف المالية لا تسمح باقامة مثل هذه الموالد ، وأنها تجعل الفلاحين يتركون حقولهم ومصالحهم الا أنه كان هناك موالد لم تستطع السلطة العسكرية تأجيلها كمولد سيدنا الحسين فما كان من مستشار الداخلية هينز (*) « James-Haynes » ومعه قوات الشرطة الا أن يحضروا هذا الاحتفال للسيطرة على الموقف ، ومنع وقوع أى مظاهرة يقوم بها الموجودون !! (١٥١) .

وهكذا كانت العلاقة متداخلة الى حد كبير بين السلطة العسكرية من ناحية ودار المندوب السامي والمستشارين والموظفين البريطانيين من ناحية أخرى .

(١٤٨) نفسها : ٢٧/٣/١٩١٦ .

(١٤٩) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٦ ، ص ٥١ .

(١٥٠) د لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(*) هينز - هو المستشار الداخلي الذي خلف جراهام في مصر في

١٦ أكتوبر ١٩١٦ .

(١٥١) د لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

أما عن العلاقة بين السلطة العسكرية والسلطان الجديد ، فإنها قد أكملت دور دار المندوب السامى فى تعيين السلطان حسين كامل ، بأن سمحت تلك السلطة للصحف المصرية بنشر ما يهين الأذهان للتغيير السياسى الذى كانت الدار تنوى اجراءه فى مسند الخديوية (١٥٢) .

مثال ذلك ما نشرته صحيفة الوطن عن أخبار الأمير فتقول ، « لما ذاع أمس خبر اقترام دولة الأمير الجليل حسين باشا كامل ، عم الجناح العالى الخديوى من مصيفه بالمعمورة الى القاهرة فى قطار خاص ، ومقابلته لعطوفه القائما كثر الأقاويل حول هذا القدوم - وانتشرت الاشاعات العديدة فى العاصمة ، وربما انتقلت منها الى الأقاليم » (١٥٣) .

أو تنشر جريدة الشعب تحت عنوان مأذبة ما نصه « أقام جناب قائد جيش الاحتلال مأذبة فى منزله لدولة الأمير حسين كامل ، وقد حضرها المستر شتيهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية (١٥٤) وغير ذلك من الأخبار عن الأمير حسين التى سمحت السلطة العسكرية للصحف المصرية بنشرها بما يهين الشعب لقدم السلطان الجديد أو التغيير المنتظر ... »

وعندما عين الأمير حسين سلطانا على مصر ، خرجت الحامية البريطانية العسكرية فى المعادى وهليوبوليس ، والمؤلفة من ١٠ آلاف جندي بأوامر من قائد جيش الاحتلال لتحيته التحية العسكرية « الواجبة » ثم رجعت الى معسكرها (١٥٥) .

(١٥٢) محمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(١٥٣) المرجع نفسه ، ص ٥٦ .

(١٥٤) المرجع نفسه والصفحة .

(١٥٥) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٢٢ .

ويؤكد مثل هذا التصرف على العلاقة التي بين دار المندوب
 المسامي وبين السلطة العسكرية خاصة لما هو معلوم من الدور الذي
 لعبته الدار في اعتلاء حسين العرش . وعندما اعتدى على حياة
 السلطان حسين ، أقامت السلطة العسكرية للقاتل محكمة عسكرية ،
 وحكمت عليه بالإعدام (١٥٦) ، وقد رغب السلطان في العفو عن
 الجاني ، إلا أن مكسويل عارض ذلك ، وصلى على الحكم
 العسكى (١٥٧) وعلمت جريدة الأخبار على حكم الإعدام بقولها ،
 « على أن الأمر على ما علم القاضي والداني في يد السلطة العسكرية
 البريطانية ، فهي التي أخذت على نفسها توطيد الأمن في البلاد وحفظ
 للمنظام ، وهي التي ترى التدابير اللازمة من شرط المسئولية إطلاق
 حرية التصرف للمسئول والا ظلمته » (١٥٨) . ويذكر حمد الباسل
 في ذكرياته ، أنه استدعى لمقابلة المستشار الداخلي جراهام الذي
 سأله عن صلته بأنور باشا « وهل أعطاه أية تعليمات عن الحرب
 العظمى فنفي ذلك بشدة ، فما كان من المستشار إلا أن أخبره
 أن مكاتب التيمس في الأستانة قد أخبر شقيقه الموظف بالداخلية
 المصرية بذلك » .

فأوضح حمد المسألة بأن مستر « جريفز » مكاتب التيمس كان
 متعجبا بطلعت باشا وأنا « أي حمد » كنت متعجبا بأنور ، وأن هذا
 ما كان إلا حديث عادي بين شخصين ، فأخذ المستشار تعهدا على
 حمد ألا يعمل ضد مصر ، وأخبره أنه سيهمل التقرير السرى
 المكتوب عنه تماما .

(١٥٦) الأخبار : ١٩١٥/٤/٢٢ والأهرام : ١٩١٥/٤/٢٠ . المجلس العسكى
 الانجليزى لحاكمه الجاني محمد خليل .
 (١٥٧) ملكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٥ ، ص ١١٣ . وايضا الدورية
 نفسها والعدد .

(١٥٨) الأخبار : ١٩١٥/٤/٢٣ .

ولكنه طلب منه فى نهاية المقابلة بأن يمر كل يوم بالسراى
ويكتب اسمه فى سجل التشرىفات ! (١٥٩) .

وعلق الباسل بقوله « بأنه لم يكن هناك مفر من تحقيق هذه
الرغبة الساعية وأنه ظل يواظب على ذلك يوميا » (١٦٠) .

وعندما اعتلى السلطان فؤاد العرش ، أراد أن يصلى أولا صلاة
الجمعة فى جامع القلعة ، فاعترضت السلطة العسكرية على استعمال
هذا المسجد فى الأوقات الحاضرة على اعتبار أن المنطقة التى هو
فيها منطقة حرب ، وأمام اصرار السلطان على الصلاة ، فى الجامع
وافقت السلطة العسكرية (١٦١) .

وقد أصدر السلطان فؤاد فى مستهل عهده مرسوما سلطانياً ،
لخدمة الانجليز والسلطة العسكرية وذلك لتشجيع الناس على التطوع
لجيش الاحتلال بمعاواة من يتطوع منهم لمدة عام من الخدمة فى
الجيش المصرى (١٦٢) .

وقد علقت صحيفة الأهالى على ذلك بقولها « نذكر أن جناب
قائد القوات البريطانية فى العام الماضى ، قد نشر بلاغاً أعلن فيه
للمصريين بأن انجلترا أخذت على نفسها حق الدفاع عن مصر

(١٥٩) الدنيا المصورة : تكريات حمد الباسل : ١٩٣١/٤/٨ العدد ١٤١ ،
حمد الباسل كان فى صيف عام ١٩١٤ فى الاستانة ورجع الى مصر فى
أغسطس .

(١٦٠) نفس الدورية والعدد .

(١٦١) مفكرات سعد زقلول المنشورة ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ .

(١٦٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ٣٠٤ .

بجنودها ، وأنها بناء على ذلك لا تطلب من المصريين أى مساعدة
لو أن يدخلوا معها فى القتال (١٦٣) .

كما علق سعد زغلول على ذلك بقوله « وقد وقع هذا الأمر
أسوأ وقع عند الناس وتشاءوا به من حكم عظمة السلطان ، لأنهم
علموه فاتحة لأعماله » (١٦٤) .

أما عن علاقة السلطة العسكرية بالحكومة المصرية فى ذلك
الوقت ، فيمكن القول أنها كانت متعاونة تماما فى تنفيذ أوامر
السلطة العسكرية فالأحكام العرفية معلنة ، والحرب مشتعلة وليس
أمام المصريين إلا القبول بالأمر الواقع ولو على مضض .

فكما سبقت الإشارة فقد وافق حسين رشدى رئيس الوزراء
على تبليغ شتيهام ، القائل بانحصار الأمور العسكرية فى يد القائد
العام مع استمرار الوزراء المصريين فى أداء واجباتهم الملكية (١٦٥) .

وخير مثال على بيان طبيعة تلك العلاقة ، عندما أعلن قائد
جيش الاحتلال أن الحكومة الانجليزية تدافع عن مصر بدون حاجة
إلى مساعدتها ، وقد رأى وزراء مصر حصر السلطة العرفية فيهم ،
ولكن الذين كانوا يشتغلون معهم لم يكونوا يجهلون أن هؤلاء الوزراء
يرغبون فى أن تكون الحكومة رهن الجيش الانجليزى وأن الضرورة
قضت أن تصرف مصروفات على لوازم هذا الجيش من الحكومة
المصرية ، فى مقابلة طلبها من الحكومة الانجليزية (١٦٦) .

(١٦٣) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(١٦٤) المذكرات - المصدر نفسه والجزء ، ص ٣٠٥ .

(١٦٥) انظر الامزام : ٩١٤/١١/١٧ وانظر أيضا :

F.O. 407/183 No. 29 Cheetham to Grey 30, 1917 Tel. No. 232.

(١٦٦) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٨ ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

ويلقى سعد زغلول على ذلك بقوله « وحصل ذلك بعلم وزراء مصر ، ورضا المستشار المالي ، ثم طلب رئيس الوزراء من المستشار المالي كشفها ، فإذا بمجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٩ مارس ١٩١٨ ، من تلقاء نفسه وبإجماع الآراء تحت رئاسة عظمة السلطان قبول تحمل مسئولية هذا المبلغ ٢٤٥٠٠٠ جنيه ، مع مبلغ خمسمائة ألف جنيه المحتمل صرفه ، لغاية ٣ مليون جنيه اعترافا بجميل بريطانيا التي حمت البلاد من الغارات (١٦٧) »

ويذكر سعد أيضا أنه « لما اطلع الناس على هذه المذكرة ، سخطوا سخطا شديدا على الوزراء ، واستنزلوا عليهم اللعنات » (١٦٨) .

وعندما طلب مستشار الداخلية ونائب الحاكم العسكري بتعطيل الدراسة في جامع الأزهر أبلغ رجال الأزهر مستشار الداخلية أن الأزهر أكبر جامع تؤدي فيه الشعائر الدينية ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغلاقه . فما كان من رئيس الوزراء إلا أن اجتمع بشيخ الأزهر سليم البشري وبعض العلماء الأزهرين ، وناقشوا مسألة تأخير افتتاح الأزهر والمعاهد الدينية ، خوفا من حصول هياج بين الطلبة خصوصا إذا أعلنت تركيا الحرب على إنجلترا ، وبعد المداولة قرر افتتاح الدراسة على أنه إذا حدثت أية مشاغبة تأمر الحكومة بتأجيل الدراسة (١٦٩) .

وعلى الرغم من معارضة مجلس الوزراء لمسألة التجنيد الإجباري للمصريين ، فإن « الحكام » في سائر أنحاء القطر ، أخذوا يتخاطفون

(١٦٧) ملكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٨ ص ١٦١ .

(١٦٨) نفس المصدر والجزء ، ص ١٦٢ .

(١٦٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

الناس من الأسواق ومن الطرقات ، ومن المساكن فى القرى ،
ويحملونهم على أن يكتبوا طلبا بالتطوع فى الحملة ١ ، ومن رفض
من المخطوفين أن يختم ضرب حتى يختم (١٧٠) .

وفى بعض المراكز أقيم ختام على باب المركز يصنع ختما لكل
من ليس له ختم ، وقد أبى رجال فى « أطسا » فجاءتهم قوة من
العسكر والخفراء ، وساقتهم الى المركز مكبلين فى الحديد ، وهناك
ضربوا حتى ختموا (١٧١) .

كما حدث أيضا أن بعض الأهالى فى جهة فارسكور رفضوا
الذهاب ، فقامت بينهم وبين العساكر مشاجرة ، أدت الى اطلاق النار
عليهم فقتلت ثلاثة نسوة فيهم (١٧٢) .

وعلق سعد باشا على ذلك الاجبار بقوله « منع الوزراء -
التجنيد القانونى تهريبا من المسئولية الظاهرة ، ولكن التجنيد
الجبرى حاصل بكل طريقة من طرق الجبر والاكراه ، فضلا عن كونه
أشد أنواع مصادرة الأمة فى حريتها ، فانه احتقار لها بانزالها
منزلة الأنعام السائمة » (١٧٣) .

واستمر سعد فى تعليقه بأنه « لم يمر على مصر زمان كانت
الامور أكثر فوضى من هذا الزمان ! ، ولم تكن الحكومة محاربة للامة
فى وقت أكثر من محاربتها لها فى هذا الآن » (١٧٤) .

(١٧٠) مذكرات سعد زغلول ج ٦ ، ص ١٨٦ ، وانظر كذلك المذكرات ج ٥ ،
ص ٢٧٩ .

(١٧١) مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ص ١٨٦ ، وانظر كذلك المذكرات ج ٥ ،
ص ١٧٩ .

(١٧٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(١٧٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٨٧ .

(١٧٤) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

وعلى أية حال فلم يكن في امكان رشدي والوزراء المصريين في ذلك الوقت فعل أى شيء ضد الانجليز أو السلطة العسكرية ، نتيجة للرقابة الشديدة والمحكمة عليهم ، وحتى لو أرادوا رفع راية للمعارضة لما استطاعوا ، فما أسهل أن يعزلهم الانجليز ويأتون بأخريين يكونون أكثر خضوعا لأرادتهم .

أما عن علاقة السلطة العسكرية بالمصريين فإذا جاز التعبير فانهم قد حكموا بالحديد والنار ، فعلى الرغم من اعلان قائد قوات الاحتلال ، بأن انجلترا قد دخلت الحرب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في ميدان القتال ، فانها قد أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، وفى مقابل ذلك حذرتهم من القيام بأى عمل من شأنه عرقلة حركاتها الحربية ، أو أداء أى مساعدة لأعدائها (١٧٥) .

وفى حقيقة الأمر فان مصر قد عانت من ويلات الحرب الشيء الكثير ، فقد قاسى المصريون من اعلان الأحكام العرفية عليهم فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ الى فرض رقابة عسكرية صارمة على كل شيء بقرار من الجنرال مكسويل فمّن قوانين مكبلة للحريات ، الى تسخير موارد مصر لصالح الحلفاء ، بالإضافة الى كونها مسرحا للعمليات العسكرية التى تخدم مصالح بريطانيا العظمى ، ناهيك عن تجنيده أبناء مصر بالاكراه ، مما أصاب الناس فى صميم أرواقهم وحررياتهم وكرامتهم الوطنية .

ولو كتبنا بعضا من اجراءات السلطة العسكرية ضد المصريين فى ذلك الوقت لاتضح ذلك ، فقد أصدرت قانون منع التجمهر الذى يمنع تجمع الأشخاص وفرض العقوبة على ذلك (١٧٦) كما قامت

(١٧٥) الامرام : ١١/٧ / ١٩١٤ .

(١٧٦) د . لطيفة سالم - المرجع السابق . ص ٢٨٦ .

السهيلة العسكرية أيضاً بتحويل بعض المدارس إلى مستشفيات عسكرية أو معسكرات . فحولت المدرسة الابتدائية في الزقازيق بالاتفاق مع نظارة المعارف إلى معسكر (١٧٧) ، كما حولت المدرسة الناصرية والمعلمين إلى مستشفى عسكري (١٧٨) .

وحظرت على مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات في سكة الزقازيق وبورسعيد والاسماعيلية والسويس نقل رسائل خصوصية إلى أحد هناك ، وتحذروهم من مراقبة السلطة العسكرية لهم فمن تجد معه رسائل من هذا القبيل سيتخذ ضده اجراءات قاسية (١٧٩) ، ولم تكتف السلطة العسكرية بذلك بل أنها وضعت خطوط التليفونات المصرية تحت مراقبة جيش الاحتلال ، ومارست الرقابة على الرسائل بنوعيتها البرقية والبريدية في جميع أنحاء القطر المصري ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس أو الغرامة حتى عشرين جنيهًا . بالإضافة إلى العزل لكل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستان أو فتح خطاباً من الخطابات المسلمة للبريد . أو سهل ذلك لغيره (١٨٠) . وأصدرت أوامرها أيضاً بإغلاق التيارات وقاعات الموسيقى وقهاوى الغناوى والسينما . . . وكافة مناحل الملاهي بعد الساعة ١١ر٣٠ مساءً (١٨١) وهددت كلا من يورد مواد غذائية أو غيرها من البضائع إلى السنوسيين ووكلائهم يقع تحت طائلة العقوبة بالاعدام ، وقد وصل الأمر إلى أن كل من يتجه إلى الغرب ومعه من المؤن والمواد الغذائية أو البضائع أكثر من حاجاته الشخصية أو حاجة المسافرين معه يعتبر أنه أخذ تلك المواد وغيرها

(١٧٧) الأهرام : ١٩١٤/١١/٢٠ .

(١٧٨) نفسها : ١٩١٤/١١/٧ .

(١٧٩) نفسها : ١٩١٥/١/٥ .

(١٨٠) د . لطيفة سالم . المرجع السابق : ص ٢٨٤ .

(١٨١) الأخبار : ١٩١٦/٣/ ٢١ .

باسم السنوسيين أو وكلائهم (١٨٢) • فيطبق حكم الاعدام عليهم -
 واثرت من ذلك عينا على المزارعين المصريين ، فقد قام مفتش وزارة
 الزراعة العام مستر « ميتلوب » وزملاؤه الانجليز بتنفيذ المرسوم
 الخاص الجديد الصادر من السلطة العسكرية بالاقتلاع من زراعة
 الحبوب والفلل ، وكانت وسيلتهم لذلك تحديد زراعه القطن بثلاث
 الزمام فقط والا تعرض زوعه للقلع (١٨٣) •

ومارست الرقابة على الصحف فكانت اغلب أعمالها يبطئها
 نتيجة حذف المقالات حتى السطر الواحد محذوف منه كلمات
 مما يخل بالمعنى ويشوه المقال ، وفيه على الصحف بالاقتلاع شعير
 يشعر بأن هناك ضيقا في النقود أو أن هناك ظلما واقما على أهل
 مصر ، وصدت الأوامر بمنع توزيع أى من الصحف أو النشرات
 الاخبارية بدون ترخيص ، ناهيك عن عدم نشر أى أخبار حربية
 الا ما يبلغه قلم المطبوعات الى الصحف (١٨٤) •

وعلى الرغم من تعطيل الجمعية التشريعية في هذا الوقت ،
 خوفا من خلق مشاكل لهم في مصرهم في غنى عنها ، فان السلطة
 العسكرية قد دعت أعضاء الجمعية لمشاهدة الاستحكامات على
 الحدود ، وقد كتبت جريدة الأخبار ، « بأن ذلك يعنى ثقة السلطة
 بالزائرين ، ولذلك أذن لهم بأن ينفذوا الى الأماكن الممنوع لغيرهم
 غشياتها (١٨٥) •

(١٨٢) الدورية نفسها والعدد •

(١٨٣) الامرام : ١٩١٧/٩/١٩ • الاطيان التي تزرع قطننا في موسم القطن

• القادم •

(١٨٤) د • لطيفة سالم • المرجع السابق • هن ٢٨٥ •

(١٨٥) الاخبار : ١٩١٦/٣/٣ • وايضا العدد : ١٩١٦/٣/٤ • انظر شكر

احمد مظلوم رئيس الجمعية ، وسعد زغلول وكيلها لسير جون مكسويل على
 السماح لهم بالزيارة •

وعلى أية حال فإن السلطة العسكرية كانت واجبة في ذلك الوقت فلم تقتصر مهمتها على الأمور العسكرية بل تعدتها الى الأمور المدنية ، فأصبحت معظم القرارات تصدر من خلالها ، ويمكن القول ان دار المندوب السامي في تلك الفترة كانت مكرسة لمساعدة وتنفيذ أوامر السلطة العسكرية ، فكان قائد الاحتلال هو الحاكم العسكري ، والسلطات الأخرى سواء دار المندوب السامي أو الموظفين أو المستشارين البريطانيين أو حتى السلطة المصرية ممثلة في السلطان والحكومة المصرية كانوا جميعا يقومون بمساعدتها •

ولكن ليس معنى ذلك أن السلطة العسكرية قد ألغت دار المندوب السامي تماما في تلك الفترة ، بل كانت الدار تقوم بمسئوليتها في حكم مصر فهم جميعا يكونون منظومة واحدة لا يمكن فصلها من بعضها فعمل دار المندوب السامي مكمل للسلطة العسكرية والعكس •

الفصل الثانی

تكوين دار المنسوب السامي

تكوين دار المندوب السامي

برغم قلة المصادر والمراجع التي بين أيدينا والتي تتحدث عن الجهاز الذي تتكون منه دار المندوب السامي ، ونظام العمل بها ، فإننا مما هو متاح نحاول اعطاء صورة عن تكوين هذا الجهاز ، وطبيعة عمل كل موظف به على وجه التجديد .

أولا : تكوين دار المندوب السامي على عهد السير ريجنالد وينجت :
على قمة الدار يأتي المندوب السامي : السير فرنسيس ريجنالد وينجت : ثم يلي ذلك منصب :

- ١ - المستشار السير ملين شيتيham
- ٢ - السكرتير الثاني - مرقس هيربرت
- ٣ - السكرتير الثالث - جون سسل
- ٤ - السكرتير الشرقي - رونالد ستورز
- ٥ - الملحق العسكري - اللفتننت كولونيل ج ل - واطسن
- ٦ - الملحق الفخري - مستر جون - نموردون
- ٧ - أمين المحفوظات - ١ - ر - كريج
- ٨ - مساعد أمين المحفوظات - ٢ - ر - بوند (١)

ويتضح من هذا أن دار المندوب السامي على عهد وينجت كانت تتكون من ثلاثة أقسام :

(١) التليل المصري ، ص ١٠٨ ، سنة ١٩١٧ .

١ - المستشار .

٢ - ادارة التنفيذ السياسى ما يطلق عليه قيتهم قصر السياسى

العصام .

ونستبدل على وجود هذا القسم بوجود السكرتيرين الثانى
والثالث الموجودين فى القسم نفسه على عهد اللورد اللينبي .

ويتفرع من هذا القسم قسمان : -

(ا) قسم الحدود بين مصر والسودان والجيشة :

ويعتقد وجود هذا القسم لوجود عسكريين فى تكوين دائر
المتدوب السامى على عهد وينجت حيث كان يوجد ملحق عسكري
برتبة كولونيل ، كما كان يوجد كذلك الميجر تويدي فى دار اللينبي
وهو رئيس هذا القسم ويعمل كضابط اتصال مع المخابرات وممثل
للدائر فى لجنة المخابرات كما أنه عين فى نوفمبر عام ١٩١٩ أى فى
عهد وينجت (٢) الى جانب أيضا انه قد ذكر عند تعيين سيسل كامبل
المستشار القضائى ان أول عمل له كان فى مصلحة الحدود عام
١٩١٨ (٣) .

(ب) قسم الأوشيف :

لحفظ الوثائق والمستندات ويتكون من موظفين هما المستر
كريع رئيس الخفظ ومساعداه .

F.O. 407/186 Enc. In No. 215.

(٢)

(٣) المقطع : ١٩٣٠/١/١٥ تعيين سيسل كامبل السكرتير القضائى للمستشار

المالى ثم السكرتير الاول بالدائر : -

٣ - القسم الشرقى :

أداة الاتصال بين المندوب السامى والمصريين ويتكون كذلك من السكرتير الشرقى بونالدستورمى ومساعد السكرتير الشرقى وكان لابد للسكرتير أو مساعده من اعادة العربية .

وبالإضافة الى دار المندوب السامى ، كانت هناك القنصليات البريطانية المنتشرة فى أنحاء مصر من الوجه البحرى ، حتى اسوان فى الوجه القبلى (٤) . ويبدو انه على عهد المندوبين الساميين قبل اللورد اللينبى ، لم يكن يوجد غير القنصلية البريطانية فى القاهرة الى جانب الوكلاء فى مدن مصر المختلفة ، حيث لم يتوفر فى المصادر على عهد السير وينجت معلومات عن القنصلية البريطانية فى القاهرة والتي تكونت من خمسة موظفين . قنصل - وكيل قنصل - ملحق القنصلية - باشكاتب - طبيب (٥) .

وكانت القنصليات البريطانية فى المدن الكبرى القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد تتكون من ثلاثة موظفين : القنصل - وكيل القنصل - ومساعد وكيل القنصل .

وفى بورسعيد كان هناك فردان فقط القنصل - ووكيل القنصل .

وفى السويس كان فردا واحدا برتبة وكيل قنصل .

أما بقية مديريات مصر فكان يوجد بها أيضا فرد واحد (٦) .

(٤) الدليل المصرى : ٢٦٨ - ٢٦٩ لعام ١٩٢٧ وانظر المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ لعام ١٩٢٣ زاد عدد موظفى القنصلية البريطانية فى القاهرة والاسكندرية واصبحت مكونة من خمسة موظفين : قنصل + وكيل قنصل + نائب وكيل قنصل وطبيب .

(٥) المصدر السابق : ص ٨ - ٩ لعام ١٩١٧ .

(٦) المصدر السابق : ص ٢٦٨ - ٢٦٩ عام ١٩٢٧ . وايضا المصدر السابق

عام ١٩٢٩ ص ٣١ .

وكانت هذه القنصليات من أدوات دار المندوب السامي ، فكانت تكتب التقارير في مختلف الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإرسالها الى دار المندوب السامي ، كما كانت تباد بالملومات التي تسمح لهم بها علاقاتهم المحلية ، نتيجة لإقبالهم بالمصريين في أقاليمهم المختلفة ، أو اذا حدث وزار مسئول كبير اقليميا ما يكتب القنصل تقريرا عنه وما حدث في اثناء هذه الزيارة وما أخذه القنصل من معلومات أو وصف لمقابلة هذا المسئول له كما حدث في اثناء زيارة النحاس باشا للمنصورة على سبيل المثال . كتب قنصل المنصورة بما دار بينه وبين النحاس باشا ورفع الى دار المندوب السامي (٧) .

وفيما يلي جدول (*) باهم الموظفين على عهد النبي :

ونلاحظ من هذا الجدول أن دار المندوب السامي على عهد اللورد النبي تتكون من :

المندوب السامي على قمة الداد :

أولا : المستشار :

وكان يشغله المستر سكوت H. S. Scott وهذا المنصب يلي في الأهمية منصب المندوب السامي ، وهو على درجة وزير مفوض في السلك الدبلوماسي ويتقاضى مرتبا ٢٨٠٠ جنيه وجهه الدفع وزارة الخارجية .

(٧) انظر : F.O. 407/213 No. 21 Lorrains to Henderson. March ٨, 1921.

(*) انظر الجدول رقم (١) من

ثانيا : هيئة المندوب السامي وتكون من :

١ - الرئيس : مستر سيلبي بدرجة السكرتير الأول وعين في نوفمبر ١٩٢٠ ويتقاضى مرتبا قدره ١٦٧٥ جنيها وجهة الدفع وزارة الخارجية .

(١) ادارة التنفيذ السياسى وتنقسم الى ثلاثة اقسام :

قسم مصر « سياسى وعام » : ويوجد به ثلاثة موظفين :
اولهم : المستر فرنس R. A. Furnes وليس له وظيفة فى السلك السياسى ويتقاضى مرتبا قدره ١١٠٠ جنية وجهة الدفع وزارة الخارجية وعين فى أبريل ١٩٢٠ .

وقد كتب اللبى ملاحظات عنه ، بأنه موظف فى الحكومة المصرية ، ويقترح تعيينه فى الخارجية (٨) ، وكثيرا ما كان هناك موظفون فى الحكومة المصرية ينتدبون للعمل فى دار المندوب السامى ، وتدفع لهم الحكومة المصرية مرتباتهم أيضا (٩) .

ثانيهم : المستر ويجن A. F. Wiggin ويحمل درجة سكرتير ثالث ويتقاضى مرتبا قدره ٧٩٠ جنيها من وزارة الخارجية ، وقد عين فى نوفمبر ١٩١٩ .

ثالثهم : مستر جرافتى سميث : E. R. Grafftey Smith .

مساعد قنصل بوظيفة سكرتير ثالث محلية ، ومرتبه ٤٥٠ جنيها يتقاضاه من وزارة الخارجية .

(ب) ادارة الحدود بين مصر والسودان :

ويتولاه متجور تويندى Tweedy ضابط اتصال مع المخابرات وممثل للدار فى لجنة المخابرات ، وقد عين فى نوفمبر ١٩١٩ ويتقاضى مرتبا قدره ٨٠٠ جنيه من وزارة الخارجية ، ولا وظيفة له فى السلك الدبلوماسى .

(ج) قسم المعاهدات والحسبية وتطبيق معاهدات السلام على مصر :

ويتولاه المستر هول D. P. Hall وايضا لا وظيفة له فى السلك الدبلوماسى ومعين فى دار المندوب السامى من يونيه عام ١٩١٩ ويتقاضى مرتبا قدره ٦٤٤ جنيها ، ونلاحظ هنا ان الحكومة المصرية هي التى تدفع له مرتبه .

وقد كتب المكتب فى مستر هول انه اشغل لبعض الوقت فى قسم التهريب ثم اعير من وزارة العدل الى دار المندوب السامى فى يونيه ١٩١٩ ، ومنذ ذلك الوقت يعمل كمعضو دائم فى الـ Chancery *
أى هيئة دار المندوب السامى (١٠) .

٢. ادارة الحسابات والمكتب :

ويتولاه المستر هورتون C-L-Horton ومرتبه ٦٤٠ جنيها من وزارة الخارجية .

٣ - موظفو السفارة :

وكان يتولاه ثلاثة عسكريون ، ملازم باتمان Batt Man وهو موظف السفارة الاول ، ومرتبه ٤٠٠ جنيه تدفعه له الخارجية .

(٦)

١٩١٩

F. O. 407/186 Enc. in No. 215

ملازم جو : Goe : موظف شفرة ومرتبه ٤٠٠ جنيه تدفعه
الخارجية أيضا .

كايتن جارك : Gark : موظف شفرة ومرتبه ٤٠٠ جنيه تدفعه
الخارجية أيضا .

٤ - قسم توزيع المراسلات والأوراق :
ويتولاها ميجور سبرنج فيلد Spring - Field وكان على درجة
وزارة الخارجية ومرتبه ٤٠٠ جنيه من وزارة الخارجية .

سرجنت سكوت : A. Scott : كاتب المراسلات ويتقاضى ٣٠٠
جنيه من وزارة الخارجية .

وهؤلاء الضباط سواء الذين يعملون كموظفي الشفرة او في
توزيع المراسلات احد ستة ضباط تم تعيينهم بقرار من
الخارجية (١١) .

٥ - الأرشيف :

ويرأسه المستر جرايغ : Graig (*) : برتبة سكرتير ثالث
محلي ورئيس السجلات الحفظ وعين في أكتوبر ١٩٠٥ ، ومرتبه
٥١٦ جنيه يتقاضاه من وزارة الخارجية .

مستر واطسون : Watson : موظف حفظ عين في يوليو ١٩١٨
بمرتبه قدره ٧٥٦ جنيه يتقاضاه من الحكومة المصرية .

وقد علق اللبني لحكومته بأن المستر واطسون أعير من وزارة
المعارف المصرية وسوف يعود إليها فور أن يعود المستر جرايغ فمن
أجازته .

(١١) F.O. 407/186 : Op. Cit.

(*) ظل المستر جرايغ يعمل رئيسا لقسم الأرشيف بالديار حتى عام ١٩٢٧

حتى انه قضى ٢٢ عاما في مصر - انظر الامرام ، ١٩٢٧/١/٢١ .

٦ - قسم الآلة الكاتبة :

وتتولاها مس هيندرسون : سكرتيرة عينت في فبراير ١٩١٧
وتأخذ مرتبا يبلغ ٥٦٦٤٠ جنيها من الحكومة المصرية :

وهي معارة من وزارة المالية المصرية ، وهي التي ما تزال تدفع
مرتبها (١٢) .

ثالثا : القسم الشرقي :

ويتكون من سكرتيرين الى جانب السكرتيرة العربية :

ويرأسه السكرتير الشرقي : كين بويد : Keown-Boyed :
ويتقاضى مرتبا قدره ١١٤٠ جنيها من وزارة الخارجية وقد عين من
أول فبراير ١٩١٧ .

مساعد السكرتير الشرقي : توماس E. S. Thomas : ليس له
درجة محددة ، وكان مساعدا للسكرتير الشرقي ، وعين منذ عام
١٩١٥ وهو معار من وزارة المالية المصرية ، ويتقاضى مرتبه ٦٢٠
جنيها من الحكومة المصرية .

السكرتير العربي : ويتكون من سكرتيرين مصريين وآخر
الجليزي :

١ - مظلوم الفندي : عين في أول يناير ١٩١٧ ومعار من حكومة
السودان التي تدفع راتبه الذي يبلغ ٥٠٠ جنيه .

(١٢)

٢ - شفيق أفندي : عين في ٢ أغسطس ١٩١٩ نقلا من المكتب العربي ويتقاضى ٢٠٠ جنيه ولم يعين بعد .

٣ - مستر وايس : Reis : ويعمل على آلة كاتبة والاختزال ، وعين في ٥ من أغسطس ١٩١٩ وتدفع مرتبه ووزارة الخارجية (١٣) .

اي أن رجال السكرتارية الشرقية بدار المندوب السامي يجيدون جميعهم اللغة العربية والانجليزية (١٤) .

رابعا : ادارة الوكيل التجارى :

وتتكون من ثلاثة موظفين :

١ - السكرتير الاول التجارى : مستر M. Vlock : على درجة سكرتير اول بالسلك الدبلوماسى ويتقاضى مرتبة ١٨٠٠ جنيه ، ولم يذكر لنا أى جهة ترفع مرتبات السكرتيرية التجارية . وربما كانت ادارة تجارة عبر البحار (*) .

٢ - السكرتير الثانى : B. J. Smith : على درجة سكرتير وعين

في ١٨ أغسطس ١٩١٩ ومرتبه ٣٥٠ جنيهها .

٣ - سكرتير : Flax : على درجة سكرتير ، وعين في أول نوفمبر ١٩١٩ ويتقاضى راتبا قدره ٣٥٠ جنيهها (١٥) .

F.O. 407/186 : Op. Cit.

(١٣)

(١٤) المقلم : ١٩٣٥/٥/١١ .

(*) ادارة تجارة عبر البحار - يرفع اليها تقرير السكرتير التجارى بالاضافة

الى انه يرفع ايضا للوزارات المصرية - الامراء : ١٩٣٦/١٠/١٩ .

F.O. 407/215 No. 55 Loraine to Simon May, 28, 1823.

F.O. 407/186 : Op. Cit.

(١٥)

خامسا : السكرتير الخاص :

السكرتير الخاص للمندوب السامي ، ومستول المراسم أيضا ،
على درجة سكرتير ثالث في السلك الدبلوماسي ، وعين في نوفمبر
١٩١٩ ، ويتقاضى راتبا قدره ٨٨٥ جنيها .

سادسا : القهوجية والسعاة :

١ - يوجد عدد ٤ من القهوجية : علي محمد - أبو أحمد ، ويتقاضى
الأول ٢١١ جنيها والثاني ١٥٣ جنيها من وزارة الخارجية .
وسيد يوسف - مرسى منصور - ويتقاضى الأول ١٤٤ جنيها
والثاني ١٣٤ جنيها .

٢ - السعاه : وعددهم ثلاثة :

محمود لبيب : ومرتبته ٩٦ جنيها من وزارة الخارجية معين
في مارس ١٩٧١ .

حلمي بدروس : ومرتبته ٩١ جنيها من وزارة الخارجية معين
في مارس ١٩١٧ .

عبد العزيز صالح : ومرتبته ٨٦ جنيها من وزارة الخارجية
معين في سبتمبر ١٩١٨ (١٦) .

وتلاحظ من تكوين دار المندوب السامي بالمقارنة بين عهدي
ويبحث واللبنى اذا صحت تلك المقارنة أنها قد توسعت وزاد عدد

الأفراد العاملين بها. على عهد اللورد فقد جدت وظيفة السكرتير الأول ، التي نجدها في عهد النبي ، وربما كان المستشار يقوم بعمل السكرتير الأول من قبل حيث أن السير رنل رود كان يحمل لقب السكرتير الأول وكان يقوم مقام كرومر في غيابه وهو عمل المستشار (*) . فلما زاد عدد العاملين بالدار أصبح على رأسهم المستشار إلى جانب أنه قد أصبح هناك سكرتير أول يرأس هيئة المندوب السامي ، وبالنسبة للسكرتيرية الشرقية فقد زاد عدد أفرادها فأصبح يوجد بها سكرتيران مصريان بدلا من سكرتير واحد (**) ، وكذلك بالنسبة للارشيف فقد زاد عدد أفرادها .

وظهرت انسكرتيرية النجارية في هيئة دار المندوب السامي على عهد النبي ويتضح من الجدول أن تاريخ تعيين موظفيها في عام ١٩١٩ في حين لا نجدها على عهد وينجت .

في حين يوجد كذلك في تكوين الدار على عهد السير وينجت الملحق العسكري والملحق الفخري . وهذه الوظائف استمرت موجودة في عهد المندوبين السامين .

وقد أرسل اللورد النبي نسخة من مذكرة وضعها المستر Selby بشأن تنظيم دار المندوب السامي بهدف وضع المعلومات الضرورية تحت تصرف وزير خارجيته ، عندما ينظر في مسألة امداد الجهات العاملة بالخدمات المطلوبة ، والتي سوف تتم

(*) الأهرام : ١٨٩٨/٧/١١ .

(**) (★) انظر : F.O. 402/No. 250 : Memorandum Respecting question of Clerical Assistance for the Oriental Section.

يذكر النبي في هذه المذكرة أنه كان هناك في الدار جورج مظلوم معارض من حكومة السودان وهو مصري ويعتني بسجلات وقهارس المراسلات العربية الخ ثم عين شفيق في أغسطس ١٩١٩ لمساعدته .

المندوب السامي ج ١ - ١٧٧

بناء على تحريرات اللورد ملنر . وفيها أعلن عن تأييده لرأى المستر
سلبى الذى يرى أن أى اقلال فى الهيئة العاملة معه سوف تتم على
حساب كفاءتها .

ورأى المندوب السامى أنه لن يكون مرغوبا التدخل فى تنظيم
هذه الدار ، الذى تمت اقامتها بصعوبة كبيرة فى وقت كان مسئولاً
فيه أيضاً على كثير من شئون الشرق الأوسط (١٧) .

وقد رد اللورد اللنبى على خطاب وزارة الخزانة والتى أرسلتها
له وزارة الخارجية فى ١٧ ديسمبر الماضى ، توافق فيه على اعتمادات
معينة لهيئة دار المندوب السامى ، وإن كانت قد ألمحت أن تكاليف
هذه الهيئة عالية وطلبت إعادة النظر فى نظام العمل فيها بهدف
التقليل من اعتماداتها ويذكر اللورد اللنبى أنه قد وضع مسألة
تنظيم خدمتهم فى الشرق الأوسط برمتها تحت أنظار بعثة ملنر ،
والتي تم امدادها بكل المعلومات بشأن الهيئة العاملة فى دار المندوب
السامى وطريقة العمل فيها .

ويواصل المندوب السامى عرض آرائه ، بأنه لم يكن هناك
ضرورة لكى يقدم كل تلك المعلومات ، غير أنه تم تقديمها ، حتى
لا يحدث أى لبس فى فهم المسألة عندما توضع تحت أنظار المسئولين
فى وزارة الخارجية . ثم يقدم بيانه الذى كان فى رأيه يستحق أن
يرسل للوزارة ، وهو يبين بالتفصيل تقسيم العمل فى دار المندوب
السامى ، والواجبات الملقاة على عاتق كل عامل فى هيئة الدار (١٨) .

F.O. 407/186 No. Allenby to Curzon, April, 14, 1920. (١٧)

F.O. 407/186 No. 215 Allenby to Curzon April 14, 1920. (١٨)

موظفون من الحكومة المصرية فى الدار :

كتب اللورد اللنبى عن زيادة العاملين فى الدار ، الذين وافقت عليهم وزارة الخارجية بأنه رغم ذلك فان المندوب السامى ما يزال يعتمد الى حد كبير على خدمات الموظفين المعارين من الحكومة المصرية فى درجات مختلفة ، وأنه من المنتظر أن يتم سحب هؤلاء الموظفين فى المستقبل القريب وسوف تنشأ مشكلة بعد ذلك ألا وهى كيف يمكن ملء الفراغات التى سينسبها هذا السحب (١٩) .

واستطرد المندوب السامى فذكر أن الموظفين المعنيين بذلك هم :
المستر هول Hall المستر توماس Thomas والمستر واطسون Watson ، ومس هندرسون Henderson .

فالمستر هول يقوم بعمل المستشار فى كل أمور المعاهدات مثل تطبيق معاهدات السلام على مصر ومسألة الجنسية وما الى ذلك .

وقد علق اللورد اللنبى بقوله ، وليس من شك أن أعماله خلال الشهر الأخرى ثقيلة جدا ، ومع أنه من المتوقع أن عمله سوف يتوقف فى المستقبل غير أنه لابد من وجود بديل يقوم بعمله اذا ما تركه . وفى الوقت الحالى هناك احتمال بتوظيفه فى وزارة الخارجية المصرية معاونا للمستر جريج Gerg المدير العام للوزارة .

المستر توماس : يعمل معاونا للمستر كين بويد السكرتير الشرقى . وقد ذكر اللنبى ، أنه من المهم بالنسبة للمستر كين بويد أن يكون أحد معاونيه ممن يجيدون العربية ، ومن المنتظر أن تتزايد الأعباء عليه أكثر مما تقل خاصة بعد الغناء المكتب العربى Arab-Bureau وانتقال جانب من أعماله لدار المندوب السامى .

المستر وأطسون : ويتولى رئاسة ادارة الحفظ الى حين عودة المستر جريج من اجازته ثم يعود الى خدمة الحكومة المصرية ، ورأى المندوب السامى أنه لن يكون هناك حاجة للبحث عن بديل للمستر وأطسون فور أن يستأنف المستر جريج اعماله .

مس هندرسون : تعتبر الكاتبة الاولى على الآلة الكاتبة ، وينتهى عقدها مع الحكومة المصرية يوم ٢٧ يونيو « القادم » .

وذكر اللورد ، أنها معارة لدار المندوب السامى الى ذلك الحين ، وأنها سوف ترحب بأن تستمر فى عملها فى الدار على أساس مرتبها الحالى البالغ ٤٥ قرشا و ٥٦٦ جنيها مصريا وليس اقل من ذلك ، وهى اذا تركت العمل فسوف يكون صعب الاستمرار فيه بدون أن يحل محلها بديل (٢٠) .

وقد استمر رغم ذلك بعض العاملين من البريطانيين فى الحكومة المصرية يشتغلون فى دار المندوب السامى بل ويتقاضون أيضا مرتباتهم من الحكومة المصرية حتى عام ١٩٢٤ وربما بعده . فقد تقدم أحمد سيف النصر بسؤال الى وزير الحربية حسن حسيب باشا فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ ، حول حقيقة وضع ضابط بقسم المحرسة برتبة قائمقام بريطانى رغم أنه لا يشغل هذه الوظيفة بالفعل .

وقد أجاب وزير الحربية ، بأن هذا الضابط يشتغل بدار المندوب السامى من عدة سنوات وأن المندوب السامى قد أبدى رغبته فى اعادته الى خدمة الجيش المصرى . وعندما سئل رئيس الوزراء وهل يأخذ مرتبه من الجيش المصرى ؟

اجابه - نعم وسيعود للجيش ، وقد كان موجودا طول هذه المدة
معاملة لدار المندوب السامى ؟

وفى سؤال آخر ، عن سبب عدم حذف ماهيته مادام يشتغل
بدار المندوب السامى . لم يحظ الرجل باجابة ، غير أنه سيعود
للجيش (٢١).

وواصل المندوب السامى شرحه لحكومته حول تقسيم العمل
فى الدار ، والواجبات الملقاة على كل عامل فى دار المندوب السامى
فتحدث اللورد اللنبى عن حجم العمل بها .

حجم العمل

فقال انه قد زاد زيادة كبيرة خلال الحرب ، وأنه ليس هناك
ما يشير الى أنه سيعود الى حجمه فى فترة ما قبل الحرب .

ودل على ذلك بأن الأرقام المقارنة بين حجم الرسائل التى يتم
استقبالها أو ارسالها قبل الحرب لا يمكن مقارنته بالحجم الحالى .
» وأنه قد تم شرح ذلك فى مذكرة أعدها المستر واطسون القائم
بأعمال رئيس ادارة الحفظ الى المستر لويد سكرتير بعثة ملتر ،
وأنه قد أرفق منها نسخة بهذه المذكرة .

وأنه نتيجة للأجازات ولأسباب مرضية وغيرها من الأسباب
لا يمكن أن ترمى فى الهيئة القائمة غير أنها تلبى الخد الأدنى من
العاملين خاصة على ضوء أن جانبا من أعمال المكتب العربى سيوفى
تكون الدار مسئولة عنه فى تنظيمها الجديد (٢٢) .

(٢١) مضابط مجلس النواب - الجلسة ٥٤ ، ص ٦٦٢ - ٦٦٤ .
F.O. 407/186 No. 21E. Op. Cit. (٢٢)

وعن أوقات العمل بالدار كتب المندوب السامي أنها تبدأ من التاسعة الى الواحدة صباحا ، ثم من ساعتين الى ثلاث ساعات في فترة بعد الظهر ، وفي ظروف مناخية شديدة السوء ، بحيث لا يمكن معها زيادة تلك الساعات ، وعدد الساعات على هذا العمل أكبر من تلك التي يتم العمل خلالها في ادارات الحكومة المصرية وأطول في الوقت نفسه من ساعات العمل بالمؤسسات التجارية الكبرى (٢٣) .

مناصب الهيئة :

وبالنسبة لمناصب الهيئة ذكر اللورد اللنبى أنه اذا ما استمرت تبعية دار المندوب السامي الى وزارة الخارجية فانه رأى من المهم تمكين هيئة العاملين فيها على مناصب فى وزارة الخارجية .

وقد اقترح أن يسكن المستر كين بويد كسكرتير أول فى المسلك الدبلوماسى واقترح النظر فى حالات المستر فرنس Furness والميجر تويدى Tweedy والأول يؤدى من الخدمات فى الحكومة المصرية الدرجة نفسها التى يؤديها المستر كين بويد فى الحكومة السودانية .

أما الميجر تويدى فيناسبه رتبة السكرتير الثالث (٢٤) .

ونلاحظ من جدول تكوين هيئة دار المندوب السامي أن كل من كين بويد وفرنس والميجر تويدى لم يكونوا يحملون درجة فانه ليست لهم وظائف فى المسلك السياسى ولذلك طلب اللنبى اعطائهم درجات كما اقترح أيضا طبيعتها (*) .

Ibid.

(٢٣)

F.O. 407/186 No. 215. Op. Cit.

(٢٤)

Ibid., Enc. in No. 215.

(*) انظر الجدول :

الرواتب :

بالنسبة للرواتب التي يجب منحها لموظفي الدار قال النبي بأنه من المهم أن تكون رواتب الموظفين العاملين « الآن » في دار المنسوب السامي مناسبة للعمل الذي يقومون به .

ثم قال ان المستر جرافتي سميث والمستر جريج يقدمان نموذجا لهذا فهما قدما وما زالا يقدمان خدمات جليلة ، وهما أعضاء في سلك وزارة الخارجية ولهما درجاتهما ثم اقترح أن يحصلوا على مرتبات أكبر من تلك التي تدفعها الحكومة المصرية لموظفيها الذين في درجتهم .

ثم تحدث عن المستر هورتون (*) . Horton الذي قدم خدمات مهمة كموظف حسابات للدار ، ولأمور أخرى تتعلق بتنظيم الهيئة ، بقوله « وسوف يكون مما يدعو للأسف خسارة خدماته غير أنه سيكون من الصعب الاحتفاظ به بمرتبه الحالي » .

ورأى النبي أن الحل لهذا الموقف هو تطبيق مشروع خدمة الدرجة الثانية على الموظفين الذين تماثل حالتهم حالة المستر هورتون ويمكن أن يضع مستر هورتون في منصب عال في هذه الخدمة الجديدة ، والنظر للخدمات الماضية واحتمالات ترقيته يمكن أن يفريه ذلك بالبقاء .

وإن تبني فكرة الدرجة الثانية في الخدمة يمكن أن يحل صعوبة إيجاد هيئة ثانوية في دار المنسوب السامي مثل كتاب القفزة

(*) رئيس الحسابات والمكتب بدار المنسوب السامي .

والمعاونين في ادارة الحفظ وما الى ذلك (٢٥) . وانتهى اللبني في حديثه عن تنظيم الدار الى حكومته بقوله :

« وبالجداول المرفق بهذه المذكرة اجابة عن اغلب الأسئلة المطروحة من وزارة خارجيته والمتعلقة بدار المنسوب السامي ، وأنه تنظيم دار المنسوب السامي كما هو قائم الآن ممكن أن ينظر اليه باعتباره مناسباً » .

« ويبقى امر واحد لتوضيحه أنه على ضوء ظروف القاهرة ، فلا يمكن أن يبدأ أى شخص بالعمل فيها بمرتب أقل من ٤٠٠ جنيه سنوياً ، وهو المرتب الذى يدفع الآن لأغلب الموظفين الصغار فى دار المنسوب السامي (٢٦) » .

ويتضح من تلك المذكرة أنهم كانوا يقومون فى تلك الفترة ١٩٢٠ بعمل تنظيم جديد لدار المنسوب السامي ، وأن اللبني لم يكن موافقاً على اقلال عدد موظفى الدار بل طالب بزيادتهم وزيادة رواتبهم ، كما قدم اقتراحات أخرى بالنسبة لاعطاء بعض موظفيه درجات فى وزارة الخارجية وأن المشاورات بشأن تطوير العمل فى دار المنسوب السامي كان يتم فى الأساس بين المنسوب السامي وموظفيه « مذكرة المستر سلبى السكرتير الأول بالدار » (*) ، ومذكرة المستر واطسون القائم بأعمال رئيس الحفظ (**) من ناحية ، وبين وزارة الخارجية التى طرحت موضوع تطوير الدار موضع البحث من قبل الهيئة من ناحية أخرى .

F.O. 407/186 No. 215.

(٢٥)

Ibid.

(٢٦)

(*) مذكرة مستر سلبى التى وضعها بشأن تنظيم الدار تحت اشراف اللبني .

(**) مذكرة مستر واطسون عن زيادة حجم الرسائل التى يتم استقبالها

من قبل الدار أو ارسالها فى الوقت الحالى .

واستمراراً لعملية تنظيم دار المندوب السامي تحدث اللورد
النبسي عن السكرتيرين الوطنيين اللذين يعملان « الآن » في الإدارة
الشرقية بدار المندوب السامي وهما :

جورج أفندي مظلوم :

والمعار من حكومة السودان التي تدفع راتبه ويعتنى بسجلات
وفهارس المراسلات العربية وأوراق الالتماسات .

محمد أفندي شفيق :

والذي يتقاضى ٢٥ جنيهًا من أموال المكتب العربي ويقوم
بالترجمة والاختزال والكتابة على الآلة الكاتبة العربية والانجليزية .
وقد عين شفيق أفندي أولاً في دار المندوب السامي في أغسطس
الماضي ليحل محل مظلوم أفندي الذي كان في أجازة لمدة شهرين بعد
أن عمل بشكل متواصل لمدة ثلاث سنوات ، وكان موجوداً وقتئذ
ثلاثة من الكتاب العسكريين في الإدارة الشرقية معارين من الجيش
بالإضافة إلى المستر Reis « رايس » ، وقد انتهى عمل هؤلاء ووقع
عبء الكتابة على الآلة الكاتبة والاختزال تماماً على شفيق أفندي
والمستر رايس Reis الذي كان في الوقت نفسه يؤدي بعض الأعمال
للسكرتير الخاص (٢٧) وقد طلب المندوب السامي من وزير خارجيته
التعاقد مع شفيق أفندي كما هو الحال مع المستر رايس Reis
وسائر الكتاب في الدار ولكن نتيجة لتنظيمات الدار وجد استحالة
أن يحظى شفيق أفندي على أجرة من المكتب العربي ، وفي الوقت
نفسه ليس له اعتماد في الدار (٢٨) .

F.O. 407/186 Enc. in No. 250 Memorandum Respecting. (٢٧)

gvestion of clerical Assistance for the Oriental section.

Ibid.

(٢٨)

وقد رأى اللتبي أنه من الضروري الإبقاء على خدماته سواء نتيجة لزيادة العمل في وقت وجود بعثة ملتر في القاهرة وبعد ذلك في التعاون مع الالتماسات التي تزايد تقديمها ٠٠ وفي الوقت الحالي فهناك احتمال أن تستدعى حكومة السودان جورج أفندي مظلوم ، ولا يتردد في القول بأنه في شدة الحاجة الى خدمات شفيق أفندي الكاتب الكفاء ذي العلم الواسع بالعربية والانجليزية .

وعلى هذا طلب المندوب السامي أن تبعث اليه وزارة الخارجية بطلب انشاء وظيفتين لكاتبين باللغة العربية في الدار بمرتب قدره ٢٥ جنيتها و ٣٠ قرشا شهريا وبمقدار مثل ذلك الذي يوقعه الكتبة البريطانيون العاملون في الدار وسوف يشغل أحد هذين المنصبين شفيق أفندي (٢٩) .

وانهى اللتبي مذكرته « بأنه ليس من حاجة الى شغل المنصب الآخر مادامت استمرت حكومة السودان في اعادة مظلوم أفندي للإدارة ، وسوف تكون هذه التعيينات مؤقتة في انتظار القرار النهائي للشكل هيئة الموظفين في الدار بمن فيهم موظفو المكتب العربي (٣٠) .

وينتضح من هذه المذكرات المتبادلة بين اللتبي وحكومته حول تنظيم دار المندوب السامي أن ذلك قد تم في عام ١٩٢٠ مع انتهاء ثورة ١٩١٩ ، ووجود لجنة ملتر بما يجعلنا نقول أنه ربما كان التفكير والبحث في الشكل النهائي لهيئة الموظفين في الدار تحسباً

للمتسوية التى كان من المفروض أن تعقد بين « ملتر » والوفد ، وربما أيضا مع وجود لجنة ملتر فى مصر ، وبحثها فى أسباب الثورة ، ووضع تقرير عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر التى أدت الى تلك الثورة ، كان من ضمن مهامها بحث وضع هيئة دار المندوب السامى ، لوضعها فى الاطار المناسب لمصالحهم وأغراضهم وربما أيضا تقييما لأدائها فى تلك الظروف .

وخاصة أن المنبى قد وضع المعلومات الضرورية بشأن تنظيم الدار تحت تصرف حكومته عندما تنظر فى مسألة امداد الجهات العاملة بالشرق الأوسط بالخدمات المطلوبة ، والتى سوف تتم بناء على تحريات المورد ملتر (٣١) ، كما سبق الإشارة .

وبعد الحديث عن الجواز الذى كانت تتكون منه دار المندوب السامى ننتقل الى الحديث عن طبيعة عمل الموظفين الكبار بها .

أولا : المستشار :

يعتبر هذا المنصب أهم منصب فى دار المندوب السامى ، حيث يلى فى أهميته منصب المندوب السامى نفسه ، وهو يحل محل المندوب السامى فى أثناء غيابه عن مصر ، ويحمل أعلى درجة فى هيئة المندوب السامى ، ويتقاضى أعلى مرتب بعد المندوب السامى ، الذى هو رئيسه المباشر ويتلقى منه الأوامر .

وكان يرسل فى مهمات سياسية أو اقتصادية لمقابلة الملك أو أى من الوزراء ، أو يكلف من قبل المندوب السامى بأداء مهمة معينة ، فأحيانا ما كان يرسل فى مهمة الى السودان وعندما كان

يقوم مقام المندوب السامي كان يتمتع بكل صلاحياته السياسية والدبلوماسية . فيمارس عنه بكل صلاحياته وقد يتخذ من القرارات ما قد تكون جديدة ومختلفة أحيانا عن المندوب السامي ، ولكنهم جميعا يعملون في اطار الفريق ولمصلحة حكومتهم ، ولكن الاختلاف اذا حدث ، وهو نادر نتيجة للظروف الموجودة أو الذي يطرأ فيكون رد فعل نائب المندوب السامي مختلف عن المندوب الأصلي خاصة مع اختلاف شخصيتهما وتكوينهما حتى أن جريدة وادي النيل الوفدية كتبت ان الانجليز يمارسون سياسة تقسيم الأدوار السياسية بين المندوب السامي بالأصالة ، والمندوب السامي بالنيابة .

فيكون للأول خطة معينة في السياسة المصرية ينفذها طوله العام ثم يسافر بالاجازة إلى بلاده فيتولى الثاني فيحدث تعديلات وتبديلات في الخطة التي يسير عليها المندوب الأصلي فيقال يومئذ ان السياسة الانجليزية على وشك التحول .

وقد أعطت الصحيفة مثلا على ذلك بسياسة اللورد لويد المختلفة عن سياسة هندرسون مستشار الدار عندما كان يحل محله (٣٢) . ولكني أعتقد أن هذا الاختلاف لم يكن دائما يحدث ، فاختلاف سياسة لويد المندوب السامي ، عن سياسة نائبه ، إنما قد يكون لاختلاف الشخصية بين الرجلين فلويد رجل مدرسة الإدارة الاستعمارية ذات القبضة الحديدية في حين أن هندرسون رجل من السلك الدبلوماسي كانت له حنكة السياسيين ودهاؤهم فحاول اتباع سياسة أكثر اعتدالا من سياسة المندوب السامي الأصلي .

وعلى كل حال فإن نائب المندوب السامي « المستشار » كان يمارس شئون عمله السياسي ويتصرف فيها كالمندوب السامي

المستشارين أمام دولته ، فان اختلف أسلوبه أحيانا عن رئيسه فهو لا يعارضها ، لأنه يعمل أولا وأخيرا تحت رئاسة المندوب السامي ويتوجيهه ، ثم هما يعملان بروح الفريق كل يعرف حدود وظيفته ولا يتخطاها ، وقد رأينا اجتماعات اللورد اللنبي ومن قبله وينجت بكبار موظفي الدار ومستشاري الحكومة المصرية لتقرير سياسة ما ، شكر أيهم في سياسة توفيق نسيم ١٩٢٣ أو عودة سعد من المنفى (*) .

ولو تتبعنا لعمل بعض المستشارين البريطانيين كملن شيتهم Cheethm فقد تميز بخبرة كبيرة في الشؤون المصرية ساعدت المندوبين السامين مكماهون وينجت على اتخاذ قراراتهما .

فيذكر وينجت في خطاب وجهه الى حكومته في ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ ابان الازمة الوزارية على عهد السلطان فؤاد ، أنه قد تحدثت مع رئيس الوزراء حسين رشدي ، بعد أن أجرى مشاورات دقيقة ، مع شتيهم مستشاره والسير برونيت المستشار القانوني لدار الحماية (٣٣) . كما دارت المفاوضات من قبل بين شتيهم مستشار الوكالة القائم بعمل المعتمد البريطاني قبل اعلان الحماية وبين وزارة الخارجية حول اختيار النظام الذي يصلح لمصر هل يكون الضم أم الحماية وكان شتيهم ورجال الوكالة في مصر مؤيدين اعلان الحماية على النحو الذي م بنا .

كما لعب شتيهم وستورس دورهما في اقناع السلطان حسين كامل بقبول العرش (*) . حتى أنه نتيجة للمجهود الذي بذله قبيلة اعلان الحماية على مصر ، لزم المستر شتيهم القائم بأعمال الوكالة

(*) برونيت كان المستشار المالي بالنيابة للحكومة المصرية .

(٣٣) انظر الفصل الأول العلاقة مع السلطان فؤاد .

(*) انظر الفصل الأول .

البريطانية ، بعد السهر والنعب الكثير في مراجعة المسائل المتنوعة المؤكولة انيه في الاحوال الحاضرة ، فانقطع عن العمل ، وحل محلته المستر جريج (**) . وقتيا (٣٤) الى أن يتمكن من العودة الى العمل .

وقد ظل شتيهام يقوم بعمل المستشار اى نائب المندوب في الفرع السياسى على عهد مكماهون ثم وينجت ، وعند سفر الأخير الى بلاده ، قام بعمل المندوب السامى ، وطلب من حكومته نفى سعد وظل يقوم بعمله حتى عين اللورد اللنبى مندوبا ساميا على مصر فكتب اليه وزير خارجيته بصفة خاصة ، بأن عليه أن يفهم الظروف التى احاطت بهذا التعيين ، وأنه لا يحمل معنى التقليل فى تقدير حكومته للخدمات الجيدة التى يقدمها فى موقف عصيب كهذا (٣٥) .

وقد ظل شتيهام يقوم بعمله كمستشار ونائبا للمندوب السامى (*) ، حتى نقل من مصر وحل محله المستر سكوت فى ١٩٢٠ الذى ظل يقوم بعمله السياسى المعتاد مع اللورد اللنبى .

وقد رأينا تدخل سكوت عندما كان يقوم بعمل المندوب السامى فى أغسطس ١٩٢٣ فى شئون الوزارة المصرية الى حيد اجباره محب باشا وزير المالية على الاستقالة (٣٦) ، وذهابه الى

(*) المستر جريج - رئيس قسم الحفظ ويبدو أن اختياره باعتباره الاقدم فى الشئون المصرية فهو معين منذ عهد كرومر ١٩٠٥ او لعدم وجود منصب سكرتير اول فالمستشار كان هو ايضا السكترير الاول .

(٣٤) الأهرام : ١٩١٤/١٠/١٢ .

(٣٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٨٧ .

(*) انظر برقية شتيهام الى حكومته حول رأى محمد سعيد بتأجيل قدم

بعثة ملنز - المصدر السابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٣٦) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٨/١٥ ، ١٩٢٣/٨/٢١ .

الملك فؤاد وهو نائب المندوب السامي ، وإبلاغه بما يجب عمله
 ازاء معاملة الملك لسعد زغلول بمناسبة قرب عودته الى وطنه ،
 وضرورة تأييده لوزارة يحيى ابراهيم (٣٧) . وعندما رقى المستر
 كير (*) الى منصب المستشار محله المستر سكوت في ١٣ من
 نوفمبر ١٩٢٣ (٣٨) ، أثبت صحيفة « التراسست » على المستشار
 الجديد . وانه قد لعب في العامين السابقين دورا خطيرا في معالجة
 مسائل سياسية مختلفة ، وكان لمقدرته الفائقة فضل عظيم في
 نجاح المفاوضات في شأنها ، ثم علق بقولها ، « انه ربح احترام
 جميع المصريين والجاليات الأوروبية (٣٩) » .

ويبدو أن نقل المستر سكوت المستشار السابق من مصر ،
 كان نتيجة لمسألته محب باشا والأزمة التي أحدثها تدخله المباشر
 في شئون الحكم ، فرأت وزارة الخارجية البريطانية على هذا نقله
 وخاصة أن النقل قد تم بعد حدوث الأزمة بمدة قصيرة وتعيين
 كير Kerr محله كوجه مقبول للمصريين .

وقد قام « كير » بمباشرة عمله كمستشار للورد اللنبي ،
 ويبدو انهما قد عملا بانسجام مع بعضهما فحينما عينت الخارجية
 البريطانية هندرسون محله كتب اللنبي الى حكومته مشيهدا
 بمستشاره مستفسرا عن مكانه في الدار (*) ، ومارس المستر كير
 وهو نائب للمندوب السامي سلطاته المعتادة للمندوب السامي ،

F.O. 407/197 No. 20 Op. Cit.

(٣٧) انظر الوثيقة

(*) كير - كان يشغل منصب السكرتير الاول بدار المندوب السامي .

(٣٨) الامرام : ١٩٢٣/١١/١٢

(٣٩) نفسها : ١٩٢٣/١١/٣١

(*) انظر استقالة اللنبي .

فيقوم على سبيل المثال بزيارة الوزارة ثم يقابل الملك لبحث بعض المسائل المهمة لمشكلة السودان (٤٠).

وعندما تفجرت حوادث السودان ، كان « كير » هو المندوب السامي بالنيابة ، وتبادل المذكرات مع الحكومة المصرية حول الموضوع ، كما عقد الاجتماعات (٤١) وكان اللنبي المندوب السامي في ذلك في لندن ، ولم يقتضى ذلك أن يسع البورد اجازته ويعود الى عمله في مصر ، بل ظل « كير » هو المندوب السامي بالنيابة الذي يواجه الأزمة .

وكان المستشارون يقيمون المآدب التي يدعون فيها رئيس الوزراء والوزراء وكبار موظفي القصر الملكي مثل المأدبة التي أقامها المستر كير لهم (٤٢) ، ولا شك أن مثل هذه الحفلات تقرب بين موظفي الدار والسياسيين المصريين وتؤدي الى قيام علاقات شخصية بينهم يستفيد منها موظفو الدار في عملهم في معرفة آراء هؤلاء السياسيين ، الى جانب ما يحصلونه من معلومات .

وفي إحدى المرات التي كان « كير » Kerr قائما بعمل المندوب السامي ، استدعى الأستاذ أمين يوسف الى دار المندوب السامي ، بشأن حديثه في جريدة النظام التي تنبأ فيها بسقوط وزارة ثروت وباطلاق سراح سعد زغلول .

(٤٠) المقلم : ١٩٢٤/٨/١٣ وايضا : ١٩٢٦/٩/١٥ هندرسون يزور بلوك الخفر والمطافى .

(٤١) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٩ احتجاج نائب المندوب السامي على لفقرة في البلاغ الخاص بالسودان .
(٤٢) الاهرام : ١٩٢٥/٦/٩ .

فبدأ « كير » المقاتلة وأبلغه أن نبوءته لن تتحقق ، وأن ثروت سوف يبقى في السلطة ، وأن سعادنا لن يطلق سراحه ، فأجابته الأستاذ أمين يوسف أنه بالرغم من أنه يمثل الحكومة البريطانية وفي موقع يعرف خلاله نواياها فإنه ما زال عند الرأي الذي عبر عنه (٤٣) .

وقد قام كير وهو مستشار لدار المندوب السامي مع المستر فرنس السكرتير الشرقي بزيارة لعل ماهر وزير المعارف ، وصفت بأنها خصوصية (٤٤) .

ولا شك أن زيارة كير وفرنس لوزير المعارف كانت خاصة بأمور سياسية ترى الدار تبليغها إلى وزير المعارف ، أو حتى أمور خاصة بالتعليم تتدخل الدار فيها كعادتها سواء كان بالنسبة للتعليم بالإنجليزية ، أو وضع الموظفين الإنجليز في وزارة المعارف . . .

وكان هندرسون أول مستشاري الدار التي تطلق عليه الصحف الوزير المفوض ويحمل بالفعل هذا اللقب الذي منحه له حكومته أبان تعيينه في مصر فحصل على درجة وزير مفوض ، وأصبح المستشارون الذين جاءوا بعده يحملون هذه الدرجة وهذا اللقب (٤٥) .

وقد حضر وهو الوزير المفوض للدار الاجتماع الذي عقد في رئاسة مجلس الوزراء للمباحثة في مسألة تخويل الحكومة البريطانية حق حماية المصالح الأجنبية في مصر (٤٦) .

(٤٣) Amine Youssef Bey Independent Egypt, p. 104.

(٤٤) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٠ وانظر كذلك كوكب الشرق : ١٩٢٦/٣/٢ خطبة

هندرسون بمستشار الدار في احتفال المحاكم المتخلطة . . .

(٤٥) انظر النظم : ١٩٣١/٧/٢١ - ١٩٣١/٩/١٧ . . .

(٤٦) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/١٣ . . .

كما قام « كير » مستشار الدار بزيارة الى السودان لمدة ٣ أسابيع متجولا في جهاتها ثم عاد الى مصر (٤٧) . وقد شجاع أن سفر المستشار راجع الى انه سيتقلد منصبا في حكومة السودان (٤٨) .

وكذلك أرسل اللورد النقيب مستشاره هندرسون لتخلص من وجوده في القاهرة وبقرض القضاء على الإشاعات ، التي انتشرت في مصر عن أسباب تعيينه فرأى إرساله ليحيى حاكم السودان ويبحث معه مسألة نظام السودان الجديد (٤٩) .

وعندما كان المستشار يقوم بعمل المندوب السامي بالنيابة كان الى جانب تمتعه بكل السلطات السياسية يتمتع بكل المظاهر الرسمية التي تقام للمندوب السامي الأصلي ، فعند انتقال الدار الى مصيفها (*) في الاسكندرية مثلا ، كانت الحكومة تخصص له القطار الخاص هو وموظفو داره ، فيستقبل استقبالاً رسمياً ، ويعزف السلام الملكي لتحيته (٥٠) .

وكان من المعتاد سنويا أن يسافر المستشار للقيام بأجازته « شهرين » قبل المندوب السامي ، وبعد عودته من أجازته يقوم المندوب السامي بأجازته السنوية ويحل محله مستشار الدار (٥١) .

(٤٧) الأهرام : ١٩٢٥/٤/١ .

(٤٨) نفسها : ١٩٢٥/٤/٢٨ .

(٤٩) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ .

(*) مصيف الدار في بولكلتي .

(٥٠) وادي النيل : ١٩٢٥/٦/٢٣ - الأهرام : ١٩٢١/١٠/١٧ ، ١٩٢١/١٠/٩ .

والأهرام : ١٩٢٣/١٠/٢٩ . عودة الدار من مصيفها الى القاهرة .

(٥١) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٩/١ . عودة سكوت من أجازته وسفر اللنبي .

١٩٢٤/٥/١٥ سفر المستر كار للقيام بأجازته .

والأهرام : ١٩٢٦/١١/٤ . وصف استقبال وتوديع هندرسون المندوب السامي

بالنيابة .

وكان من الممكن للمستشار أن يتولى أمور المندوب السامي ، حتى يعين مندوب جديد وقد يستغرق ذلك وقتا ، مثل شتيةهام الذى تولى أمور الدار ومهام المندوب السامي حتى أعلنت الحماية وعين مكماهون ، وأيضا بعد رحيل السير وينجت ظل مندوبا ساميا بالنيابة حتى عين اللبى . وكذلك هندرسون الوزير المفوض بالدار ، ظل مندوبا ساميا بالنيابة لمدة خمسة شهور من « يونيه حتى أكتوبر » الى أن جاء اللورد لويد وتسلم مهام منصبه (٥٢) .

ثانيا : السكرتير الأول :

وهو من المناصب المهمة فى دار المندوب السامي ، فهو رئيس ادارة التنفيذ السياسى والتى تشمل ثلاثة أقسام قسم مصر السياسى والعالم ، الحدود بين مصر والسودان والجيشة ، وقسم المعاهدات والجنسية ، كما سبق الذكر .

كما كان من ضمن مسئولياته كباقي موظفى الدار الكبار ، مقابلة المسئولين المصريين وكبار السياسيين ، اذا احتاج الأمر ، وكتابة التقارير أو المذكرات عن الوضع السياسى او خاصة بهيئة المندوب السامى نفسها مثل المذكرة التى أعدها المستر كير فى ٢٠ ايريل ١٩٢٢ وقدمها الى دار المندوب السامى عن الأحداث السياسية الانتخابات - إعادة المفاوضات - مسألة السودان - عودة سعد زغلول (٥٣) . ومذكرة أخرى قدمها « كير » فى يناير ١٩٢٣ عن الموقف السياسى بعد سياسة التصريح ورأيه فى الملك والوزارة (٥٤) .

F.O. 141/484, 278, 41.

F.O. 407/186 in No. 215.

Ibid.

(٥٢) انظر :

(٥٣) انظر :

(٥٤) انظر :

وكانت هذه المذكرات ترفع الى المندوب السامي ، الذي يبلغها
بالتالى الى حكومته ، فقد كتب اللنبى الى حكومته عن مقابلة للمستتر
سليبي السكرتير الاول بالدار والسير كلايتون مستشار الداخلية
لانبي من ابرر اعضاء الوفد اللذين كانا قد انفصلا عنه حول
اذا كانا يقبلان بالقول ان كل الاراضى المصرية ضرورية للدفاع عن
المواصلات الامبراطورية لبريطانيا العظمى والا يسمح لاية قوة اجنبية
 بالتدخل فى الشئون المصرية .

وقد اجابا انهما يقبلان ذلك بدون تردد وانهما مستعدان لدعم
اية سياسية تتضمن هذا وتكون موجهة فى رسالة الى السلطان ،
واضبا انهما ينصحان فى مثل هذه الظروف بضم احمد السعديين
الى الوزارة ، وقد اقترحا اسم مصطفى ماهر ، وكان ثروت باشا
قد نجح فى الحصول على موافقة هذا الاخير على الانضمام للوزارة .

وقد اعربا عن رأيهما بعدم السماح لسعد زغلول بالعودة الى
مصر تحت اية ظروف ، وقد علق اللنبى بعد ذلك بقوله « ويسود هذا
الشعور فى كافة الدوائر الراقبة فى التوصل الى اتفاق (٥٥) » .

ويتضح من ذلك ان السكرتير الاول كان يقوم بمثل هذه المهام
السياسية التى يرفعها الى المندوب السامي فيبلغها لحكومته مؤيدا
او مبلغا فقط وقد يعلق عليها كما جاء فى تلك الوثيقة .

وعند خلاف اللنبى مع الخارجية البريطانية حول سياسة
التصريح التى يريد اللنبى منحها لمصر طلبت الخارجية منه ارسال
أموس وكلايتون لتوضيح الأمور لديها أكثر ، فرفض اللورد موضحا

لها أن السكرتير الأول مستر سليبي في طريقه إلى لندن ، ويمكن أن يقدم لهما كل المعلومات التي تريدها مع تفسيرات محددة وصريحة عن الوضع السياسي في البلاد (٥٦) . بما يعنيه ذلك من أن السكرتير الأول على علم بكل الأمور سواء سياسية أو اقتصادية مثله مثل كبار موظفي الدار . وفي مهمة أخرى لطبيعة عمل سكرتير دار المندوب السامي ، سافر المستر جاردنر سكرتير الدار من القاهرة إلى بورسعيد بمهمة خصوصية (٥٧) . أو يقابل المستر ستيفنس السكرتير الأول في دار المندوب السامي صدقي باشا رئيس الوزراء بخصوص عدة نقاط في مسألة الإذاعة اللاسلكية لا توافق عليها دار المندوب السامي وكان السكرتير الأول يقوم برهام المندوب السامي بالنيابة في حالة عدم وجود مستشار دار المندوب السامي في البلاد لسفره أو مرضه فعلم المستر يندن السكرتير الأول بدور المندوب السامي على عهد لامبسون بتصريف أمور الدار إلى حين عودة مستشار الدار الذي كان مريضا في لندن (٥٨) .

وفي ظاهرة جديدة من نوعها بالنسبة للسكرتير الأول ولدار المندوب السامي يوضح لنا مركزه السياسي وطبيعة عمله وعلاقاته مع السياسيين المصريين ، فقد لعب سيسل كامبل السكرتير القضائي للمستشار المالي ، دورا مهما في اقناع محمد محمود بدخوله في مفاوضات مع المستر هندرسون وزير الخارجية البريطاني ، واستمر يلعب هذا الدور على عهد النحاس باشا ، حتى صدر قرار في

F.O. 407/192 No. 30 Op. Cit.

(٥٦) انظر :

(٥٧) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/١٧ .

(٥٨) الأهرام : ١٩٢٤/٨/٤ . وانظر المظم ١٩٢٤/٧/٣١ ، ١٩٢٤/٨/٧ .

١٩٢٤/٨/٩ حول مرض نيكين الماچي . وأجراء عملية جراحية مما أدى بالمندوب السامي لامبسون إلى تأجيل سفره للقيام بأجازته ، فعينت الخارجية مستشارا جديدا للدار نتيجة لمرض سيسل كامبل المستشار السابق وأرسلت إلى مصر المستر كني ، ليحل محل لامبسون كمندوب سام بالنيابة .

يناير ١٩٣٠ بتعيينه سكرتيراً أول بالنيسابة فى دار المندوب السامى ولم يكن ذلك المنصب موجوداً من قبل . وقد آثار تعيينه الاهتمام فى الدوائر السياسية . لما كان لسيسل كامبل من الاتصال بالمباحثات التى سبقت اعلان المقترحات البريطانية « فى هذا الوقت » (٥٩) .

كما صرحت دار المندوب السامى حول هذا التعيين بأنه قد عين بمنصب السكرتير الأول بدار المندوب السامى ليعمل كضابط اتصال Officier de Liaison مع الحكومة المصرية فيما يختص بمشروع المعاهدة (٦٠) . وفى أثناء المفاوضات ، استدعى المستر كامبل مصر للذهاب الى لندن ، مما أدى بالبرلمان البريطانى الى مناقشة أسباب استدعائه ومنصبه ومرتبته . ففى سؤال حول سبب مجيء هذا الموظف الى انجلترا ، وهل جاء ليكون مستشاراً لوزارة الخارجية البريطانية أم للوفد المصرى وإذا كان قد جرى به إيشير على وزارة الخارجية فلماذا لم يستدع المستشار القضائى أيضاً ؟!

وقد أجاب وزير الخارجية المستر هندرسون بالإيجاب وأن من أهم أسباب استدعائه أنه كان فى مصر منذ عشر سنوات ، ويعرف أحوال البلاد خير معرفة ولأنه رجل انجليزى يمكنهم الثقة به ، ولأن المندوب السامى يعتمد على خبرته وحكمه فطلب اليه أن يصحبه .

ثم واصل العضو أسئلته لوزير الخارجية ، هل يفهم من أجابه الوزير إذا كان الموظف الآخر ممن يعتمد عليه مثل هذا ،

(٥٩) المقلم : ١٩٣٠/١/١٥

(٦٠) العدد نفسه .

واذا فرض وأن هذا كذلك ، فهل يستغرب أن شخصا كان من قبل من مستخدمى المستشار المالى فى مصر ومن أبى عليه موظف بريطانى إعادة توظيفه فى مصر يحضر الى « هنا » ليشير على وزارة الخارجية . والمستر هندرسون قد يكون كذلك . ولكن الذى أشار عليه بذلك هو المندوب السامى (٦١) .

وفى سؤال آخر حول هل فى عزم الحكومة البريطانية جعل وظيفة دائمة للسكرتير الأول بالنيابة فى دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، وهل سيظل هذا الموظف يتقاضى مرتبه من الحكومة المصرية ، فى حين أن بقية موظفى دار المندوب السامى يتقاضون مرتباتهم من الحكومة البريطانية (٦٢) ، ومن أى تاريخ وضع هذا النظام (٦٣) .

وقد نفى المستر هندرسون عزم حكومته على جعل هذه الوظيفة دائمة بدار المندوب السامى (٦٤) ، وأن هذا النظام وضع فى شهر يناير ومعروف أن الموظفين البريطانيين الذين هم فى خدمة الحكومة المصرية كثيرا ما كانوا ينتدبون للعمل فى دار المندوب السامى ، وقد علق هندرسون « على أن هذا الانتداب هو خير للمصلحة العامة » (٦٥) . ومع ذلك فانه فى شهر يونيو ١٩٣٠ رد على هذا السؤال فى مناقشة فى البرلمان حوله بأن هذا الموظف غير باق فى خدمة الحكومة المصرية ومرتبه أصبح يؤخذ من الحكومة البريطانية كموظف وقتى فى دار المندوب السامى (٦٦) .

(٦١) الأهرام : ١٩٣٠/٤/١٠ .

(٦٢) نفسها : ١٩٣٠/٦/١٩ .

(٦٣) نفسها : ١٩٣٠/٤/١٠ .

(٦٤) نفسها : ١٩٣٠/٦/١٩ .

(٦٥) نفسها : ١٩٣٠/٤/١٠ .

(٦٦) نفسها : ١٩٣٠/٦/١٩ .

ويبدو أن سيسل كامبل ظل يشغل هذا المنصب عدة سنوات
لأن اسمه موجود فى هيئة المنسوب السامى حتى عام ١٩٣٣ (٦٧) .

وعندما سافر كامبل السكرتير الأول بالنيابة فجأة الى
انجلترا ، وقضى بها أياما انتشرت الاشاعات أنه موفد بمهمة
خاصة ، لأنه كان خلال المفاوضات التى دارت بين النحاس باشا
والمستر هندرسون قد لعب دورا مهما ، ويقال فى القاهرة (٦٨) ،
انه سافر الى لندن بخصوص التفاهم مع الأغلبية الوفدية فى شأن
المعاهدة الموقوفة منذ ربيع ١٩٣٠ ، بسبب عدم الاتفاق على النقطة
السودانية وأن صلته بمحمد محمود تخول له حق الكلام فى لندن
عن وجهة النظر الائتلافية كما قيل أيضا غير ذلك ان كامبل انما
سافر فى شأن خاص بأسرته (٦٩) .

وايا كانت حقيقة مهمة السكرتير الأول بالنيابة ، فانها تدل
على الدور الذى لعبه فى المفاوضات محمد محمود - هندرسون
والنحاس - هندرسون كما تدل على أن السكرتير الأول كان له
دور سياسى كاشتراكه فى المفاوضات ومقابلة السياسيين الى
غير ذلك .

(٦٧) انظر الدليل المصرى ، ص ٢٩٦ عام ١٩٣٣ موجود فى الدليل تحت
اسم المستشار القضائى سيسل كامبل رغم أن الصحف المصرية كانت تلقبه بلقب
السكرتير الأول وأنه لو كان المستشار القانونى للدار لأصبح أيضا المستشار
القضائى كما هى العادة . وقد يكون أيضا تشابها فى الاسماء .
(٦٨) نفسها : ١٩٣١/٥/٥ . وأدى النيل : ١٩٣١/٥/٢٠ .

(٦٩) رادى النيل : ١٩٣١/٥/٢٠ . وانظر رادى الأهرام : ١٩٣١/٥/٥ مهمة
كامبل .

وانظر المقطم : ١٩٢٢/١/١٤ . وانظر : ١٩٢٢/١/١٧ ومقابلة سلبى مصر لتقليد
منصبه الجديد .

ثالثا : السكرتير الشرقى :

وهو منصب على غاية الأهمية فى دار المندوب السامى ، نظرا لأنه أداة الاتصال بين المندوب السامى والمصريين سواء كانوا سياسيين أو غير سياسيين ، بل من الممكن التدليل على أهمية ذلك المنصب من وصف للأهرام عن السكرتير الشرقى هارى بويل على عهد اللورد كرومر ، وما يمثله مركزه من سلطة واسعة على المصريين إذا ما قلت لمصر « بويل » فقط فكأنك تلوث صفحة واسعة من التاريخ المصرى على عهد الاحتلال لأن بويل كان فى الوكالة الانجليزية مصدر النعمة أو العقوبة تكفى منه التفاته لاستئصال أجل النعم ، ويكفى منه اعراض لاحتلال أشد النقم ، حتى كان الاكثرون يتفاخرون بمقابلة بويل ومحادثته ، وحتى توصل السكرتير الشرقى بما كان له من النفوذ ، وبما تظاها أمامه من الرؤوس الى الوقوف على أسرار الأسر والعائلات ، وكان اللورد كرومر فعلا فى مصر ، ولكن هارى بويل كان كرومر المختفى المتوارى « (٧٠) II » .

بل أنه وصف بأكثر من هذا ، « أنه كان عينه التى تنظر ، ورأسه الذى يفكر وأنفه الذى يشم الأخبار (٧١) » . وقال عنه كرومر نفحة قد يكون أقدر رجال السلك السياسى ثيابا ، ولكن لا شك أنه أنصعهم تفكيرا « (٧٢) » .

ولا شك أن فى هذا الوصف بعض المبالغة ، وخاصة أن رئيسه المباشر هو اللورد كرومر نفسه الذى تتوارى أمام شخصيته وسلطته أية سلطة ، إلا أن ببا أيضا قدر من الحقيقة ، لأنه رجل

(٧٠) الأهرام : ١٨/٩/١٩٠٩

(٧١) الأهرام : ٢٤/١٢/١٩٠٩

(٧٢) الأهرام : ٢٤/١٢/١٩٠٩

(٧٠) الأهرام : ١٨/٩/١٩٠٩

(٧١) آخر ساعة : ٢/٤/١٩٣٩

(٧٢) لعدد نفسه .

من رجال كرومر ، الذين يختارهم أقرب الى سياسته وشخصيته ، كما أنه الساعد الأيمن لكرومر وظل في مصر ربع قرن يشغل فيها منصب السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى وكانت وظيفة « بويل » الذى برع فى اللغة العربية الى حد كبير (٧٣) ، أن يعرف أسرار مصر وخفاياها (٧٤) ، فكان يجتمع كل يوم مع الكثيرين من أهل القلم والفكر يستطلع آراءهم فى الشؤون العامة (٧٥) . وكان الأعيان يتسابقون الى داره سواء لوشاية أو طمعا فى رضاه ، أو سعيا وراء طلب منه ، أو لسر يكشفونه له طلبا لغنم ، أو حتى للتفاخر بأنهم حدثوا بويل (٧٦) .

وقد صورت « الأهرام » أيضا سلطته الواسعة فى مصر ، « بأنه كان رجل الادارة يعين ويعزل ما يشاء ، ورجل قضاء يبرىء ويعاقب ، ورجل المالية يعطى ويمنع ، ورجل الأشغال يهب ويحرم ، ورجل المعارف يعلم ويطرده ، ورجل الحربية يرقى وينزل » (٧٧) .

ومع ما فى هذا الوصف من مبالغة ، الا أنها تظهر لنا ما يتمتع به منصب السكرتير الشرقى فى دار المندوب السامى من نفوذ وسلطات فى مصر من عهد كرومر حتى عهد لامبسون . فقد كان « هارى بويل » يكتب فى جريدة المقطم مقالات عن الأحوال الداخلية فى مصر التى كان من جملة محوريها (٧٨) .

٧٣) كوكب الشرق : ١١/٧/١٩٢٥ .

٧٤) الأهرام : نفس العدد .

٧٥) كوكب الشرق : للعدد نفسه .

٧٦) الأهرام : نفس العدد .

٧٧) العدد نفسه .

٧٨) الأهرام : ١٨٩٨/٧/٢٢ .

ويذكر « هاري بويل » السكرتير الشرقي ، أنه لما خلف جورست كرومر كتب له في لندن بأنه لن يحتاج الى خدماته ، ورد جورست انه لا يستطيع الاستغناء عن رجل مثله .

ولما كانت سياسة جورست تختلف عن السياسة التي يراها السكرتير الشرقي ، فقد اقترح أن يقوم في قصر الدوبارة بوظيفة كبار الأمناء (*) ، لأنه كان ساعد كرومر الأيمن ، فمن غير المعقول أن يكون المعول الذي يهدم ما بناء مع كرومر ، كما أنه كان قد علم جورست العربية ، فلن يحتاج الى وسيط بينه وبين المصريين كما كان الحال مع كرومر (٧٩) .

ويذكر هاري في مذكراته أنه لما وصل جورست الى مصر استدعى كبار الموظفين الانجليز ، وشرح لهم سياسته الجديدة ، وهي سياسة مخالفة للورد كرومر فقد ظهر للموظفين أن جورست يجذب حكم مصر عن طريق الخديوى لا عن طريق قصر الدوبارة .

وقد بهت الموظفون الانجليز وبدت الدهشة على وجوههم فلما خرجوا التفت اليه « جورست » وقال :

« ترى ماذا شعور المستمعين » ، فأجاب بويل بصراحة « شعور الذي أصيب بالنقطة » (٨٠) .

ولا شك أن اجابة بويل تبين مدى ايمانه بسياسة كرومر الذي كان ساعده الأيمن هو وبقية موظفي الدار وفي بغض الأحيان كانت الخارجية البريطانية تستدعى السكرتير الشرقي بعد نقله من مصر أو اعتزاله الخدمة ، للرجوع الى البلاد للقيام بمهمة محددة

(*) بويل ظل السكرتير الشرقي في دار المعتد البريطاني ، من ١٩٠٩ .

(٧٩) آخر ساعة : ١٩٣٩/٥/٢١ .

(٨٠) العدد نفسه .

كما حدث في عام ١٩٢١ ، عندما استدعت الخارجية البريطانية سكرتيرها الشرقي السابق هاري بويل وطلبت اليه ان يدرس الموقف السياسي عن كثب ، ويقدم تقريراً عن رغبات المصريين في سبق الاشارة .^{*} مما يدل على ثقة الخارجية بسكرتيرها الشرقي ومعرفته التامة بأحوال البلاد وبالمصريين ، الى حد استدعائه بعد ١٢ عاماً من رحيله عن مصر ، على الرغم من عدم ترحيب مندوبيها السامي وموظفي داره لوجوده بمصر ، ويذكر بويل أنه في أثناء قيامه بمهمته كان كلما يذهب لمكان يجد العرائض في انتظاره من المصريين (٨١) ، وإن عشرات من الأعيان والسياسيين قد أتوا اليه . وعلى أية حال فقد أدى مهمته التي كلف بها ، وقدم تقريره الى حكومته والى دار المندوب السامي بالمعلومات التي حصل عليها نتيجة مقابلاته بالسياسيين المصريين وعلى رأسهم سعد وعدي (*) .

ويوضح السكرتير الشرقي رونالد ستورز الذي عمل في مصر ١٤ عاماً (٨٢) ، في مذكراته طبيعة عمل السكرتير الشرقي ، فيقول انه في الوقت الذي كان مصر مصر السياسي محل القرار والاعلان ، فقد وقف ضد الضم وانحاز الى الحماية (٨٣) . مما يعنيه ذلك انه في مسألة ضم مصر أم اعلان الحماية عليها كان للسكرتير الشرقي دوره ورأيه الذي تغلب باعلان الحماية .

وفي موضع آخر تحدث السكرتير الشرقي ستورز عن عملية التغيير التي سوف تطرأ على دار المندوب السامي في مصر بعد اعلان الحماية ، وعن مهمة السكرتير الشرقي فيصف الدار بأنها كانت

(٨١) انظر آخر ساعة : ٢/٤/١٩٢٩ .

(*) انظر الفصل الرابع .

(٨٢) الاهرام : ١٦/٧/١٩٢٥ .

Storrs, op. cit., p. 137.

(٨٣) انظر :

أقرب إلى سفارة أو بعثة دبلوماسية منها إلى قنصلية عامة . وكانت تصدر للوزراء وسائر الإدارات المالية تعليماتها وكانت أشبه بعق الزجاجة ، التي ينبغي أن تمر بها أي تنظيمات تخص الخدمة المصرية (٨٤) .

... ويصف ستورز ذلك بأنه كان متعبا بالنسبة للعاملين في هذه الدار ، وكان هذا جنون ، فمثلا مدير مصلحة الصحة العامة كان عندما يصدر مشروع لإصلاح الصحة عليه أن يأخذ رأي المندوب السامي من خلال أحد سكرتيريه ، والذي يمكن أن يستشار في مشروعات متعلقة في البريد أو الزراعة أو التعليم ، وعندما يتصل المدير تليفونيا في صباح اليوم التالي لي طرح سؤال أو يقترح تعديلا . ويكون الموظف الذي قدم له المشروع غير موجود ، ويرد عليه موظف آخر لا تكون لديه فكرة عن المشروع فعليه أن يشرح له المسألة من بدايتها مما كان يسبب ضياعا في الوقت وتقديم الشروح المضادة بدلا من أن يوكل للموظفين البريطانيين والمصريين بتصريف أمور إدارتهم .

وأوضح ستورز السكرتير الشرقي بأن هذا النهج قد أدى إلى مضاعفة عمل السكرتير الشرقي ، والذي كان العضو الدائم من أعضاء هيئة المندوب السامي (٨٥) .

كان من عادة الموظفين البريطانيين الذين سبق لهم العمل في مصر أن يكتبوا مذكراتهم (*) ، ويقومون بالكتابة في الصحف

Storss : Op. Cit., p. 143.

(٨٤)

Ibid.

(٨٥)

(*) مثل مذكرات رونالد ستورس - مذكرات جرافتي سميث الشرق
الشرقي - مذكرات هنري مون الماء تحت الكباري .

لابدء آرائهم فى الموقف السياسى فى مصر وغيرها من الشئون الاقتصادية - حتى فى نظام الرى او وضع الموظفين الانجليز فى مصر . واذا سنحت لهم الفرصة فى حفل ما يقومون بالحديث عن الشئون المصرية ولم يخل السكرتيرون الشرقيون من ذلك .

ففى حفل اقامه عزيز عزت مفوض مصر فى لندن ، خطب السير رونالد ستورز فذكر أن عمله فى مصر يرجع الى أيام اللورد كرومر ، وهى الأيام التى ينظر اليها الانجليز وأصدقائهم بمن الفخر العظيم ، ثم امتدح هذا العصر ووصفه بأنه كان عصرا عظيما يجدر بهم الا يتكروه ويمتدح عهد اللبى ويصفه بالادارى البارع وأنه جعل اسم انجلترا محترما ومحبويا فى عهد ادارته المدنية (٨٦) .

ويتحدث مستر ستورز عن العمل فى الشرق وكيف أن الشرق مدرسة لا ينال الطالب فيها شهادته ، وأن على الانجليز أن يذكروا أنهم لن يتألوا شهاداتهم ، والا تدعوا بأنهم خبراء فى الشئون الشرقية ، فليس ثمة من يصبح أن يسمى خبيرا شرقيا (٨٧) .

وفى عام ١٩٣٥ اقامت الغرفة التجارية الأمريكية مادبة غداء تكريما للسير ستورز وتحدث السكرتير السابق ، بأن بريطانيا قد أعطت مصر الكثير من الاستقلال والحكم الذاتى ولأن الأحوال فيها ليست سائرة الى الأحسن ، كما أنه وقد توارى البريطانيون من على المسرح فإن الجاليات الأجنبية فى مصر ستأنف كثيرا

(٨٦) الأهرام : ١٩٢٤/٦/٢٢ خطبة المستر ستورز .

(٨٧) الدورية نفسها والعهد .

على أى تخلص متسرع أو قرار عنيف قامت به بريطانيا من مصر (٨٨) .

ونتيجة لسلطة السكرتير الشرقى الكبيرة التى كان يتمتع بها فى مصر ، استطاع رونالد ستورس منع سير العربات من أمام منزله فى أثناء الحفلات الموسيقية التى يقيمها فيه ، بل كان يقوم أحد رجال البوليس بالعدو وراء الكلاب حتى لا تعكر بنجاحها على حد قوله صفو الحفلات الموسيقية التى يقيمها (٨٩) ١١٠ .

ولأن من صميم عمل السكرتير الشرقى معرفة آراء المصريين والكارهم حدثت أزمة بين دار المندوب السامى ووزارة عدلى من جهة وبين وفد أسبوط والمصريين من جهة أخرى . فقد حدث أن ذهب وفد أسبوط الى دار المندوب السامى لإبلاغها بخبر المهمة التى قد قدموا من أجلها الى العاصمة ، فما كان إلا أن تبسط معهم كين بويد السكرتير الشرقى وقتئذ ، ودار بينهم حديث فى الشئون العامة (٩٠) .

صرح بويد لهم أن الحكومة البريطانية ، ترفض إلغاء الأحكام العرفية قبل أن يتحقق نظام الحكم الذى يقوم مقامه فى مصر ، فلما سئل كيف أجازوا لعدلى أن يعد الأمة فى بيانه الوزارى بإلغاء الأحكام العرفية ، نفى السكرتير الشرقى أنهم صرحوا لعدلى بأن يعد بأى شيء كان وأنهم لم يتدخلوا فى وضع بيان الوزارة .

(٨٨) نطسها : ١٩٣٥/٧/١٧ .

(٨٩) آخر ساعة : ١٩٣٩/٢/١٢ .

الأمرام : ١٩٢١/٦/٤ .

(٩٠) المقلم : ١٩٢١/٦/٤ .

ولما أراد الآسيويون التأكد من هذا الأمر ، سألوا بويد صراحة ، هل يستطيعون أن يفهموا من ذلك أن عدلى وعد الأمة بالغاء الأحكام العرفية بغير وعد من السلطة الانجليزية ، فاجابهم بأنهم يمكنهم أن يفهموا ذلك تماما .

فما كان من وقد أسيوط الا أن نشر هذا الحديث فى جريدة النظام الأمر الذى أحدث اجراج للوزارة العدلية مما أدى بها وبالسكترير الشرقى الى محاولة نفى وتكذيب ما جاء على لسان بويد لوفد أسيوط .

فقد ذهب توفيق دوس من انصار الوزارة العدلية ، وأجرى حديثا مع السكترير الشرقى فسأله عن قوله أنه لم يطلع على بيان الوزارة قبل اعلانه الا بنصف ساعة ، وأنه لم يحصل اتفاق بين الوزارة وبين دار المنتخب السامى على رفع الأحكام العرفية ، وأنه لا يمكن رفعها قبل اتمام المفاوضات ولكن على يكن رئيس الوزراء صرح بأنه قد حصل الاتفاق كتابة مع دار الحماية على رفع الأحكام العرفية ، فيما يختص بالأمن العام والمحاكمات الجنائية مع بقائها فيما يتعلق بالأنظمة الأخرى التى تركز على القانون العربى وبيع أملاك الأعداء (٩١) .

وواصل توفيق دوس سؤاله بطلبه الى السكترير الشرقى اظهار الحقيقة ؟ فاجاب المستر كين بويد أنه دهش لأن محدثه لم يقل له أنه يريد نشره ، ولم يعرضه عليه قبل نشره لتصحيحه كما هى العادة المتبعة فى مثل هذه الحالة ، وأنه لو عرضه عليه لأصلح الكثير من الأخطاء التى وردت فيه ، كما أنه قد حذفت من

الحديث عديد من الجمل المهمة ، وأرجع بويد ذلك الى أن الحديث قد جرى باللغة الانجليزية انتهى قد لا يجيدها محادثه (٩٢) .

وعن بيان الوزارة قال السكرتير الشرقى ان حكومة بريطانيا لا تتدخل مطلقا فى أعمال الوزارة ، التى لها مطلق الحرية فى عمل برنامجها والسير فى مهنتها التى دعيت اليها بكل الوسائل التى تراها لمصلحة بلادها فانهم قد اطلعوا على ذلك البرنامج قبل اصداره بنصف ساعة اذا كان من الطبيعى تبليغه لهم قبل اصداره (٩٣) .

أما عن الأحكام العرفية فقد ذكر أن الوزارة قد اتعبتهم فى طلب رفعها ، وهى قسمان ، قسم يهم المصريون وهو ما يختص بالحاكمات وأوامر القائد العام المختصة بالأمن العام وبالتدخل فى حرية الشعب المصرى ، وهذه قد اتفقوا مع الوزارة على رفعها . وأنهم كانوا فى نيتهم بالفعل الغاءها لولا اندلاع المظاهرات ، وأنه عندما تهدأ الحالة فى مصر ، سيتمكنون من تنفيذ ذلك .

أما القسم الثانى فلا يهم المصريين ولكنه ضرورى لتنفيذ معاهدة الصلح من جهة والتشريع من جهة أخرى ، فان مصر كانت تابعة لتركيا وللأجانب حقوق فى التشريع فلا يستطيعون تنفيذ القوانين عليها ، الا ببقاء الحكم العرفى واستبداله مما يحل محله بعد المفاوضات وغير ذلك (٩٤) .

(٩٢) المظلم : ١٩٢١/٦/٣ .

(٩٣) العدد نفسه .

(٩٤) العدد نفسه .

وعندما سئل السكرتير الشرقى عن الحديث الذى نسبته وفده طنطا لرشدى باشا والذى نفاه ، حول ما اذا كانت انجلترا لا تقبل سعد باشا رئيسا للمفوضين ، وهل تتداخل فى تعيين المفوضين نفى كين بويد ذلك مؤكدا ان انجلترا لن تتدخل فى تعيين المفوضين لأن ذلك من حق السلطان وحكومته دون سواهما ، ونفى ما ذكرته « الغازت » أن عدلى لم يتمكن من عرض أسماء المفوضين على اللبى نتيجة لمرضه ، فتأخر لذلك تعيينهم ، وأنه حدث ذلك نتيجة لأن اللبى كان بالفعل مريضا ، وكان عدلى لم يعين المفوضين بعد ، فربط المكاتب بين هذين الحديثين رغم أن لا علاقة لهما ببعض . ورفض كين بويد رأى المصريين بطلب عقد جمعية وطنية لاختيار المفوضين ، لأن فى البلد حكومة نظامية يجب أن تتبع قوانينها وأنظمتها ، حتى تحل محلها قوانين وأنظمة أخرى ، وأن انجلترا لن تسمح بعقد هذه الجمعية ، لأن معناه اعطاء مصر نظاما ليس لها الآن قبل حصول اتفاق بين البلدين (٩٥) .

وقد سئل السكرتير الشرقى أيضا عن جريدة الاجبسيان غازيت وهل هى لسان حال دار المندوب السامى ؟

فأجاب انها ليست لسان حال دار المندوب السامى ولا علاقة لهم بها ، وهى لا تعبر الا عن رأى محرريها وهى وحدها تتحمل مسئولية ما تقول .

وفى سؤال آخر عن مسألة الاسكندرية ، وأن ليس لها علاقة بالحركة الوطنية ، وأن يكون قد بلغ حكومته ما يعتقد فى ذلك خدمة للحقيقة ولمصر . اعتذر كين بويد عن قول كلمة فى

موضوع مطروح أمام التحقيق ، بأن المحكمة ستقول كلمتها ويكون حكمها إذ ذاك اعلانا للحق (٩٦) .

وقد سمح السكرتير الشرقي بنشر هذا الحديث بعد أن أُطلع عليه . وقد رد الوفد الأسبوطي على هذا الحديث ، بأن السكرتير الشرقي كان يعلم أنهم موفدون إليه من جماعة كبيرة تمثل مديرية أسبوط كلها ، وأنهم كانوا مكلفين بداهة بإبلاغ حديثه لزملائهم جميعا ، كما كانوا مكلفين بإذاعته على أهالي المديرية جميعها ومن أجل ذلك نشروا الحديث وأنهم راعوا الثقة المتناهية في الرواية ، ومع ذلك فقد اتهمهم السكرتير الشرقي بعدم إجادتهم للغة الانجليزية ، وهذا غير حقيقي (٩٧) .

وأنهم قد اهتموا اهتماما كبيرا بمعرفة رأى السكرتير الشرقي في مسألة إلغاء الأحكام العرفية ، عندما اتضح لهم من حديثه أن هذا الرأى يتناقض مع بيان الوزارة ، لذلك القوا عليه ثلاثة أسئلة ، أجاب عنها اجابة صريحة واضحة .

وأنهم قد سمعوا للمرة الأولى بالتفرقة بين الأحكام العرفية المتعلقة بالأمن العام وغيره في حديث رئيس الوزراء مع وفد أسبوط الشانى .

كما أن السكرتير الشرقي قد أخبرهم في أثناء المقابلة أن له أصدقاء كثيرين في أسبوط منهم الأستاذ توفيق دوس المحامى ، أى الذى أجرى معه الحديث الثانى والذى نفى فيه ما قاله فى حديثه الأول (٩٨) .

(٩٦) المدد نفسه .

• المقطع : ١٩٢١/٦/٤

• (٩٧) الأهرام : ١٩٢١/٦/٤

• المقطع : المدد نفسه .

(٩٨) الأهرام : المدد نفسه

والى جانب العلاقات التى يقيمها السكرتيرون الشرقيون مع المصريين سواء من السياسيين أو من الأعيان كانت أيضا تربطهم علاقات بالأحزاب المصرية ، فقد اشتهر عن المستر فرنس السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى علاقاته الوطيدة بالأحرار الدستوريين ، كما اشتهر « كير » (*) مستشار الدار بعلاقاته الطيبة مع الوفد (٩٩) .

وكما هو معروف من احتضان للنسبى لرجال حزب الأحرار الدستوريين ، ووضع آماله فى هؤلاء الرجال لتحقيق التسوية المرتقبة واصدار تصريح ٢٨ فبراير (١٠٠) .

كان المستر « فرنس » (**) ، « Furness » السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى على علاقة وثيقة بهؤلاء مما يمكن أن نطلق عليه « مهندس » هذه العلاقة ، فكان له أصدقاؤه العديدون منهم بهدف الاستعانة بمعلوماتهم وأخبارهم على تسير الأمور أو حل المشاكل .

وقبيل تشكيل حزب الأحرار الدستوريين ، كان رجاله متعجلين الوصول الى الحكم فطلبوا المساعدة من المندوب السامى عن طريق حافظ عفيفى أحد رجالهم الذى أخبر « فرنس » السكرتير الشرقى ، حيث أعرب عن أمله فى أنه اذا حدث تغيير وزارى أن

(*) انظر د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، الفصل الرابع سجد زغلزل رئيسا للوزراء .

(٩٩) د. احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٥٢ .

(١٠٠) الاتحاد : ١٩٢٧/١/١٩ .

(**) عين المستر فرنس - سكرتيرا شرقيا فى الدار عام ١٩٢٣ انظر كوكب الشرق : ١٩٢٦/٤/٥ ونبذة عن « فرنس » تعليمه ووظائفه .

يكون عدلى يكن هو رئيس الوزراء المقبل ، ونقل السكرتير الشرقى هذا بالطبع الى المندوب السامى (١٠١) .

وكان عمل السكرتير الشرقى أيضا اعداد بيان عن موضوع ماسواء سياسيا او اقتصاديا . فقد طلب من المستر فرنس السكرتير الشرقى والمستر كير اعداد بيان بشأن ترك الموظفين البريطانيين خدمة الحكومة المصرية ، وعدد هؤلاء الذين يعملون فى الحكومة ، وعدد الحالات المرفوع أمرها الى الوزارة المصرية ، ثم أخيرا عدد من استقر الأمر على تعويضهم بشكل نهائى من جانب الحكومة المصرية (١٠٢) .

وأحيانا ما كان يذهب السكرتير الشرقى بصحبة المندوب السامى لمقابلة شخصية مهمة كمقابلة لوييد وفرنس السكرتير الشرقى للملك فؤاد مقابلة خصوصية تحدثوا فيها فى مسائل عامة (١٠٣) .

وفى أثناء الأزمة التى قامت حول رغبة سعد زغلول فى تولي الوزارة سنة ١٩٢٦ قابل المستر سمارت السكرتير الشرقى ، سعد زغلول فى منزله مقابلة طويلة دامت نحو الساعة لإبلاغه دعوة اللورد لوييد لتناول الشاي معه فقبل سعد الدعوة (١٠٤) . وفى خلال هذا اللقاء جرى بينهما حديث حول جهود لوييد فى حل الأزمة الداخلية ، ومنها ابعاد حسن نشأت عن السراى واعادة

(١٠١) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٠٢) انظر : F.O. 141/484 Uerr and Furness to F.O. 23 Dec., 1922 .

(١٠٣) الأهرام : ١٩٢٥/١٢/٢٩ ، ١٩٢٥/٦/٢ مقابلة صدقى وزير الداخلية

للمستر فرنسيس السكرتير الشرقى .

(١٠٤) نفسها : ١٩٢٦/٥/٣١ .

قانون الانتخاب الصادر في ١٩٢٤ ، ثم تأخير النظر في الميزانية الى حين عقد الانتخابات كـرغبة الاحزاب المؤتلفة (١.٥) . ويتضح من ذلك أن زيارة السكرتير الشرقي لمسئول مصري كبير سواء كان يحصل وزيرا أو يعمل في الديوان الملكي وغيرها ، أو لاحد من السياسيين من رجال الاحزاب المختلفة وغيرهم كان يعنى أن المقابلة بخصوص بعض الشؤون السياسية المصرية باعتماده أنه السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي ، ولو كانت المقابلة لغير ذلك لكان الزائر أحد رجال السكرتيرية العادية لا السكرتير الشرقي (١.٦) .

فعندما يستقبل اسماعيل صدقي وزير الداخلية ، المستر فرنس السكرتير الشرقي في دار المندوب السامي (١.٧) ، فإن ذلك معناه أنها بغرض سياسي وأنها لو كانت لغير ذلك لكان الزائر أحد رجال السكرتيرية العادية ، كالمستر ويجن (*) مثلا أو غيره . وأن اختلفت آراء وسياسة السكرتير الشرقي مع آراء وسياسة المندوب السامي فإنه ينقل من مصر . كما حدث عندما اعتزل المستر فرنس السكرتير الشرقي الخدمة ليتولى وظيفة أخرى في بلاده (١.٨) ، حتى قيل أن أحد موظفي دار المندوب السامي سيسافر معه ، ولهذا السفر أسباب متعلقة بأسباب الاستقالة (١.٩) .

-
- (١.٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ وكان ذلك بمناسبة وسامة قام بها فارس نمر صاحب جريدة المقطم .
- (١.٦) المقطم : ١٩٣٥/١/١٣ .
- (١.٧) الأجرام : ١٩٢٥/٦/٣ .
- (*) ويجن - السكرتير الثالث بدار المندوب السامي .
- (١.٨) كوكب الشرق : ١٩٢٦/٣/١٢ .
- (١.٩) نفسها : ١٩٢٦/٣/١٥ .

وقد قيل ان خلاف فرنس السكرتير الشرقى (*) ، مع رئيسه المباشر والمندوب السامى تعود الى اخراج نشأت من السراى ، حيث أنه سعى لدى لويد سميا متواسلا للعمل على اقضاء نشأت باشا ، وكان أكثر رجال الدار تأييدا لهذا العمل على وعد أن يلتزم شمل الدستوريين والاتحاديين من جديد فتعود الوزارة الزبورية الى ما كانت عليه قبل اعتزال عبد العزيز فهمى (١١٠) .

وتذكر صحيفة كوكب الشرق ، أن اللورد لويد قد انتظر انجاز الوعد الذى لم يتحقق وكان مسئولاً عنه المستر فرنس ، وقد حدث بعد ذلك ما وسع هوة الخلاف بين وجهة نظر المندوب السامى ، ووجهة نظر سكرتيره الشرقى (١١١) .

وكان من النادر أن يغادر مصر مستشار دار المندوب السامى وسكرتيره الشرقى فى الوقت نفسه بحكم ما لمنصبيهما فى الدار من أهمية قصوى .

فقد جرت العادة أن تختلف مواعيد الاجازة السنوية لكل منهما بحيث يبقى أحدهما فى مصر فى حالة غياب الآخر . مثلما حدث عندما سافر المستر كير Kerr مستشار الدار فى مايو باجازة شهرين ، فى حين تحدد ميعاد اجازة المستر بوندى السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى فى منتصف أغسطس أى بعد عودة كير (١١٢) .

(*) نلسا ١٩٢٦/٣/٥ انظر نبذة عن (فرنس) وعن سكرتير شرقى فى عام ١٩٢٣ .

• العدد نفسه

• العدد نفسه

• (١١٢) الامرام : ١٩٢٤/٥/١٥

وقبل أن ننهي الحديث عن السكرتيرية الشرقية لابد من الإشارة الى أن نظام الدعوات التي توجهها دار المندوب السامي للمصريين أو الأجانب لحضور مواعيد المندوب السامي على الغذاء أو على حفل شاي فقد كانت تقوم على أساس « القوائم » الموجودة عند السكرتيرية الخصوصية ، والسكرتيرية الشرقية (١١٣) .

وهذه القوائم معدة بأسماء الأعيان وكبار الموظفين والعظماء المصريين والأجانب الذين يدعون عادة ، ويندر أن يدعى أحدا ما لم يكن قد كتب اسمه في سجلات الدار لمناسبة من المناسبات . وفي الدار سجلان أحدهما تحت تصرف الزائرين تكون السكرتيرية مشغولة بنقل الأسماء من الدفتر الآخر ، وتنقل الأسماء كل يوم وتعرض في آخر النهار على المندوب السامي ليطلع عليها لاسيما أسماء الانجليز الذين يزورون مصر حتى إذا كان من بينهم من يجب دعوته الى الدار أرسلت اليه دعوة للشاء أو الغذاء والسكرتيرية الشرقية هي التي تقترح أسماء المدعوين من المصريين لمعرفة لهم والمناسبات التي يمكن دعوتها فيها (١١٤) .

رابعاً : السكرتير التجارى :

قضت صيغة العلاقات التجارية بين الدول بان توجد كل دولة في سفاراتها بالبلاد الأجنبية الى جانب رجال السياسة والدبلوماسية الذين يصنون بالروابط السياسية ، ملحقين تجاريين تكون مهمتهم دراسة الأحوال التجارية وتشخيص المركز التجارى للبلاد التي يوجدون فيها ، وفي ضوء معلوماتهم وبياناتهم يكون التعامل التجارى بين تلك البلاد والبلاد التي يمثلونها وعلى أساس

(١١٣) المخطوط : ١/٢٥ / ١٩٣٥ .

(١١٤) المدد نفسه .

تقاريرهم التي يقدمونها لحكوماتهم ، تقدم تلك الحكومات على توسيع أو تضيق نطاق التجارة الخارجية تبعاً لأطمئنان رموس الأموال أو قلقها (١١٥) .

وعلى ذلك فقد وصفت جريدة الشعب عمل السكرتير التجاري في دار المندوب السامي ، بأنه يدرس حالة مصر الاقتصادية ليكون تقريره هادياً للبريطانيين في معاملاتهم التجارية والمالية والاقتصادية مع المصريين حتى لا يقامروا برموس أموالهم ، أو يتورطوا في معاملات مالية لا تجلب لهم إلا الخسارة ولذلك فهو يصور الحالة لحكومته تصويراً صادقاً (١١٦) . ومع الوضع في الاعتبار مركز بريطانيا السياسي في مصر ، يمكننا أن نفهم عمل السكرتيرة التجارية في مصر .

كان هناك تقرير سنوي للسكرتير التجاري بدار المندوب السامي عن الحالة الاقتصادية والمالية في مصر ، كان يرفعه إلى مصلحة التجارة وراء البحار ، وكانت دار المندوب السامي تقوم بتوزيعه على وزارات الحكومة ومصالحها كما كانت الصحف المصرية تقوم بنشره (*) .

ولو تناولنا تقرير المستر مولك Moulock الملحق التجاري بدار المندوب السامي لوجدناه قد تناول على سبيل المثال الحديث عن الحالة الاقتصادية والمالية والتجارية مع النول الأجنبية ، والثروة الأهلية وميزانية الحكومة المصرية عن عام ١٩٢٦

(١١٥) الشعب : ١١/٢١/١٩٣١ .

(١١٦) العدد نفسه .

(*) انظر الأوامر : ١٩٣١/١١/٢٠ ، ١٩٣٢/٦/١ ، ١٩٣٣/١١/٢٣ .

وعقد فضلا آخر تحدث فيه عن سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والرى وتحسين الموانئ وعلاقته بتوسيع نطاق الاتجار وحركة الملاحة التجارية والتشريع الزراعى وفى مقدمته مشروع النقابات الزراعية (١١٧) .

وتكلم المستر مولك عن تدخل الحكومة فى سوق القطن وقال ان الحكومة تتدخل بسبب الضغط عليها من جانب النقابة الزراعية حين تهبط اسعار القطن وقال ان الحكومة اشترت خمسة آلاف بالة وعلى الرغم من هذا فان الاسعار هبطت فاشترت ستة آلاف بالة أخرى ، وبعد أن أشار الى استمرار الهبوط فى الاسعار قال ان النتائج المعدلة من دخول الحكومة السوق لم تؤد الى الغرض المقصود . وعلمت الأهرام أن التقرير فى مجموعه عبارة عن احصاء وبيانات ولا يشمل على تعليقات وابداء آراء خاصة (١١٨) .

وقبل أن ننهى الحديث عن هيئة دار المندوب السامى ونظام العمل فيها وجب الإشارة الى ادارتين مهمتين كانتا تمد الدار بالمعلومات السياسية قبل الحرب وبعده . وأن كانت بصورة أخرى وهما ادارة الأمن العام فى وزارة الداخلية والثانية ادارة مخبرات السودان .

ففى رسالة من اللورد اللنبى الى حكومته يوضح عمل هاتين الإدارتين بقوله ، « شملت مسألة اقامة تنظيم جيد للعمل المخبرأتى سواء على مستوى مصر أو على مستوى الشرق الأوسط الاهتمامات هنا ، وذلك بهدف مواجهة الاحتياجات المتزايدة (١١٩) » .

(١١٧) الأهرام : ١٩/١٠/١٩٢٦ .

(١١٨) العدد نفسه .

F.O. 407/186 No. 120 Allenby to Curzon Feb. 26, 1920. (١١٩)

ويذكر المندوب السامي أنه قبل الحرب كان هناك ادارتان
معتيتان بامداد دار المندوب السامي بالمعلومات السياسية :

اولاهما : ادارة الأمن العام في وزارة الداخلية .

والثانية : ادارة مخبرات السودان ، أيضا وكيل السودان
ومقره بالقاهرة ،

وكانت ادارة الأمن العام تعتمد لدرجة كبيرة على بوليس
القاهرة والاسكندرية غير انها لم تكن قوية بدرجة كافية تسمح
لها بالتنسيق بين ادارتي البوليس واستخدام مصادر المعلومات
المتاحة . أما مدير ادارة مخبرات السودان فقد كان معنيا أكثر
بالبلاد المحيطة بمصر ، وظل مقره بالقاهرة ، أما مكتب وكيل
السودان في القاهرة أيضا ، فلم يكن أبدا مكتب مخبراتي (١٢٠) .
ثم تحدث اللورد اللنبي عن عمل مخبرات هيئة الأركان خلال
الحرب فيذكر أنه في أثناء الحرب لم تقم مخبرات هيئة الأركان
فحسب بدورها كسلطة مركزية للبوليس وغيره من الادارات المدنية
للمخابرات في مصر ، وإنما أيضا كمركز للمخابرات من كل المناطق
التي وصلت اليها قوة الحملة المصرية ، ثم علق بقوله : « وليس
من شك انه منذ حدث انقاص كبير في فرع المخابرات الملحق بهيئة
الأركان في القيادة العامة لقوة الحملة المصرية فانه لم ينشأ تنظيم
مركزي جديد يقوم مقامه (١٢١) » .

« كما أنه لمواجهة الاحتياجات العاجلة لمصر فقد اتخذ اجراء
تم من خلاله تنظيم التعاون بين ادارة الأمن العام مع سائر الادارات

المكلفة بجمع المعلومات السياسية والتعامل مع النشاطات
أو التركات المتعلقة بمصر ، وقد وافقت الحكومة المصرية على تحويل
هذه الأعمال ، وباعتبار ان هذا العمل ذا طبيعة سرية تماما فان
هيئة العاملين فيه كانت بريطانية بالكامل ،

ويذكر اللنبى انه خارج هذا الاطار ما يزال هناك مكتب
المخابرات الخاص لشرق البحر المتوسط ، وأن كانت الأعمال المستقلة
الى هذا المكتب لتصل بالدفاع عن مصر من أى تهديد خارجى وقد
تعهدت وزارة الحرب البريطانية بتحويل هذا المكتب لفترة
محدودة (١٢٢) .

وكان هناك تنظيم مؤقت « قسم من ادارة الأمن العام المشار
اليها » ليتعامل مع الشؤون الداخلية ، وتنظيم آخر تحت توجيه
القيادة العامة لمواجهة أية أخطار خارجية .

وقد علق المندوب السامى على ذلك بأن هذه الترتيبات
بطبيعتها مؤقتة حيث ان تنظيم خدمات المخابرات فى مصر والشرق
الأوسط كانت أحد اهتمامات لجنة ملنر ، وأنه سوف تتم اعادة
النظر فيها من خلال هذه اللجنة مع سائر الأمور التى سوف يرفع
بها تقرير للحكومة البريطانية وختم اللنبى بقوله ، « ان هذه
الاجراءات المؤقتة المتخذة تواجه احتياجات الموقف » ، (١٢٣) .

وعلى أية حال فان وجود ادارة الأمن العام فى وزارة
الداخلية ، وادارة مخابرات السودان ووكيل السودان ، وما يقدموه
من خدمات لدار المندوب السامى ، يوضح لنا لماذا كان موجود فى

Ibid.

(١٢٢)

F.O. 407/186 No. 120, Op. Cit.

(١٢٣)

(١٢٤)

الدار قسم الحدود بين مصر والسودان وبين لنا طبيعة عمله أكثر ، وماذا كان يمثل الميجور تويندى الذى هو همزة الاتصال بين الدار وهذه الادارات .

كما انه يفسر انشاء الادارة الاوربية رغم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والتي استمرت تمهيد دار المندوب السامى بتقرير عن الأمن العام والصلة التى بين ادارة الأمن العام ومدير الادارة الاوربية التى خلفها انشاء هذه الادارة ومما يدل ان ادارة الأمن العام استمرت تمهيد ادارة المندوب السامى بتقاريرها عن الوضع السياسى فى مصر ما كتبه وزير الخارجية البريطانى لمندوبه السامى فى مصر ١٩ يناير ١٩٢٢ فكتب يقول :

« قرأت باستمتاع تقرير ادارة الأمن العام عن الوضع فى مصر فى الفترة بين ٢٢ و ٢٨ ديسمبر الماضى » (١٢٤) .

ثم يعلق على ذلك أن التقارير التى من هذا النوع تقدم فكرة عظيمة عن تطور الأحداث واتجاهات الصحافة والرأى العام فى مصر ، الا انها توضح ما يخص النشاطات السياسية دون تفسير ما تحت السطح (١٢٥) .

وفى المرحلة الحالية رأى كيرزون أنه من المطلوب التعرف على اتجاهات الشخصيات المصرية ، ولكنه رأى أنه لا ينبغي أن يشمل بالضرورة أولئك العاملين فى المناصب الوزارية فحسب بل آخرين من السلطان والأمير عمر طوسون . ثم قال ومع تقديره للصعوبات التى تعترض ذلك الا أن اتباع هذا الأسلوب سوف

F.O. 407/192 No. 27 Curzon to Allenby Jan., 19, 1922. (١٢٤)

Ibid.

(١٢٥)

يساعده على تتبع المتغيرات المتلاحقة فى السياسة المصرية خاصة
إذا ما بحث له بتقديرات للموقف فى رسائله وعلى فترات
متلاحقة (١٢٦) .

ويبقى الحديث عن أمور الدار من الداخل ، فقسم الأرشيف
بها كانت له أهميته وخاصة عندما تكون هناك أحداث سياسية
مهمه ، ففي أثناء وجود دار المندوب السامى فى مقرها الصيفى
بالاسكندرية عام ١٩٣٥ على سبيل المثال رأى المندوب السامى
ضرورة أن يسبق عودة الوزارة والرجوع الى مقره الاساسى
بالقاهرة نتيجة لوجود قسم الأرشيف هناك ، واضطرار مساعديه
الى السفر لجلبها منها كلما احتاجوا لشيء فيها (١٢٧) .

وقد كان المكتب الخاص للمندوب السامى فى الدار ، والذي
شهد التاريخ العميق لمصر الحديثة أكثر من أى مكان آخر فى
القاهرة ، على عهد اللورد اللنبى هو الغرفة نفسها التى استخدمها
مكتبها جميع المعتمدين والمندوبين البريطانيين من اللورد كرومر
وحتى السير وينجت (١٢٨) .

وتميزت دار المندوب السامى عن المفوضيات الأجنبية الأخرى
بوجود الحرس البريطانى على أبواب دارها (١٢٩) وعن صيغة
كتابات دار المندوب السامى ، فيوجد بها موظفون ممكن تسميتهم
بالمحرزين ، لأن مهمتهم تكاد تقتصر على تحرير الخطابات والمذكرات
والتبليغات .

Ibid.

(١٢٦)

(١٢٧) القلم : ١٩٣٥/١٠/٥

(١٢٨) الاهرام : ١٩٢٢/٥/٦

(١٢٩) القلم : ١٩٣٥/٨/٢٣

وقد اشتهرت كتابات دار المندوب السامي بدقتها وطلاوتها
مع الايجاز التام (١٣٠) .

وكان الورق الخاص الذى تستعمله دار المندوب السامي فى
مكتباتها له لون أزرق خاص (١٣١) .

وتكتب دار المندوب السامي جميع كتاباتها الى الحكومة
المصرية باللغة الانجليزية اما مقوضيات الدول الأخرى فتكتب اليها
بالفرنسية باعتبار انها اللغة البولية (١٣٢) .

وبالنسبة لبريد دار المندوب السامي فقد كان الاتفاق المبرم
بين مصلحة البريد وبين المقوضيات والقنصليات الأجنبية فى
مصر ، أن تتقاضى الأولى ثلاثين جنيها سنويا فى مقابل نقل الرسائل
البريدية العادية أو اعفائها من الضاق الطوابع اكتفاء بختم
المقوضية أو القنصلية وقد حدث أن دار المندوب السامي أرسلت
خطابا فى البريد المستعجل دون أن تلصق عليه طوابع بقيمة
الأجرة المستحقة ، فلاحظت مصلحة البريد بعد أن رفع الأمر اليها
أن هذا الحق غير مخول للدار بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما ، ولهذا
قررت تحصيل الأجور الإضافية التى تنشأ عن ارسال مراسلات
بالبريد المستعجل أو بالبريد الجوى (١٣٣) .

وعندما طلبت دار المندوب السامي الى مصلحة البريد
الخاص بها ، سواء كان بطريق البحر أو بطريق الجو أو فى

(١٣٠) المظم : ١٩٣٥/٩/١٨ .

(١٣١) نفسها : ١٩٣٥/١٠/٢٧ .

(١٣٢) نفسها : ١٩٣٥/٩/١٨ .

(١٣٣) الامرام : ١٩٣٨/١٠/١١ .

المسئكة الحديدية ، أن يعين لها مندوبا من قبل الحكومة المصرية (١٣٤) .

رفضت وزارة المواصلات هذا الطلب ، لأن العادة المتبعة في نقل البريد الخاص بالمفوضيات السياسية ، أن يكون المندوب من قبل المفوضية نفسها لا من قبل الحكومة المصرية (١٣٥) .

أما عن نفقات دار المندوب السامي ، ففي سؤال في مجلس العموم البريطاني عن مقدار نفقات دار المندوب السامي في القاهرة ، وعن عدد الموظفين في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ، ١٩٢٥ - ١٩٢٦ (١٣٦) .

وقد رد المستر تشميرلين وزير الخارجية البريطانية بأن تكاليف دار المندوب السامي في القاهرة ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ومن جملتها ماهيات الموظفين كانت ١٢٢٦١ جنيها ، وقدرت هذه النفقات ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بمبلغ ٢٧٢٨٧ جنيها ، وعن النفقات الطارئة ومن جملتها المنزل الذي يسكنه المندوب السامي فقد بلغت ٦٣٢٢ جنيها سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، وذكر وزير الخارجية أيضا أن هذا المبلغ لا يحتوى النفقات الرئيسية التي بلغت ٣٢٩٥ جنيها سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ أما في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ فإنها بلغت ٩٤٣٤ جنيها .

وبالنسبة لعدد موظفي دار المندوب السامي أجاب تشميرلين أن عدد كبار الموظفين ستة في سنة ١٩١٤ في حين يبلغ عددهم في عام ١٩٢٥ عشرين (١٣٧) .

(١٣٤) نفسها : ١٩٢٧/٢/٢ .

(١٣٥) العدد نفسه .

الاتحاد : ١٩٢٥/٧/٢٢ .

(١٣٦) الامرام : ١٩٢٥/٧/٢١ .

(١٣٧) نفسها : ١٩٢٥/٧/٢١ .

وبالنسبة لعلاقة دار المندوب السامي بالمفوضيات الأخرى ،
فقبل اعلان الحماية كان المعتمد البريطاني لا يستطيع رسميا تنفيذ
مشروع أو اصدار مرسوم قبل الحصول على موافقة الوزراء
المفوضين ، وعلى ذلك كان العميد وموظفو قصر الدوبارة يترددون
على جميع حفلات رجال السلك الدبلوماسي حتى يوطدوا صداقتهم
بممثلى الدول .

ولكن بعد اعلان الحماية لم يعد عميد قصر الدوبارة بحاجة
اليهم حيث أصبحت سلطته مطلقة ، فاقطع الموظفون تدريجيا
عن زيارة المفوضيات الأخرى والاختلاط بالأجانب في مصر (١٣٨) .

وقد ذكرت المفطم هذا المعنى نفسه بان المندوبين السامين
الذين تعاقبوا على مصر بعد الحرب قد جروا على خطة عدم قبولهم
للدعوات في دور الوزراء المصريين أو في دور وزراء الدول
الأجنبية المفوضين (١٣٩) .

ولكن ليس معنى ذلك عدم قبول المندوبين السامين للدعوات
التي توجه لهم على وجه الاطلاق . . ويؤكد على ذلك مذكرات
مارتن هاول التي يذكر فيها انه في أواخر عام ١٩٢٢ بعد اعلان
الاستقلال ، أقام مأدبة عشاء رسمية كان في مقدمة الذين دعاهم
واصف سمكة وزير المواصلات في ذلك الوقت واللورد اللنبي
المندوب السامي .

ويذكر مارتن هاول انه أمر بترتيب مقاعد المدعوين والمدعوات
حول المائدة فأجلس الوزير المصري في مقعد الشرف في المأدبة على

(١٣٨) آخر ساعة : ١٩٢٩/٢/٥ .

(١٣٩) القطم : ١٩٢٤/١١/٣٠ وتذكر ان لورين هو الذي شذ عن هذه القاعدة
ومع ذلك فانه لم يشذ عنها الا بعد قرار حكومته بتعيينه سفيرا لبلاده في تركيا

يمين قرينته في حين اجلس اللورد اللبني في المكان الثاني اى في المقعد الذى على يسار قرينته (١٤٠) .

ويعلق هاول بأن عمله هذا قدم آثار ضخمة كبيرة فى الدوائر السياسية والاجتماعية وكان مبعث انتقاد فى دوائر أخرى ، رغم صحته من جهة البروتوكول بعد التصحيح الجديد لوضع مصر السياسى الذى نالته باعلان استقلالها ، وانه قد قابل اللورد اللبني وأشار الى حكاية جلوسه فى المحل الثانى بعد الوزير المصرى ، وأبلغه ان قرينته قد خشيت أن يكون اللورد قد تأثر من هذا الترتيب فى المقاعد (١٤١) . فأجابه اللبني : « قل لمسز هاول اننى لم أقم أى اعتبار لهذه المسألة التافهة ، وأنا أعتقد أن المقعد الذى أعطيتموه لى فى هذه المادبة ، هو المقعد الصحيح لى بعد الانقلاب السياسى الذى حدث فى مصر » (١٤٢) .

وكان لدار المندوب السامى قائمة بأصدقاءها من المصريين ويرثها مندوب سامى عن مندوب ، وللمندوب الجديد أن يضيف الى هذه القائمة أسماء الأصدقاء الذين يتجددون على يديه (١٤٣) .

وكان أصدقاء الدار من جميع الطبقات وينقسمون الى قسمين : قسم الأصدقاء المؤقتين الذين يؤدون أو ينتدبون لتأدية خدمة معينة ينالون عليها الأجر أو الشكر وينتهى الأمر ، وقسم الأصدقاء الدائمين ، وكان اسم عبد الرحيم الدمرداش (*) باشا

(١٤٠) آخر ساعة : ١٢/٨ / ١٩٣٥ .

(١٤١) العدد نفسه .

(١٤٢) العدد نفسه .

(١٤٣) آخر ساعة : ٢٨ / ٤ / ١٩٣٥ .

(*) ميمته الحكومة البريطانية لقب سير . انظر المصدر السابق .

يمثل دائما رأس قائمة أصدقاء دار المندوب السامي ، وكانت
الدار تعتمد عليه في كثير من تحرياتها في الدوائر المصرية العليا ،
وكانت تبعته وسيطا لجس النبض في بعض الأحيان ، ثم يعود بالخبر
اليقين ، ومن رجال الدين من أصدقاء الدار كان الشيخ محمد الغنيمي
التفتازاني وترجع صداقته بالدار الى زمن بعيد (١٤٤) .

وأخيرا وقبل أن ننهي الحديث عن دار المندوب السامي وجب
الإشارة الى كيفية اعداد التقارير السنوية .

فقد كان المعتمدون البريطانيون كل عام يصدرون تقريرا
تحت عنوان المالية والادارة في مصر ، استمرارا لسياسة كرومر
في اصدار تقرير سنوي تحت هذا الاسم ، فاستمر يصدر بانتظام
على عهد كل من كرومر وجورست وكتشنر .

وان كان من الملاحظ أن هذه التقارير قد اختلف حجمها بين
معتمد بريطاني ومعتمد آخر حينما كان حجمها كبيرا في عهد كرومر
الذي كان يهتم بالتفاصيل الصغيرة قل حجمها في عهد جورست ،
ثم أصبح حجمها صغيرا في التقريرين اللذين وضعهما كتشنر في
عامي ١٩١٢ ، ١٩١٣ .

وقد انقطعت هذه التقارير عن الظهور نتيجة لظروف الحرب
العالمية الأولى ، ولم يصدر في عهد المندوبين السامين الثلاثة
مكماهون وونجت والنبني ، وحتى اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
سوى ثلاثة تقارير وقد صدرت جميعها في عهد النبني .

(١٤٤) آخر ساعة : العدد نفسه .

التقرير الأول (١٤٥) :

الذى تناول الفترة بين عامى « ١٩١٤ - ١٩١٨ » فترة الحرب العالمية الأولى وضم تسعة فصول كانت على النحو التالى .

- ١ - سياسى وعام .
- ٢ - المالية .
- ٣ - الزراعة .
- ٤ - الأشغال العامة .
- ٥ - التعليم .
- ٦ - الداخلية .
- ٧ - العدل « الحفائية » .
- ٨ - المواصلات .
- ٩ - الأوقاف .

وبينما كانت التقارير السابقة تخلو من أى قسم سياسى . أو يكون فيها قسم سياسى أحيانا مثل التقرير الذى وضعه كرومر ١٩٠٦ قبيل رحيله من البلاد ، فان التقرير الأول الذى عالج هذه الفترة كان فصله الأول سياسيا وقد تناول عديدا من العناصر .

- ١ - الغاء السيادة التركية .
- ٢ - الوزراء المصريين .
- ٣ - العلاقات السياسية بين بريطانيا العظمى ومصر .
- ٤ - الجمعية التشريعية .
- ٥ - الأحكام العسكرية .
- ٦ - الامتيازات .

- ٧ - اللاجئون الروس .
- ٨ - محاكمة المؤامرة الكبرى .
- ٩ - اللجان .
- ١٠ - مكتب التوظيف المدني .
- ١١ - المدارس الانجليزية في مصر (١٤٦) .

والتي شغلت ٥٢ صفحة من مجموع الصفحات البالغة ١٤٤
 أى أكثر من الثلث . والواضح أن السبب في تخصيص كل هذه
 المساحة الكبيرة للشئون السياسية في تقرير سنوات الحرب
 إنما يعود الى أهمية الأحداث التي جرت في تلك الفترة والى انقطاع
 صدور التقارير بامتدادها .

التقرير الثانى (١٤٧) :

وهو الذى تناول عام ١٩١٩ وكان تقريراً قصيراً لم يزد عن
 ٣٤ صفحة وضم ثمانية فصول :

١ - المالية

- ١ - الوضع المالى والاقتصادى .
- ٢ - النقد Currency.
- ٣ - مالية الحكومة .
- ٤ - ميزانية ١٩٢٠ - ١٩٢١ .
- ٥ - الدين المصرى
- ٦ - وزارة المالية .

F.O. 407/190 No. 26, Op. Cit. (١٤٦)
 F.O. 407/186 Enc. in No. 325 Report on Egypt for 1919. (١٤٧)
 pp. 317-350.

- ٧ - الضرائب المباشرة
- ٨ - التجارة والجمارك
- ٩ - أملاك الدولة State Domain
- ١٠ - السواحل والصيد
- ١١ - إدارة المساحة
- ١٢ - إدارة المناجم
- ١٣ - إدارة معامل التحليل
- ١٤ - إدارة الإحصاء

٢ - الزراعة

- ١٥ - عام
- ١٦ - القطن
- ١٧ - المحاصيل الأخرى
- ١٨ - الخدمة البيطرية
- ١٩ - الآفات
- ٢٠ - التعليم الزراعي والبيطري

٣ - الأشغال العمومية

- ٢١ - الري
- ٢٢ - الإدارة الميكانيكية
- ٢٣ - إدارة المباني الحكومية
- ٢٤ - إدارة المجارى
- ٢٥ - إدارة الطبيعة
- ٢٥ - خدمات مدينة القاهرة
- ٢٦ - إدارة الطبيعة
- ٢٧ - إدارة الآثار

٤ - التعليم

- عام - ٢٨
- التعليم الأولي - ٢٩
- التعليم الابتدائي - ٣٠
- التعليم الثانوي - ٣١
- تعليم البنات - ٣٢
- التعليم الفني التجاري والصناعي - ٣٣
- مدرسة الطبيعة - ٣٤
- كلية التربية العالية - ٣٥
- الجامعة المصرية - ٣٦
- الطلاب المصريون في أوروبا - ٣٧
- المكتبة السلطانية - ٣٨

٥ - الداخلية

- عام - ٣٩
- الأمن العام - ٤٠
- بوليس المدن - ٤١
- مدرسة البوليس - ٤٢
- السجون - ٤٣
- الصحة - ٤٤
- الحجز الصحي - ٤٥
- Lunacy - ٤٦
- البلديات والمجالس المحلية - ٤٧
- مجالس المديرية - ٤٨

٦ - الحقاينة

- ٤٩ - الادارة
- ٥٠ - التشريع
- ٥١ - القضاء
- ٥٢ - مدرسة الحقوق

٧ - المواصلات

- ٥٣ - عام
- ٥٤ - السكة الحديد والتلغراف والتليفون
- ٥٥ - مكاتب البريد
- ٥٦ - المواني والمناشر
- ٥٧ - الطرق العمومية والكبارى
- ٥٨ - ادارة الملاحة الداخلية
- ٥٩ - ادارة النقل الميكانيكى
- ٦٠ - الخدمة الجوية

٨ - الأوقاف

- ٦١ - عام
- ٦٢ - حفظ الآثار العربية (١٤٨)

وقد افترض هذا التقرير لاي قسم سياسى ربما لأن أحداث الثورة التى كانت مشتتة خلال ذلك العام قد منعت اللتبنى من أن

يتناولها في تقريره المشور لما يمكن أن يترتب على نشرها من ردود
فعل في دوائر المصريين -

التقرير الثالث وهو آخر التقارير (١٤٩) :

وكان قد صدر بعد صدور تصريح فبراير ١٩٢٢ ويتناول
عام ١٦٢١ وللمرة الثانية يخصص له فصل عن الجوانب السياسية
تحت عنوان سياسي وعام Political/and/General وكان أكبر
الفصول التي وضعت في أي تقرير عن هذا الجانب وقد ضم
٢٢ موضوعا على النحو التالي :

- ١ - الاستعداد للمفاوضات مع وفد رسمي مصرى .
- ٢ - تأليف وزارة عدلى يكن باشا .
- ٣ - اضطرابات الاسكندرية .
- ٤ - تأليف وفد برئاسة عدلى .
- ٥ - الموضوعات الرئيسية في مفاوضات لندن .
- ٦ - الموضوعات الرئيسية التي بحثت في المؤتمر .
- ٧ - فشل المفاوضات .
- ٨ - الوضع في مصر خلال المفاوضات .
- ٩ - الوضع في القاهرة بعد فشل المفاوضات .
- ١٠ - أول برنامج لثروت باشا .
- ١١ - نفى زغلول باشا .
- ١٢ - الخديوى السابق .
- ١٣ - لجنة الكادر .
- ١٤ - تكاليف المعيشة وزيادة في مرتبات موظفي الحكومة .

F.O. 407/195 Enc. in No. 130 Report on Egypt for the (١٤٩)
year 1921.

- ١٥ - اضطرابات عمالية
- ١٦ - تجارة الخمر
- ١٧ - لجنة التحكم في بذور القطن
- ١٨ - الهجرة الصهيونية عن طريق مصر
- ١٩ - اللاجئين الأرمن
- ٢٠ - اللاجئين الروس
- ٢١ - لاجئون من خلال مصر
- ٢٢ - زيارة السودان

ضم التقرير بعد ذلك الفصول المعتادة عن :

- الفصل الثاني : المالية
- الفصل الثالث : الزراعة
- الفصل الرابع : الأشغال العامة
- الفصل الخامس : التعليم
- الفصل السادس : الداخلية
- الفصل السابع : الحقانية « العدل »
- الفصل الثامن : المواصلات (١٥٠)

وقد انقطع صدور التقارير المنشورة بعد هذا التقرير الأخير وأصبحت الوثائق البريطانية تضم تقريراً واحداً عن السودان ، بعد أن كانت تضم تقريرين أحدهما عن مصر والآخر عن السودان .

وقد حدث هذا الانقطاع بعد اعلان سقوط الحماية البريطانية عن مصر مما كان يعنى أن بريطانيا قد توقفت عن ادارة الشؤون

المصرية وتركبتها للمصريين وهذا من ناحية الشكل القانوني .
أما من ناحية الموضوع فقد كان الاستمرار في صدور التقارير سوف
يؤدي الى حالة من التذمر من جانب المصريين وهو ما حرص
البريطانيون على تجنبه .

ويلاحظ على هذه التقارير الثلاثة التي صدرت في عهد
المندوبين الساميين أنه بعد أن كانت التقارير من قبل تصدر تحت
عنوان تقرير عن المالية والإدارة في مصر فإن هذه التقارير كانت
تصدر تحت عنوان التقرير السنوي عن مصر Annual-Report .

ولعل الاختلاف الذي حدث في أن اثنين من التقارير الثلاثة
قد ضم قسما سياسيا كبيرا يعود الى تغير الوضع السياسي لمصر بعد
إعلان الحماية البريطانية عليها ، فقد أصبح للوجود البريطاني
طابعا سياسيا بعد أن كان يغلب عليه من قبل الطابع الواقعي دون
الطابع القانوني لأنه في ظل الوضع القديم كان يصعب أن يتناول
تقرير المعتمد البريطاني الوضع السياسي لمصر .

الفصل الثالث

دار المنسوب السامي
خلال الحرب العالمية الأولى

دار المندوب السامي خلال الحرب العالمية الأولى

بعد اعلان الحماية البريطانية على مصر ، وما ترتب عليها من تغيير منصب العميد البريطاني الى منصب المندوب السامي .

وصل السير آرثر هنرى مكماهون Sir Henry Macmahon أرض مصر في ٩ يناير ١٩١٥ فكان أول مندوب سامي بريطاني على البلاد (*) ، « وكان يبلغ من العمر وقتذاك ٥٢ عاما (١) ، » حيث ولد في ٢٨ - ١١ - ١٨٦٢ « (٢) وقد فضل مكماهون حذف اسم آرثر من اسمه والاكتفاء بهنرى مكماهون « Henry Macmahon » عندما نزل مصر (٣) .

وقد تخرج المندوب السامي من المدرسة الحربية الملكية « بسند هرست » ، وانتظم منذ عام ١٨٨٥ بسلك الجيش الهندي ، وقد تقلد هناك مناصب عديدة خاصة بعد انتقاله الى « ادارة الهند السياسية » ، حيث عين حكماً في الخلاف بين بلوخستان وأفغانستان بصفته قومسيرا بريطانيا ، وقضى في ذلك ثلاث سنوات من ١٨٩٢ - ١٨٩٦ ، وعين ١٨٩٧ وكيلا سياسيا في « دسرات » ثم قومسيرا قضائيا ومديرا للأموال في بلوخستان - ١٩٠١ - ١٩٠٢ (٤) .

وهكذا تدرج في العديد من المناصب ، وعاش أغلب سني عمره الوظيفي في منطقة الهند وأفغانستان وإيران ، حتى نقل عام ١٩١١

(*) الامرام : انظر الاعداد : ١٩١٥/١/٧ ، ١٩١٥/١/٨ ، ١٩١٥/١/٩ .

(١) الامرام : ١٩١٤/١٢/١٧ .

(٢) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ .

(٣) الامرام : ١٩١٥/١٢/١٢ .

(٤) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ . انظر ترجمة كاملة للوظائف التي شغلها

مكماهون قبل ان يصبح مندوبا ساميا .

الى بلاده حيث عين رئيس ديوان الأمور الخارجية في وزارة الهند في إنجلترا . وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى عين قومسيرا بريطانيا في مصر (٥) .

وقد علفت الأهرام على البيان الرسمي الذي صدر بتعيين أول مندوب سامي على مصر بأن « الأمة تنتظر أن تكون مهمة السير بمصر خطوة واسعة الى ما تقوى وتريد منذ زمن بعيد » (٦) وشبهت في موضع آخر « مجيئه الى مصر في هذا الأوان بمجيء اللورد دفرين ومهمته بمهمته » (٧) .

وفي الواقع أن وجه الشبه بينهما في أن كلا منهما قد جاء الى مصر مع متغير جديد تماما حيث أنتدب كل منهما لافتتاح عهد جديد في هذه البلاد سواء كان الاحتلال على عهد دفرين ، أو الحماية على عهد مكماهون ، الا أنهما قد اختلفا في مهمتهما فقد أرسى دفرين دعائم تنظيم مصر ، أما مكماهون فقد جاء في فترة الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من اعلان الأحكام العرفية فكان تأثيره غير واضح تماما على البلاد فضلا عن أنه لم يقم بأي اصلاح .

ولا تفيد المصادر عن الأسباب الحقيقية التي حدثت بالحكومة البريطانية الى اختيار مكماهون بالذات فهو لم يكن ملما بأحوال البلاد ، وليس له سابق معرفة بمصر والمصريين كغيره من المندوبين الساميين الذين سبقوه مثل كرومر وجورست أو كتشنر ، وقيل ان اللورد كتشنر هو الذي اختاره بعد نشوب الحرب وأعلان الحماية » (٨) .

(٥) نفسها : العدد نفسه .

(٦) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٢٠ .

(٧) العدد نفسه .

(٨) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ من ١٩١٤ - ١٩٢٠ ، الجزء الاول .

وقد يكون من أسباب اختياره « أن تعيينه كان مؤقتا حتى يرجع اللورد كتشنر الذى تولى وزارة الحرية ، وكان عازما على الرجوع الى منصبه بعد انقضاء مهمته » (٩) ، هذا ما أكدته وزارة الخارجية البريطانية عندما ناقش مجلس العموم أسباب استدعاء مكماهون من مصر فذكرت ، « بأن تعيينه كان وقتيا لأن المنصب كان محفوظا للورد كتشنر يعود اليه اذا شاء بعد انتهاء خدمته فى وزارة الحرية » (١٠) . ومع ذلك فقد أقرت بأن السير هنرى مكماهون لم يكن يعلم أن هذا التعيين وقتيا (١١) . السبب الثانى أن الحرب كانت دائرة عند وصول مكماهون والأحكام العرفية معلنة ، كما سبقت الإشارة وبالتالي فالسلطة العسكرية كانت تشاركه السلطة بل لها النصيب الأكبر « مع انتقال معظم السلطة الادارية الملكية الى الادارة العسكرية » (١٢) .

لهذا رأت الحكومة البريطانية أن يكون ممثلها فى مصر « لين العريكة » كما وصفته معظم الصحف فى ذلك الوقت (*) ، حيادى النزعة شخصية توفيقية أكثر مما هى شخصية قوية استبدادية تستطيع أن تمسك بتلابيب السلطة كلها فى يدها مما قد يؤدى الى خلاف مع السلطة العسكرية هم فى غنى عنه .

أما عن السياسة التى خطط مكماهون لاتباعها ، فقد أوضح فى حديث له مع مراسل المقطم عقب تعيينه حيث أوضح أولا أنه لا يعرف مصر الا كسائح عادى فقد مر ببر مصر نحو ٤٠ مرة فى

(٩) انظر الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ ، الأملى : ١٩١٦/١١/٨ ، الامرام : ١٩١٦/١١/٩ م .

(١٠) انظم : ١٩١٩/٢/٢٥ .

(١١) الدورية نفسها والعدد .

(١٢) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ .

(*) نفسها : ١٩١٦/١١/٩ .

أثناء ذهابه إلى الهند ، كما ذكر أيضا أنه لا يستطيع التكلم بالعربية ولكنه يستطيع قراءتها (١٣) .

وعندما سئل هل ينوى أحداث تغيير جوهرى فى إدارة شئون مصر الداخلية ، أجاب « بأن بسط الحماية على مصر يشنى معه أحداث تغييرات جزئية فيها » . ولكن ليس فى النية أحداث تغيير جوهرى كلى ، ولكن لابد قبل ذلك أن أحاط علما بأحوال البلاد ، وأطلع عليها حق الاطلاع ، قبل أن أقول قولاً قاطعاً وأبت رأياً بهذا الشأن » (١٤) .

وأقر مكماهون أنه قضى عمره فى الاشتغال بأمور الهند ومسائلها وأحوالها ، إلا أن ليس بالضرورة ما يصلح للهند يصلح لمصر (١٥) .

وفى نهاية حديثه أكد المندوب السامى على أن القواعد السياسية التى سارت بريطانيا عليها فى جميع البلدان التى تدبر شئونها ستظل مرعية متبعة فى المستقبل كما كانت فى الماضى وأنه سيبذل قصارى جهده فى هذا السبيل مستعيناً بما قام به أسلافه فى مصر ومعتمداً على معونة الذين يقومون بالعمل معه فيها (١٦) .

وفى الحقيقة فإن نائب الملك الجديد لم يستطع أحداث أى تغييرات فى إدارة شئون مصر الداخلية حتى ولو كانت جزئية كما آمل على حد قوله ، وكان ذلك فى رأى لسبيين : أولاً ظروف الحرب ، وثانياً قصر المدة التى قضاها فى البلاد لم تتح له فيها القيام باصلاحات أو القيام بدور كاسلافه .

(١٣) المقطع : ١٩١٤/١٢/٢٦

(١٤) نفس الدورية والعدد .

(١٥) نفسها .

(١٦) المقطع : ١٩١٤/١٢/٢٦

ومما لا شك فيه أيضا أن مكماهون قد اعتمد على معونة الموظفين البريطانيين العاملين معه في مصر ، وخاصة أنه ليس على معرفة سابقة بشئونها وبالنسبة لأسلاف مكماهون فلا بد أن يكون قد اطلع على ما قاموا به كمادة الممثلين البريطانيين الذين سبق لهم الخدمة في البلاد . فضلا عن أنه قد استعان برأي الأحياء منهم مثل كرومر وكتشنر .

كمشروع تجديد الدخولية في الاسكندرية ، وكانت الحكومة مضرة على تنفيذه رغم عدم رضا الأهالي عنه ، ونورة الصحف ضده ، فعندما اطلع مكماهون على رأي كرومر الذي طعن فيه على المشروع ، أمر الحكومة بالغائه في الحال (١٧) .

وعلى أية حال فإن القواعد الأساسية للسياسة البريطانية المتبعة في مصر ظلت مطابقة كما هي ، باستثناء الاختلاف الذي أحدثته ظروف الحرب والتي أملت سيطرة السلطة العسكرية على مصر .

وقد تحدثت جريدة المقطم عن الدور الذي لعبه مكماهون في تلك الفترة بأنه أتى الى مصر وقت الحرب ، وتعاطم الأخطار واختلاط الإدارة العسكرية بالإدارة الملكية فيها اختلاط الحابل بالنابل ، وتلاطم أمواج الاضطراب على جانبي القطر شرقا وغربا .

فأقتضى لحفظ الإدارة المصرية بعيدة عن الأشكال والتعقيد غاية فائقة ودراية عظيمة وقد نجح مكماهون في ذلك ، ورضى أن يتحاشى الظهور بين الجمهور ما أمكن ليتفرغ لمراقبة سير الإدارة الملكية بالعين الواحدة والإدارة العسكرية بالعين الأخرى (١٨) .

(١٧) الأهرام : ١٩١٥/٣/١١ ، الأهرام : ١٩١٥/٣/١٠ .

(١٨) المقطم : ١٩١٦/١١/٨ .

وفى الواقع أن نائب الملك قد جاء بالفعل فى ظروف صعبة وغير عادية ، ولكن مسألة نجاحه وأنه استطاع أن يحفظ التوازن بين السلطتين المدنية والعسكرية ليست دقيقة تماما ، لأنه ترك الأمور فى أغلب الأحوال فى أيدي الموظفين الانجليز والسلطة العسكرية ، كما أن ظروف تلك الحرب لم تمنح فرصة كافية فضلا عن قصر المدة التى قضاهما فى مصر « لتفهم مشاكل الادارة المصرية أو فرض شخصيته على الفائزين عليها » (١٩) .

وقد اعترف لورد لويدي فى مذكراته بذلك قال « انه على الرغم من أن قدراته ليست محلا للشك ، ولكنه كان فى عجلة ، ومع اعلان الحرب العالمية لم يكن لديه وقت لدراسة مشاكل مصر وأخذ المعلومات الكافية عنها ، لقد اضطرته لأن يضع نفسه فى أيدي ناصحيه ، ولم يكن على احتكاك بالآراء العامة » (٢٠) .

مكماهون والادارة المصرية :

كان عمل الادارة المدنية فى تلك الفترة قد أصبح عملا شاقا بعد اعلان الحماية ، وازدادت الأوضاع عما سبق ، وكان تقسيم المسئولية بين المستشارين البريطانيين والوزراء المصريين غير واضحة مما فيه الكفاية ، وازداد غموضها أكثر باعلان الأحكام العرفية (٢١) . وقد أطلق مكماهون يد الموظفين البريطانيين كما سبق القول ، وأخذت السلطات تتركز فى أيدي المستشارين حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين (٢٢) ، كما كانوا على أيام كرومر أو كيتشنر ، فمجلس

(١٩) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

Lord Lloyd - Egypt Since Cromer Vol. I, p. 213. (٢٠)

Ibid. (٢١)

(٢٢) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

الوزراء المصري مجرد هيئة استشارية بل ربما هم صنائع في أيدي
المستشارين البريطانيين (*) .

وقد اعتبر مكماهون الموظفين البريطانيين مسئولين رأساً
أمامه ، وعليهم أن يوجهوا مكاتباتهم له مباشرة للرجوع الى لندن
بشأن أى تعليمات أو توجيهات (٢٣) . وأمام هذا الوضع ظل
المستشار المالى يمارس سلطاته التى كان يتمتع بها طوال عهد
الاحتلال وكأنه رئيس الوزراء (**) .

ونتيجة لأن مكماهون لم يكن يتمتع بالشخصية القوية
المسيطرة ، التى يبدو أنها ضرورية لصاحب هذا المنصب ، فإنه قد
وقع تماماً تحت تأثير المستشار المالى ادوارد سيسل (٢٤) ، حتى أنه
عندما اعتذر المستشار المالى عن حضور حفل تكريم مستشار
الداخلية جراهام بمناسبة رحيله عن مصر ، اعتذر مكماهون أيضاً
عن الحضور (٢٥) .

وعندما رشح مستشار الداخلية جراهام مكانه الكولونيل
ليوتين من الجيش وهو رئيس قلم المخابرات، ورشح المستشار المالى
جيمس هينز Heynes وقد وافقه رشدى رئيس الوزراء اعتذر
مكماهون لجراهام بأن الحاجة فى الجيش شديدة الى مرشحه (٢٦) ،
وأخذ برأى المستشار المالى .

(*) انظر د . عبد الخالق لاشين - سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية
الجزء ٢ ، ص ٢٤ حيث يذكر أن مجلس الوزراء قد أصبح مجرد هيئة استشارية وبم
الحقيقة أنه كان كذلك طوال عهد الاحتلال . انظر الفصل التمهيدي .

(٢٣) د . لطيفة سالم ، المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

(**) انظر الفصل التمهيدي .

(٢٤) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء السادس ، ص ٩٩ .

(٢٥) المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٥ .

(٢٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٤ .

ولو تتبعنا مقابلات المستشارين والموظفين البريطانيين مع نائب الملك أو بينهم وبين بعضهم في عام ١٩١٦ على سبيل المثال -
لأمكننا الخروج ببعض الملاحظات تصور لنا العلاقة التي كانت قائمة
بينهم .

● دنلوب مستشار التعليم يزور ادوارد سيسل المستشار المالي
زيارة طويلة في ٧ - ٧ - ١٩١٦ (٢٧) .

● زيارة المستر جريج مدير عموم ادارة الأمن العام للورد ادوارد
سيسل المستشار المالي زيارة طويلة ١٠ - ٧ - ١٩١٦ (٢٨) .

● وكيل وزارة الأشغال مردخ مكدونالد يقابل سيسل في وزارة
المالية في ١٤ - ٧ - ١٩١٦ (٢٩) .

● جراهام مستشار الداخلية يقابل الميرالاي هرفي مقابلة طويلة
في ١٧ - ٧ - ١٩١٦ (٣٠) .

● سيسل في اجتماع لمجلس الوزراء في بولكي ثم يقابل مكماهون
المندوب السامي مقابلة طويلة ٢٦ - ٧ - ١٩١٦ (٣١) .

● سيسل يقابل مكماهون مقابلة طويلة في ٩ - ٨ - ١٩١٦ (٣٢) .

● سيسل مع مكماهون في اجتماع طويل بعد حضوره جلسات
مجلس الوزراء في ٢٩ - ٨ - ١٩١٦ (٣٣) .

● (٢٧) الأوامر : ١٩١٦/٧/٧ .

● (٢٨) نفسه : ١٩١٦/٧/٢٩ .

● (٢٩) نفسها : ١٩١٦/٧/١٤ .

● (٣٠) نفسها : ١٩١٦/٧/١٧ .

● (٣١) نفسها : ١٩١٦/٧/٢٦ .

● (٣٢) نفسها : ١٩١٦/٨/٩ .

● (٣٣) نفسها : ١٩١٦/٨/٢٩ .

● هرفى حكمدار بوليس مصر مع مكماهون ورجال الحكومة فى اجتماع فى ٢ - ٩ - ١٩١٦ (٣٤) .

١ - ونخرج من هذا أن مقابلات كبار الموظفين الانجليز مع بعضهم كانت شبه يومية .

٢ - التنسيق بينهم وكانهم مجلس الوزراء يعملون كفرق
مستشار التعليم يقابل مستشار المالية على سبيل المثال ،
مستشار الأشغال يقابل سيسل ، أو هرفى يقابل جراهام .

٣ - أخيرا يتخلل ذلك كله الاجتماع بالمندوب السامى لعرض
ما استقر عليه أو للتشاور معه وتبادل الآراء فيما بينهم ، وهو
ما لم يكن يحدث قبل الحرب .

أما عن علاقة السير هنرى مكماهون مع موظفى دار الحماية ،
فليس هناك فى الوثائق والدوريات ما يشير الى طبيعة تلك العلاقة
على وجه الدقة وإن كان من البحث فى الدوريات يتضح أنها سارت
بالصورة المعتادة .

فكان مكماهون يصطحب معه فى أثناء زيارته للمدريات أحد
موظفى داره كمستر ستورز Storrs السكرتير الشرقى لدار
الحماية ، أو شتيهام نائب المندوب السامى ومستشار الدار (٣٥) .

كما قام مكماهون باختيار المستر وليم برونيت
« William-Brunyte » مستشارا قانونيا لدار الحماية (٣٦) .

(٣٤) نفسها : ١٩١٦/٩/٢ .

(٣٥) انظر الامرام : ١٩١٥/٥/٦ ، الامرام : ١٩١٥/٢/٢٠ ، الاخبار :

١٩١٦/٦/٢٩ .

(٣٦) نفسها : ١٩١٥/٣/١٩ وليم برونت كان يشغل منصب المستشار

السلطانى .

وعلى العموم فإن تلك العلاقة بين المنسوب السامي وكبار الموظفين البريطانيين كانت مختلفة عنها في عهد اللورد كرومر الذي تظهر سيطرته التامة وقيادته على موظفيه على عكس السير مكماهون .

ففي الحديث الذي جرى بين سعد زغلول ومكماهون ، تحدث الأخير عن المستر برونيت بقوله : « أنه صلب ، فانه يعارضني فيما ليس من رأيه ، ثم قال أنه يحب المناقشة في الأمور ، ومبادلة الآراء فيها ، لأن كل انسان معرض للخطأ في رأيه ، والمناقشة تجلو الحقائق ، وتكشف عن الصواب » (٣٧) .

كما كان هؤلاء الموظفون مدركين أن السير مكماهون ليس على المام بدقائق الأحوال في مصر ، فلم يسبب له العمل فيها (٣٨) ، كغيره من المعتمدين الذين سبقوه .

ولا شك أن ذلك قد أثر على احترامهم وهيبتهم له .

في حين يظهر كبار الموظفين البريطانيين وكأنهم هم الذين يحركون الأمور سواء السياسية أو الادارية مع السلطة بطبيعة الحال .

ف نجد المستر هينز « Hens » المستشار الداخلي يتعهد مع الميرالاي هرفي حاكم دار بوليس القاهرة الاقلام الممنحة بحفاظة القاهرة وهي قلم تحقيق الشخصية وقلم الرخص الخاص بأسفار المواطنين الى منطقة قناة السويس وقلم الجوازات الخارجية (٣٩) .

(٣٧) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الخامس ، من ١٠٤

(٣٨) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ (من ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ٢٤)

(٣٩) الامرام : ١٩١٦/١٢/١٥ .

كما كان يقوم بدوريات في مصر ينتقل فيها من الوجه القبلي الى الوجه البحري ومن أسوان الى دمنهور والمنصورة وطنطا ، هذه المدن كان واضحا فيها الشعور الألماني ، فما كان عليه الا أن اجتمع بالفلاحين وشرح لهم عمل الحكومة لمساعدتهم محاولا بذلك ضمهم اليه (٤٠) .

وعندما أصدرت بورصة الاسكندرية قرارا بشأن اسعار القطن وقطع الكرنترات ، ألغى المستشار المالي ادوارد سيسل هذا القرار المجحف بحقوق المضاربين على أن يحسب ثمن القطن ١٥٢ ربيلا وقد وصفت جريدة الاهرام ذلك « بأن هذا القرار قبول بالارتياح في الأندية التجارية والمالية (٤١) » .

وعلى أية حال فانه يبدو من شخصية مكماهون أنه كان يميل الى الانزواء أكثر منه الى الظهور (٤٢) ، وأنه استطاع المحافظة على رضا السلطات التي تشاركه العمل (٤٣) .

(١) مكماهون والمصريون :

بدأ نشاط مكماهون في مصر بجولات في القاهرة وسائر المدن والمديريات من الاسكندرية حتى الدقهلية ، وكان يتفقد خلال زيارته تلك المدارس والمستشفيات أو يفتتح المشروعات الجديدة أن وجدت . وكان يهدف من ذلك :

١ - التعرف على البلاد الجديدة بالنسبة له ثم مراقبة الشئون الإدارية بها .

(٤٠) . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .

(٤١) الاهرام : ١٩١٤/٨/٢٧ .

(٤٢) الاخبار : ١٩١٦/١٥/١٣ .

(٤٣) نفسها : ١٩١٦/١١/٨ نقلًا عن وادي النيل .

٢ - التعرف على كبار الموظفين والأعيان من المصريين وسماع
شكاواهم ومطالبهم وكانت هذه الزيارات منه غالبية لعظم
الهندوبين المسامين مثل كرومر أو كتشنر لوزيد أو لامبسون
والذين كانوا يصحبون في تلك الجولات بعض كبار الموظفين
الانجليز معهم .

ونلاحظ أيضا أنه خلال زيارته تلك كما يقام له استقبال
رسمي ضخم لا يحظى به أى وزير مصرى أو ممثل سياسى لدولة
أجنبية مما يوضح مدى المكانة التى يتمتع بها صاحب المنصب .

وقد وصفت الأهرام على سبيل المثال باستقبال مكماهون فى
الشرقية والدقهلية بقولها « غادر العاصمة قطار خاص بمكماهون
قاصدا الزقازيق عاصمة الشرقية ثم المنصورة عاصمة الدقهلية ،
ومعه مستشار الداخلية رونالد جراهام وستورز السكرتير الشرقى
بغار الحماية ، واستقبلهم على محطة الزقازيق « حسن حسيب »
باشيا المدير وأعضاء مجالس المديریات والمجلس البلدى والجمعية
التشريعية ، ورؤساء المصالح ورئيس المحكمة والنيابة وقناصل
الدول ووكلاء الصحف وصدحت موسيقى الجيش بقيادة الحكمدار
بالسلام الملكى وصافح نائب الملك الجميع ثم ركب عربة تحرسه
كوكبة من الفرسان » (٤٤) .

ومثل هذا الاستقبال بذلك الشكل الاحتفائى لا يقام
الا لسلطان البلاد مما يوضح مدى مكانة الرجل

(٤٤) الأهرام : ١٩١٥/٥/٦ وأيضا : ١٩١٥/٢/١٣ .

« القومسدير العالى البريطانى - وترحيب الاسكندرية بفخامته » انظر استقبال
مكماهون . وكذلك ، المقلم : ١٩١٥/١/١٣ . انظر كيف استقبل نائب الملك
فى العاصمة .

مكماهون في القاهرة :

حرص مكماهون على القيام بواجبات المندوب السامي التقليدية على الرغم من ظروف الحرب التي تمر بها البلاد ، وإن كانت قليلة نسبيا بسبب تلك الظروف .

ولو تتبعنا نشاط نائب الملك في القاهرة فنجد أنه قد قام بزيارة قلم تحقيق الشخصية التابع لمحافظة مصر ، وعلقت صحيفة الأخبار على هذه الزيارة ، « بأن مكماهون ومن معه (*) قضوا ساعة في تفقد الإدارة والتدقيق في أعمالها وسروا كثيرا مما رأوه ولاحظوه (٤٥) » .

قام أيضا مكماهون بزيارة محل الكسوة الشريفة بالخرنفش ، وكان معه اللورد ادوارد سيسل والمستتر جوشن ، وقد استقبلهم مأمور الكسوة ، وطاف بهم في جميع جوانبه شارحا له الطريقة المتبعة في تشغيل الكسوة ، وكان الصناع الوطنيون مجتمعين في محالهم ومنهمكين بصنع الكسوة وترصيعها بالذهب والفضة ، فاعجب بها المندوب السامي وأثنى عليهم (٤٦) .

قام أيضا بزيارة الجامع الأزهر مصطحبا رونالد ستورز السكرتير الشرقي واستقبله شيخ الأزهر وكبار المعلمين والمدرسين الذين رحبوا به ، وحيته شلة من رجال البوليس ، ثم تجول في أنحاء الجامع ، واستفسر عن حالة الطلبة والتدريس والمدرسين (٤٧) .

(*) هرفي بك - مؤسس إدارة تحقيق الشخصية في مصر منذ أن كان حكاما بوليس الاسكندرية ، وعبد الخالق ثروت ، وزير الحفانية ، وجراهام مستشار الداخلية .

(٤٥) الأخبار : ١٩١٥/٥/٩ .

(٤٦) نفسها : ١٩١٦/٥/٢٠ . الأهرام : ١٩١٦/٥/١٩ .

(٤٧) الأهرام : ١٩١٥/٢/١٧ وانظر على سبيل المثال الأهرام : ١٩٠٩/٢/١ -

١٩٠٥ ، زيارة كرومر للجامع الأزهر الشريف .

زار كذلك المنسوب السامي مدرسة القضاء الشرعى حيث
استقبله عبد الخالق ثروت وزير الحقانية وناظر المدرسة ووكيلها ،
وشاهد فصول المدرسة جميعها وحضر درسا للكمياء (٤٨) ،
الخ .

كما قام بزيارة مدرستين عاليتين هما مدرسة الهندسة
السلطانية بالجيزة ثم مدرسة المحاسبة والتجارة العالية ، وقد
استقبله فى الاولى دوجلاس دنلوب مستشار المعارف ، والمستقر
سدنى مدير ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى ، ثم انتقلا
بصحبة الى المدرسة التجارية شارحين له حال المدرستين ، وسائر
ما يهمه الاطلاع عليه من امورها (٤٩) .

وبالاضافة الى ذلك ذهب المنسوب السامى وزوجته الى المدرسة
السنية فى الناصرية ، ومدرسة المعلمات ببولاق ومعهما عدلى يكن
وزير المعارف وقد طافوا بجميع الفصول وسروا مما شاهدوه من
النظافة والاعتقان (٥٠) .

وفى الغالب أن مكماهون قد قصد من ذلك النشاط الذى كان
يتم رغم ظروف الحرب على أداء واجباته التقليدية التى حرص مشاوا
بريطانيا من قبل على القيام بها سواء كانت زيارات للمدارس
أو المستشفيات ، أو افتتاح مشروعات ، ربما حرصا من دار المنسوب
السامى على اعطاء انطباع لدى المصريين بأنه رغم ظروف الحرب فإن
الامور تسير سيراً طبيعياً .

كما تلاحظ على تلك الزيارات أيضا أن مكماهون كان يتصرف
وكأنه الحاكم الفعلى للبلاد ، فاستقباله كاستقبال السلطان يكون

(٤٨) نفسها : نفس العدد .

(٤٩) الاهرام : ١٩١٦/٥/٤ .

(٥٠) نفسها : ١٩١٦/٤/٦ ، ١٩١٦/٤/٧ .

فى انتظاره الوزراء وكبار الموظفين للترحيب به ، وإهتمامه بالتعليم أو الأمن هو اهتمام حاكم بشئون مملكته .

كما قام القوميسر العالى البريطانى بزيارة للجمعية التشريعية مصطحبا رونالد ستورز السكرتير الشرقى ، فاستقبله أحمد مظلوم رئيسها وسكرتيرها العام مصطفى الخولى ، وكبار الموظفين ، وقد عاين مكماهون المكاتب وقاعة الاجتماع الكبرى وغرفة الرئيس (٥١) .

وفى حديث جرى بين سعد زغلول والسير هنرى مكماهون حول امكان عودة الجمعية التشريعية للانعقاد ، أصر المندوب السامى على رأيه فى استمرار تأجيل انعقادها الى ما بعد انتهاء الحرب .

وقد ذكر سعد زغلول تفصيل ذلك الحديث الذى دار بينهما فى دار الحماية بالقول ان مكماهون قد وصف الجمعية التشريعية ، « بأنها تائمة الآن بسبب الحرب » (٥٢) . وسوف تظل مغلقة الى أن تنتهى تلك الحرب فأجابه سعد زغلول أن المجالس النيابية فى العالم كله تنعقد وقت الحرب فرد المندوب السامى بأنها لا تبحث الا فيما يختص بأمور الحرب .

ولكن سعد رأى أن هذا الحق حرمت منه أيضا الجمعية التشريعية ، وانها أهملت وأهمل رأى أعضائها فى الأمور المهمة ، ولو بصصفة غير رسمية كما أن الميزانية قد قررت بدون أخذ رأى أعضائها ، رغم أن الجمعية تعاون الحكومة على أعمالها ، وتخفف من عبء المسئولية عنها (٥٣) .

(٥١) الأهرام : ١٩١٥/٢/١١ .

(٥٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٥ ، ص ١٠٢ .

(٥٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .

وقد دافع مكماهون بأن عدم عقد الجمعية ليس لقلّة ثقة الحكومة فيها بل نتيجة لكثرة انشغال الوزراء ، وأن الحكومة عاملة على توسيع مهامها ولكن سعدا رأى أنه كان من الضروري مشاورّة أعضائها ، وأن توسيع مهامها حسب ما نشر في الجرائد عن هذا المشروع غير كاف بالغرض ، لأنهم قيدوا بقيود قللت من فائدته ، وأنه من الأفضل للجمعية أن يبدأ بإطلاق مهامها لا بتقييدها .

وفي واقع الأمر فإن السلطات الانجليزية سواء في مصر أو في لندن لم تكن مؤيدة لعودة الجمعية التشريعية سواء في أثناء الحرب أو بعدها . فقد ظلت مغلقة على عهد وينجت ، ولم يسمح لمصر بعودة الحياة النيابية إلا تحت ضغط ثورة ١٩١٩ ، وصدر تصريح ١٩٢٢ ، الذي سمح بأول برلمان في عام ١٩٢٤ .

وقد غلق سعد زغلول على هذه المجاداة التي جرت بينه وبين مكماهون ، « أنها قد جرت بين الابتسام والضحك » ، وأنها قد تركت لديه أثرا حسنا عن ذلك الرجل ، « لأني زائته هاشما بساما ، ودع الجانب ، لين العريكة جاضر الذهن ، متأنيا في القول ، ومتعقلا في الرأي » .

وربما كان اعجاب سعد بمكماهون نابعا من أن شخصيته تختلف بالفعل عن شخصية كتشنر الرجل القوي الشبيه بـكرومر والمشهور عنه القلوة والتشدد .

وربما أيضا أمل سعد في أن يصبح وزيرا وكان مكماهون مؤيدا لتعيينه وزيرا للأوقاف ولكن كتشنر رفض ذلك الاختيار . واستقبل نائب الملك أيضا في دار الحماية وفد من أعيان بنى سويف فسألهم عن القطن ومحصوله في مديرياتهم والآفات

التي أصيبت بها ، فأجابوه بأن المحصول دون ما كانوا ينتظرون ، ولكنهم يأملون في ارتفاع الثمن ليعوضهم شيئا مما خسروه ، وسألهم مكماهون عن النيل وأضرار الفيضان في هذا العام وهل أحدث غرقا في مديرياتهم ، فأجابوه بالنفي ، ورفعوا إليه شكواهم من عدم انتظام المصارف ولا سيما مصرف المحيط (٥٤) ، فأكد لهم أن طلبهم سيجاب إذا لم يكن هذا العام فالعام المقبل ، وخاصة لأنه من المشروعات المهمة التي « جعلناها نصب أعيننا الآن وهي الري والصرف وطلبكم يدخل فيها (٥٥) »

وعلى الرغم من ذلك فإن مكماهون كان مقلا للغاية في مقابلة المصريين والتعرف بهم والانفتاح عليهم ، حتى اشتهر عنه احتجاجه عن الناس ، وفي تخيبة نفسه لزاثيريه من وفود الأقاليم (٥٦) .

مكماهون في الاسكندرية :

وواصل مكماهون نشاطه في الاسكندرية فقام بزيارة للمحافظة ، ولدار البوستان العمومية ، ومصلحة الموانئ والمناظر (٥٧) .

كما قام نائب الملك بزيارة كلية فكتوريا فتفقد فصولها وصافح هيئة التدريس بها ، كما زار بورصة ميناء البصل وأبدى اهتمامه بمعرفة الشئون التجارية وأصغى الى الميانات التي عرضت عليه عن كيفية البيع والشراء (٥٨) . وذهب الى محطة كارلتون

(٥٤) المقطم : ١٩١٦/١٠/٢١ .

(٥٥) الدورية نفسها والعدد .

(٥٦) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، جزء ٦ .

(٥٧) الامرام : ١٩١٥/٢/١٣ .

(٥٨) نفسها : ١٩١٥/٢/١٤ .

بالرمل ، فشهد دار الحماية البريطانية الصيفية هناك وطاف في حدائقها يصاحبه موظفو القومسيرية ورجال الفنصلية (٥٩) .

وزار مكماهون مركز فرقة المطافئ الجديد في الاسكندرية ، وشاهد معدات اطفاء الحريق وعرض جنودها . وقصد تكتلات جنود بلوك الخفر فاستعرض الجنود الراكبة والمشاة وسر من حسن نظامها وترتيبها (٦٠) وزار أيضا المستشفى الأميرى بالاسكندرية (٦١) .

وقد أقامت الغرفة التجارية البريطانية مأدبة فاخرة في فندق سافوى تكريما لنائب الملك حضرها أعيان الانجليز ووجهائهما ، وخطب فيها المندوب السامى خطبة قصيرة شكرهم فيها وأعرب عن سروره لزيارة الاسكندرية حيث كانت تلك الزيارة الأولى له وقال « انها بلد جميل شائقة » (٦٢) .

وكان من عادة دار المندوب السامى الانتقال ضيفا للإقامة في مقرها بالاسكندرية واستمر ذلك النظام رغم الحرب وعلى عهد مكماهون ١٩١٥ - ١٩١٦ ، حيث انتقل نائب الملك وموظفو داره الى مصيفهم في بولكى على قطار خاص . وقد اتخذت محافظتا مصر والاسكندرية التدابير الواجبة في محطتى مصر والاسكندرية للمحافظة على النظام في توديع مكماهون (٦٣) .

(٥٩) نفسها : ١٢/٢/١٩١٥ .

(٦٠) الاخبار : ١٥/١٠/١٩١٦ . - الامرام : ١٤/١٠/١٩١٥ .

(٦١) الاخبار : ٢٨/٧/١٩١٦ .

(٦٢) الامرام : ١٣/٢/١٩١٥ .

(٦٣) الامرام : ٦/٥/١٩١٦ - الاخبار : ٦/٥/١٩١٦ .

وقد أقام نائب الملك فى منزل زرفوداكي بالرمل ، وأما المكان
الرسمى فكان دار الوكالة السابقة فى كارلتون (٦٤) .

واستمرت دار الحماية فى إقامة المآدب للترحيب بضيوفها
أو رد التحية على مآدب أقيمت لهم ، فأقامت فى أغسطس سنة ١٩١٦
مأدبة دعى إليها الأمير عمر طوسون ومعتد إيران ، وأسماعيل سرى
وزير الأشغال والحربية ، والسير شيتهم سكرتير دار الحماية
وقرينته وغيرهم من الموظفين وكبار التجار الانجليز (٦٥) .

وعند عودة السير هنرى مكماهون من مصيفه بالاسكندرية هو
وجميع موظفى القومسيرية البريطانية فى أكتوبر ١٩١٦ وصفت
صحيفة الأهرام حفل استقباله فى القاهرة ، بأنه قد استقبله جمهور
كبير من كبار العلماء والموظفين الملكيين والعسكريين والأعيان
والتجار (٦٦) .

مكماهون فى الأقاليم :

قام مكماهون أيضاً بجولات فى الأقاليم من الوجه القبلى حتى
الوجه البحرى استمرارا للدور الاجتماعى والسياسى للمنسوب
السامى فى مصر ، ويظهر ذلك من طابع الاستقبال الذى كان يستقبل
به ، ومن ثقافته للمنشآت الحكومية ، وسماعه لشكاوى الأعيان وكأنه
هو السلطان ، بالإضافة الى ما تحدثه تلك الزيارات من تأثير فى
ظروف الحرب .

-
- (٦٤) نفسها : ١٩١٦/٥/٧ - وانظر أيضاً الدورية نفسها : ١٩١٦/٦/١٢ .
(٦٥) الاخبار : ١٩١٦/٨/٦ - وانظر الأهرام فى ١٩١٥/٢/١١ مأدبة أخرى ،
أعلنت الصحيفة عن اقامتها فى دار الحماية .
(٦٦) الأهرام : ١٩١٦/١٠/١٠ - والمقطم : ١٩١٦/١٠/١٢ .

فقام المندوب السامي بزيارة الى قنا واسوان ورافقه في تلك الزيارة المستر ادوارد سيسل المستشار المالي (٦٧) كما قام أيضا بزيارة الى أسيوط والمنيا حيث تفقد المعاهد العلمية ، والمستشفيات (٦٨) ، فزار في أسيوط مدرسة المعلمين ومدرسة البنات ومستشفى الرمد ، والمدرسة الأميرية ونادى الألعاب الرياضية ومتحف الآثار • والمدرسة الصناعية (٦٩) •

كما ذهب مكماهون أيضا الى طنطا وشبين الكوم وكان يصحبه شيتهم مستشار الدار وجراهام المستشار الداخلي ، وقابل هناك أولا العلماء ووكلاء قناصل الدول والرؤساء الروحانيين ، ورؤساء المصالح فأعضاء الجمعية التشريعية فأعضاء مجالس المديرية والبلدية ، فالأعيان فوكلاء الصحف وكان يحدث كل فريق مما لديه من الشئون وطلب منه أحد الحاضرين النظر في مياه الشرب في طنطا فوعدهم خيرا (٧٠) وقد شكر نائب الملك وكلاء الصحف بأنه مسرور جدا من الصحافة المصرية ، لأنه لم ير منها مدة وجوده في مصر الا كل مساعدة في تلطيف الحالة الحاضرة (٧١) (*) •

وبعد تلك المقابلات توجه مكماهون لزياراته المعتادة ، فزار المدرسة الابتدائية والجامع الأحمدي ، ومدرسة البنات التابعة لمجلس المديرية ، فمدرسة لأمر كان •

فمدرسة الراهبات ، كما زار أيضا المستوصف والمجأ العباسي والمدرسة الثانوية ومدرسة الصنائع • ثم ذهب الى شبين

(٦٧) الأهرام : ١٩١٥/٣/٣

(٦٨) نفسها : ١٩١٥/٥/١٥

(٦٩) نفسها : ١٩١٥/٥/١٧

(٧٠) نفسها : ١٩١٥/٤/٢٠

(٧١) الدورية نفسها والعدد •

(*) الصحف المصرية في تلك الفترة كانت واقعة تحت الرقابة •

الكوم حيث زار المعاهد العليا والمدارس الثانوية والزراعية والمدرسة
الأميرية والمستوصف (٧٢) .

وقد فعل مكماهون الشيء نفسه عند زيارته للشرقية والدقهلية
حيث زار ديوان المديرية ثم مستشفى فقر الدم في الشرقية وتجول
في بعض المدارس التجارية والصناعية ثم زار مدرسة للبنات
ووابور المياه (٧٣) .

وفي المنصورة كذلك افتتح المنتزه الجديد بصورة رسمية ،
وقام بزيارة المدرسة الابتدائية الأميرية ، ومدرسة الصنائع حيث
تفقد ورشها ومدرسة الزراعة حيث شاهد التلاميذ يشتغلون
فيها (٧٤) .

مكمَاهون والحرب :

كان من مهام مكماهون أيضا الاشراف على الشئون الحربية في
مصر ، وقد تعددت وجوه ذلك النشاط من المناداة بجميع التبرعات
أو زيارة المستشفيات العسكرية الى زيارة جبهة القتال .

فوجد المنسوب السامي قد شجع الاكتتاب المفتوح لاعانة
المستشفيات العسكرية في مصر تحت رعايته (٧٥) . وقام بمعاينة
السفن الألمانية المحجوزة في ميناء الاسكندرية والتي عدت من غنائم
الحرب (٧٦) .

(٧٢) الاهرام : ١٩١٥/٤/٢٠ .

(٧٣) نفسها : ١٩١٥/٥/٦ .

(٧٤) نفس الدورية والعدد .

(٧٥) نفسها : ١٩١٥/١/٣٠ .

(٧٦) نفسها : ١٩١٥/٢/١٤ .

وقبل أن يكون الرئيس الفخري لجمعية الصليب الأحمر
البريطانية في الاسكندرية (٧٧) • وشرع في اكتتاب غام بالقطر
المصري لجرحى الحرب ، وعقد لذلك احتفالا بالاسكندرية وآخر في
القاهرة • خطب في كل منهما خطبا طويلة في بيان مزايا الصليب
الأحمر (٧٨) •

ويصف سعد زغلول في مذكراته تأثير تلك الدعوة على المصريين
بقوله انه : « ما بلغت هذه الدعوة حكام الأقاليم ، حتى قاموا يحثون
الأهالي على الإكتتاب فأخذ الناس يقبلون عليه ، ويتشاورون فيه ،
ويتزايدون عليه حتى بلغ المجموع مبلغا عظيما » (٧٩) •

ولكن الذى ساعد على ذلك الاقبال هو الرهبة من الأحكام
العرفية وتنفيذها وان لم يهدد بها الحكام فعلا (٨٠) •

وقد سر مكماهون من نتيجة الاكتتاب وشكر المصريين لتبرعهم
لصليب الأحمر البريطانى حيث بلغ ما جمعه ١٢٢٥٣٤ جنيهها
مصريا ، قالقى كلمة شكر فيها المصريين حيث أعرب عن سروره
للأمة المصرية الذى تشاركه فيه ليس فقط الجالية البريطانية بل
سكان بريطانيا العظمى ، لإظهارها هذا اليهود والسخاء لتجنب آلام
العساكر والبحارة البريطانيين المرضى والجرحى ، دلالة على انعطافها

(٧٧) الاخبار : ١٩١٥/٧/٣ •

(٧٨) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، ص ٢٦٦ الجزء الخامس ، انظر
الامرام : ١٩١٥/١٠/٢٠ • جمعية الصليب الأحمر البريطانية ، خطبة مكماهون
في الاسكندرية ، وايضا الامرام : ١٩١٥/١١/٢٠ الاكتتابات للصليب الأحمر •
(٧٩) نفس المصدر والصفحة والجزء وذكر « سعد انهم قد قدروا المبلغ
بمائة الف جنيه » •

(٨٠) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

نحو الدولة الحامية وتقديرها لهؤلاء الأبطال الذين أصيب الكثيرون منهم دفاعا عن سلامة القطر المصرى !! « (٨١) .

ويبدو من تلك الكلمة وكان الانجليز قد دخلوا خربا من أجل مصر ، وليس أن مصر هي التي أقحمت في حرب لا تافقة فيها ولا جمل ، وتحملت خسائر في الأرواح والأموال ، ثم تبرع أثريائها أيضا لجرحى الدولة المختلة بلادهم ، بالخوف والأكراه ، فقد أجبر المديرون في الأقاليم على جمع الإعانات للصليب الأحمر ! ويصف سعد زغلول ذلك بقوله « فما هنم الضرائب ، بل ما هنم المصائب » (٨٢) ومع ذلك فقد تبرع بخمسة جنيهات ، « خشية أن يتنزع خصومه بذلك الى الوشاية به » (٨٣) . ومع ذلك كله أيضا يكتب مكماحون الى حكومته يوضح لها حقيقة الاسهامات التي قدمتها مصر الى بريطانيا ، حيث كانت وزارة الخارجية في ٢٣ مارس ١٩١٦ قد أرسلت عن موضوع « الاسهامات التي يمكن أن تدعى مصر أنها قدمتها في نفقات الحرب » فيكتب المندوب السامي الى حكومته مؤيدا للملاحظات التي أبداه اللورد ادوارد سيسل المستشار المالي والذي يوافق عليها تماما ويرى أنها كافية لتصحيح سوء الفهم الذي انتاب السلطات العسكرية ورجال المالية البريطانية بشأن الوضع المالي واتجاه مصر فيه (٨٤) . ويشير الى ما قدمته مصر بقوله :

فقد وضعت مصر كل مواردها سواء المادية أو البشرية وبدون تحفظات تحت تصرف الحكومة البريطانية للأهداف الحربية وأن الانتقادات التي توجه من هذه الدوائر ليست عادلة .

(٨١) الأهرام : ١٢/٤/١٩١٥ ، والمقطم : ١٦ - ١ - ١٩١٦ « نائب الملك وشكره للامة المصرية » ، دلالة على استمرار تبرع المصريين لجرحى الحرب البريطانيين في عام ١٩١٦ أيضا .

(٨٢) منكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء السادس ، ص ١٠٢ .

(٨٣) المصدر نفسه والجزم ، ص ١٠٣ .

(٨٤) F.O. 407/183 No. 101 Mc Machon to Balfour May. 25. (٨٤)

ويختتم مكماهون حديثه لوزير خارجيته بقوله : وقد اضطرت في تاريخ لاحق أن أكتب لكم حول هذه القضية بأسهاب أكثر واطهر الالتزامات الكبيرة المعنوية والمالية التي وفّت بها مصر تجاه حكومة جلالته خلال الحرب ، (٨٥) .

واستمرارا لدور المندوب السامي في الاشراف والمراقبة لشئون الحرب في مصر ، تصدّدت زيارته لمنطقة القتال ، فتفقد القوات المراقبة على حدود مصر الشرقية في المعسكرات والخنادق (٨٦) ، ورافقه الجنرال أرشيبالد ميري قائد القوات البريطانية في مصر ، والكولونيل واطسن الملحق العسكري بدار الحماية ، واللورد سيسيل المستشار المالي ، وعندما وصلوا الى القنطرة ذهبوا الى خطوط القتال التي تليها لمعاينتها وتعهدها (٨٧) .

ولم يكتب السير هنري مكماهون تقريراً عن حالة مصر طوال مدة عمله فيها كسائر معتمدى الحكومة الانجليزية قبل اعلان الحماية واعتقد ان ذلك كان بسبب الحرب ، فالسير وينجت كتب تقريراً في أواخر عام ١٩١٨ والنبى استمر يكتب تقاريره حتى عام ١٩٢٢ .

وقد تساهلت جريدة الأخبار عن أسباب امتناع نائب الملك مكماهون عن كتابة التقارير وهل ذلك وقتاً لمناسبة الحرب أم سيكون دائماً ، « حتى نستطيع التعرف على حالتنا السياسية فتعيد

1916.

(٨٥)

(٨٦) الامرام : ١٩١٦/١١/٢٨ ، ١٩١٦/٢/١٦ مكماهون يزور حدود مصر

الشرقية .

(٨٧) نفسها : ١٩١٦/١٢/٣ ، انظر ١٩١٥/١/١٧ ، وايضا الدورية نفسها

١٩١٥/١/٢٠ عن جولات مكماهون وقائد الاحتلال في منطقة القناة .

لنا هذه التقارير ذكرى بلاغة كرومر وبيانه الساحر ، ومهما يكن من الأمر فأننا نرجو أن يكون لنا من عناية الحكومة بوضع التقارير عن أعمالها ما يقوم بشيء مما يفوتنا من سكوت نائب الملك « (٨٨) » .

وحيل مكماهون عن مصر في ٢٤ سبتمبر ١٩١٦ :

قضى مكماهون في مصر ٢٢ شهرا ثم استدعته حكومته للعودة إلى بلاده وترك منصبه ، وقد علل ذلك بأن الحكومة البريطانية رأت أن مركز ممثلها في مصر في السنوات الأخيرة من الأفضل له أن يشغله قائد عظيم خارج من السلك العسكري لا السلك السياسي ، فأنها عينت كيتشنر يوم كانت الحرب ناشبة بين إيطاليا وتركيا ، وكانت حدود مصر الغربية ذات أهمية في هذه الحرب (٨٩) .

وعندما ناقش مجلس العموم البريطاني مسألة السير « هنري مكماهون » ، وقف أحد أعضاء المجلس قائلا ، « انه في خريف عام ١٩١٦ استدعى مكماهون تلغرافيا من مصر بلا انذار سابق وقيل له لأول مرة ان تعيينه في مصر كان وقتيا ، ولا يخفى ما في هذا من قلة المجاملة ولا سيما أن اسم خلفه نشر في « الفايت » الرسمية ، قبل أن تسنح له فرصة كافية لمخاطبة الخارجية في الأمر » (٩٠) . واستطرد العضو سائلا وزير خارجيته ، لماذا خرج من منصبه على كره منه ، ووضع في منصب لم يطلبه ، ولكنه قيل له ان وجوده فيه لمصلحة بلاده ، وقد قضى استدعاؤه هذا إلى أقاويل كثيرة في مصر ، وقد لحق سمعته ضررا كبيرا من هذا الاستدعاء العاجل ، التي لم ترع فيه كرامته الرعاية الواجبة ولم ينتقد أحد سلوكه في مصر ومنذ خروجه لم يتولى منصبا (٩١) .

(٨٨) الأخبار : ١٩١٦/٦/١٥ .

(٨٩) الدورية نفسها : ١٩١٦/١١/٩ « الأمل القومسيير البريطاني » .

(٩٠) المقطم : ١٩١٩/٢/٢٥ .

(٩١) الدورية نفسها والعدد .

وقد اعترفت الخارجية البريطانية في ردّها على الاستجواب بأن تعيين مكماهون كان وقتيا لحين عودة كيتشنر ، وأنه لم يكن يعرف بذلك ، ولكنها أنكرت شبهة قلة المجاملة في استدعائه (٩٢) .

وشرح جراى سبب استدعاء مكماهون ، « بأن ظروف مصر الحرجة كانت تقتضى وجود رجل يعرف البلاد معرفة خاصة وقال أن معرفة وينجت لمصر كانت توصله للمنصب ، ولا يحط من هنرى أن يقال أن معرفته وخبرته كانتا عن غير مصر » (٩٣) .

ويبدو هذا الكلام صحيحا الى حد كبير فان تعيين مندوب سامى جديد على معرفة تامة بشئون مصر وأحوالها لهو أقدر على تدعيم الحماية وامتلاك زمام الأمور ، كما أن سوء العلاقة بين مكماهون والسلطان وباتتالى بينه وبين المستشارين البريطانيين وعلى رأسهم سيسل أدى الى قيام جفاء بينه وبينهم ، مما قد يترتب على ذلك من عدم استقرار قد تكون انجلترا فى غنى عنه فى ذلك الوقت العصيب (٩٤) .

أما الصحف المصرية فقد علق بعضها على خبر نقل مكماهون من مصر بأن أثنت على كفاءته وشخصيته فذكرت وادى النيل ، أنه من خير الرجال كفاءة سياسية ، ومقدرة على تأدية الواجب فى المنصب الذى يتولاه مع المحافظة على رضا السلطات التى تشاركه

(٩٢) العدد نفسه .

(٩٣) نفسها : العدد نفسه وانظر الاخبار : ١٠/١١/١٩١٦ أراء أخرى فى

استدعاء تعيينه فى منصب سام .

(٩٤) انظر د - لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ٥٢ - ٥٣ ومذكرات سعد

زغلول المنشورة ، الجزء الخامس . عن سوء العلاقة بين مكماهون والسلطان ،

ص ٨٤ - ٨٥ ، ٨٧ .

العمل ، وعلى رضا الأمة التي يتولى منصبه في بلادها كما أنه أيضا لم يكن شديدا في موضع اللين ولا لينتا في موضع الشدة بل كان حاذقا هادئا (٩٥) .

وعلفت الأختار أسفة على رحيله وأنه قد لاج خلال الفترة القصيرة التي أقامها في مصر ما يدل على حسن نياته نيجو هذه البلاد وأهلها (٩٦) .

كما أثنت جريدة المقطم على كفاءة مكماهون وخاصة مع المنة القصيرة التي أقامها في مصر خلافا عن سبقوه في منصبه ، الأمر الذي لم يتح للمصريين أن يزوا من آثاره ما يمكنهم من الحكم على أفعاله ، كما أنه قام بعمل مهم في رأيها وهو « تطبيقه الصرامة الملازمة للنظامات العسكرية الى الحد الذي تحتمله الهيئة الاجتماعية المصرية » (٩٧) .

أما الصحف الأجنبية فقد أشادت أيضا بمكماهون ، ووصفته بأنه كان دائما بعيدا عن العجلة والمخطأ (٩٨) .

كما أنه اختار طول مدة وجوده في مصر أن ينزوى ويحتجب لأنه أدرك وجوب اجتناب كل نزاع بين السلطين المدنية والعسكرية في مصر ، على أن الاحتجاب لا يعنى عدم تتبع سير الأعمال أو انفلات زمام الأمور وهو ما فعله المندوب السامى فقد كان يبدى شديد الاهتمام بكل ما حوله واشترك في تسوية جميع المسائل التي ظهرت (٩٩) .

(٩٥) الأخبار : ١٩١٦/١١/٨ .

(٩٦) الدورية نفسها والعدد .

(٩٧) المقطم : ١٩١٦/١١/٨ .

(٩٨) الأخبار : ١٩١٦/١١/٩ ، لا بورص اجبسيان .

(٩٩) المقطم : ١٩١٦/١٢/٢٢ .

ريجنالد وينجت مندوبا ساميا على مصر :

ولد فرنسيس ريجنالد وينجت Wingate في ٢٥ يونية ١٨٦١ ، وقد أصبح مندوبا ساميا على مصر وهو يبلغ من العمر ٥٦ عاما ، وتلقى علومه في مدرسة خصوصية ثم انتقل الى المدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٨٨١ ، ورقى الى رتبة ملازم في الجيش البريطاني ، وخدم في الهند وعدن من ١٨٨١ حتى ١٨٨٣ (١٠٠) .

وفي عام ١٨٨٣ التحق بالجيش المصري ، وعين قومندان لمستشفى الكوليرا ، ثم عين ياورا وسكرتيرا عسكريا للجنرال ايفلن وود Evelyn-Wood في أثناء حملة النيل وصحراء البيوضة ، وأنعم عليه بالنيشان المجيدى الرابع وميدالية النيل ونجمة البرونز ، ثم ترك خدمة الجيش المصري في آخر تلك السنة ، وسافر الى انجلترا فعين ياورا للقائد العام في شرق انجلترا ، ثم أعيد في عام ١٨٨٦ الى خدمة الجيش المصري (١٠١) ، حيث تقلب في مناصب وزارة الحربية وشهد العديد من المعارك في السودان ، وتولى رئاسة مصلحة المخابرات حتى شبه « بأنه كان عين مصر في سودانها » ، وقاد حملة دقله الى القوز في عام ١٨٩٦ (١٠٢) .

وفي عام ١٨٩٧ ندب الى مهمة سياسية في الحبشة حيث قام بها خير قيام وأهدى له نيشان ملك الحبشة ، وعندما عاد الى مصر كان الجيش المصري قد استعد لحملة النيل ، فعينه الملكة فكتوريا ياور شرف لها ، ورقى الى رتبة كولونيل ، وشهد معركة العظيرة

(١٠٠) المقطم : ١٩١٦/١١/٧ ، الامرام : ١٩١٧/٥/٢٩ عيد ميلاد وينجت :

٢٥ يونيو يبلغ ٥٧ عاما .

(١٠١) نفسها .

(١٠٢) الامرام : ١٩١٦/١١/٧ ، والمقطم العدد نفسه .

عام ١٨٩٨ ، والخرطوم وفشودة . وقد نوه باسمه فى تقرير القائد العام ، وحصل على نيشان القديسين ولقب سير ، ومنح رتبة لواء فى الجيش المصرى بعد حملته فى القضاء على المهديّة فى السودان .

وفى ٢٢ ديسمبر عين سردارا للجيش المصرى ، وحاكنا عاما على السودان (*) ومنح لقب الدكتوراه الفخرية ، فى الآداب من أكسفورد عام ١٩٠٥ (١٠٣) .

أما عن أسباب اختيار الحكومة البريطانية للسير وينجت مندوبا ساميا على مصر ، فقد كانت تلك الفكرة مطروحة من قبل أن يعين مكماهون مندوبا على مصر . فعندما استدعى كتشنر الى لندن ، لتعيينه وزيرا للحربية فى بلاده ، وأعلنت الحماية البريطانية ، فكر ولاية الأمور فى انجلترا فى تعيين وينجت مندوبا ساميا ليحل محل اللورد كتشنر (١٠٤) ، وكان هناك من الأسباب ما يرجح تلك الفكرة ، « سيرته الطيبة ، كفاءته . ومعرفته باللغة العربية نتيجة لاقامته سنين طوال بالسودان » (١٠٥) الى جانب وهو الأهم فى رأى معرفته الوثيقة بمصر والمصريين . فقد كان وينجت على علاقة طيبة بالسلطان حسين ، منزلته فى الجيش المصرى حيث عمل به فترة طويلة ، ولما له من علاقة مع كثير من أعيان المصريين (١٠٦) . باختصار فهو على دراية واسعة بشئون مصر والمصريين .

(*) السير وينجت : استمر سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ١٦ عاما السابقة على توليه منصب المندوب السامى .

انظر F.O. 407/183 No. 98.

(١٠٣) المقطم : العدد نفسه . الأهرام : العدد نفسه .

(١٠٤) الأخبار : ١٩١٦/١١/٩ - المقطم : ١٩١٦/١١/٨ .

(١٠٥) الأهرام : ١٩١٦/١٢/٢٧ .

(١٠٦) الدورية نفسها والعدد . د . لطيفة سالم ، المرجع نفسه ، ص ٥٢ - ٥٣ .

ولكن الحكومة البريطانية تراجعت عن تلك الفكرة أولا لأن احتمال عودة كتشنر الى مصر بعد انتهاء الحرب كانت قائمة ، ثانيا - وهي الأرجح « أن أهل الحل والعقد الانجليز رأوا أهمية بقائه في السودان في ذلك الوقت » (١٠٧) الأمر الذي أدى الى تعيين السير هنرى مكماهون .

حتى أن القرار الرسمي الذي صدر من الحكومة البريطانية بتعيين وينجت مندوبا ساميا في ١٩١٦/١١/٦ ، قد ذكر أن تعيين مكماهون كان مؤقتا اذ قال « أعلن أن حكومة جلالة الملك قررت نهائيا تعيين وينجت في منصب القومسيّر العالي البريطاني في مصر الذي تولاه السير هنرى مكماهون مؤقتا » (١٠٨) . وأعلن أن ذلك التغيير يتم في آخر السنة . وهكذا فبعد وفاة اللورد كتشنر ، وزوال الخطر في السودان بسحق سلطان دار فور رجع الساسة البريطانيون الى فكرتهم الأولى بتعيين وينجت باشا في المنصب الذي كان معدا له تعيينا نهائيا ، « وخاصة بعد الغزو التركي لقناة السويس ، ووضوح أهمية مصر الحربية كان لابد من وضع نظام جديد خصوصا بعد أن ثبت أن هناك صدى لدسائس ألمانيا وتركيا » (١٠٩) ، لذا كان من المناسب أن يعين مكان مكماهون رجل له خبرة عسكرية بتلك المنطقة (*) - ضارم تكون له السلطة المطلقة لكبح جماح أى دسيسة تقوم ، وهذا ينطبق على وينجت

(١٠٧) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩

(١٠٨) الامرام : ١٩١٦/١١/٦

(١٠٩) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(*) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ حيث نكرت أن الحكومة الانجليزية رأت ان يكون ممثلها قائد عظيم خارج من السلك العسكرى - لا السلك السياسى ، فانها عينت كتشنر يوم كانت الحرب ناشبة بين ايطاليا وتركيا ، وكانت حدود مصر العربية ذات شان في هذه الحرب .

الرجل العسكرى الذى يمكنه بسهولة السيطرة على الموقف « (١١٠) على الأخص أنه يعرف مصر والمصريين جيدا ، الأمر الذى لم يكن متوفرا لدى مكماهون كما سبق الإشارة ، رغم أن كليهما رجلا عسكريا ، فإن مكماهون خاض معاركه فى منطقة الهند الآسيوية ، ووينجت خاضها فى أفريقيا .

وعلى أية حال فإن كلا من مكماهون ووينجت كانا متشابهين إلى حد كبير فكلاهما لم يستمر فى منصبه سوى عامين ، وكلاهما أيضا قد تولى منصبه والسلطة العسكرية لها الكفة الراجعة فى حكم البلاد ، وكانا كلاهما مفتقرين إلى المقدرة السياسية والشخصية القوية التى تستطيع فرض إرادتها حتى على حكومتها ، فلم يتسن لهما اكتساب ثقة وزارة الخارجية البريطانية بكل معنى الكلمة (**) .

فالسير وينجت لم يستطع فرض رأيه بضرورة وأهمية مقابلة حكومته للزعماء المصريين بعد انتهاء الحرب عندما أرادوا الذهاب إلى لندن لاسماع أولى الأمر هناك بوجهة نظرهم الأمر الذى أدى إلى فقدته منصبه بعد ذلك بقيام ثورة ١٩١٩ . ويبدو تعليق التيمس صحيحا عند مقارنتها لظروف مصر على أيام كل من السير مكماهون والسير وينجب إذ قالت « أن السير وينجت نائب جلالة الملك الجديد أوفر حظا من سلفه لأنه جاء إليها وهى فى حالة تختلف اختلافا بينا وحالتها وقت استلام سلفه لمنصبه فى شهر يناير ١٩١٥ ، ومن الطبيعى أنه سيجد أمامه أمورا كبيرة ومسائل عديدة مهمة تقتضى الفطنة ولكن الأمور أصبحت هينة عليه فهو لا يحتاج الآن إلى عناية كبير فى إدارة دولابها » (١١١) .

(١١٠) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .
 (**) Polson Newman, Op. Cit., p. 211.
 (١١١) الأهرام : ١٩١٧/١/١٢ .

وقد وصل وينجت الى مصر قادما من السودان فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٦ ، وذلك بعد عودة مكماهون الى بلاده ، وبذلك خالف وينجت عادة المعتمدين البريطانيين فلم يود أن يرى سلفه قبل سفره بل تباطأ فى قدومه حتى رجل عن هذه الديار (١١٢) . وقد وصف سعد زغلول الاستقبال غير المسبوق الذى استقبل به وينجت (١١٣) بقوله ، انه قد اجتمع لاستقباله من الناس ، على اختلاف طبقاتهم وأديانهم ومشاربهم ما لم يجتمع لاحد من قبله ، لا من معتمدين ولا من حاكمين ، وقد صانحهم جميعا ، وخص من يعرفه منهم ، وهم كثيرون ببعض الكلمات الطيبات ، ومكث يسلم على الناس ويلاطفهم ٤٥ دقيقة (١١٤) .

وقد علق سعد زغلول على ذلك بالحق « ان أخوف ما أخافه على أمتى هذا البشر والایناس » (١١٥) .

ويبدو أن ذلك الاستقبال الفخم والكبير ، كان نتيجة لمعرفة وينجت بالكثير من أعيان المصريين ورجال الجيش ، فقد كان سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان . كما أنه كان يملك قصرا فى القاهرة ، ويجيد العربية مما يجعله على علاقة وثيقة بالعديد من المصريين .

وعندما أعلن عن تعيين السير وينجت مندوبا ساميا على مصر ، صدر بلاغ رسمى ، يمكنه من الاحتفاظ بوظيفة حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى .

(١١٢) مذكرات سعد زغلول : ج ٦ ، ص ١٦٤ وايضا الامرام : ١٩١٦/١١/٢٣ .

(١١٣) انظر المقلم : ١٩١٦/١٢/٢٨ الدورية نفسها : ١٩١٦/١٢/٢٨ .

(١١٤) مذكرات سعد زغلول ، الجزء نفسه ، ص ١٦٥ .

(١١٥) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

وقد صدر هذا البلاغ من الخرطوم ونص على « أن تعيين السير وينجت في منصبه المندوب السامي لجلالة الملك في القطر المصري ، لا يفضى الى أقل تغيير في العلائق والعلاقة الموجودة الآن بين معاليه والسودان ، وكذلك بينه وبين ادارة البلاد ، فلهذا يرى معاليه أن اقامة الحفلات الرسمية وحفلات الوداع عند سفره الى القاهرة تكون في غير محلها وبلا جدوى ، وسيقوم بوظيفتى الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى تحت رقابة السير ريجنالد وينجت الكولنيل لى ستاك باشا السكرتير الملكى لحكومة السودان وسيكون تعيينه حاكما عاما للسودان وسردار الجيش المصرى بالنيابة طوال مدة الحرب ، وسيرافق معاليه الى القطر المصرى بعض الموظفين الخصوصيين الملحقين به شخصيا والغرض من ذلك ابقاء العلائق والصلات محكمة الارتباط دائمة الاتصال بين السير وينجت فى القاهرة وحاكم السودان وسردار الجيش المصرى بالنيابة فى الخرطوم » (١١٦) .

وقد علق سعد زغلول على ذلك بقوله كيف صدر هذا البلاغ فى الخرطوم ولم يصدر من مصر ، مع كونه يمس حكومة مصر ، ولها شركة فيه ولا ندرى كيف يجمع نائب الملك بين الوظيفتين معا » (١١٧) .

ولو عقدنا مقارنة بين السير وينجت وأسلافه من المعتمدين البريطانيين فى مصر لوجدنا أن جميعهم عدا كتشنر كانوا يحملون لقب سير ، وهم السير ايفلين بارنج ، والسير الدون جورست ، والسير هنرى مكماهون ، وقد اشترك وينجت مع كل من كرومر وجورست وكتشنر فى خدمة الحكومة المصرية قبل توليهم النيابة

(١١٦) الامرام : ١٩١٦/١١/١١ .

(١١٧) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

عن الملك ، وان كلا من وينجت وكتشنر رجلا حرب وإدارة فقد
اشتركا في فتح السودان ، وتعاقبا على كرسي الحكم فيه ، ولكن
مدينة وينجت في الخرطوم كانت أطول من أيام سلفه (١١٨) .

أخذ وينجت منذ وصوله الى مصر وتسلمه مهام منصبه في
وضع الأسس والقواعد التي يعتزم القيام بها في مصر .

ففي رسالة منه يشرح فيها سياسته الى حكومته ذكر أنه منذ
أن وصل الى مصر وهو يجري لقاءات عديدة ويومية وذلك لسببين
أولهما : أنه يرى أنه من المرغوب في بلد نصف شرقي ترك الانطباع
بأنه ملم بكل ما يحيط به .

وثانيهما : ما تتيحه له هذه اللقاءات من الحصول على معلومات
من مصادرها الأصلية عما يجري في البلاد .

ثم يرى أن الوقت قد حان لأن يشغل نفسه بالمشاكل الأكبر ،
ومن ثم فسوف يتوقف عن اجراء اللقاءات المتعددة التي كانت تحدث
من قبل « (١١٩) » .

وقد أشاد وينجت بزملائه في دار المندوب السامي وبنظامها
أيضا فقال ويعمل شتيهام وهيئة الدار بشكل جدي وقدموا له كل
مقولة ممكنة ، وأن المؤسسة التي أقامها أسلافه في الدار تدعو الى
الاعجاب اذ أنها تسهل سير العمل ، وتساعد في ممارسة سلطاته
كما أنها تيسر السيطرة التي يمكن أن يفرضها هنا والتي بدأها
اللورد كتشنر وأسلافه .

(١١٨) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ .

F.O. 407/183 No. 98 Wingate to Balfour Feb., 11, 1917. (١١٩)

وأنه يتعامل مع الأمور بروية في البداية ، وقد أخذ يتبين « الآن » الخط الذي ينبغي أن يسير عليه والذي يعتقد أنه سوف يكون مثمرا ، ثم ان المنهج الذي يقوم عليه العمل مألوف لديه ، كذا الأفكار التي كان يتداولها أسلافه ، وليس هناك من شك في أن تغير الرضعية السياسية للبلاد ، قد أدت الى أن تتحمل دار المتشوب السامي مسئولية أكبر في الإدارة وبالتالي لا يصبح دورها دبلوماسيا خالصا (١٢٠) .

وفي الحقيقة أن وينجت كما ذكر لحكومته قد قابل العديد من المصريين سواء الوزراء أو السياسيين أو الأعيان ، أو رجال الدين (*) ، ربما ليوحى للمصريين بسنه سياسة جديدة تختلف عن سياسة سلفه ، وأرى أيضا أن وجود وينجت كحاكم عام للسودان لنحو ١٦ عاما دفعه الى أن يحكم مصر بالأسلوب نفسه حتى يمكن القول انه تولى منصب المندوب السامي بمنطق الحاكم العام .

علاقة وينجت بالمستشارين والموظفين البريطانيين :

كان أول ما قام به السير ريجنالد وينجت هو نقل اللورد سيسيل مستشار المالية ، والمؤيد لسياسة مكماهون بل ربما صانعها ، وفي ٣١ يناير ١٩١٧ كتب وينجت الى وزير خارجيته طالبا نقل المستشار المالي أن المسألة ليست عدم وفاق بيني وبين سيسيل ، لكن سلطان والوزراء ليست على ما يرام ، وأنني اعتقد ان أنني لا أريد أن الاقوى أية عراقيل في سبيل تعامل مع الوزراء المصريين ، وعلى القور ودون انتظار رد لندن نحي سيسيل وأحل محله سير بروفيتات (١٢١) .

Ibid.

(١٢٠)

(*) الأهرام : ١٩١٧/١/٢٩ ، ١٩١٧/١/٢٠ ، ١٩١٧/١/٣١ .

(١٢١) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

وواضح من هذا القرار بالعزل أن كلا من وينجت وسيسل كانا على اختلاف قبل أن يعين وينجت مندوبا على مصر ، حتى أن سعد زغلول يذكر عند وصول المندوب السامي مصر بأن من « الشائع على السنة القوم أنه لا يود اللورد سيسل ، ولا يالفه » (١٢٢) .

وقد صارت العلاقة بين المندوب السامي الجديد ، والمستشارين والموظفين البريطانيين مثل ما كانت على عهد أسلافه ، من النفوذ المسيطرة للمستشارين البريطانيين والموظفين على الوزراء المصريين بل وعلى السلطان ، وسوف يتضح لنا ذلك عند عرض العلاقة مع السلطان أو الحكومة المصرية .

واشتركهم أيضا في القرارات السياسية مع المندوب السامي ، مثل معارضة برونيث ترشيح سعد وزيرا في وزارة حسين رشدي الثالثة ، ونقله البرنامج السياسي لرشدي إلى المندوب السامي الذي نقله إلى حكومته .

كما يبدو أيضا لنا في علاقة السير وينجت بالمستشارين والموظفين البريطانيين أنه لم يكن صاحب شخصية استبدادية في رأيه ، فكثيرا ما أخذ برأيهم أو تأثر به . وعلى أية حال فلم يكن مثل كرومر أو كتشتر .

كانت العلاقة بين دار المندوب السامي والمستشارين والموظفين البريطانيين تبدو أكثر انفتاحا على المصريين منها في عهد مكماهون ، وذلك يظهر من المقابلات العديدة لوينجت مع المصريين من مختلف الوظائف والطبقات (*) . ويذكر سعد زغلول أنه عند استقبال

(١٢٢) مذكرات سعد زغلول ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٦٤ .

(*) انظر الاصرام : ١٩١٧/٣/١١ ، ١٩١٧/٣/١٦ ، ١٩١٧/٣/٢٢ ،

١٩١٧/٤/٢٤ مقابلات للمندوب السامي مع المصريين .

المسكر تبر الشرقي له في دار الحماية « بأنه كان أحسن استقبال ،
وغاية في الوداد والاحترام » (١٢٣) .

وقد علق على ذلك : « بأنه لا يتوى سر هذا التغير ، وقد رأى
كل ما في دار الحماية ضاحكا ! ، حتى أنه ظن أن هذا خيال وليس
حقيقة » (١٢٤) .

وكان كل مستشار أو موظف بريطاني كبير يقوم بعمله ،
ثم يذهب الى دار القومسيرية البريطانية لمناقشة الموضوع مع المندوب
السامي أو تعريفه به أو عرضه عليه وللأسف فإن تلك المقابلات لم
تنشر لنا تفاصيلها كي نعرف كيف كانت تدار الأمور بينهم .

فنجده مستشار الداخلية جيمس هينز يسافر الى الاسكندرية
وبورسعيد فيتفقد في الأولى ملجأ المهاجرين والمهاجرات مصطحبا
اللواء هوبكنس حاكم دار بوليسها (١٢٥) .

وفي بورسعيد يستقبله محافظ عموم القنال والميرالاي جرانت
حكم دار بوليسها ويزور محل المهاجرين والمهاجرات الأرمن فيها
ويبحث أحوالهم وشئونهم (١٢٦) .

وبعد عودة هينز قابل السير وينجت في دار الحماية ، شارحا
له رحلته الى بورسعيد وملاحظاته على حال المهاجرين والمهاجرات
الأرمن الموجودين فيها (١٢٧) .

(١٢٣) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١٦٧ .

(١٢٤) المصدر نفسه والصفحة .

(١٢٥) الدورية نفسها : ١٩١٧/٢/٣ .

(١٢٦) الدورية نفسها : ١٩١٧/٢/١٥ .

(١٢٧) للعدد نفسه .

وفي مقابلة أيضاً مع مستشار الأشغال السير مردخ ميكونالد ، بعد عودته من الاسكندرية مع اسماعيل سرى وزير الأشغال ، أبدى له رأيه في مشروعات الرى والصرف الجديدة بمديرية البحيرة والمال المطلوب لانفاذها واتمامها (١٢٨) . وذكرت الأهرام « بأن رأيه فى هذه المشروعات متفق مع رأى وزير الأشغال فيها ولا يختلف معه فى شيء مطلقا » (١٢٩) .

وتعددت مقابلات وينجت مع الوزراء المصريين والمستشارين والموظفين البريطانيين فعلى سبيل المثال ، قابل وينجت فى دار الحماية مستشارى الأشغال والمعارف والحقانية وكثيرين غيرهم من كبار الموظفين البريطانيين (١٣٠) .

وبعد عودة مستشار الداخلية من رحلته الى الوجه القبلى ، يتوجه الى دار الحماية ويقابل وينجت مقابلة خصوصية قصيرة ، ليبلغه نتيجة رحلته الأخيرة فى الوجه القبلى ، وتبجمل الاقتراحات والمطالب التى رفعت اليه وملاحظاته عليها (١٣١) .

وتؤكد هذه المادة عن وينجت على :

١ - سبق منصب المندوب السامى عن منصب السلطان أو رئيس الوزراء حتى أنه أصبح له فى الصحف قسم خاص تحت عنوان « رسمى » وهو ما يقابل الآن أخبار النبوة .

٢ - أنه لا يذهب للقاء كبار الموظفين المصريين بمن فيهم رئيس الوزراء «رشدى باشا» بل هم الذين يأتون اليه فى الدار (*) .

(١٢٨) الأهرام : ١٩١٧/٢/٨ وايضا ١٩١٧/٢/٦ بحث مسألة رى البحيرة .

(١٢٩) العدد نفسه .

(١٣٠) نفسها : ١٩١٧/٢/١٦ .

(١٣١) نفسها : ١٩١٧/٤/٦ .

(*) انظر الأهرام : ١٩١٧/٢/٧ ، ١٩١٧/٤/١٥ ، ١٩١٧/٤/٢٢ .

٢ - كثرة مقابلاته لمستشار الداخلية أكثر من أى زميل آخر ،
ربما لظروف الحرب . وتولى مستشار الداخلية منصب الحاكم
العام ، أو لأهمية الأمن فى تلك الفترة (*)

المنسوب السامى وينجت والمصريون :

وينجت فى القاهرة :

حرص وينجت كاسلافه على القيام بزياراتهم التقليدية لبعض
المؤسسات الحكومية أو المتاحف أو المدارس وغيرها . وبرغم من
ظروف الحرب وانشغالهم بها فقام وقرينته بزيارة لدار الآثار العربية
ودار الكتب السلطانية لمشاهدة خزائنها وتحفها ومحتوياتها .

وعلفت جريدة الأهرام « بأنهما قد قويا وودعا بما اقتضاه
مقامهما السامى من التجلة والاكرام » (١٣٢) .

كما رد المنسوب السامى أيضا الزيارة لبطريق الأقباط فى
دار البطريركية وكان معه المستر ستورز السكرتير الشرقى ،
واستقبله عند متخلها رئيس المجلس الملى ووكيل المجلس وآخرين ،
وكان تلامذة البطريركية مصطفىين لتأدية التحية والشمامسة
بملابسهم أمام باب الدار فحياهم ثم صعد وقابل البطريرك الذى
أهداه صليبا مرصعا بالأماس (١٣٣) . . .

وزار نائب الملك أيضا الجامع الأزهر الشريف ومعه سكرتيه
والمستر ستورز السكرتير الشرقى ، فاستقبلهم عنده وصولهم وذيين
الأوقاف ، وشيخ الجامع « سليم البشرى » ومفتى الديار المصرية
الشيخ محمد بخيت ، وآخرون .

(*) انظر الودرية نفسها : ١٩١٧/٥/١٠ ، ١٩١٧/٥/١٢ ، ١٩١٧/٥/٢٦ .

(١٣٢) الأهرام : ١٩١٧/١/١٠ .

(١٣٣) نفسها : ١٩١٧/١/١٤ .

وقد دخل « وينجت » قاعة المطالعة في مكتبة الأزهر حيث طاف فيها وأظهر اهتماما بها وارتياحا الى اتفاق ترتيبها وبعد ذلك دخلوا الى فناء الجامع فطافوا بحلقات التدريس ، وأطلعوا على التدريس بالطريقة القديمة والطريقة الحديثة (١٣٤) .

وقد شكر وينجت الأساتذة العلماء وسألهم عن تلامذتهم وأنواع التدريس وصرف في تفقد الحلقات نحو نصف ساعة ، وقابله الأساتذة والطلبة بالامتنان والشكر ثم أعرب للأستاذ الأكبر عن شكره ، وأعرب عن أمله بترقى هذه الجامعة الكبرى رقا هي جديرة به (١٣٥) وقام أيضا بزيارة لجمعية الشبان المسيحيين يصحبه ياوره (١٣٦) .

وهكذا استمر وينجت في سياسة أسلافه من التقرب لمشاعر المصريين الدينية سواء الاسلامية أو المسيحية .

واستمرارا أيضا لسياسة المعتمدين البريطانيين في مصر منذ عهد كرومر ، في تشجيع وتدعيم التعليم الانجليزي في البلاد ، قام وينجت بزيارة للمدرسة الانجليزية الجديدة (١٣٧) وذهب المنعوب السامي أيضا الى محكمة الاستئناف الأهلية وثيابتها ، فشاهد جميع فروعها وأقسامها فقبل المقابلة اللاتقة به (١٣٨) .

١٣٩

ونلاحظ أيضا على هذه الزيارات التي كان وينجت أو غيره من المعتمدين يقومون بها ، أنه كان يستقبل كذلك البلاد ، ويكون على

• نفسها : ١٩١٧/١/١٦ (١٣٤)

• الامرام : ١٩١٧/١/١٦ (١٣٥)

• الدورية نفسها : ١٩١٨/١٠/٢٠ (١٣٦)

• نفسها : ١٩١٧/٣/١١ ، ١٩١٨/١٢/٢١ وينجت في المدرسة الانجليزية (١٣٧)

• نفسها : ١٩١٧/٤/٢٦ (١٣٨)

رأس مستقبلية رؤساء المؤسسات التي يقوم بزيارتها أو تضرب له التحية العسكرية ، وفي الغالب كان يصحبه أحد موظفي داره ووزير مصرى ، وقد قام وينجت بزيارة للجمعية التشريعية واستقبله أحمد مظلوم باشا رئيسها ، وسعد زغلول وكيلها المنتخب وآخرون (١٣٩) وأبدى إعجابه بكل شئ رآه فيها (١٤٠) .

ويذكر سعد زغلول عن هذه الزيارة التي كان شاهدا عليها ، بأن وينجت كان يتقاضى عن كل ما يشير الى اجتماعها ، وعندما أبدى رغبته فى توسيع اختصاصات الجمعية رد بقوله : لا يمكن الآن النظر فى شئ ، ولا يعلم ما يكون انفذ (١٤١) ! . وقد خرج سعد بانطباع عن المندوب السامى ، « بأنه محدود الفكر ، ضعيف القدرة ، يتجاشى الموضوعات التي تحتاج الى رأى رشيد ، وسلطة واسعة » (١٤٢) .

ولما كانت من سياسة المندوب السامى الجديد فتح داره لاستقبال المصريين فقد استقبل وفود عديدة كاستقباله للوفد السكندري ، الذي جاء للترحيب به ، وحدثهم عن السودان والمعاملات فى دار فور (١٤٣) ، كذلك استقبل وفود من أسبوط ومن قليوب يصحبهم مديرهم (١٤٤) .

استمرت دار الحماية فى اقامة الحفلات على عهد المندوب السامى الجديد أيضا ، سواء كانت بمناسبة الاحتفال بأعياد وطنية

(١٣٩ ، ١٤٠) نفسها : ١٩١٧/٥/١ .

(١٤١) المصدر نفسه والجزء ، ١٨٢ - ١٨٣ .

(١٤٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٨٣ .

(١٤٣) الأهرام : ١٩١٧/١/٢٢ . الوفد السكندري كان مؤلفا من ١٢ شخصا .

(١٤٤) نفسها : ١٩١٧/١/٢٦ ، ١٩١٧/٤/٢٢ ، ١٩١٧/٥/١٧ ، ١٩١٧/٥/٢٥ .

زيارة وفود من المديرية لوينجت . وانظر :

407/183 - No 98 Wingate to Baffour Feb., 11-1917.

كعيد ميلاد ملك انجلترا ، أو لترحيب بضيف زائر للدار من الشخصيات الكبيرة كدوق كنت مثلاً (١٤٥) ، أو بمناسبة حصول أحد الموظفين البريطانيين العاملين في مصر على وسام ، أو نقل أحد منهم خارج مصر وكانت دار الحماية تقيم حفلات استقبال عامة بمناسبة تسلم أى مندوب سامى جديد لمهام عمله فى مصر ، تسمى « حفلة الاستقبال الكبرى العمومية » يدعى فيها كبار الشخصيات المصرية والأجنبية .

وقد اقام السير وينجت تلك الحفلة حيث دعى فيها الأمراء وأعضاء البيت السلطاني ، وحسين رشدى رئيس الوزراء والوزراء ووكلاء النول وعقيلاتهم والعلماء والرؤساء الروحانيين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم ، والأعيان من الجمعية التشريعية وغيرهم (١٤٦) .

الانتقال الى الاسكندرية :

انتقل السير فرنسيس ريجنلد وينجت وموظفى داره الى الاسكندرية للاقامة فى مقرهم الصيفى ببولكللى حسب النظام المتبع لدار الحماية كل عام .

وقد ودع المندوب السامى وداعاً رسمياً ، كوداع السلطان تماماً ، ولكن خلا استقباله فى الاسكندرية من المظاهر الرسمية ببناء على طلبه (١٤٧) .

(١٤٥) الامرام : ١٩١٨/٣/٥
(١٤٦) نفسها : ١٩١٧/٣/٢ وايضا الدورية نفسها : ١٩١٧/٤/٢٣ غالية اخرى
فى دار الحماية حضرها ٢٠ شخصاً من كبار الموظفين البريطانيين (١٤٧)
(١٤٧) نفسها : ١٩١٧/٦/٧

ونلاحظ حرص المندوبين الساميين على التأكيد على أهمية المنصب في تنقلاتهم خاصة سفرهم لقضاء الصيف في الاسكندرية قطار خاص - استقبال ملكي - وقد شهد وينجت وقرينته في الاسكندرية شباق الزوارق الخاص بنادى السلطان حسين ووزعت الليدى وينجت الجوائز على المتسابقين (١٤٨) .

وقام المندوب السامى وقرينته أيضا بزيارة وابور شركة المياه في الاسكندرية وشاهدا طريقة رفع المياه وترشيحها ، والبناء الذي يبنى فيه لعشرة مرشحات جديدة (١٤٩) . كما زار أيضا بلوك الخفر والمطافى مستصحباً الكولونيل واطسن الملحق العسكرى في دار الحماية ، وأحمد زيور محافظ الاسكندرية والقائمقام جارفى بك القائم بأعمال حكمدارية بوليسها ، وبدأ بتفتيش بلوك الخفر في تكتته مشاة - وفرسانا ، وسر من حسن هندامه وترتيبه ، وأثنى على قائده (١٥٠) .

وعلى أية حال فمن تتبعنا لنشاط وينجت في مصر ، لم يتوافر بنا يشير الى زيارته للمديريات كسائر المندوبين الساميين باستثناء الاسكندرية ، وربما كان ذلك لأنه قد ترك تلك المهمة للمستشارين والموظفين البريطانيين لأن القول بظروف الحرب فان مكماهون كان في الوضع نفسه ان لم يكن أسوأ .

وينجت والحرب :

استمر وينجت كسلفه يعمل منذ وصوله لأرض مصر على مساعدة بلاده في أثناء حربها ، « بالعمل على تقديم المزيد من الجهود الحربى ، والسعى لدى الحكومة المصرية لزيادة دورها الحربى في

(١٤٨) الأخبار : ١٩١٧/٧/٢٢ وأيضا الامرام : ١٩١٧/٧/٤

(١٤٩) الامرام : ١٩١٧/٧/٢٢

(١٥٠) نفسها : ١٩١٧/٧/٢٣

سبيل خدمة انجلترا رغم علو سهمها في هذا المجال فقد اشتركت في جرب القناة ضد الأتراك ، وقدمت الرجال والأموال والمجاولات والمستشفيات (١٥١) ، كما استمر في رئاسة جمعية الصليب البريطاني وجمعية القديس يوحنا / فعقد اجتماع كبير بدار الحماية برئاسته لهذه الجمعيات ، وقد خطب فيهم السير وينجت حيث أبدى استعدادة التام لتقديم أى مساعدة ممكنة ، وأعلن عن سروره بالخطوات التي صارت عليها هذه الجمعية منذ عامين تقريبا في مصر .

وأعطى برهانا على نجاح هذه الجمعية بما جمع من تبرعات المصريين تزيد على ٣٠٠ ألف جنيه في يومين (١٥٢) .

وفي الاسكندرية أيضا عقد اجتماعا لجمعية الصليب الأحمر البريطاني وجمعية القديس يوحنا بدار الحماية بالرميل ، وحضره أيضا السير وينجت وزوجته ، وقد خطب نائب الملك خطبة بالمعاني السابقة نفسها ، ودعى الى اكتتاب آخر في مصر والسودان وأن السلطان قد افتتح هذا الاكتتاب بتبرعه بمبلغ ٥٠٠ جنيه (١٥٣) .

وقد علقت التيمس على دور وينجت وقت الحرب بقولها « لما نقل الى القاهرة انصرف بهمة تذكر له الى استخدام موارد مصر لأجل الحرب فنجح في ذلك ولا سيما فيما يختص بالحرب في فلسطين » (١٥٤) .

(١٥١) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٥٢) الأهرام : ١٩١٧/١/٢٣ .

(١٥٣) نفسها : ١٩١٧/٨/١٩ .

(١٥٤) المقطم : ١٩١٩/١٠/٢٤ والأهرام : ١٩١٨/١١/٢٧ وينجت يقم مائة

أكراما للجنرال اللنبي قائد القوات البريطانية في مصر ومحرر فلسطين والشام .

ونلاحظ الدور الذي قام به وينجت في تلبية مطالب السلطة العسكرية من توفير الجنود والعمال اللازمين للعمل في جيوشها . وسوف يتضح ذلك الدور عند الحديث عن سخرة الفلاحين .

دار المندوب السامي وتطورات الحرب :

١ - سخرة الفلاحين :

ظهرت مشكلة « التطوع الاجباري » بصورة ملحة لدى المسؤولين البريطانيين على عهد وينجت من ١٩١٧ - ١٩١٨ ، بعد أن ثبت أن نظام التطوع الاختياري الذي كان معمولاً به من قبل لا يفي بتقديم العدد المطلوب من المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال (١٥٥) ، وخاصة بعد أن سرت الأخبار عن المخاطر الجسيمة التي أصابت العمال المصريين في شبه جزيرة سيناء نتيجة للغزو التركي في ابريل ١٩١٦ ، حيث تعرضوا لضرب القنابل وراح ضحاياهم ، هذا بالإضافة الى ما أشيع عن سوء المعاملة التي يلقاها المتطوعون المصريون ، في الوقت الذي كانوا يعتقدون أن النصر سيكون حليفاً لألمانيا وتركيا (١٥٦) .

ولهذا الح الجنرال « أرسيبالدمرى » حينذاك في اتباع طريق التجنيد الاجباري للحصول على العمال ، بيد أن هذا الطلب لم يلق قبولا من المندوب السامي وينجت الذي أشار بحق أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا لميثاق مكسويل في ٦ نوفمبر ١٩١٤ (١٥٧) ،

(١٥٥) د . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ، ١٩٣٦ ، ص ٦٧ .

(١٥٦) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(١٥٧) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع نفسه والصفحة .

« وأنه لولا هذا التصريح لاستطاع أن يوافق على القول بأن
اسسهام مصر في الحرب من ناحية تعداد سكانها كان غير
كاف (١٥٨) »

وأضاف وينجت أيضا إلى القائد العام ، « بأن هناك اعتبارا
يجب مراعاته ويقف حجة ضد التجنيد الإجباري ، وهو أن إنتاج
القطن والمواد الغذائية الأخرى المطلوبة من مصر الامداد بها تتطلب
المحافظة على التوازن بين سوق العمل الزراعي ومراعاة عدم اثاره
الشعور الوطني ، وأنه من الصعب قلب هذه السياسة وافهام
المصريين أن حماية بريطانيا لبلادهم تتطلب منهم تقديم خدمات
مباشرة للامبراطورية » ومحاولة فرض التعبئة الكاملة لموارد مصر
المادية والبشرية ستكون عملية صعبة وعرضة لأن تعرقل المساعدة
المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها مصر من الناحية الواقعية في
ذلك الوقت (١٥٩) »

وبالرغم من هذا طلب وينجت رأى المسئولين في الحكومة
المصرية الذين رفضوا تماما استخدام أسلوب القسر والاجبار لجمع
العمال اللازمين للقوات البريطانية (*)

فما كان منه الا أن أحال الموضوع الى وزارة الخارجية
البريطانية (١٦٠) الا أن السير موري لم يتقبل رأى وينجت ، وألح
مرة أخرى على ضرورة التجنيد الإجباري ، وأعلن عن حاجته الى توفير
(١٥٨) د. فاطمة علم الدين عبد الواحد ، التطورات الاجتماعية في الريف

المصري ، ص ١٢٨

407/183 - Enc. 2, No. 104 Wingate to Murvoy May (١٥٩)
23-1917.

(*) انظر السلطة العسكرية ، رأى سعد في التجنيد الإجباري ()
ibid. No. 104 Wingate to Balfour May, 30, 1917. (١٦٠)

١٢٠٠٠ فلاح مصرى شهريا لفيلق العمال ، وذلك لاحتلالهم محل
الذين استنفذ الغرض منهم ، و ٥٠٠٠ فلاح شهريا لفيلق النقل
والجمال ، فيصبح مجموع الطلب ١٧ ألف شهريا ، وهذا لن يمكن
تحقيقه الا باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تجنيد قوة العمل المطلوبة
وأرفق بهذا جدولاً للعاملين بأسلوب التجنيد الإجبارى ، والمرتبات
المتبعة فى ذلك الوقت ، كما أرفق بهذا جدولاً للعاملين فى القوات
البريطانية وقتئذ (١٦١) .

وأمام اصرار القائد العام رأى وينجت تشكيل لجنة لبحث
مطالب أرشيبالد مرسى ، فكتب الى حكومته يخبرها بنتائج تلك
اللجنة بقوله ، بشأن قوة المتطوعين أرسل اليكم رفق هذا التقرير
أعتقد أنه من أفضل التقارير التى وضعت فى هذا الشأن وقد أعدته
اللجنة لتشكيل من :

نائب المستشار المالى مستر R. C. Lindsay ، ومستشار
الداخلية Mr Haines ومستشار الحفانية Wir William Branyate
والكولونيل هربرت Colnel Herbert (١٦٢) .

وقد اجتمعت تلك اللجنة فى ٣٠ مايو ١٩١٧ ، وحضرها
الكابتن « كاسيدى » من هيئة تجنيد الجيش المصرى لتقديم وجهة
نظرة بالنسبة لامكان الاستفادة من دولاى العمل فى تلك الهيئة ،
إذا ما تقرر اتباع أسلوب « التجنيد الإجبارى » .

وقد أجمعت الآراء على أن النظام السلس والسهولة التى عمل
بها فيلق العمال وفيلق النقل بالجمال ترجع أساساً الى أن أفرادهما

ibid., Enc. 3 to 104 Marray to Wingate May, 24, (١٦١)

ibid., No. 104 Wingate to Balfour May, 30, 1917. (١٦٢)

قد جمعوا على أساس تطوعى فى مقابل أجر مناسب وطبقا لعادات البلاد فيما يتعلق بفترة الخدمة ، وأن أى محاولة لتخفيض الأجر المعمول بها فى ذلك الوقت ستؤدى الى سخط واستياء عام بين العاملين من المصريين ورجالها الاقاريين الذين قدموا بخدمات جليلة للسلطة العسكرية البريطانية ، وأن تنفيذ مطالب اوشيبيا النجرى ستؤدى الى مخاطر مهلكة شديدة وأن النتائج التى سيحصلون عليها سواء من الناحية العسكرية أو المالية ستكون أقل كثيرا من النتائج التى يحصلون عليها فى ذلك الوقت (١٦٣) .

وقد اتفقت وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، مع وجهة نظر ممثلها فى مصر السير ريجنالد وينجت ، والمسئولين فى الحكومة المصرية « فى أن الفلاحين فى القرى سيسينون فهم الغرض من التجنيد الاجبارى ، وأنهم سينظرون اليه باعتباره وسيلة لنهابهم الى الحرب وليس الى العمل ، مما يمكن أن يؤدى الى خلق حالة من الاضطراب والفوضى بما يتطلب زيادة الحامية البريطانية فى اقاليم البلاد .

ولذا طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ريجنالد وينجت أن يوضح للسلطان حسين كامل ولرئيس الوزراء حسين رشدى باشا وباقى الوزراء المصريين أنهم يعارضون مثلهم أسلوب « التجنيد الاجبارى » فى جمع الرجال للعمل لدى السلطة العسكرية البريطانية على أن يحاول البحث معهم عن أفضل الطرق التى يرون اتباعها للمحافظة على استمرار بقاء المائة ألف عامل وجمال فى خدمة تلك السلطة البريطانية (١٦٤) .

Ibid., Enc. 5 No. 104., Committees Report on Recruiting (١٦٣)
in Egypt to his excellency the High Commissioner May, 30, 1917

F.O. 407/183 - Minutes By Craham Egypts Efforts in (١٦٤)
War to Harding. July, 2, 1917.

وقد عارضت وزارة الخارجية البريطانية أيضا طلب وزارة الحربية البريطانية بشأن إلغاء تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، الا اذا لم يكن هناك وسيلة أخرى أمام بريطانيا ، ولكن أمام الحاح وزارة الحربية ، أرسلت الى مندوبيها في مصر تنبيه الى أن نجاح العمليات الحربية منوط بتنفيذ جميع مطالب السلطة العسكرية البريطانية وخاصة فيما يتعلق بتزويدها بالعمالة التي تحقق وجود قوة مستمرة لا تقل عن ١٠٠.٠٠٠ مصرى بأسس أكثر استقرارا وباجور اقل من تلك التي يدفعونها في ذلك الوقت مع مراعاة الشعور الوطنى المصرى ، وطلبت اليه الاتصال مرة أخرى بالسلطان حسين كامل والوزراء المصريين للحصول على نصائحهم وتعاونهم في هذا المجال ، (١٦٥) ولتنفيذ مطالب حكومته رأى السير وينجت تشكيل لجنة أخرى من المسئولين البريطانيين في مصر ، سواء من كان يعمل في الحكومة المصرية ، أو في دار الحماية البريطانية ، أو من قوات الحماية البريطانية في مصر ، على أن يعطى السلطان حسين والوزراء المصريين فكرة كاملة عما تقرره اللجنة للحصول على مقترحاتهم باعتبار أن هذا الحل أفضل مما لو مارس الضغط الادارى عليهم (١٦٦) .

وبالفعل تشكلت تلك اللجنة في ٧ أغسطس ١٩١٧ (١٦٧) وقامت بدراسة وافية وقدمت تقريرا شاملا لموضوع التجنيد الاجبارى المقترح لفيلقى العمل والنقل بالجمال ، على أساس أن عدد المصريين فى الفيلقين المذكورين يتراوح ما بين ٦٥٠٠٠ ، ٦٨٠٠٠ مصرى ، وأن المطلوب زيادة هذا العدد الى ١٠٠.٠٠٠ ألف مصرى ، والمحافظة

F.O. 407-183 No. 106 Balfour to wingate, July 5, 1917. (١٦٥)

Ibid No. 108 Wingate to Balfour, July 26, 1917. (١٦٦)

Ibid. Enc. 2 No. 117. Committee's, Report on Man power (١٦٧)

in Egypt Report No. 2- to the high commissioner, Aug. 7, 7, 1917.

• اللجنة تتكون من لندساي نائب المستشار المالى - مينز مستشار الداخلية

على عددهم عند هذا الحد ، بالإضافة الى تشغيل هؤلاء الرجال حتى نهاية الحرب أو لفترة أطول مما هي عليه الآن (١٦٨) .

وبعد دراسة اللجنة لأسباب عدم اقبال المصريين على التطوع للاختيارى ، رأت أن محاولة اغراءهم بزيادة رواتبهم أو بمنحهم انجازات لن تكون مضمونة لحل المشكلة ، وبحث كذلك موضوع إلغاء تصريح مكسويل الصادر في ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، فرأت اللجنة أنه قد ولد ميتا فبالرغم من وجوده قامت الحكومة المصرية بجهد كبير فى سبيل مساعدة الجيش البريطانى ، ولذا فهم لا يوافقون على ذلك الإلغاء ، وإن كان لابد من الإلغاء فالأفضل الإيحاء للحكومة المصرية بان تلغيه من جانبها (١٦٩) .

وانتهت اللجنة الى تقديم أربع توصيات برفض استخدام الضغط الادارى من جانب الحكومة المصرية ومحاولة التخلص من تصريح نوفمبر ١٩١٤ حيث سيبقى عائقا امام اتخاذ أى عمل والقيام بحملة لاقتناع الرأى العام وشارك فيها الوزراء والأعيان للوفاء باحتياجات الجيش وأخيرا بأنه لو تم التخلص من تصريح نوفمبر سوف تكون مصر أكثر قدرة على الوفاء باحتياجات الجيش المصرى (١٧٠) .

وقد اتصل السير وينجت بالوزراء المصريين ، الذين اكدوا له بأنهم يميلون جدا الى مساعدة بريطانيا فى تجنيد العمال ، كما طمأنه رشدى بأنه سيبذل هو وزملاؤه قصارى جهدهم لمساعدة

(١٦٨) وماكولى مدير عام السكة الحديدية المصرية - هيرت مسئول عن العمالة للسلطات البريطانية بمصر - والعينيين هما - جليسون - واينسورث من القوات البريطانية فى مصر

Ibid.

(١٦٩)

407/183 No. 112 Wingate to Balfour Aug. 20, 1917.

(١٧٠)

سبغات التجنيد ، وتسهيل اواجب الملقي على عاتقهم ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يمكنهم الموافقة على التجنيد الاجبارى (١٧١) ، وقد أكد سعد زغلول بأنه قد شاع بين الناس ان الانجليز يريدون ان يجمعوا عساكر من مصر بطريق الجبر ، ويعللون ذلك لانه اذا لم تشترك مصر في الحرب معهم فعلا ، فلا نتقاسم معهم شعور الفرح والحزن ، وان رشدى والسلطان غير مبالين الى هذا المشروع ، ومعارضين فيه ، حتى ذهب بعضهم الى انه ربما افضى هذا الخلاف الى سقوط الوزارة (١٧٢) .

وعلى أية حال اتفق رأى المندوب السامى مع رأى الحكومة المصرية ، حيث كتب الى حكومته « أنه سوف يضع موضع التنفيذ أى قرار ترونه صالحا ، ولكنى أعترض بقوة على أى عمل يسعى الى التجنيد الاجبارى للمصريين » (١٧٣) .

وقد تحدثت مع رشدى باشا رئيس الوزراء بشأن تشجيع الاقبال على تجنيد المصريين .

وقد رايت اتخاذ الاجراءات التالية :

- ١ - زيادة فى مرتباتهم تنراوح بين ٤ر٣ قروش على أن تتحمل الحكومة المصرية هذه الزيادة .
- ٢ - اعفاء من يقبلون الاشتراك فى فيالق العمل من الخدمة المصرية .
- ٣ - اعفاءهم من ضريبة الخفر خلال فترة اشتغالهم بالتجنيد .
- ٤ - أن يقوم المأمير والعمد بالدعاية اللازمة فى القرى .

(١٧١) د. فاطمة علم الدين ، المرجع السابق .

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١١٥ .

407/183 No. 112 Wingate to Balfour Aug. 20, 1917. (١٧٣)

٥ - ارسال التعليمات للمديرين والمحافظين بوضع كل ثقلهم وراء عملية التجنيد (*) .

٦ - أن يقوم كبار موظفي الداخلية برحلات الى الاقاليم لتشجيع عمليات التجنيد (١٧٤) .

ومع ازدياد العمليات العسكرية في فلسطين وسوريا ، رأى الجنرال اللنبي أن جمع الفلاحين بنظام التطوع الاختياري أو الاجباري ، صار غير كاف ، فانه حدث به انحراف كثير لدرجة تتطلب إعادة النظر ، واستبداله بنظام يقوم على الاكراه والقسر بقوة أكبر مما هو جار الآن (١٧٥) .

وبعد أن أوضح القائد العام للمندوب السامي مدى النقص في الفلاحين العاملين في الجيش البريطاني في فيلقى « النقل بالجمال » ، « وفيلق العمال » في الشهور الأخيرة أبدى اعتقاده أن العائق الوحيد أمام نظام التطوع راجع الى رخاء الفلاحين نظرا للأجور العالية التي أخذوا في تقاضيها من أصحاب الأراضي الزراعية ففضلوا العمل في تلك الأراضي عن مغادرة قراهم (١٧٦) .

وفي النهاية طلب اللنبي من المندوب السامي اتخاذ اجراءات سريعة للحصول على الأفراد اللازمين للعمل في الفيلقين المذكورين اما بالتجنيد الاجباري أو بالسخرة (١٧٧) .

(*) انظر السلطة العسكرية - رأى سعد زغلول في موقف الحكومة .

F.O., 407/183 - No. 114 Wingate to Balfour Aug. 24, 1917. (١٧٤)

Ibid., Enc. No. 1., No. 135 Allenby to Wingate May, (١٧٥)

1, 1918.

Ibid.

(١٧٦)

407/183 - Enc.

(١٧٧)

وفي الحال عقد السير وينجت اجتماعا في دار الحماية برئاسته شخصيا دعا اليه كبار الموظفين البريطانيين العاملين في الحكومة المصرية أو في دار الحماية (*) . وقد بحث في الاجتماع مطالب القائد العام ، وأوضح وينجت أن السلطان فؤاد ورئيس وزارته يعارضان تماما ، أى نوع من الخدمة الاجبارية ، وبالشكل الذى يطلبه اللبى ، وخاصة مع تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، ونشاط رجال دعاية الأعداء (١٧٨) .

ثم ناقشت اللجنة أسباب هبوط أعداد المتطوعين من ٤٠٠٠ متطوع في مارس الى ١٨٠٠ الى ١٢٠٠ في مايو . وخرجوا من ذلك بعدة استنتاجات (١٧٩) .

فقد رأى وينجت أن ما تعرض له العمال في فلسطين وغاليبولي من الأمراض أو المشاق قد يكون من أهم أسباب ذلك النقص ، وخاصة أن استعدادات المستشفيات الميدانية لهؤلاء العمال غير كافية ، ومشكلة غير قابلة للحل نظرا لأن أطباءها مصريون ، وعدد الأطباء في مصر كلها ليس كافيا لسد حتى الاحتياجات الميدانية (١٨٠) .

(*) كان الاجتماع مكونا من بروينيت مستشار الحفائية - هينز مستشار الداخلية - شتيهام نائب المندوب السامى - لانجلي وكيل وزارة الزراعة - جنرال هوبرت المسئول عن العمال في القوات البريطانية - جنرال ماكولى - مدير عام مصلحة السكك الحديدية .

407/183 - Enc. (١٧٨)

407/183 Enc, (2) No, 135 Precis of Meeting. in the (١٧٩)
Residency May. 5, 1918.

(١٨٠)

وقد أيد برونييت هذا الرأي بقوله أنه يعلم أن ٣٠٠٠ متطوع من فيلق النقل بالجمال البالغ تعداده ٢١٠٠٠ متطوع ، كانوا مرضى بالمستشفيات كما ذكر مأكولى أن فيلق النقل بالجمال قد عانى فعلا خسائر جسيمة فى الأرواح فى تلال اليهودية بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من أفرادهم أصيبوا بالحمى فى وادى الأردن غير الصحي .

ومع ذلك فقد اتفق المجتمعون على أن الخسائر فى الأرواح لا تأثير لها على الفكر المصرى ، ولا يمكن أن تكون هى السبب فى قلة العمالة « التطوعية » (١٨١) .

وأرجحت اللجنة أيضا إلى أنه قد تكون الأجور الكبيرة التى عرضت فى الريف المصرى للأعمال الزراعية سببا لنقص العمالة « التطوعية » خاصة فى أواخر مارس عندما احتاج الأمر إلى عمالة إضافية لحصاد القمح الذى بدأ فى الصعيد .

وذكر المستر هينز أن هذه الحالة كانت واضحة بشكل كبير فى دشنا ، وأضاف المستر لانجلى أنها ظهرت واضحة فى قنا وجرجا (١٨٢) .

وأرجع السير وينجت ذلك النقص فى أبريل ١٩١٨ ، إلى تزامنه مع لحظة عرف الناس فيها فى مصر أخبار الهجوم الألمانى على غرب أوروبا (١٨٣) .

Ibid. (١٨١)
 407/183 c. 135 Wingate to Balfour Sept. 15, 1918. (١٨٢)
 Ibid. (١٨٣)

وبرر المستر هينز سبب فشل وزارته في جمع المتطوعين ، بأنه من الصعب على السلطات الادارية المحلية أن تكلف بجمع الأفراد في الوقت الذي تكلف فيه بجمع المون للقوات البريطانية فمن الصعب الجمع بين عمليتين في وقت واحد (١٨٤) .

ثم تساءل المجتمعون ، هل زيادة الأجور والعلاوات هي الحل الصحيح للمشكلة وبعد عدة مناقشات اتفقوا على أنه بالرغم من رأى رئيس الوزراء أن الحل الحقيقي للمشكلة يكمن في ضرورة زيادة الأجور ، فانهم يعتقدون أنه حتى لو زادت الأجور فإن الرجال لن يقبلوا على التطوع اختياريًا لأن الأجور في داخل البلاد مرتفعة جدًا ، والفلاحون أغنى من امكان رشوتهم ؟ هذا بالإضافة الى الاعتراضات التي قدمتها قيادة الحملة البريطانية بالقطر المصري على زيادة الأجور كما سبق الذكر ، وأضاف السير « ماکولى » أنه يرى استحالة استخدام احتياطي الجيش المصري بالأجور المنخفضة التي من المفروض أن يحصل عليها في حين يحصل أفراد فيلق العمل وفيلق النقل بالجمال على أجور مرتفعة ، وأنه اذا تقرر رفع الأجر فمن الضروري رفعه بالنسبة للجميع (١٨٥) .

كما بحث المجتمعون موضوع استخدام عمال من خارج مصر ، فقد اقترح « هربرت » تجنيد حوالى ٥٠٠٠ « سودانى » تحت قيادة ضباط من الجيش المصرى على أن تلتحق هذه القوة بقوات الحملة البريطانية بالقطر المصرى مثلها في ذلك مثل الفصائل الاضافية التي تم تجنيدها فعلا قبل ذلك التاريخ - وقد وافق ريجنالد وينجت على ذلك الاقتراح (١٨٦) .

Ibid.

(١٨٤)

Ibid.

(١٨٥)

Ibid.

(١٨٦)

وذكر المندوب السامي أن اللبني كان قد اقترح عليه الحصول على عمال من الصين ولكن هذا الاقتراح لم يتقبله الوزراء المصريون الذين وعنوا ببذل أقصى جهدهم لتوفير العمالة التطوعية بالأعداد المطلوبة .

وأوضح السير (برونيت) أنه من الممكن الحصول على عمال غير مهرة من أفريقيا الشرقية ، ولكن « شتيهام » أوضح أن مصاعب النقل ستكون عقبة شديدة لأي خطة تتبع لاستيراد العمال من خارج البلاد (١٨٧) .

كما نبه السير « ماكولي » أيضا زملاءه المجتمعين إلى النقص الخطير في عمالة الموانئ المصرية وخاصة في الاسكندرية ، التي أصبح التجار يدفعون تكاليف مرتفعة لتحميل أقطانهم بلغت ستة ريات للطن الواحد .

وارتفعت أجور العمال فيها من ٧٥ قروش يوميا إلى ١٩ ، ٢٠ قرشا يوميا ، وبالرغم من ذلك كان العمال الزراعيون يحجمون عن مغادرة قراهم والذهاب إلى الموانئ ، وبين أنه بالرغم من أن المسمرات وكاسحات الألغام يتم تزويدها في ذلك الوقت بالفحم بسهولة ، فإن نقص العمال المصريين سيؤدي بالبحرية البريطانية إلى أن تزود قطعها البحرية بالفحم بمعرفة جنودها ، وذلك فهو يطالب مشددا بإدخال « التجنيد الإجباري » بين عمال الفحم (١٨٨) ١ .

ورأى السير وليم برونيت مستشار الحقانية أن أحسن السبل للتغلب على جميع هذه المصاعب هو الحصول على موافقة السلطان

Ibid.

407/183 No. 135 Wingate to Belfour Sept. 15. 1918.

(١٨٧)

(١٨٨)

أحمد فؤاد وحسين رشدي باشا على تأييد نظام التجنيد الاجباري ،
إلا أن المندوب السامي أوضح أن هذا السبيل لن يكون عمليا
وخاصة بعد أن عبر له السلطان ورئيس وزرائه بوضوح وصراحة
عن معارضتهما لهذا النظام .

وأخيرا قرر الجميع أن أفضل الخطط التي يمكن اتباعها هي
ما اقترحه المستر هينز مستشار الداخلية ، وهي أن تتم مصادرة
العمالة من الريف المصري على أساس نظام السخرة المعروف (١٨٩) .
وبهذا عادت إلى الريف المصري أساليب الظلم القديمة
« السخرة » التي باهى الانجليز بالقضاء عليها (١٩٠) .

وفي واقع الأمر لم يكن نظام تسخير الفلاحين للعمل في السلطة
البريطانية ليختلف كثيرا من نظام التطوع الاجباري ، فكلاهما له
الصفات نفسها وكلاهما كان يتم بالضغط الإداري ، وكلاهما كان
يتم من خلاله خطف الفلاحين من بيوتهم وحقولهم وأسواق بيع
منتجاتهم الزراعية . والفارق الوحيد هو أن التطوع الاجباري كان
يجبر المتطوع على الاقرار بقبول التطوع ولرب بضربة بالكرباج (١٩١) ،
وبعمل الأجتام لهم كما يذكر سعد زغلول (*) . في حين أنه في
السخرة كان الخطف يتم لكل من تقع عليه عين رجال الادارة ،
أو كل من يرى العملة أرسلاله دون حاجة للحصول على
موافقته (١٩٢) .

Ibid.

(١٨٩)

(١٩٠) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٦٨ .

(١٩١) د. فاطمة علم الدين عبد الواحد - المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(*) انظر السلطة العسكرية .

(١٩٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

ولهذا كانت الأعداد التي جمعت بنظام السخرة أكثر منها في نظام التطوع الإجباري ربما لأنها أسهل وأسرع ، هذا بالإضافة إلى أن السلطات العسكرية قد شعرت بالأمان لحصولها على ما يلزمها من الرجال باتباع ذلك النظام (١٩٣) .

وقد اعتقد هينز مستشار الداخلية أن نظام السخرة الذي اقترحه لن يحدث أى استياء عام في البلاد ، لأنه لا يتعدى تسخير فلاح واحد من بين ٢٥ فلاحا في الأعمار ما بين ١٨ عام و ٤١ عام إلا أن هذا لم يحدث وقد اتصل بالسلطان وبرئيس الوزراء ورغم عدم موافقتهما على إجبار الفلاحين على العمل فقد تقرر إرسال التعليمات إلى المديرين لاستخدام نفوذهم لامتداد السلطة البريطانية العسكرية بالأعداد المطلوبة من الفلاحين (١٩٤) . إلا أنه ما أن بدأت عملية تنفيذ خطة المستر هينز « السخرة » حتى حدثت عدة أحداث خطيرة في المديرية ضاعت فيها عدة أرواح نتيجة مقاومة الفلاحين لأوامر السلطة المحلية (١٩٥) .

وقد اعترف المتدوب السامي بأنه من المتوقع من العمدة مراعاة التحيز الكامل للسلطات الاستثنائية التي منحت لهم لإجبار الفلاحين على الالتحاق بالعمل لدى السلطات العسكرية البريطانية ، ولذا لعبت العداوات والحزازات والخصومات الشخصية دورها ، كما اعترف بأنه كان هناك نوع من الفساد حاولوا تصحيحه بإصدار تعليمات جديدة تقضى بأعداد قوائم بالرجال اللاتين من سن ١٨ إلى ٤٥ عاما على أساس القوائم التي أعدت عام ١٩١٧ للفلاحين الذين

(١٩٣) د . فاطمة علم الدين ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

F.O. 407/183 Enc. 3 - No. 135 Wingate to Allenby May, (١٩٤)

8. 1918.

(١٩٥) د . فاطمة علم الدين ، المرجع السابق والمضمة .

سخرها للمحافظة على شواطئ النيل من الفيضان وطبقا لنظام
السخرة الذي ألفه الفلاحون والذي كان له في البلاد قوة
قانونية (١٩٦) .

وذكر وينجت أنه كان يؤخذ أولا الأشخاص العاطلون الذين
لا حرفة لهم ولا وظيفة ، وأنه تم إعفاء جميع الرجال الذين كانوا
تحت الطلب للخدمة بالجيش المصري وأفراد العائلات التي تتكون
من أقل من ثلاثة رجال والعائلتين الوحيدتين لعائلاتهم . والموظفين
الذين يشغلون مراكز فنية في الشركات أو المشروعات الفردية وسمح
بالبدل في أحوال خاصة ، وصدرت التعليمات للعمد والمشايخ بالقرى
تحذيرهم من التحيز والخداع والفساد (١٩٧) .

دار المندوب السامي والجيش المصري :

فرغم تصريح مكسويل في ٦ نوفمبر بأن بريطانيا سوف
تتحمل وحدها عبء الدفاع عن مصر (١٩٨) ، فإنه منذ أن بدأت
الحرب دعا وينجت حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري
الجنود الاحتياطية المصرية للجيش المصري العام ، وأعلن ضرورة
تلبية الأوامر التي تصدرها وزارة الحربية ، وأعقب ذلك أن اجتمع
بأفراد الجيش المصري بالعباسية ، وحثهم على الشجاعة والطاعة في
هذه الحرب ، وأخذ يوالى اجتماعاته بالجنود طالباً منهم تنفيذ
أوامره . (١٩٩) .

Ibid. No. 153 Wingate to Balfour Sept. 15, 1918. (١٩٦)

Ibid., No. 135., Op. Cit. (١٩٧)

(١٩٨) الامرام : ١٩١٦/١/٢١

(١٩٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

وعندما طلب القائد العام الرديف المصرى للخدمة العسكرية ، وافق مجلس الوزراء المصرى على هذا الطلب ، حيث رفع اسماعيل سرى وزير الحربية الى رئيس الوزراء حسين رشدى مذكرة جاء فيها « أتشرف بأن أعرض على مسامع المجلس أن قائد عموم القوة الانجليزية بمصر يشغل الآن بتنظيم فروع للتسهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، وهو كما يعلم أعضاء المجلس قد نال معاونة كثير من فروع الادارة المدنية المصرية ، وقد أخطرني الآن أن الضرورات التى يدعو اليها تنظيم تلك التسهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال متعودى النظام العسكرى مثل الذى يمكن الحصول عليهم من أفراد الرديف بالجيش (٢٠٠) » .

« وقد استشرت السردار فى هذا الموضوع ، وبعد تمام الاتفاق بينى وبينه أرفع اليكم مشروع قرار وزارى يطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة راجيا عرض المشروع على مجلس الوزراء » وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب ، وللقرار الملحق به « بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق ، ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة » (٢٠١) .

وبلغ عدد الذين جمعوا من الرديف تنفيذا لهذا القرار حوالى ١٢ر٠٠٠ (٢٠٢) وقد جمع هؤلاء قسرا من كل ناحية ، فوقع تضرع شديد بين أفرادهم لسوء معاملتهم ، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم (٢٠٣) ، والتأخر فى دفع المكافأة الخاصة بهم (٢٠٤) ، وعدم

• (٢٠٠) الامرام ، ١٩١٦/١/٢١ .

• (٢٠١) الدورية نفسها والعدد .

• (٢٠٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

• (٢٠٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣ - ٢٤ .

• (٢٠٤) د لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

كفاية الأجور التي تقرر دفعها لهم فما كان منهم الا أن خرجوا في مظاهرة أمام سراى عابدين في ٢٩ يناير ١٩١٦ ، واستسعى رئيس الوزراء الذي وعدهم بأن تنظر الحكومة في شكواهم ، على أن يعودوا الى ثكناتهم ، فعادوا الا أنهم جددوا المظاهرة في اليوم التالي ولكن الحكومة كانت قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم ، ووقع صدام بينهم وبين رجال البوليس ، فأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة (٢٠٥) ، وعلى أثر ذلك رحلوا بعيدا عن العاصمة (٢٠٦) . وفي واقع الأمر فان الجيش المصرى قد اشترك فى القتال الى جانب جيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاثة ، الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، والغربية ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان (٢٠٧) . وقد أشاد حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى بكفاءة الجيش المصرى فى السودان وذكر كيف تغلب الجيش على المهام الصعبة التى قابلته من رمال وقلة مياه وصعوبات أخرى جبلية بصبر وشجاعة (٢٠٨) ، وطالب بمنح الضباط بعض الأوسمة كمكافأة لهم على خدماتهم (٢٠٩) .

ومضى الجيش المصرى يحارب فى ميدان آخر ، فأرسلت منه قصائل وعدد من الجنود الى شبه الجزيرة العربية ، لمساعدة حاكم الحجاز ، الذى أعلن الثورة والحرب على الدولة العثمانية (٢١٠) .

(٢٠٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢٠٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٢٠٧) المرجع نفسه : ص ١٢١ .

(٢٠٨) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٠٩) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

(٢١٠) المرجع نفسه ، ص ٢٤٠ .

كذلك على الرغم من أن رشدي باشا يذكر لسعد زغلول أنهم قد عارضوا في إرسال قوة مصرية (٢١١) .

ولكن يبدو أن ما تريده الحكومة المصرية شيء ، وما ينفذ في الواقع شيء آخر فقد عارضت في التجنيد الإجباري ، ونفذت السخرة (*) كما رأينا .

ويذكر لورنس أنه وجد في وادي الصفراء لدى فيصل معسكر الجيش المصري تحت قيادة المأمور « نافع بك » ، وكان أرسله حديثا السير وينجت من السودان وهو مؤلف من بطارية مدافع الجبال وبعض الرشاشات .

وأبلى الجنود المصريون بلاء حسنا في مساعدة العرب ضد الأتراك لدرجة أن وينجت أبان في خطبة فضلهم « ولا أرى بدا من الإشارة الى ما قام به الجيش المصري الباسل وضباطه الشجعان من الخدمة الشريفة في الحجاز والاسم المجيد الذي اكتسبوه بين اخوانهم العرب » (٢١٢) .

وعلى أية حال فإن الجيش المصري قد استخدم لخدمة بريطانيا وقت الحرب ، وقد أشاد وينجت في رسالة الى موري بخدمات الجيش المصري في حملة غزو دارفور وفي السيطرة على الوضع في السودان (٢١٣) .

(٢١١) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١٢٠ .

(*) انظر سخرة الفلاحين والسلطة العسكرية .

(٢١٢) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٢١٣) 407/183, Inc. No. 2 in No. 104, Wingate to Marray May

وهكذا وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية ، ودخلت مصر الحرب فعليا بجانب انجلترا والحلفاء .
دون أن تستفيد مصر شيئا كحصولها على الاستقلال مثل باقى الدول
التي دخلت الحرب الى جانب الحلفاء .

دار المندوب السامى والحكومة المصرية :

١ - العلاقة مع السلطان :

أولا : السلطان حسين :

خلع الخديو عباس عن عرشه فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، بايعاز
من اللورد كتشنر فى لندن ، ودار المندوب السامى فى القاهرة .
وكانت أول اشارة الى ذلك قد صدرت من شتيهام ممثل المندوب
السامى فى مصر الذى أعرب لحكومته عن رغبته فى عدم عودة الخديو
عباس من اسطنبول حيث كان يقضى اجازته الصيفية ، ورأى أن
عدم السماح بعودة الخديو يعنى أن الوزراء سيكونون أكثر اعتمادا
على الاحتلال ، « ولن يتمزق ولاهم بينه وبين القصر كما كان الحال
فى العام السابق » (٢١٤) .

ثم طلب شتيهام من وزير خارجيته نصح الخديوى بالاتجاه
الى بلد محايد فى الوقت الحاضر (٢١٥) ، وبالفعل وجه السفير
البريطانى فى اسطنبول للخديوى عباس رسالة شفوية من حكومته
بأنها لا تنظر بعين الرضا الى وجوده فى تركيا وتقترح عليه مغادرتها
الى ايطاليا للاقامة هناك طوال مدة الحرب (٢١٦) . وكان معنى
ذلك أنهم قد عقدوا العزم على خلع عباس ، هذا ما كان يلور خلف
كواليس السلطة البريطانية بين القاهرة ولندن .

(٢١٤) د - يونان ليبب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، قضية الحماية

البريطانية ، ص ١٠٤ .

(٢١٥) F.O. 4107/183. No. 9 Cheetham to Grey Sept. 21., 1914.

(٢١٦) د - لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

أما ما كان يدور خلف الكواليس المصرية بين حسين رشدي رئيس الوزراء وقائمقام الخديوى - وبين عباس فى تركيا فكان مختلفا تماما فتكشف الرسالة التى دارت بينهما ، أنهم لم يكن لديهم أى فكرة عن « التخلص من الخديوى » التى أضمرتها السلطات البريطانية للخديوى عباس .

ولما كان احتمال دخول تركيا الحرب فى صف ألمانيا ، قد أصبح وشيكاً أرسل قائمقام الخديوى برقية إليه فى الآستانة يطلب منه العودة فوراً ، فإن وجوده فى ذلك الوقت ضرورى للغاية ، وأن عليه أن يعمل الترتيب اللازم من أجل العودة على وجه السرعة ، وأن يبلغه آراءه فى الحال وختم رسالته بقوله « اننا نجد أنفسنا بين ساعة وأخرى فى أشد المواقف حرجاً بسبب غيبة سموه » (٢١٧) .

ولم يكتف رشدي باشا بذلك بل توجه الى الوكالة البريطانية ، وأخبرهم بضرورة عودة الخديو قبل اتخاذ أى قرار فى حالة دخول تركيا الحرب ، وأن من مصلحة إنجلترا أن تؤيد عودة الخديوى .

ولكن كان لرجال الوكالة البريطانية رأيا آخر ، فقد ذهب شتيهام لمقابلة قائمقام الخديوى حسين رشدي وقال له حرفياً « لقد علمت أن سمو الخديوى فى طريقه الى مصر ، وبناء على بيان شفوى جاء به المستشار المالى أذكر أن حكومتى تخطر سموه بأن لا يعود الى القطر المصرى فى الوقت الحال . ! وتقول ان عودته الآن تتعارض مع آرائها . وأنى أطلب اليكم أن تبلغوا سموه ذلك بتلغراف اللاسلكى » (٢١٨) .

• (٢١٧) الامرام : ١٩٢٧/٣/١٦

• (٢١٨) الدورية نفسها والعدد

فأجابه رشدي : « بأنه لا ينتظر أن يكون الخديوى قد سافر
بعد ، وسأرسل أخطاركم اليه بالآستانة » أما ارساله بالتلغراف
اللاسلكى من إحدى بوارجكم فلا اعتقد أننى يجب أن أعمل
هذا » (٢١٩) .

وعندما أرسل الخديوى عباس الى رئيس وزرائه فى القاهرة
برقية جديدة فى ٢٠ أغسطس ١٩١٤ يطلب فيها منه أن يبدى أسفه
لاعتراض إنجلترا على عودته » (٢٢١) .

وفى الحال أبلغ رشدي الوكالة البريطانية بهذه الرسالة ،
وترك لهم مذكرة مكتوبة بهذا الشأن لابلاغها الى لندن .

وقد طلب من رجال الوكالة ومن مستشارى المالية والداخلية ،
يطلعوه بصراحة ولو بصفة سرية على الأسباب التى جعلت الحكومة
الانجليزية تؤخر عودة الخديوى والمدة التى يدومها هذا التأخير .

وقد أعلم القائمقام « الخديوى » بكل ذلك بقوله ، « أما السؤال
الأول فلم أتلق أى رد قاطع ، ولكن يخيل الى من بعض جمل سمعتها
من هنا ومن هناك أنهم يخشون تأثير أو أعمال بعض أفراد حاشية
الخديوى » ، وخوفهم أيضا من مسلك عباس نتيجة لموقفه من الخلاف
الذى كان قد وقع بسبب العقبة (٢٢١) .

أما عن السؤال الثانى فيذكر رئيس الوزراء أنهم قد أكدوا
اليه جميعا أن التأخير مؤقت بحث ، وأنه قد يكون أسبوعا أو بعض

(٢١٩) العدد نفسه .

(٢٢٠) نفسها : العدد نفسه .

(٢٢١) الأهرام : ١٦/٢/١٩٢٧ .

أسبوع حالما تصل الجنود الهندية الى البلاد وقد علق في نهاية خطابه « ويبدو من الموظفين الانجليز ما يدل على الريية وعدم الثقة ولكن لم يقع أى تغيير فى مسكنهم من حيث القيام بأعباء وظائفهم : أما المصريون فيجهلون ما يقع وهذا خير فى الوقت الحالى (٢٢٢) . واستمر تبادل البرقيات بين رشدى وبين الخديوى ، كما واصل رئيس الوزراء ترده على الوكالة البريطانية ليستعلم عما تم بشأن خديوه ، حتى أخبروه بأن عباس على اتصال ودى بسفير انجلترا فى الآستانة ، وأن مسألة عودته سويت بينه وبين السفير ، وفى الحال أبلغ الخديوى بذلك واقترح عليه ارسال « محب باشا » الى كتشنر شخصيا لاقتناعه بضرورة عودته ، ويذكر له أن مستشار الداخلية قال له ان الخديوى على وشك الذهاب الى ايطاليا (٢٢٣) . ويكتب رشدى الى الخديوى « رأى أنه اذا كان لابد من تأخر عودة سمو الخديوى فان الإقامة فى ايطاليا خير منها فى تركيا » (٢٢٤) .

ومن الغريب ورغم كل ذلك ، أن رشدى باشا وربما الخديوى ، كانوا معتقدين بصدق قول رجال الوكالة البريطانية ، بأن الخديوى سيعود الى عرشه بمجرد وصول القوات الهندية الى مصر .

ولكن الجنود وصلت الى مصر ولم يعد الخديوى أبدا الى عرشه . وهكذا خلع عباس من عرشه ليس نتيجة لموقف الحكومة البريطانية ذاتها فقط ، بل نتيجة لموقف رجالها فى مصر من العاملين فى دار المندوب السامى والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .

• (٢٢٢) الدورية نفسها والعدد

• (٢٢٣) نفسها ، والعدد نفسه

• (٢٢٤) نفسها ، العدد نفسه

ويُفسر د. يونان لبّيب موقف هؤلاء الرجال الراضين لعودة الخديوى ، الى تأثيرهم خلال الفترة التى قضّاها عباس فى حكم مصر وخاصة فى السنين الأخيرة من المتاعب التى سببها للاحتلال . هذا فى حين كانت بريطانيا فى حالة سلم ، فما الموقف اذن وقد شاركت فى الحرب ، والرغبة قوية فى توفير كل جهد ممكن وتجنب أى اضطراب محتمل (٢٢٥) . وبالإضافة الى هذا السبب ، كان هناك أيضا أسباب أخرى منها ، موقف اللورد كتشنر الذى كان عاملا قويا فى خلع عباس عن عرشه فالخصام والتنافر السياسى الذى كان بينهما من يوم تعيينه معتمدا على مصر ، الى جانب جذور هذا الخلاف والعداء القديم بينهما منذ حادثة الحدود بل وقبلها أيضا (*) .

الى جانب أنه قد أصبح وزيرا لحربية بلاده وقت الحرب ، الأمر الذى لا شك أسبغ عليه نفوذا كبيرا مما جعل لرايه أهمية عظيمة ، وكان سببا آخر من أسباب التخلص من عباس .

كما أن بقاء حاكم له تاريخ على العرش المصرى ، كان يتناقض مع أحد أهداف بريطانيا فى اعلان حمايتها على مصر ، فلا شك أن الحكومة البريطانية قد انتهزت هذا العمل للاستئثار بالسلطة كاملة ، ولما كان عباس ولاكثر من عقدين سابقين ، قد ظل ممثلا لأحد جوانب هذه السلطة الشرعية فان احتواء هذه السلطة ضمن السلطات التى سعت بريطانيا الى الامساك بها كان سيواجه صعوبة كبيرة (٢٢٦) . وأيضا فان وضع حاكم جديد على العرش ، يعنى ضمان ولاء هذا الحاكم للسلطة التى وضعت على العرش .

(٢٢٥) د. يونان لبّيب رزق ، قضية البريطانية على مصر ، ص ١٠٥ نفس

المصدر والعدد .

(*) انظر الفصل التمهيدى .

(٢٢٦) المصدر نفسه والصفحة .

وقد علقّت جريدة الاحتلال على سقوط الخديوى عباس
« بأنه كان محسوبا من أعوام كثيرة ، ولو لم يكن الانجليز قوما
يصبرون طويلا ، لشاهدنا سقوط الامارة العباسية قبل هذه الايام
بأعوام . ولم يكن بد من أمرين اما اكراه المحتلين على الجلاء وذلك
لم يكن مقدور للامير ولا لسواه ، واما اسقاط الامارة العباسية وذلك
ميسور للانجليز ، لأن الأعوام التى جلس فيها على العرش كانت
محفوظة بالمعارضة لهم ولكل مصرى يعاونهم ، ومع ذلك طالت هذه
الحالة حتى اعتادتها الهيئة الحكومية » (٢٢٧) .

وأخيرا تعتقد الجريدة أنه لولا مسألة سكة حديد مريوط
« لدامت هذه الحالة الى ما شاء الله ، ولكن مسألة بيع تلك السكة
لشركة اجنبية ، والأخطار التى كادت تلم بسلامة مصر لولا تداركها ،
قد أخرجت صدر الحكومة الانجليزية واستنفدت صبرها ، فأنذرت
عباس أنه اذا لم يكف عن هذا النهج فقد عرشه ، فسأه هذا
الانذار ، وأدرك أن امارته لن تطول كثيرا » (٢٢٨) .

وعلى أية حال فان عباس لم يكن الشخص المرغوب فيه ،
ولا الصالح بالنسبة لمصالح بريطانيا « العظمى » فى تلك الظروف
الحساسة والحرب مشتعلة . وخاصة أن خلافات عباس مع المعتمدين
البريطانيين باستثناء « عهد الوفاق » كانت مستمرة فكان هناك
دائما خلافات بينه وبين كرومر أولا ، ثم بينه وبين كتشنر المعتمد
الأخير فى مصر ، حيث تأجيج الخلاف بينهما فى مسائل عديدة مثل
مسألة بناء الثكنات فى الاسكندرية وغيرها ، حيث رفض عباس
الموافقة عليها بحجة أن الفرمانات العثمانية لا تبيح للحكومة المصرية
القيام بمثل هذه الأعمال الا بعد الرجوع الى الباب العالى ، وكان

(٢٢٧) المقطع : ١٩/١٢/١٩١٤ .

(٢٢٨) الدورية نفسها والعقد .

اللورد يعرف أن الباب العالي لا يقر مثل هذا العمل ، وأن هذا المشروع إذا اذيع انتقل أمره الى الدول فتوقف عن اللاحاق (٢٢٩) .

إذا فكما سبق القول ان وجود هذا الحاكم فى ذلك الظرف أصبح غير مرغوب فيه ، بالإضافة الى جملة الاسباب الأخرى واتخذ قرار خلع عباس الثانى فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ بتهمة الانضمام لأعداء الملك (*) ، ووضع الأمير حسين كامل محله فكيف تم ذلك ؟ .

قبل أن يستتب الأمر للأمير حسين كامل سلطانا على مصر ، قيل أن السلطات البريطانية قد عرضته على الأمير محمد على الذى رفضه ، ثم الأمير حسين كامل فلم يوافق على القبول أولا ، وتضامن الأمراء جميعا فى هذا الموقف ، حينئذ فكر الانجليز فى عرض العرش على زعيم الطائفة الاسماعيلية أغاخان فى الهند ، وبالفعل جاء الى مصر ، ولكن قيل للانجليز أن المصريين لن يقبلوا به لأنهم يدينون بمذهب أهل السنة ، وقيل أيضا انها عرضت على محمود سليمان باشا فرفض (٢٣٠) .

وقد بين السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى سبب اختيار حسين كامل بأنه كان معروفا ومحترما لدى المصريين باعتباره مزارعا عمليا ، ومحترما لدى الأجانب والسلك الدبلوماسى باعتباره سيدا عظيما فى بلاط التويلرى Taileries وباعتباره أيضا شقيق الخديوى توفيق ، وابن الخديوى اسماعيل (٢٣١) .

• (٢٢٩) الامرام : ١٩٢٧/٣/٢٠

• (★) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩

• (٢٣٠) محمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٨

Storss, R. - Op. cit., p. 136.

(٢٣١)

وفى النهاية نجحت جيود رجال دار المندوب السامى على حمل
الأمير حسين كامل على قبول العرش وذلك بعد صعوبات عديدة .

أولى هذه الصعوبات كانت عندما بدأت الاتصالات بين شتيهام
والأمير حسين ، ففى بادىء الأمر ذهب شتيهام سرا لمقابلة حسين
ليفاتحه فى قبول منصب الخديوية وطالت المقابلة الأولى - فتواعدا
على لقاء ثان (٢٣٢) . أعقبه أن أرسل شتيهام الى حكومته
« بأن حسين لا يستطيع أن يقبل الخديوية فى الوقت الذى ستثور
فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة بدون منح مصر أى
وعد بمنحها الاستقلال الذاتى ، اتقاء لرد الفعل الشعبى لاعلان
الحماية (٢٣٣) » .

يضاف الى ذلك أن الأمير حسين كامل ، وإن لم يكن أساسا
معارضاً فى اعتلائه العرش كان متخوفا على مركزه فى العالم الاسلامى
كخلف « عينته دولة محتلة أو حامية » لخديوى مخلوع صاحب
سلطة شرعية ، فراح يطيل أمد المحادثات مع دار المندوب السامى
فى مصر على أمل الحصول على شروط أفضل ، بل أنه أخذ ومعه
الوصى على العرش يتعللان بحجة أن الخديوى قد أرسل مندوبين
لاغتالهما فى حالة قبولهما المطالب البريطانى (٢٣٤) .

وفى الوقت نفسه فإن دار المندوب السامى قد تبنت سياسة
كسب الوقت (٢٣٥) لتحسين الموقف . وقد لعب خلالها

(٢٣٢) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

F.O. 407/183 No. 32 Cheetham to Grey Nov. 1, 1914, (٢٣٣)

Tel. No. 235.

(٢٣٤) د . عبد الخالق لاشين ، سعيد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ،

(١٩٧٧)

(٢٣٥) د . يونان لبيب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، ص ١٠٦ .

رونالد ستورز السكرتير الشرقى سواء بنفسه أو من خلال وساطات أخرى ، دورا فى اقناعه بقبول العرش (٢٣٦) .

كما يذكر رشدى أيضا أنه قد زاره الأمير حسين كامل ، فنصحه بقبول العرش « بأنهم أن لم يقبلوا » فهنا « أغاخان يوضع على العرش ويخرج الحكم من بين بيت محمد على » (٢٣٧) .

وبالفعل وبعد انتظار لأكثر من أسبوعين تم خلالها اعلان الأحكام العرفية وقيام الحرب مع تركيا فلم يحدث رد الفعل المنتظر ، الذى كان يخشاه كل من الأمير حسين والسلطات الانجليزية فى الثائرة . مما مهد لقبول الأمير (٢٣٨) .

واستمر ستورز فى محاولاته اقناع الأمير بتولى العرش ، الذى كان يعتقد وهو محق فى ذلك بأنه يقدم معروفا لبريطانيا بقبوله العرش ، ولذلك فهو يطالب بتحقيق رغباته ، ويطالب بتحويل مصر الى مملكة يحكمها ملك مصرى ، ولكن كان من المستحيل أن يحمل أمير تابع للملك بريطانيا اللقب نفسه الذى يحمله مولاه ، ويذكر ستورز « أنه اقترح ابدال لقب ملك بلقب سلطان وهو لقب عربى معناه « حامل سلطة الحكم » وكان صلاح الدين أول من حمله فى مصر كما كان هو لقب « السلطان فى الامبراطورية العثمانية » ، وقد قبل الطرفان الأمير والحكومة البريطانية اقتراحه ولكن الملاحظ أن وزارة الخارجية بعد ذلك قد تخوفت من أن يتصور حسين كامل أن هذا اللقب يمنحه صلاحيات واسعة فأدخلت عدة تعديلات على مسودة الخطاب الذى كان مقررا أن يكلف بمقتضاه بتولى السلاطة ،

(٢٣٦) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق والجزء ، ص ٣٠ .

(٢٣٧) الأهرام : ١٩٢٧/٣/١٨ .

(٢٣٨) د. يونان لبيب - « الحماية البريطانية على مصر » ، ص ١٠٤ .

مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٧٢ .

فحذفت كلمة العرش من كل المواضع ليصبح المركز ، وغيّرت العبارة التي تقول « الدفاع عن الأراضي الواقعة تحت حكم سموكم ضد أي عدوان » لتصبح الأراضي الواقعة تحت سموكم ضد أي عدوان ، ثم الفقرة التي جاء فيها الحديث عن المعتقدات الدينية لرعاياكم ، تحولت لتصبح المعتقدات الدينية للرعايا المصريين (٢٣٩) .

ويواصل ستورز فيقول ، « ولما كان لقب صاحب الجلالة مستحيلا أيضا لأن ملك انجلترا يحمل لقب صاحب الجلالة ، فلقد اقترح أن يسميه « صاحب العظمة لتمييزه عن غيره من الألقاب المرادفة له » (٢٤٠) .

ويوضح هذا إلى أي حد كان رجال دار المندوب السامي في مازق ، ومن الجائز جدا ، لو أخذ الأمير حسين موقفا أكثر تشددا وصلابة ، لمنحت مصر على الأقل استقلالها الذاتي .

وأخيرا عرضت الحكومة البريطانية على حسين كامل عرش مصر مع لقب سلطان ولا شيء أكثر من ذلك ، ولكنه اعترض ، وأشار إلى أن الوثيقة لا تحوى ذكرا للوراثة في أسرته أو من بين سلالة محمد علي ، وأنه لم يسمح له باختيار علم مصر ، وما إذا كان سيصير المصري رعية بريطانية أو يحتفظ بكيانه وقوميته الخاصة في ظل الحماية البريطانية (٢٤١) ، ورأى ستورز أن الأمير حسين كامل على حق تماما في هذه النقاط الثلاث ، ولكن لديهم تعليمات من لندن ، وبدأ أنه من المستحيل اقناعه بالقبول ، وكان الحل البديل

Storrs., Op. Cit., p. 137.

٥ (٢٣٩)

R. Storrs., Op. Cit., p. 137.

(٢٤٠)

F.O. 404/183., No. 59 No. 59 Grey to Cheetham No.

(٢٤١)

V. 2٤. 1914 Tel.

لذلك هو اعلان الحماية البريطانية على مصر دون أى سلطان « وكنت أعلم أن فرض العلم البريطانى على مصر وهو يحوى الصليب سيكون له أثر سىء فيها ، بل سيكون له اثر أسوأ فى جميع أنحاء بلاد العرب وسوف يؤدى الى تقوية الحزب الخديوى التركى عندما يعرف الناس أن الأمير حسين رفض أن يتولى العرش لأن كرامته لا تقبله ، وجهزنا برقية تحوى رفض الأمير ولجات الى محاولة أخرى فأوفدت على شعراوى الذى كان مقربا من الأمير طوال حياته لمقابلته واقناعه بقبول العرش ، وأوفدت أيضا رجلا يونانيا (*) آخر كان على اتصال وثيق بالوكالة البريطانية فى مصر ، واتفقت معهما على أن يذهب كل واحد منهما على حدة للأمير » (٢٤٢) .

وبدا كل منهما يبذل المحاولات لاقتناع الأمير ، لذا طلب ستورز من شتيهام تأجيل البرقية التى تحوى رفض حسين للعرش ، والتى كانت معدة للارسال الى لندن .

وقابل ستورز الأمير حسين الذى تحدث على حسب قول السكرتير الشرقى دون تحفظ على الاطلاق ، فقال انه يقبل العرش ، ولكنه لا يستطيع قبوله بالصورة التى تعرضها عليه حكومة صاحب الجلالة ، « وتوسلت اليه من أجل مصلحته ومصلحة البلاد أن يثق بالحكومة البريطانية التى استدعته من المنفى والتى لم تخدعه حتى الآن - ومع ذلك ظل الأمير رافضا ، وعند انصرافى سألنى الأمير عما اذا كنت سأتصرف متأثرا بصورته كرجل عنيد ، قلت كلا ولكنى متأثر بصورة أمير لا ثقة له فى لورد كتشنر أو الحكومة البريطانية ، وعندئذ بدا على الأمير بعض التردد وقال لا يمكن أن أتركك ترحل ولديك مثل هذا الانطباع عني ، فماذا تعتقد أنه من

Ambrise Sinadino.
Ibid., p. 138.

(*) امبراوز سينادينو .
(٢٤٢)

الأفضل أن أفعله ، قلت له أسمح لنا أن نضع نصا قويا لنوراثة ، وأن نترك مسألة العلم والجنسية لحكم المندوب السامي البريطاني الذي سيأتي ، وأشرت الى أن سلطانا على العرش يكون في وضع أفضل كثيرا للمساومة ، من وضع المطالب على عرش مهما كان قويا ، وأن الخارجية البريطانية ستمنحه قلدا كبيرا من الثقة ويد طليقة في المستقبل (٢٤٣) وفكر الأمير برهة ثم قال « إذا ضمنت لي أن المندوب السامي سوف يبيت في المسألتين الأخيرتين لمصلحتي وتحقق لي الوراثة على العرش فاني أقبل . فلت أن هذا ليس قبولا على الإطلاق بل مجرد تأجيل لتوقيت المطالب ، وانني آسف لأن مثل هذا الشيء الصغير ، يحول بينك وبين عمل كل الخير الذي أعرف أنك تكون قادرا على عمله ، وأنه لم يعد أمامنا الآن الا ارسال البرقية التي تتضمن رفضك » (٢٤٤) .

على الرغم من هذا فإن شتيهام يذكر أن حسين كامل قد قدم اليه مذكرة يطالب فيها أنه يتولى منصب السلطان بصورة وراثية في أسرة محمد علي علي أن يتلوها أمر بنظام توارث العرش (٢٤٥) .

وعلى أية حال فيذكر ستورز أنه في اليوم التالي للمقابلة اتصل به الأمير حسين تليفونيا يبلغه قبوله اقتراحه الذي قدمه في الليلة السابقة ، فرد عليه السكرتير الشرقي بأن هذه المسألة أخطر من أن يتلقى فيها رد بالهاتف وأنه من واجب الأمير أن يحضر بنفسه الى قصر الدوبارة ليبلغ شتيهام أنه قرر قبول العرش بدون قيد أو شرط (٢٤٦) .

Storss., Op. Cit., p. 138.

(٢٤٣)

Ibid.

(٢٤٤)

F.O. 407/183 No. 72 Cheetham to Grey Dec. 1914, Tel. No. 306.

(٢٤٥)

Storss., Op. Cit., p. 138.

(٢٤٦)

وبالفعل ذهب الأمير الى قصر الدوبارة وأبغ شتيهام سحب
رفضه السابق لتعرض وقيل شتيهام أوراق الموظف الجديد الذى
حضر اليه خاضعا .

وقد حرص شتيهام على أن يوضح للأمير الذى قبل العرش
حدود سلطاته الفعلية . ولما كانت مسألة تعيين الوزراء من أهم
المسائل التى طالما تداخلت فيها سلطة الخديوى مع سلطة الاحتلال ،
فقد تقرر « إبلاغ الأمير بوضوح أن الحكومة البريطانية تنظر الى
مسألة تعيين الوزراء كمسألة من الضروري ان يؤخذ فيها
رأيها » (٢٤٧) .

وعلى العموم فقد تولى الأمير حسين عرش السلطان بخطاب
من شتيهام ممثل المندوب السامى نيابة عن حكومته (*) ، وفيه
عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير
حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على
فقبله « (٢٤٨) .

ويذكر رشدى فى مذكراته ، أن الأمير حسين كامل قد سلمه
خطاب الحكومة الانجليزية بعرض العرش عليه ، فاشترك هو وعدلى
باشا ورشدى باشا ، فى فحص الخطاب وأعدوا ردا عليه ، بعد أن
عدلوا فيه مراعاة لمصلحة مصر ، ويعلق رشدى باشا بأنه كان يود
أن يبين أوجه الخلاف بين الخطاب الأول والخطاب المعدل ، ولكن

(٢٤٧) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(*) انظر ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٩ - ٧٢ تبليغ للسلطان حسين كامل بتولى
العرش - ينظم أساس الحماية فى مصر أو الدستور الأول لها على حد قول
المصدر .

(٢٤٨) المقطع : ١٩/١٢/١٩١٤ سلطنة مصر وسلطانها .

هذه الأوراق لم تكن فى بـله وقد تكون موجودة فى مجلس الوزراء (٢٤٩) .

وفى الحقيقة فان كل ما استطاع السلطان حسين كامل أن يصرح به فى بيانه الذى أعلن فيه قبوله العرش :

١ - حرصه على حفظ الملك فى أسرة محمد على باعتباره ذلك هو الواجب المفروض عليه لمصر ولجده محمد على .

٢ - أمله فى أن « يزيد اشتراك المصريين فى حكم البلاد زيادة مطردة معتمدا على تأييد الحكومة البريطانية » .

٣ - أمله فى تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه ازالة أسباب سوء التفاهم « (٢٥٠) .

وفى الحال أرسل كتشنر وزير الحربية البريطانية وخضم الخديوى اللدود يهنئ السلطان الجديد (٢٥١) ، ولكنه فى نفس نفسه يحرص على أن يؤكد ارتباط مصر ببريطانيا فيقول بالحرف الواحد « أسأله تعالى أن يوفق مصر فى ظل عظمتكم السلطانية ويمعاونة نصائح أصدقائها الى جعل مستقبلها مقرونا بالطمأنينة » (٢٥٢) .

وعلى الرغم من أن الأمير حسين كامل قد أصبح عظمة السلطان ، وخصصت له المخصصات الملكية الكبيرة التى طلبها وأصبح صاحب السلطة المطلقة على حاشيته والمحيطين به ، « ورفع

(٢٤٩) الامرام : ١٩٢٧/٣/١٨ .

(٢٥٠) ثورة ١٩١٩ . ص ٧٧ .

(٢٥١) الامرام : ١٩١٤/١٢/٢٠ .

(٢٥٢) نفسها ، العدد نفسه .

مرتبه من مائة ألف جنيه مرتب الخديوية الى مائة وخمسين ألف جنيه فى السنة « (٢٥٣) . فقد سلب السلطة الفعلية كحاكم حقيقى لهذا البلد . فحتى المظاهر الرسمية من ملك وأبيه زاحمه المندوب السامى فيها ، بل أمام انعزال السلطان الجديد ، قلت فى عهده الاستقبالات الرسمية نتيجة لظروف الحرب ، ولمرضه المستمر حسب قول مستر جريج Greg . ففى خلال عام ١٩١٥ لم يعقد السلطان حسين أى استقبالات رسمية باستثناء أعياد الأضحى ، ورمضان ورأس السنة الهجرية . والاحتفالات بتوليته العهد فى ١٩ ديسمبر ١٩١٥ (٢٥٤) .

وأكثر من ذلك أنه خلال العامين التاليين ، وإلى أن توفى فى أكتوبر ١٩١٧ ، لم تعقد استقبالات رسمية باستثناء واحد وهو مناسبة وصوله الى الاسكندرية فى ٢٩ مايو ١٩١٦ ، غير أنه حتى هذه المناسبة لم تدعى الهيئة الدبلوماسية لتكون فى استقباله (٢٥٥) .

وأية كانت الأسباب التى يذكرها مستر جريج ، ظروف الحرب أو مرض السلطان فإن الواقع العملى يظهر أن المندوب السامى مكماهون ورجاله فى مصر قد اغتصبوا كل مظاهر السلطة من السلطان حسين .

فالمندوب السامى ثلث تقام له الاستقبالات الرسمية رغم ظروف الحرب (*) ، وطوافه بالأقاليم كان طوافا لا يقوم به

(٢٥٣) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

Ibid., F.O. 407/183 Enc. in No. 133 Mr Greg to (٢٥٤)

Cheethem June, 27, 1918. . مستر جريج وهو مدير عام وزارة الخارجية .

Ibid. (٢٥٥)

(*) انظر زيارة مكماهون اللامقالية - أو للاسكندرية .

وانظر أيضا - محمد سيد الكيلانى ، ص ٩٤ أن من أسباب الخلاف بين السلطان ومكماهون طلب الأخير أن يترك مع السلطان فى مقابلة الاعيان والكبراء فى اثناء التشرifications بمناسبة الاعياد ورفض السلطان هذا الطلب .

الا للسلطان ، وقد وصفته جريدة الأخبار بقوله « ان طواف مكماهون غير طواف عيسى الاحتلال لأنه يطوف نائبا عن دولة برسطة حاسيتها على مصر رسميا وهو عميد الاحتلال في بدء عهدا الذي فيه استقر نظام وادى النيل على قاعدة صريحة وولت مصر وجهها شطر وجهة واحدة ، اذ أصبحت مصر بنظامها الحديث سلطة محلية في محمية بريطانيا العظمى ، والسلطنة والحماية تملنان سلطة واحدة طبقا لقاعدة النظام الحاضر » (٢٥٦) .

وقد عبر سعد زغلول تعبيرا صادقا عن مركز السلطان بقوله « بأن صاحبه ليس له الا الألقاب والمربيات ، ولا تأثير له في تدبير الامور ، ولا كلمة في تنظيم الشئون ولا يقدر على نفع أو ضرر ، وقد سلب منه حتى حق التفرد بأبهة الملك وشاراته ، والتخصص بتعظيماته » (٢٥٧) . فقد شاركه فيها نائب الملك ، وصارت تنقلاته معدودة في الرسميات وصار الاحتفال به من الواجبات فلا يتحرك ركابه بسفر أو عودة حتى تزين له المحطات وترفع فوقها الرايات (٢٥٨) .

ولم تكن تلك الاستقبالات لنائب الملك في تنقلاته فقط بل أيضا عند قيامه بزيارة قصر عابدين ، فقد أقام السلطان حسين استقبالا رسميا ضخما في قصره لاستقبال مكماهون ، فكان استقبال ملك الملك آخر وقد ذكرت جريدة الاهرام عن هذا الاستقبال «الملوكي» بأنه قد حضره كبار رجال الدولة من الوزراء وموظفي الديوان العالي السلطاني ، والملكيين والعسكريين (٢٥٩) .

(٢٥٦) الاخبار : ١٩١٥/٥/٧ ، مقال « لحمد وحيد » ،

(٢٥٧) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٦٥ وانظر أيضا ، ص ١٢١ .

(٢٥٨) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

(٢٥٩) الاهرام : ١٩١٥/١/١٢ .

ولو تطرقنا الى أمور السلطة الفعلية ، نجد أن دار المندوب السامي قد سلبت السلطان كل حقوقه فيها .

فتم يمن السلطان حسين نامل حرا في اختيار وزرائه فقد كان رجال دار الحماية هم الذين يقررون هذا الاختيار ، بالاتفاق مع وزارة الخارجية البريطانية وقد حرص رجال الوكالة البريطانية منذ البداية على أن يوضحوا للسلطان حدود سلطته الفعلية « فأبلغوه بوضوح الى أن الحكومة البريطانية تنظر الى مسألة تعيين الوزراء كمساهلة من الضروري أن يؤخذ رأيها فيها خاصة بالنسبة لمسئوليتها عن المصالح الاجنبية في مصر والتي يمكن أن تتأثر بشكل الحكومة (٢٦٠) » .

الأمر الذي أدى الى بقاء وزارة رشدي مع بعض التغيرات حسب توصية نائب المندوب السامي مما ستتحدث عنه في العلاقة بين الدار والوزارة المصرية .

وكان هذا أول مظهر من مظاهر سلب سلطان مصر الجديد ، حتى اعتقد المصريون أن السلطان ووزرائه ليسوا قابضين على شيء من السلطة ، وإنما هم أشبه بشيء (*) الذي يصنع على مثال المعجل لتخدع به البقرة فتحسبه مولدا فتحن اليه وتدر اللبن (٢٦١) .

كما استخدم السلطان أيضا في تنفيذ أغراضهم ، فعندما رغبوا في تشجيع الحج في عام ١٩١٦ ، لمساعدة شريف مكة « حسب اتفاق الحسين مكبهاون » سخر كل من السلطان والحكومة المصرية

F.O. 407/183 No. 56 Cheetham to Grey Nov. 23 Tel. (٢٦٠)
No. 283.

(٢٦١) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٢٢ (٢٦٢)
(*) هكذا في مذكرات سعد زغلول .

جهودهم لحث الناس على الحج ، حتى أنه عندما وعد الشيخ الظواهري شيخ الجامع الأحمدى السلطان حسين بأنه سيكون ضمن الحجيج هذا العام ، ثم اعتذر « أسئلت معاملته وأشعر بغضب السلطان منه » (٢٦٢) ويذكر سعد زغلول « بأن رشدى أولا والسلطان ثانيا هما القائمان بأمر الترغيب فى الحجيج » (٢٦٣) .

كما رأس السلطان حفل قيام المحمل فى الاسكندرية اكراما لسياسة السلطات البريطانية فى مصر ورغبتها فى تشجيع الحج فى ١٩١٦ (٢٦٤) .

ويصور لنا هذا كيف كان السلطان حسين وحكومته تحت امرة دار المندوب السامى فمجرد اعلان رغبتهم فى تشجيع الحج ، قام السلطان وحكومته بالتنفيذ دون معارضة ، واستخدام الضغط على الاهالى لتنفيذ الاوامر !!

وعندما وجه السلطان حسين فى اكتوبر سنة ١٩١٦ خطابا الى مكماهون ، يطلب التصريح للحكومة المصرية بضرب نقود جديدة ، رد نائب الملك عليه بأن الحكومة البريطانية ترى أن استعمال اللغة الانجليزية بجانب اللغة العربية على أحد وجهى العملة لبيان قيمتها ، فضلا عما فيه من تسهيل تداولها فانه يكون مظهرا للروابط الجديدة اليوم بين مصر وبريطانيا .

وعلى اثر ذلك صدر مرسوم سلطاني بصك العملة الجديدة ، وكتب على أحد وجهيها « السلطان حسين كامل » ، وتاريخ السنة

(٢٦٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٢ .

(٢٦٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢٦٤) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ .

الهجرية ، وقيمة القطعة وعلى الوجه الآخر قيمتها باللغة الانجليزية (٢٦٥) .

وهكذا حتى اصدار عمله كان لابد من موافقة المندوب السامي عليه ، بل أيضا تحديد شكلها ، واصراره على أن يكتب على أحد وجهيها بالانجليزية ، دليل على الوضع الجديد الذي أصبحت عليه مصر ألا وهو محمية بريطانية .

وبالرغم من كل ما قدمه السلطان من خدمات للسلطات البريطانية في مصر فانهم لم يتركوا له قدرا من السلطة ، يستطيع بها أن يقوى مركزه بين شعبه ، فحتى حريته في الادلاء بحديث مع الصحف في الشئون العامة لم يكن مسموحا له . فقد أجرى السلطان حسين حديثا مع إحدى الجرائد الايطالية ، فما كان من الرقابة الا أن حذفت بعض الجمل ، وأقتضى لنشرها بكاملها في بعض الجرائد العربية مشاورات بين الوزارة ومكماهون . وقد استاء نائب الملك من هذا الحديث ، وأرسل يعنف السلطان على محادثته لرجال الصحافة ، وقيل انه منعه من الاجتماع بهم ومحادثتهم في الشئون العامة (٢٦٦) .

وبلغ أيضا من اذلال مكماهون للسلطان أن طلب منه أن يعرض عليه في دار الحماية ما يريده اذا شاء ، ولكنه لا ينتقل الى السلطان في عابدين .

ذلك لأنه هو نائب الملك ، يعني يزار ولا يزور ! فلم يقبل السلطان ذلك ، ويذكر سعد زغلول أنه « انفعل انفعالا أثر عليه ، حتى أشار عليه طبيبه بالراحة ثلاثة أيام » (٢٦٧) .

(٢٦٥) ملكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

(٢٦٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٨٤ .

(٢٦٧) ملكرات سعد زغلول ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

وكان ذلك الخلاف بمناسبة اهداء ملك بريطانيا للسلطان نيشانا حيث أراد مكماهون ان يسلمه هذا النيشان في حفلة رسمية تنعقد بدار الحماية ، فكبر ذلك على السلطان ، وتحادث مع مكماهون في هذا الشأن (٢٦٨) ، الأمر الذي أدى الى تفهيم السلطان حدود سلطته ، ورفض المندوب السامي الحضور الى قصر عابدين كما رغب السلطان ، وانتهى الأمر بخضوع حسين كامل وتحولت هذه الحفلة الرسمية الى وليمة بسيطة ، حيث ذهب السلطان الى دار الحماية كما رغب مكماهون ، ودخل من باب خاص ، وأدخل في غرفة خاصة من غير أن يشعر به المدعوون ، وهناك سلم اليه السير مكماهون ذلك النيشان . وحظر على الجرائد نشر هذا الخبر (٢٦٩) .

كما صدرت الأوامر الى السلطان حسين بألا يبيت في أمر كبير أو صغير بغير موافقة دار الحماية ، ولتسهيل هذه المهمة انشىء خط هاتفي مباشر بين مكتبه في قصر عابدين وبين مكتب المندوب السامي ، وحتى ذلك استكثره مكماهون بحجة كثرة مشغولياته !! ، لذا أصبح الخط مباشر بين ستورز السكرتير الشرقي لدار الحماية ، فتضايق السلطان لذلك ، وطلب أن يكون الخط المباشر بين ستورز وبين السكرتير السلطاني الخاص (٢٧٠) .

وترتب على ذلك أن كل شاردة أو واردة كان يسأل فيها السكرتير الشرقي مثلا أن رئيس الوزراء يطلب مقابلة السلطان هل يقابله أم لا ؟ أو أن أحد الأمراء يطلب سلفة من السلطان هل يدفع له المبلغ المطلوب أم أن ولاء هذا الأمير للانجليز موضع شك (٢٧١) . حتى علق ستورز « بدأت آسف لتركيب الهاتف

(٢٦٨) المصدر نفسه والصفحة .

(٢٦٩) نفس المصدر والصفحة .

(٢٧٠) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٢٧١) المرجع نفسه والصفحة .

المباشر الذى يربط مكتبى فى قصر الدوبارة بقصر عابدين . لقد وافقت على هذا بغرض أن أوفر على تسمى استدعاءات السلطان الدائمة ، لكن سكرتير (٢٧٢) السلطان الخاص أصبح يستعمل الهاتف كالنفيخ ينفخ فيه باستمرار يدمر به روحى وأسفاه (٢٧٣) وترتب على تلك السياسة التى اتبعتها الدار مع السلطان الجديد أن توترت العلاقة بينهما ، ولم يلبث أن بدت منه فى أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الانجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن فى السياسة البريطانية ، وتناول فى انتقاداته المندوب الساسى مكماهون ، وقد أكد سعد زغلول « أن السلطان سر كثيرا يقلة من احتفلوا بمقدم مكماهون من الاسكندرية » (٢٧٤) .

وفى الحقيقة فإن ما أصاب السلطان من سلب جميع سلطاته ومعاملته معاملة غير كريمة ، أدى الى وقوع الجفاء بينه وبين المندوب السامى حتى أنه عندما زاره مكماهون فى عابدين ، قابله السلطان بفتور ، ولم يحتفل به كالعادة ، وأتخذ من مرضه وسيلة للتأخر فى لقائه ووداعه (٢٧٥) . وكثيرا ما تعجل السلطان بالمرض . واعتكف معظم الأوقات فى مزارعه الخاصة . تفاديا للاحتكاك بمكماهون (٢٧٦) .

كما أن السلطان لم يقم خلال عام ١٩١٦ بزيارة لدار الحماية غير مرتين الأولى مهنتا بعيد جلوس الملك جورج الخامس (٢٧٧) ،

-
- (٢٧٢) المرجع نفسه والصفحة
 - (٢٧٣) نفس المرجع والصفحة
 - (٢٧٤) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١١٢
 - (٢٧٥) المصدر نفسه والجزء ، ص ١١٦
 - (٢٧٦) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٢
 - (٢٧٧) الاهرام : ١٩١٦/٥/٨

والثانية كانت دعوة على العشاء من مكماهون للسلطان (٢٧٨) ، وفي المقابل زار المندوب السامي قصر عابدين مرة واحدة وكان قد عرف خبر نقله من مصر ، وذلك للاستفسار عن صحة السلطان (٢٧٩) .

أما عن علاقة السلطان حسين برجال دار الحماية والموظفين البريطانيين العاملين في الحكومة المصرية . فقد لعب كل من شتيهام نائب المندوب السامي وستورز السكرتير الشرقي للدار دورا كبيرا في إقناعه بقبول العرش (*) . وعندما أصبح سلطانا على مصر نصحه شتيهام بزيارة المدارس والمصاهد العليا حتى يتقرب من المثقفين (٢٨٠) ، ليستطيع أن يكون له شعبية بينهم . وقد طلب حسين من مكماهون في بداية عهده ، أن يسأله رأيه في المصريين الذين يريد أن يتعرف عليهم ، أو يدعوهم الى مائدته ، ولا يكفي برأى ستورز أو غيره (٢٨١) .

وعندما نقل رونالد جراهام مستشار الداخلية من مصر ، أقام له السلطان حفل وداع والظاهر أن السلطان والذين سفوا معه في الاحتفال وتنظيمه كانوا يتوهمون أنه سيعود نائبا للملك ، كما حدث مع جورست من قبل . وعلق سعد بقوله « أنه تفاسق احتياطي (٢٨٢) » .

(٢٧٨) الأخبار : ١٩١٦/٨/١١ وايضا الدورية نفسها والعدد .

(٢٧٩) الأهرام : ١٩١٦/١١/١٠ .

(*) انظر تعيين حسين كامل .

(٢٨٠) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣١١ .

(٢٨١) منكرات سعد زغلول ، ج ٥ ، ص ١٠٨ .

(٢٨٢) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

وقد عمل مستشار الداخلية الجديد هنز على أن يقطع كل صلة بين السلطان وموظفي الإدارة ، بأن يستقبل الناس في الوزارة ، ويستغل في بيته ، ويكون بابه مفتوحا لكل طارق (٢٨٣) .

وبعد رحيل مكماهون من مصر ، حاول سيسيل تحسين علاقته بالسلطان حسين بواسطة عدلي باشا ، بطريق التلميح وليس بالتصريح فتلطف السلطان وقاوض سيسيل ، وأخبره أن عدلي كان خير وسيط لديه (٢٨٤) .

وبالرغم من كل ذلك فإن استمرار الموظفين لأداء عملهم « الشكلي » نحو السلطان حسين ظل قائما ، وذلك لحرصهم على أن تبدو الأمور طبيعية أمام المضرين فعلى سيسيل المثال يقوم جراحام المستشار الداخلي بزيارة السلطان ساعة كاملة في قصر عابدين (٢٨٥) . ويقابل السلطان كلا من سيسيل المستشار المالي ، ثم شتيهام السكرتير الأول للقومسيونية البريطانية (٢٨٦) .

وعندما يعود سيسيل من انجلترا يقابل السلطان ويعرض عليه نتيجة مهمته (٢٨٧) وكانت حول مشكلة نقص الفحم في البلاد .

وأحيانا كان يمنح السلطان هؤلاء الموظفين الأوسمة ، فينال السير ملكولم مكلريث المستشار القضائي الوشاح الأكبر من وسام النيل (٢٨٨) ويبدو أنه كمحاولة لتحسين العلاقة مع السلطان ،

(٢٨٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٥ .

(٢٨٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ١١٧ .

(٢٧٥) الأهرام : ١٩١٥/٢/٦ .

(٢٨٦) نفسها : ١٩١٥/٢/١٧ .

(٢٨٧) الدورية نفسها : ١٩١٦/٤/١٣ .

(٢٨٨) نفسها : ١٩١٥/٧/٤ .

أو لتحسين صورته أمام شعبه. يخطب في ١٨ - ٨ - ١٩١٨ كل من
المستشار جراهام ، والمستتر « كمرون » القنصل البريطاني في
الاسكندرية عن مصر وسلطانها ، فيشيدوا بالمشاعر الطيبة التي
يحملها البريطانيون في مصر للسلطان حسين ، ويخطب كمرون
مشيدا بالسلطان ، أما جراهام فيرجع السكينة والولاء التي تتمتع
بها مصر الى السلطان حسين ، ويشيد بانخلاصه لبلاده وتشجيعه
للعلم وتأييده أيضا للموظفين البريطانيين في آرائهم ، وأنه لا يتأخر
في ابداء رأيه اذا لم تكن مطابقة لآرائهم ، وأنه كثيرا ما فازت آراؤه
على آرائهم (٢٨٩) .

وعلى الصوم فان المندوب السامي والموظفين البريطانيين في
مصر ، قد استحوذوا على النفوذ من السلطان ، الذي استسلم
تماما لهم في ظل ظروف الحرب ونفوذ السلطة العسكرية الطاغية ،
بالاضافة الى كبر سنه ، وأيضا لأنه جاء على اسنة الحراب
الانجليزية . مما يجعل ولاءه لهؤلاء الذين وضعوه على العرش .

دار المندوب السامي والعلاقة مع السلطان حسين على عهد وينجت :
عندما عين السير فرنسيس ريجنلد وينجت مندوبا ساميا على
مصر في يناير ١٩١٧ ، كان ضمن أسباب تعيينه ، العلاقة السيئة
التي كانت بين السلطان حسين والمندوب السابق والعاملين معه من
الموظفين البريطانيين . وقيل أيضا أن ابعاد مكماهون من مصر ،
كان نتيجة لشكوى السلطان منه ، وإن كان سعد زغلول ونحن
نؤيده في هذا يرفض هذا الرأي ويذكر أن شكوى السلطان لو كانت
قد حصلت بالفعل ، وهو الأمر الذي يستبعد بالفضل ، لما قبلت
من لندن بالاستجابة السريعة على فرض حصولها (٢٩٠) .

(٢٨٩) المقطع : ١٩١٦/٨/١٨ .

(٢٩٠) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١١٧ .

وعلى أية حال فعندما وصل نيا هذا التعيين في ١٢-١٠-١٩١٦ الى علم السلطان حسين حيث كان موجودا في أسوان سر كثيرا من هذا الخبر ، وأرسل الى وينجت رسالة عاجلة يدعوه لمقابلته في أسوان ، من أجل التفاهم على علاقتهما المستقبلية (٢٩١) .

وعند وصول وينجت الى القاهرة ، أرسل اليه السلطان برقية مرحبا به وأعرب عن آمله في مؤازرة المندوب السامي الجديد له وحكومته ، وثقته بكفاءته وقد شكره وينجت على برقيته ، مؤكدا على أن المهمة الصعبة الملقاة على عاتقه سوف يسهل أمرها بمعاونة الجميع له على اختلاف الطبقات ، كما أن إقامته الطويلة في السودان ، وتأييد السلطان له ستسهل مهمته للعمل على خير مصر (٢٩٢) .

وفي ١٩ يناير ١٩١٧ قام وينجت بزيارة رسمية لقصر عابدين . تعتبر المقابلة الأولى بعد التعيين ، حيث استقبل استقبالاً رسمياً ومكثيا كاستقبال مكماهون . وفي هذه الزيارة منحه السلطان حسين الوشاح الأكبر من وسام محمد علي ولقريته الوشاح الأكبر من نيشان الكمال (٢٩٣) . وفي اليوم نفسه قام السلطان حسين برد الزيارة ، حيث ذهب الى قصر الدويارة وقابل وينجت (٢٩٤) .

ومع هذه الروح الودية التي أبدتها السلطان نحو المندوب السامي الجديد الا أن الفترة القصيرة التي قضاها مع « وينجت » ١٠ شهور تدل على أن العلاقة قد استمرت كما كانت على عهد مكماهون ، مع بعض الفروق لاختلاف شخصية وينجت عن مكماهون .

(٢٩١) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٢٩٢) الأهرام : ١٩١٦/١٢/٢٩ .

(٢٩٣) الأهرام : ١٩١٧/١/١٩ وانظر الدورية نفسها : ١٩١٧/١١/١٨ .

(٢٩٤) الدورية نفسها والعدد .

وعزل المستشار المالي د. ادوارد سيسيل ، الذي كان على علاقة سيئة
بالسلطان وحكومته .

فقد بدأ وينجت علاقته بالسلطان يبحث مستقبل السلطنة في
مصر ، وكان من مؤيدي فكرة ضم مصر الى الامبراطورية ، والقاء
السلطنة أصلا .

وتفصيل ذلك أنه بعد مرور سنتين من الحروب وضح لبريطانيا
أهمية موقع مصر كحلقة اتصال في النظام الامبراطوري ، وارتفعت
في لندن أصوات من يؤمنون بفكرة ضم مصر الى الامبراطورية كما
صمت قبرص اليها (٢٩٥) .

والظاهر أن الخارجية البريطانية قد استشارت مندوبيها في
مصر في هذا الأمر الذي رد عليها بقوله « أرسل لكم رفق هذا
مراسلة عن موضوع مستقبل السلطنة في مصر وفي ظني أنها
سوف تكون مفيدة ، ثم ان الخطابات شبه الرسمية التي وصلتني
منكم ومن جراهام ، كانت ذات فائدة قصوى لي في اعداد هذه الآراء
التي يتضمنها المرفق المذكور وقد بحثت مسألة الضم أو الحماية
مع الجنرال كلايتون Clyton وأرسل لكم رفق هذا مسودة مذكرة
وضعتها في هذا الشأن ، والرجل له خبرة طويلة في الشؤون
الحكومية المصرية ، وعلاقته وثيقة بنظام الحماية وأرى أن آراءه
مفيدة » (٢٩٦) .

وقد نصح كلايتون بفكرة ضم مصر لما كشفته للحزب من
أهميتها الخطيرة وما لقناة السويس من أهمية حيوية لصالح
الامبراطورية ، وإن كان قد حذر من خطورة ذلك باستقالة الوزارة

(٢٩٥) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

F.O. 407/183 No. 109 Wingate to Hardinge, July 23, (٢٩٦)

1917.

ثم حدوث اضطرابات داخلية ، ولكنه رغم ذلك انتهى الى تصنيفه على الضم والتخلص من أسرة محمد على نهائيا (٢٩٧) .

ومن هنا عمل وينجت على معرفة رأى السلطان ووزرائه فى أمر العلاقة بين مصر وانجلترا حول نظام الحماية .

وقد كتب المندوب السامى بعد مقابلته مع السلطان ووزرائه الى حكومته حيث قال « ليس لدى أى نوع من الشك فى أن السلطان ووزرائه يرجون بأن يمنح المصريون درجة أكبر من الحكم الذاتى فى بلادهم ، أوسع من تلك الدرجة التى يتمتعون بها حاليا » (٢٩٨) .

وبعد مشاورات بين وينجت والسلطان حسين الذى كان مقتنعا بالمزايا التى تعود على مصر من ضمها الى الامبراطورية ، رأى المندوب السامى أن السياسة الواجب اتخاذها فى مصر لاستمرار مركز الانجليز فيها ولضمان تعاون المصريين هو إلغاء السلطنة وضم مصر ، وأن هذا الوضع سيتؤثر على الشعب ولذلك فمن الضرورى أن يكون الضم بخطوة معينة حتى يقابل بساوية من المصريين (٢٩٩) .

الا أنه قد تغلبت أيضا فكرة أنصار الحماية ، الذين رأوا أن لدى بريطانيا أحد أمرين اما أن تعود بسياساتها الى الوراء أى التمسك بنظام الحماية أو التقدم فى سبيل منح مصر الاستقلال الذاتى بالتدريج (٣٠٠) ، كما أن هناك بعض الاعتبارات الأخرى التى حالت دون فكرة الضم ، وهى الخوف من معاداة الوزارة المصرية

(٢٩٧) د لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢٩٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٩٩) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

(٣٠٠) المرجع نفسه ، ص ٥٦ .

التي تعاونت معهم من جهة ، أو للتغمر السائد بين الفلاحين الذين أصبحوا للمرة الأولى قابلين للهياج من جهة أخرى ، كما أن اللورد كيرزون رفض فكرة ادماج مصر في الامبراطورية البريطانية .

وصرح بأن ذلك أمر غاية في الضعوبة ، يجب أن يؤخذ بشئ من الروية (٣٠١) .

وعلى أية حال فما لبث السلطان حسين أن شنكا من ضغط المستشار الداخلي عليه ، وإراد أن يفصله . إلا أن رشدي باشا رئيس الوزراء اقترح على السلطان بدلا من الشكوى من مسألة شخصية أن يطالبوا طلبات مبدئية فيما يتعلق بوضع مصر بعد الحرب (٣٠٢) .

وبالفعل قام رشدي بعرض مشروع اتفاق بين السلطان والحكومة الانجليزية ويتضمن أن تكون حكومة مصر ملكية مقيدة تحت رئاسة سلطان وراثي ، ووزراء ينتخبهم هو ، ويكون من حقه أن يعطى حق الحكم الذاتي بالتدريج وأن لا يكون له وكلاء في الخارج ولكنه يقبل وكلاء الدول الأجنبية وأن يكون للدولة الحامية الحق في أن تحتل أى نقطة من الديار المصرية (٣٠٣) ، وأن يكون منها سردار الجيش ، والمستشار المالي ، الذي يكون له حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، ولا يصرف شئ من شأنه تنقيص مال الحكومة إلا بأذنه ، ومستشارون في كل وزارة يكون من حقهم الشورى لا التنفيذ ولا تعين الحكومة للوظائف الفنية إلا من

(٣٠١) د لطيفة سالم ، المرجع نفسه والصفحة ١٠٠ .

(٣٠٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٢٠ .

(٣٠٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٦ .

الانجليز ، ولا تنفذ أي قانون لم تصدق عليه الجمعية التشريعية (٢٠٤) .

وهكذا كان هذا المشروع المتواضع كل ما يطلبه السلطان وحكومته فهو يمتدح الحماية ، ويعطى الدولة المحتلة حق احتلال أى بقعة من الأراضي المصرية ، والإبقاء على سلطة المستشار المالي وزملائه المستشارين والسردار !!

كما قام حسين رشدي بعرض مشروع وراثة العرش على سعيد زغلول ، وذكر له أنه لا يجرؤ على أن يعرضه على السلطان الآن خشية تأثره ويتضمن المشروع المذكور . أن السلطة تكون للسلطان الحالي فبكر أنجا له ، فلأخيه فؤاد ، ثم يوسف كمال ، إذا لم يكن للأولين أبناء من الذكور (٣٠٥) .

وعندما تدهورت صحة السلطان حسين في سبتمبر عام ١٩١٧ ، فاتح رئيس الوزراء السير وينجت بهذا الأمر ، فكتب لدولته لأخذ رأيها في المشروع الذي أعده رشدي بأمر السلطان (٣٠٦) .

وبذل السلطان حسين قبل وفاته كل المساعي لحمل ابنه علي قبول العرش ، فكتب خطابات الاسترحام الى ملك إنجلترا وإلى ادوارد جرای ، ولكل من يهتهم الأمر في لندن ، وتدخل رشدي قبي الأمر وتوسل وترجى ، وذلك لأنه كان يكره الأمير فؤاد ولا يريد وراثته للسلطنة على مصر (٣٠٧) .

(٢٠٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢٠٥) المصدر نفسه والجزء ، ٢٢٢ ، ٢٥٦ . انظر أيضا الامرام : ١٠/١٠١٢١ تقرير اللنبى .

(٢٠٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٥٦ .

(٢٠٧) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

وكانت السلطات الحاكمة في مصر والمندوب السامي أميل الى تفضيل الأمير كمال الدين الوريث الشرعي للعرش ، وأبدى وينجت استعداداه الشخصي لحمل الأمير كمال على العبدول عن إيجامه عن العرش (٣٠٨) .

وبعد موافقة الحكومة البريطانية على تعيين كمال ، حساويل المندوب السامي سبرغور الأمير من خلال رئيس الوزراء وعدلى باشا ، فيذكر لحكومته « أنه قد أعطى لهم تعليمات لمعرفة موقف الأمير كمال الدين الحقيقي تجاه العرش ، وقد اقتنع بأن الوسائل والتعليمات التي اتخذت لم تترجم الى أن يبدى استعدادا لتولى العرش » . ويواصل وينجت حديثه « ولم يعد سرا ما اتخذته تجاه ذلك وكانت له فائدة وهي الاقتناع بأن دوائر الوزراء المعنيين تفضل على الأمير فؤاد الأمير كمال الذي لم تكن حكومة صاحب الجلالة تكن له أى تقدير (٣٠٩) .

ويذكر المندوب السامي لحكومته محاولة الوزراء اقناع الأمير كمال بقوله « لقد اجتمع كل من رئيس الوزراء وعدلى باشا كل على حدة مع الأمير ، ولقد قررا أيضا كل على حدة أن الأمير مازال يتخذ الموقف نفسه من قبول عرض العرش ولو قدمت له أى فرصة سيقابلها بكل غطرسة » .

« وأنتى مقتنع بصدق هذا القول ، ولكنى أعد موقف الأمير لحالة نفسية وتركيبته الشخصية وليس لما يدعى من عدائه لشكل الحكومة الحالى » (٣١٠) . وتحت هذه الظروف الحالية فانه خارج المناقشة أن يقم السلطان تنازلا لولده .

(٣٠٨) المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

F.O. 407/183 No. 122 Wingate to Balfour/Sept. 24, (٣٠٩)
1917.

Ibid.

(٣١٠)

ويقول في نهاية برقيته لقد عرضت ما كتبه السير برويت من عرض مناسب للتخلي عن العرش ، ولو حاز على موافقتكم سأسعى لتوقيعها مع أن هذا لن يكون بالشئ اليسير

ورغم المؤثرات والالاحاحات سواء من السلطان أو من الوزراء أو من المندوب السامي نفسه فقد رفض كمال قبول العرش (*) . ويوضح كذلك السير وينجت كيفية مواجهة دار المندوب السامي لمسألة تنازل الأمير كمال بقوله :

كنت طول الوقت على اتصال برشدي باشا وعدلى باشا ، وقد عاونني في المباحثات السير وليم برويت بتقديم النصيحة القانونية (٣١١) .

وقد كان مطلوباً أن يقدم الأمير كمال الدين تنازلاً مكتوباً عن العرش ، وقد تحدثت في ذلك مع رشدي باشا ، قبل أن يصلني خطابكم ، لأنه يمكن إسقاط هذا الموضوع إذا كان سيواجه متاعب كبيرة ، وقد أثار دهشتي أن الأمير قد قدم هذا التنازل دون أي صعوبة ، ولقد كانت الصيغة التي قدمها على قدر كبير من الأهمية ، ولقد لقيت من جانبي اعتراضان .

« أولهما أنها تعتمد على المرسوم الصادر في ١٩ أغسطس ، وثانيهما - أنها يمكن ألا تظهر أن الرسالة تنازل على الإطلاق » (٣١٢) .

F.O., 407/183 No. 125 Wingate to Balfour, Oct., 1917. (٣١١)

1917.

(*) انظر : د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، أسباب رفض كمال للعرش .
F.O. 407/183 No 125 Wingate to Balfour, Oct. 1917. (٣١٢)

« ولقد صاغ السير وليم برونييت تنازلا آخر ولم نجد صعوبة تذكر بأن يقوم رشدي باشا باغرائه على توقيعه ، وهو تنازل بدى فيه انه قد تنازل عن كافة حقوقه باعتباره الابن الوحيد للسلطان الراحل » .

ويعلق وينجت بقوله « ويخدم هذا التنازل أهدافنا حيث أنه تحفظه الذى جاء به لا تكون له قيمة الا بعد توقف السلطان الحالى عن الحكم . وكما سوف ترون فى هذا التنازل فهو موجه الى أبيه غير أن الحالة الصحية لأبيه كانت لا تسمح له بقراءته ، ذلك أن السلطان حسين كان يأمل حتى اللحظة الأخيرة أن يغرى ابنه بتولى عرش مصر من بعده . ومن ثم فقد تقرر أن يتم تقديم هذا الخطاب من الأمير الى السلطان فى اللحظة الأخيرة (٣١٣) .

يتضح من الدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى محاولات اقناع الأمير كمال الدين أو من تدخلها فى كتاب خطاب التنازل ، مدى التدخل فى كل شئون الحكم فى مصر ، واستخدام الوزراء المصريين .

ثانيا : دار المندوب السامى والعلاقة مع السلطان فؤاد :

قبل أن يتقلد أحمد فؤاد عرش السلطنة المصرية ، جرت اتصالات بين وينجت المندوب السامى وكل من رشدي باشا وعللى باشا والسير وليم برونييت الذى سيقدم النصيحة القانونية ويذكر وينجت انها انتهت الى وثائق ثلاثة .

١ - الوثيقة الأولى : وهو خطاب موجه للأمير فؤاد ، ويذكر المندوب السامى ، « أنه ترك لرئيس الوزراء صياغة هذا الخطاب ، فى حين كانت صحة السلطان حسين تتدهور بسرعة ، وذلك خوفا من أن يلجأ الأمير فؤاد الى صعوبات » .

Ibid. (٢١٣)

« ثم تبع ذلك مباحثات مع رشدي باشا وعدلى باشا والسفير
برونيت ، وهى المباحثات التى انتهت الى صياغة تلك المراسلات ،
ولم يكن ثمة صعوبة فى أن يقبل الأمير فؤاد الشروط التى جاءت
فى الخطاب (٣١٤) » .

بالنسبة للخطاب الذى وجهه الملك فؤاد الى رئيس الوزراء
بمناسبة توليه العرش ، أرفق وينجت لوزير خارجيته بمشروع هذا
الخطاب كما صاغه الأخير ، ثم أعاد صياغته بشكل نهائى سير وليم
برونيت . بعد تعديل « طفيف » على حد قوله ، أدخل عليه بعد
مباحثات جرت معه وكل من رشدي وثروت وعدلى (٣١٥) .

نلاحظ مدى حرص كل من المندوب السستامى ومستشار
الحقانية على الإشادة للحكومة البريطانية ، حتى فى الخطاب
المفروض أنه كان سيوجه من سلطان البلاد الى رئيس وزرائه ،
ورفضهم التام فى حدوث أى تطور للمؤسسات النيابية فى مصر
بدليل شطب برونيت هذه النقطة من مشروع خطاب ثروت .

وبالرغم من تلك التدخلات التى أشار إليها وينجت ، فإن
سعد زغلول قال عن هذا التبليغ الذى بعث به وينجت للأمير فؤاد ،
وفيه رد أن الحكومة البريطانية « قد أسفدت لوفاة أخيه السلطان ،
ووجهت إليه هذا السند لكونه من عقبه ، وثق بأنه يحصل على
قاعدة الصداقة التى جرى عليها خلفه ، وأثمرت الخير للبلاد » (٣١٦) ،
بأن عدلى باشا قد أجبره بأن نص البلاغ الصادر من وينجت الى
الأمير فؤاد لم يكن كما ظهر فى الجرائد ، بل كان يشمل أن
الحكومة البريطانية قد اختارت هذا الأمير ليكون سلطانا ، فسعى
عدلى الى تعديله بالنص المنشور ليكون التعيين بحكم الوزارة

F.O. 407/183 No. 125 Wingate to Balfour, 1917. (٣١٤)

Ibid. (٣١٥)

(٣١٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٨٤ .

لا بحكم الانتخاب ، كما أن فؤاد قال انه لا يقبل أن يتعين الا اذا حصل هذا التعديل . وانه رغب أيضا في أن يشتمل الأمر الصادر إلى رشدي باشا على رغبته في توسيع الحكم الذاتي ولكنهم رفضوا (٣١٧) ، ويبدو هذا الكلام حقيقيا لأن نص البلاغ الصادر للسلطان فؤاد ينص على « أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الكوارث المتعين طبقا لوراثة العرش فإن حكومة صاحبي الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي (٣١٨) » .

ولكن يبدو أن موقف السلطان لم يكن حقيقيا لأن المندوب السامي قد ذكر لحكومته أن تلك المباحثات قد دارت بينه وبين برونيت ورشدي وعدلى ، وأنهم قد أعدوا هذه الوثائق ، وأبلغ السلطان وأشير في النص أنه لمجرد التبليغ ولم يعترض فؤاد على شيء الا على أنه أبدى رغبته في اقضاء وزير الاوقاف (*) .

ويكتب وينجت واصفا اجتماعه مع الأمير فؤاد بقوله « كان اجتماعا وديا بكل المعايير وقد شرحت للأمير الأسباب التي جعلتني غير قادر على مفاتحته في الموضوع منذ وقت مبكر ، وقد أعرب عن تفهمي لها وعن شكره للخطوات التي اتبعت للتقليل من آلام السلطان . وقد سلمته الخطاب الذي كان مقروضا أن أعطيه له مع وفاة الملك ، وأخذ نسخة منه كل ذلك لمجرد الابلاغ وليس لادخال أي تعديل على النص . كما أبلغته أنني انتظر وصول تنازل الأمير كمال الدين وفي وقت قريب ، وقد نظر الى هذا التنازل باهتمام شديد لما يؤثر به على وضعه في المستقبل . وقد أدهشني بالقول

(٣١٧) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٨٥ .

(٣١٨) المصدر نفسه والجزء ، والصفحة .

أنه بذل كل جهد مع الأمير ليقبل العرش ، ويبدو من طريقته في قوله هذا أنه صادق (٣١٩) .

وأكثر من ذلك ينبه وينجت السلطان فؤاد ، « بأنه لا ضرورة لأحداث أى تغيرات في الوزارة الحالية ، وأبدي عدم ارتياحه لهذا ثم بعد حديث اعترف أن أحد أعضاء هذه الوزارة لا أخلاق له ، وأنه يرغب في التخلص منه ذلك هو فتحي باشا وزير الأوقاف ، فأبلغه أن الظرف غير مناسب لأى تغيير ويعلق وينجت بأنه ولم يكن فى حاجة الى تنبيه أنه لا يستطيع إبعاد أى وزير من وزرائه دون التباحث معه » (٣٢٠) .

وفي ١٠ أكتوبر توفي السلطان حسين ، وأصبح الأمير أحمد فؤاد سلطانا على البلاد ، حيث ذهب اليه المندوب السامى الذى قرأ عليه الخطاب الذى جاء فيه اعتراف الحكومة البريطانية به كوريث للسلطان الراحل ، وقد علق وينجت على ذلك بقوله « وقد كرر فى هذه المناسبة التأكيدات على إخلاصه ورغبته فى التعاون مع الحكومة البريطانية » السير معايدا فى يد ، وهى عبارة من العبارات العديدة التى قالها فى هذه المناسبة ولا أعتقد أن المشاعر التى أعرب عنها فى هذا اللقاء غير حقيقية » (٣٢١) .

وقد تركت مسألة العرش على أن يبت فيها فى المستقبل مع الحكومة البريطانية (٣٢٢) .

F.O. 407/183 No. 125 Wingate to Balfour Oct. 9, (٣١٩)

Ibid. (٣٢٠)

Ibid. « وانظر أيضا الامرام ١٩١٧/١٠/٩ وعزم فؤاد على (٣٢١)

العمل والإخلاص مع الحكومة البريطانية » .

(٣٢٢) الوقائع المصرية : ١٩١٧/١٠/٩ . والامرام : نفس العدد .

وقد حضر المندوب السامي الحفل الذي أقيم للاحتفال بتنصيب
فؤاد عرش مصر (٣٢٣) .

وعندما أصبح فؤاد سلطانا أكثر من الطلبات الخاصة لنفسه
مما حمل دار المندوب السامي على نقله خصوصا وأن السلطان
حسين كان يبدى كثيرا من التعفف ، وقد طلب أن تشتري له الحكومة
لوتومويلات أخيه وابنة وغير ذلك (٣٢٤) .

وقد أخبر السلطان فؤاد وينجت عن السياسة التي سيتبعها
في التعامل معه ، « بأنه سيعمل على مبدأ الصراحة التامة ، والثقة
الكاملة ، والصدق ، فلا يخفى شيئا يجب ابدائه ، ولا يبدى شيئا
يجب كتمانها ، ولا يشك فيما يقول ولا فيما يعمل ، ولا يقول
إلا حقا ، وله عليه مثل ذلك ، أن لا يعارض فيما تقبله السياسة
الانجليزية العليا ، ولكن لا يمكنه أن يتساهل في الإدارة الداخلية ،
وأن الانجليز في قطب ، والمصريين في قطب آخر ، وأنه يجمع بين
مصالح الطرفين ، وكل موظف لا يحب الرئيس يجب ابعاده وكل
مجتهد يجب أن يوفى نصيبه ، وكل مخالف يحق عليه كلمة عقاب
واقفقت معه على كل ذلك (٣٢٦) » . ومع ذلك فإن الخلاف
مرعان ما سيحدث بينهما . حيث حاول فؤاد أن يجرب سلطته ،
فأراد تغيير سعيد ذو الفقار كبير الأمناء وتعيين أمين باشا يحيى .
فردت الدار بأن هذه الوظيفة سياسية يجب أن يشغلها رجل تدرب
عليها من الصغر والمرشح لها قليل الخبرة (٣٢٦) .

(٢٢٢) مذكرات سعد زغلول جزء ٦ . ص ٢٩٦ وانعم عليه ملك بريطانيا
بتيشان الحمام مثل سلفه .

(٢٢٤) المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ٤٢ .

(٢٢٥) المصدر نفسه ، ج ٩ ، ص ٢٢١ .

(٢٢٦) المصدر والجزء ، ص ٢٩١ .

وكان معنى ذلك أن السلطان قد منع من أبسط حقوقه في اختيار معاونين له في الديوان السلطاني . ويذكر المدير العام لوزارة الخارجية مستر روبرت جريج ، أنه عندما جرى بالسلطان فؤاد تغير الموقف تماما وتم عقد عدد من الاستقبالات ، وبالرغم من ظروف الحرب فإن الدبلوماسيين الأجانب كانوا يرتدون معاطف الفراء بدلا من زيهم العادي . وكان أهم هذه الاستقبالات يوم تولى السلطان وعيد الأضحى والاستقبالات التي عقدت حتى ذلك الوقت كانت :-

١ - ١٨ أكتوبر ١٩١٧ رأس السنة الهجرية والتي حضرتها الهيئة الدبلوماسية وذهب المندوب السامي وهيئته بعد الظهر .

٢ - ٢٦ مارس ١٩١٨ عيد ميلاد السلطان فؤاد ، وعقد استقبال رسمي في قصر عابدين حضرته الهيئة الدبلوماسية ، وقد ذهب المندوب السامي وهيئته الى الاستقبال (٣٢٧) .

ويستطرد مستر جريج فيقول ، في ٢٧ مايو رحل السلطان فؤاد من القاهرة حيث جرى توديعه في محطة القاهرة ، قبل أن يغادر القطر ، وقد حضره عدد كبير من الممثلين الأجانب .

٣ - ٤ يونية ١٩١٨ : استقبال بمناسبة وصوله الى الاسكندرية ولم تكن دار المندوب السامي ممثلة في هذا الاستقبال مما اعتبر عملا غير كريم بالنسبة للسلطان او الممثلين الأجانب الذين كانوا في انتظاره (٣٢٨) .

F.O. 407/183 Enc. in No. 133 Mr. Grey to Mr. Cheetham (٣٢٧)
June, 27, 1919.

Ibid. (٣٢٨)

المندوب السامي ج ١ - ٣٣٧

ومن ثم فقد حيد ميستر جريج للسلطان المناسبات التي يستطيع أن يدعيو فيها المصريين ، وأيضاً لم يسمح له إطلاقاً بأن يكون له حق إجراء اتصال بالممثلين الأجانب حتى ولو كانت مجرد دعوة إلى حفل (*) ١١ .

وقد علق جريج في نهاية حديثه بأن موقف دار المندوب السامي من هذه الاستقبالات مازال غامضاً ، والمندوب السامي لا ينوى حضورها جميعاً وبناء على ذلك فقد حدد أهم الأعياد في رأيه ، عيد الميلاد الملكي والعيد الرئيسي عند المسلمين وهو عيد الأضحى ، وفي الوقت نفسه فإن هناك عيدين للبريطانيين في مصر عيد جلوس الملك في ٦ مايو ، وعيد ميلاد الملك في ٣ يونيو وتعطل الوزارات (٣٢٩) في هاتين المناسبتين .

ويواصل جريج آراءه فيما يجب أن يفعل المندوب السامي مع السلطان في هذه الظروف بقوله : « وأرى أن الإجراء الذي يجب أن يتبع أن يذهب المندوب السامي إلى قصر السلطان في مناسبة عيد ميلاده وعيد الأضحى ، ويرد عظمته على هذه المجاملة في عيد الميلاد الملكي من خلال التعامل مع المندوب السامي ممثل جلالة الملك شخصياً في البلاد » (٣٣٠) .

ويبدو من كل تلك الإجراءات أن الدار خططت بأن يتساوى المندوب السامي مع السلطان حتى في مثل تلك المناسبات التقليدية ، لضمان حرصهم على مظاهر السيطرة .

ومع ذلك حاول السلطان مرة أخرى ، وكانت في مسألة أكبر وهي حق السلطان في اختيار وزرائه ، وهو الموضوع الذي كان

407/183 - Enc. No. 133 Op. Cit.

(٣٢٩)

(*) انظر المندوب السامي وزيراً للخارجية -

Ibid.

(٣٣٠)

قد اثاره قبيل تنصيبه على العرش حيث أبدى رغبته في ابعاد ابراهيم فتحي وزير الأوقاف ، ولكن المندوب السامي رأى تأجيل المسألة (*)

ولكن بعد شهرين من تعيينه أراد تنفيذ رغبته في التمسك بحقه في تعيين الوزراء فطلب رشدي باشا استبعاد أحمد حلمي وزير الزراعة ، وابراهيم فتحي وزير الأوقاف ، وتعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي مجلهما (٣٣١).

وكان واضحا أن طلب ابعاد وزير الزراعة قد استهدف من ورائه ، ان يبدو الأمر وكأنه مطالبة بتغيير وزارى جزئى ، وليس مقصودا به فتحي باشا بالذات (٣٣٢).

ولكن المندوب السامي وبعد مشاورات دقيقة مع سير شتيهام وسير برويت رفض مطلب رئيس الوزراء ، وأخبره أن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تبقى الوزارة على ما هى عليه الى نهاية الحرب ، وأنها راضية عن تعاون العناصر البريطانية والمصرية الذى تجلى فى أعمال لجنة الامتيازات ، ولا ترغب فى أن يتغير التشكيل الحكومى .

وبعد بحث مستفيض مع رشدي باشا ، أوضح فيه وينجت رأيه فى الوزيرين المرشحين لمنصب الوزارة ، وعدم اقتناعه باقصاء الوزيرين المعينين (٣٣٣) .

(*) انظر مقابلة وينجت للامير لؤاد .

(٣٣١) انظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ٤١ ، ٤٣ ، ٤٩ .

(٣٣٢) د يونان لبيب رزقي ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٣٣٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة ١٠ ، ص ٨١ .

حذر رئيس الوزراء وينجت من صعوبة اقناع السلطان فؤاد بتغيير رأيه ، لأن السلطان يحتقر أخلاق فتحي ، ويعتقد أن ادارته على مستوى أخلاقه وأن ليس من المرغوب فيه أن يتعرض السلطان لأي ضغط يستهدف منه سحبها ، فضلا عن ذلك فإن الموضوع يثير مسألة حق السلطان في التخلّص من وزير لا يوافق عليه ، وأن مثل هذا الحق لم يكن أبدا موضع جدل (٣٣٤) . فاجابه وينجت بأن للحكومة البريطانية بموجب الحماية الحق في أن تستشار في شأن جميع التغيرات الوزارية ، سواء كانت متعلقة بفصل الوزراء أو تعيينهم (٣٣٥) .

ولا شك في أن اطلاق وينجت على طلب السلطان بتغيير بعض الوزراء لحكومته « بالحادثة » لدلالة على مفهومهم لمعنى أن يطالب السلطان ووزارته ممارسة حقهم الدستوري في تغيير أو اختيار الوزراء .

وفي اليوم التالي قام وينجت بلقاؤه المرتقب مع السلطان فؤاد ، وقد وصفه بأنه كان يتسم بطابع الشك .

وكانت نقطة الخلاف الرئيسية بينهما ، تمسك السلطان بحقه في فصل وزير لا يوافق عليه ، ودافع وينجت عن بقاء فتحي باشا ووزير الأوقاف بقوله ، انه من الجائز جدا أن تجعل صفات فتحي الأخلاقية من الاحتفاظ به أمرا غير مرغوب فيه ، ولكن لما كانت ادارة وزارته قد وضعت موضع التحقيق فإن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على فصله بدون تحقيق (٣٣٦) .

(٣٣٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها ، ٨١ - ٨٢ .

(٣٣٥) المصدر نفسه الوثيقة نفسها ، ص ٨٣ .

(٣٣٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، الوثيقة نفسها ، ص ٨٤ .

واستمرارا للحديث الذى دار بين السلطان وبينجت ذكر
الآخر أن فؤاد قد هاج وراح يتكلم بأعلى صوته ، ويعود فيؤكد
أن فتحى لابد أن يخرج ، وأن التحقيق فى هذا الشأن عبث .

وأعطى السلطان للمندوب السامى مثلا بفصل اسماعيل
صدقى فى عهد حسين كامل ، فأجابه بأن هذه الحالة ليست موازية
لقضية فتحى ، وكرر عليه بأن حكومته مستعدة للنظر الى وجهات
نظره بعين العطف ، ولكنها من المستحيل أن تتساهل فى النقاط
الخاصة بالمبادئ . وعندئذ ذكر السلطان أنه أعطى عهدا مقدسا ،
بأن يتصرف بولاء تام تجاه الحكومة البريطانية ، وأن هذا الرضى
للاستجابة لرغباته يظهر عدم الثقة بولائه ، وتساءل لماذا لا أتخلص
من وزير لا أثق فيه .

وقد أجابه وينجت بأن أكد له ثقة حكومته فيه كل الثقة ،
ولكن اعتزامه التخلص من وزير دون تحقيق عمل تعسفى ، وغير
دستورى ، وأن إنجلترا ستبظر اليه على هذا الأساس ، ولا سيما
فى البرلمان (٣٣٧) .

وقد طلب السلطان من وينجت أن يبعث ببرقية الى حكومته ،
أبدى فيها أسفه الشديد لرد الحكومة البريطانية بشأن مسألة تغيير
الوزارة ، مما يعنى أن الحكومة البريطانية لا تثق فى سياسته ،
وأنه من المستحيل العمل مع وزير لا يثق فيه ، وأنه قد أبدى هذه
الرغبة من قبل عندما عرض عليه العرش . وأنه لا يستطيع أبدا أن
يعمل مع أناس لا يثق بهم (٣٣٨) .

وقد حاول وينجت حثه على إعادة النظر فى موقفه ، بقوله أن
هذه الرسالة قد تثير المشاكل مع حكومة جلالته ، ولكنه تمسك

(٣٣٧) المصدر نفسه والصفحة .

(٣٣٨) ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٥ الوثيقة نفسها .

برأيه ، وحين وصل الأمر الى حد الأزمة فإنه اقترح استدعاء رشدى باشا فوافقت على الفور (٣٣٩).

وعندما وصل رشدى باشا شرح له السلطان ما حدث بينهما . وقرأ له المندوب الشامى البرقية « الجارحة » حسب تعبيره فيذكر « الحق أن رشدى أدرك الخطر على الفور ، وحث السلطان على سحبها » (٣٤٠).

وبعد مناقشة ثلاثية استقروا على أن تنتهى الأزمة بالصيغة التى اقترحها رشدى وقبلها السلطان وهى : قايلت السلطان بشأن التغيير الوزارى وقال لى أنه شخصيا مستاء كل الاستياء من التعاون مع وزير الأوقاف الحالى « (٣٤١) . ويعلق وينجى لحكومته بأنه « قد تعمد ادخال كلمة « شخصيا » لأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها اتمام الموضوع بدون تحقيق رسمى » .

وعندما سأل السلطان المندوب الشامى بشأن تقاعد حلمى باشا وزير الزراعة ، رد بقوله ان تقاعده سيظل قائما فى الوقت الحاضر (٣٤٢) .

وبعد مناقشات طويلة أمكن التوصل الى حل وسط ، بأن يقوم ثروت باشا « وزير العدل » بمحاولة اقناع فتحى باشا أن السلطان غير متعاطف معه ، وباستحالة استمرار الموقف القائم ، ومن ثم فان عليه تقديم استقالته فى مقابل عدم التشهير به أو اهانه (٣٤٣) .

(٣٣٩) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ، الوثيقة نفسها .

(٣٤٠) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ، الوثيقة نفسها .

(٣٤١) المصدر نفسه والصفحة .

(٣٤٢) المصدر نفسه والصفحة .

(٣٤٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٩٦ و المصدر السابق نفسه

والصفحة .

وقد وافق وينجت على هذا الحل بشرط موافقة فتحى باشا عليه ، وقال « انه لن يتمسك ببقائه فى الوزارة وانه وشتيهام وبرونيت يروا أنهم فى جميع الظروف وبحسب ما تقتضيه اللياقة السياسية وفى ضوء « تعليماتكم » يجب أن يكونوا جسرا يهئ للسلطان ولرئيس الوزراء الخروج من المأزق المستحكمة (٣٤٤) .

ولكن فتحى رفض أن يقدم استقالته قبل أن يرى وينجت الذى أبلغه استحالة استمرار الموقف القائم وموافقته على الحل المقترح (٣٤٥) .

فتقدم ابراهيم فتحى باشا باستقالته فى ١٩ ديسمبر ١٩١٧ (٣٤٦) . وبذلك انتهت الأزمة واستطاع السلطان إبعاد فتحى باشا ، وبالرغم من أن هذا يبدو نجاحا للسلطان فان دار المنسوب السامى وحكومته لم تتمكن من أحداث كافة التغيرات المرجوة الا بما سمحت به حتى أن وينجت فى نهاية تقريره الى حكومته عن الأزمة قد ذكر أن كلا من شتيهام وبرونيت قلما مساعدات كبيرة ، وكان يمكن بدون معرفتهما الوثيقة بأخلاق أشخاص الرواية ، الا تكون النتيجة مرضية الى هذا الحد من وجهة النظر البريطانية (٣٤٧) .

وقد أخبر السلطان سعد زغلول عن هذه المقابلة بأنه قد تحدث مع المنسوب السامى عن حقوقه بالنسبة الى تغيير الوزارة ، وهى المخفوق التى كانت للخديوى وللسلطان حسين ، وأن تمسكه بحقه فى التغيير هو تمسك بخدمة بلاده وليس لمركزه (٣٤٨) .

(٣٤٤) ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٧ .

(٣٤٥) د. يونان لبيب - المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٣٤٦) المرجع نفسه والصفحة .

(٣٤٧) ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٨ .

(٣٤٨) مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ١٣٦ .

وعلى أية حال فإن الأمور التي كان يقررها مجلس الوزراء كانت تعرض على السلطان فؤاد ، بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين دار الحماية وبينهم (٣٤٩) .

وبالنسبة لعلاقة السلطان فؤاد بالمستشارين والموظفين البريطانيين فراجع أنها لم تختلف عن علاقة السلطان السابق ، من اهمال للسلطان والاستئثار بالسلطة . ومن دلائل ذلك أن جريدة كانت تصدر في الاسكندرية رسمت صورة للخديوى اسماعيل مع « محظياته » رسما غير لائق ، فلما علم السلطان بالامر طلب من رئيس الوزراء رشدى باشا عقاب الجريدة المذكورة ، فقرر توقيفها ٣. شهور ولكن هينز مستشار الداخلية عارض فى ذلك ، الامر الذى اغضب السلطان (٣٥٠) .

وكثيرا ما كان فؤاد يشكى من ضغط مستشار الداخلية عليه حتى أنه كان يفكر فى فصله (٣٥١) ، كما سبق الإشارة .

دار المندوب السامى والحكومة المصرية :

ثالثا : العلاقة مع الوزارة :

لعب رئيس الوزراء حسين رشدى دورا ربما لأول مرة فى تاريخ الوزارة المصرية المشاركة فى تقرير مصير مصر قبيل اعلان الحماية ، وقد ساعده على لعب ذلك الدور الظروف التى مرث بها مصر فى تلك الفترة من زوال السلطة الشرعية على البلاد ، الى غياب

(٣٤٩) المصدر نفسه والجزء .

(٣٥٠) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ١٧٥ .

(٣٥١) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢٠ .

الخديوى ، واغلاق الجمعية التشريعية وانتهاء بضعف الحركة الوطنية (٣٥٢) .

وقد انتهر رئيس الوزراء هذا الوضع ، وتقدم فى اواخر اكتوبر ١٩١٤ فى حديث شخصى مع جراهام المستشار الداخلى وحديث رسمى مع شتيهام القائم بعمل المندوب السامى ، مطالبا بان يقرن اعلان الحرب بين بريطانيا وتركيا باعلان اجراء واسع للحكم الذاتى فى مصر ، ولح بان بقاءه فى الوزارة وتعاونهم مع الوجود البريطانى سوف يتقرر بناء على طبيعة هذا الاعلان .

وقال انه ، « يستطيع ان يبقى فى منصبه لاطول فترة ممكنة مادام يحكم برضاء المصريين ، وليس بقهرهم ، وانه يخشى من ان ينمو شعور دينهر موال لتركيا فى حالة عدم الوعد بالحكم الذاتى (٣٥٣) .

ويرسل شتيهام الى حسين رشدى والوزراء يحثهم على الاستمرار فى مناصبهم ، تجنبنا لخطورة الموقف ، فيوافق هؤلاء بشرط ارسال مذكرة رسمية الى رئيس الوزراء تتضمن اعلان القائد العام للجيش البريطانية قيام الحرب ، وتحمل بريطانيا وحدها مسئولية الدفاع عن مصر ، وان تتحمل وحدها ايضا مسئولية الاجراءات الكريهة فى ظل الاحكام العرفية ، وقد رد حسين رشدى بقبوله هو وزملائه الوزراء مسئولية السلطة المدنية (٣٥٤) .

وعلى الرغم من أهمية الدور الذى لعبته الوزارة المصرية فى تلك الفترة ، لم يستطع رشدى باشا تحقيق هدفه فى الحصول

(٣٥٢) انظر : د. يوفان لبيب رزق ، المرجع السابق الدور الذى لعبته وزارة حسين رشدى الاولى فى تلك الفترة ، ص ١٨٥ - ١٨٨ .

F.O. 407/183 No. 29 Cheetham to Grey 30, 1917. Tel. (٣٥٣)
No. 232.

Ibid, No 37 Cheetham to Grey (٣٥٤) انظر اعلان الحماية وثيقة
Niv. 1914.

على « وعد » بالاستقلال الذاتى عند انتهاء الحرب ، وكان كل ما استطاعه أن يحصل فى قرار اعلان الحماية سى ١٦ ديسمبر ١٩١٤ ، « على وعد باغت بسرعته التقدم فى سبيل الحكم الذاتى » ولم يكن هذا « الوعد » يمثل أى ارتباط لدى الانجليز .

وبذلك بدأت الحكومة المصرية عملها تحت ظل الحماية وهي واضحة مستسلمة لظروف الحرب .

ومنذ اللحظة الاولى لوصول أول مندوب سامى فى مصر ، يندفع الوزراء المصريون يشيدون بالنظام الجديد « نظام الحماية » فالرجل الذى وصل هو الرجل المنتدب لوضع أساس البناء الجديد ، الذى تشيد عليه الحكومة المصرية الجديدة ، التى وصفها على كنهها بأنها ذات شخصية مستقلة حيث قال بل الحكومة التى وصفها شتيهام فى بلاغه الى السلطان فى ١٩ ديسمبر بقوله ، « وقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى تحكم البلاد بعد تحريرها » ، وأشاد على بالمندوب الجديد بأنه سيقوم فى هذه البلاد بعمل عظيم ومهمة كبرى نرجو أن تتحقق من ورائها آمال مصر (٣٥٥) .

كما ذكر رئيس الوزراء رشدى باشا أيضا بأن « تعهد بريطانيا العظمى هو خير ضامن لتحقيق آمالنا » (٣٥٦) .

وعلى الرغم من تلك الآمال التى بناها رشدى ، وبعد عدة سنوات وفى عام ١٩١٧ بالتحديد ، مع ظهور بوادر انتصار الحلفاء ، وانحسار خطر الحرب على البلاد ، حاول رشدى تحقيق آماله فتقسم

(٣٥٥) الامرام : ١٩١٥/١/٨ .

(٣٥٦) الدورية نفسها والعدد .

بفكرة مشروع استقلال داني لمصر (*) ، تحدث فيه مع برونيث
مستشار الحقانية .

فما كان من المندوب السامي في لقاء مع رئيس الوزراء سوى
أن رفض مجرد فكرة تقديم مثل هذا المشروع المتواضع بقوله :
« ان حكومة صاحب الجلالة مشغولة تماما في الوقت الحاضر بلجنة
الامتيازات (**) » والتغيرات الكبيرة المنتظرة ، (٣٥٧) .

وقد تنصل رشدي بشدة من اعتزامه تقديم برنامج سياسي
جديد بصورة عاجلة ، وقال أن حديثه مع سير برونيث كان ذا صبغة
شخصية خالصة ، وأنه مهما كانت أمانى مصر الوطنية ، فليس هناك
بالتقطع من يظن أن حكومة جلالتة ستوافق ولو على بحث هذا الموضوع
قبل انتهاء الحرب كما سبق الاشارة (٣٥٨) . وفي الصباح التالي
لهذه المقابلة مباشرة تلقى المندوب السامي من رئيس الوزراء برقية
اعتذار ، وعلق وينجت على ذلك بقوله ، « وحيث أنه تنصل من
برنامج السياسي الذي اثار اليه في محادثته مع برونيث ، فقد
اعتبرت ذلك دليلا على ضعف مسلكه الذي ظل متشبثا به حتى
الآن (٣٥٩) » .

وقد انسحب ما تميزت به العلاقة بين : السلطان حسين
وسلطات الحماية من ود ملحوظ على علاقة الوزارة بالسلطات نفسها .

(*) انظر العلاقة مع السلطان فؤاد .

(**) تشكل لجنة لدراسة الاصلاحات التي يستدعي ادخالها في القوانين
والنظم القضائية والادارية في مصر بعد زوال الامتيازات ، انظر د . عبد الخالق
لاشين - المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٣٥٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ٨١ .

(٣٥٨) المصدر نفسه ، ٨١ - ٨٢ .

(٣٥٩) المصدر نفسه : ٨٢ - ٨٤ .

ذلك أنه كان من الصعب رغم كل شيء أن يتخذ رشدي باشا أو رفاقه
موقفا مخالفا لسلطة الاحتلال ولسلطة القصر في آن واحد (٣٦٠) .

وقد تدخلت دار المندوب السامي في فترة الحماية مثلها مثل فترة
الاحتلال في شئون الحكومة المصرية على امتداد كل تلك الفترة
فتدخلت في تشكيل تلك الوزارات ، كما تدخلت في مسئوليتها عن
تنفيذ القرارات وكان من أول مظاهر الحماية تغيير اسم النظارة
المصرية الى الوزارة المصرية دلالة على قطع كل ارتباط مع الدولة
العثمانية .

ثاني هذه المظاهر إلغاء وزارة الخارجية المصرية ، وتحويل
تبعيتها الى دار المندوب السامي .

وعندما تعين السلطان حسين على العرش في ١٩ ديسمبر ١٩١٤
قبل نصيحة شتيهام ببقاء وزارة حسين رشدي ، ولكن كان لابد من
حدوث تغيير على تلك الوزارة ، نتيجة لما ترتب على إلغاء وزارة
الخارجية ، وللرغبة البريطانية في إبعاد محمد محب باشا وزير
الأوقاف الذي كان مع الخديوى في استنبول .

ومن ثم فقد أجريت التعديلات على الوزارة الرشدية الثانية ،
حسب مشورة دار المندوب السامي ووزارة الخارجية
البريطانية (٣٦١) .

(٣٦٠) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

F.O. 407/183 Cheetham to Grey, No. 316, (٣٦١)

وقد اقترح شتيهام الفانم بعمل المندوب السامي على حكومته ،
تشكيل وزارة جديدة بان يتولى عدلى يكن الذى كان ناظرا للخارجية
وزارة الداخلية ، على اساس ان يتولى رئيس الوزراء وزارة المعارف ،
وبذلك يمكنه التفرغ معظم الوقت لواجباته كرئيس للوزراء فى
الوقت نفسه .

فى حين ينتقل احمد حلمى وزير المعارف الى وزارة الزراعة ،
ويتولى اسماعيل صدقى وزارة الأوقاف على أساس مقدرته على مواجهة
مسائل اصلاح الأوقاف .

وبعد ان أعد نائب المندوب السامي تشكيل الوزارة
الجديدة (*) ، طلب رأى وزير خارجيته فى هذا التشكيل (٣٦٢) .

ثم ذكر شتيهام لحكومته أن كلا من حسين رشدى والأمير حسين
قد تطابقت رغبتهما على ادخال سعد زغلول فى الوزارة توفيراً لغطاء
شعبى مقبول يتقدمون به فى أول وزارة فى ظل الحماية الى الشعب ،
اذ أن مواقف سعد زغلول كوزير ، أو كوكيل منتخب للجمعية
التشريعية تعضد هذا الاختيار (٣٦٣) .

ولكن نائب المندوب السامي لم يوافق على رأيهما فمن وجهة
نظره ان سعد زغلول معارض مشاغب وعلاقته بالخدوي من قبل
معروفة . ومواقفه فى الجمعية التشريعية ، ولأجل كل ذلك فانه
لم يؤيد عودته للوزارة بأية حال فى الظروف الراهنة (٣٦٤) ،

(*) اقترح شتيهام تشكيل الوزارة كالآتى :

رئيس الوزراء والمعارف حسين رشدى .

وزير الحربية والأشغال العامة ، اسماعيل سرى - وزير الزراعة ، احمد

حلمى - وزير المالية يوسف وهبه - وزير الداخلية ، عدلى يكن - وزير العدل ،

عبد الخالق ثروت - وزير الأوقاف ، اسماعيل صدقى .

F.O. 407/183 - No. 78 Cheetham to Grey, Dec. 12, 1914. (٣٦٢)

FO. 407/183 - No 78, Cheetham to Grey Dec. 12. (٣٦٣)

Ibid. (٣٦٤)

ثم علق شتيهام بقوله ، « وان كانت هذه الفكرة لم تعزز بعد » (٣٦٥) .

وقد رد وزير الخارجية على هذه المقترحات ، بأنه ليس من المرغوب فيه أن يكون عدلى وزيرا للداخلية في الظروف الحالية ، لميوله التركية ، ورأى أن يتولى رشدى باشا وزارة الداخلية ورئاسة الوزارة . ويترك المعارف لعدلى يكن ومع ذلك فإنه من الأفضل أن يتولى حشمت باشا بدلا من عدلى يكن وزارة التعليم . وبالنسبة لسعد زغلول فقد أيد جرای رأى شتيهام بقوله « يجب ألا يدخل سعد زغلول الوزارة على وجه التأكيد » (٣٦٦) .

وهكذا فرضت الوزارة الجديدة على السلطان ورئيس وزرائها ، وزفست رغبتهما بتعيين سعد ، وشكلت الوزارة كما اقترحها شتيهام مع وزير خارجيته باستثناء أن حشمت باشا لم يعين فيها .

في أعقاب تشكيل وزارة رشدى الثانية بمشورة دار المنتخب السامى حدثت أزمة نتيجة لاستقالة اسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف فى مايو ١٩١٥ ، وان كانت هذه الاستقالة لم تحدث لأسباب سياسية (*) . إلا أنها أثرت على الوزارة لفترة ، نتيجة ما حدث من خلاف بين رئيس الوزراء والسلطان حسين من جانب ، ودار المنتخب السامى من جانب آخر .

فقد أيد كل من ستورز السكرتير الشرقى ، وادوارد سيسل المستشار المالى ، ترشيح أحمد حشمت باشا وزيرا للأوقاف بدلا

Tbid.

(٣٦٥)

407 - N 79 Grey eathlam Dec. 15.

Ibid. (٣٦٦)

(*) انظر ضفاء محمد شاكر ، اسماعيل صدقى ودوره فى السياسة المصرية ،

من ٣٤ - ٣٥ ومحمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، من ١٧٠ - ١٧١ .

من صدقي باشا ، الا أن كلا من رشدي والسلطان لم يوافقا على هذا الترشيع . وعندما حاول ستورز اقناع السلطان ذكر الأخير كلاما شديدا في ترشيح حشمت ، « ومنه أنه يترقبه من أول عمره وفي جنين أطواره ، ولا يمكن لمثل ستورز أن يعرف مصريا مثله » فاعتذر بهذا وأنهى المناقشة (٣٦٧) .

وقيل أيضا أنه قال « مادمت أنا السلطان لا يمكن أن أرى حشمت في الوزارة » (٣٦٨) . وقد علق سغد على تدخل ستورز في شؤون الوزارة بقوله « ان تدخل مثل ستورز في تعيين الوزراء مع ما فيه من عيوب ، ومع صغر مركزه ، يوضح بجلاء أن مركز الوزارة مخوف بالأخطار » (٣٦٩) .

وقد كان كل من حسين رشدي والسلطان يرغبان في ادخال سعيد الوزارة كما سبق لهم المحاولة عند تشكيل الوزارة ، فعندما استقال صدقي وجدوا في ذلك فرصة لتجديد طلبهما باذخال سعيد وزيرا للأوقاف ، وقد عزم السلطان على مقابلة مكماهون ليوضح له أسباب رفضه لحشمت ، وفي الوقت نفسه كان رئيس الوزراء يجمع المعلومات التي تدين حشمت ليقدمها السلطان للمندوب السامي (٣٧٠) .

كما حاول المستشار المالي اقناع السلطان فذهب المقائه ، فأقنعه برأيه وأنكر سيسل تأييده لحشمت ، وذكر أن سعدا اذا تعين فإنه سيعمل معه بغاية الصراحة (٣٧١) .

(٣٦٧) مذكرات سعد زغلول ، ج ٥ ، ص ٢١ .

(٣٦٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٨ .

(٣٦٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٣٠ .

(٣٧٠) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣٧١) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٣٥ .

وفد كن رشدى باشا يأمل كثيرا فى موافقه مكماهون على
 سعد زغلول ، الذى كتب الى كتشنر فى ١٤ مايو ١٩١٥ ، يستعلم
 منه حول امكان تعيين سعد وزيرا للأوقاف ، وكان المندوب السامى
 ميالا الى هذا الرأى . فكتب يقول أنه على الرغم من ان هناك بعض
 المخاطر فى تعيين سعد فى الوزارة ، « نظرا لشعبيته ومركزه لدى
 الجماهير » ، فان وجوده فى الوزارة يحد من مضايقاته التى يمكن
 أن يسببها وجوده خارج الوزارة ، على أن كلاما من السير ادوارد سيسل
 المستشار المالى ، واسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية
 والبحرية ، ويوسف وهبه باشا وزير المالية ، كتبوا يتشككون فى
 قدرة حسين رشدى باشا على السيطرة على سعد داخل الوزارة
 بناء على خبرتهم السابقة معه (٣٧٢) .

وقد جاء الرد المنتظر من لندن ، برفض النورث كتشنر تعيين
 سعد ولا يرجع ذلك الرفض الى كراهية كتشنر لسعد لمواقفه السابقة
 معه فقط ، بل أيضا لأن شخصية سعد المستقلة كان يمكن أن تسبب
 لهم متاعب هم فى غنى عنها ، الأمر الذى يؤكد ستورز لسعد فى
 مقابلة معه بقوله « انه لما أراد تعيينك وزيرا ، قبل هذه المرة ،
 حصلت معارضة شديدة بأنك تطعن على عميد الاحتلال ، وتعارض
 مشروعاته ، وتثير الخواطر عليه » (٣٧٣) .

وعلى أية حال فقد اجتمع حسين رشدى بالسير مكماهون فى
 دار الحماية لبحث مسألة الوزير الذى سيستقر الرأى عليه ، وكان
 هو ابراهيم فتحى الذى دارت حوله المباحثات ، ثم مضى الى لقاء
 السلطان ، ربما لاجباره بما استقروا عليه ثم اجتمع بزملائه ، وعلى

(٣٧٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٨
 (٣٧٣) مذكرات سعد زغلول ، نفس المصدر والجزء ، ص ٢٥١ .

أثر ذلك أعلن « بوجه شبيه بالرسمي » ، أن إرادة مولانا السلطان اقتضت تعيين مدير العربية وزيرا للأوقاف العمومية (٣٧٤) .

وفي عهد السلطان أحمد فؤاد ، بدأت الأزمة الثانية لوزارة رشدى الثالثة « ١٠ أكتوبر ١٩١٧ - ٩ أبريل ١٩١٩ » ، وكان ذلك حينما رغب السلطان فى التخلص من فتحى باشا وزير الأوقاف ، وأحمد حلمى وزير الزراعة .

فانتهز رئيس الوزراء الفرصة ، وعرض على السلطان ادخال كل من عبد العزيز فهمى ، وسعد زغلول فى محلهم . كما سبق الإشارة .

وقد رحب السلطان بالفكرة ، لأن سعد « سيقوى الوزارة ، وسينفع سياسته » (٣٧٥) .

وطلب من رشدى التحدث مع المندوب السامى فى أمر التغيير المنتظر .

وكان رئيس الوزراء يثق فى موافقة وينجت ، وأخبر سعدا « بأنه لا خوف منه لأنه على غاية الاتحاد معه » (٣٧٦) .

وعندما عرض رشدى على المندوب السامى ، مسألة التغيير الوزارى الذى يريده هو والسلطان ، بعث السير وينجت فى ٩ ديسمبر ١٩١٧ الى وزير خارجيته بىرقية جاء فيها توصية باللوزراء المقترحين .

(٣٧٤) الامام ١٩١٥/٥/٢٠ .

(٣٧٥) مذكرات سعد زغلول ، المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢١٥ .

(٣٧٦) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

« سعد زغلول معروف ترك وزارة محمد سعيد بعد خلاف معه ، وأصبح في عام ١٩١٤ وكيل الجمعية التشريعية ، وشين هجوما عنيفا على الوكالة البريطانية وزملاؤه القدامى ، وهو الآن رجل عجوز وربما يرغب في زيادة دخله ، والواضح أن رشدي باشا يرغب في أن يكون له شخصية قوية في المجلس تدين له بالعرفان أما عبد العزيز فهمي فهو محامي وكان رئيسا لنقابة المحامين وينظر اليه باعتباره وطني معتدل ، ويشتهر بالأمانة ، وإن كان ليست له خبرة إدارية » (٣٧٧) .

واستمر المندوب في عرض القضية على وزير خارجيته ، فعبر عن وجهة نظره رافضا أمر التغيير ، « وأنه لا يعترض على أي من الرجلين لذاتهما غير أنهم سيفقدون صديقين اثنين من معاوني النفوذ البريطاني ويمكن أن يؤدي التغيير إلى تعقيدات في الوزارة » .

وأنه يضع هذا على ضوء التوجيهات الحالية لرئيس الوزراء ، ثم ذكر وينجت حكومته بأن رشدي عندما قبل الحماية فقد اقترح برنامجا طموحا ، يبدو لهم الآن غير عملي وقد عبر رشدي عن آرائه المشابهة في حديث له مع السير برونيت عن بعض التطورات السياسية » (٣٧٨) .

وقد وصف رشدي باشا تدخل الحكومة البريطانية في اختيار الوزراء بأنه أمر سيء ، ثم أنه يجب إقلاق عدد الموظفين البريطانيين ، وأن تقوم الحكومة البريطانية باختيارهم لكفاءتهم الفنية وأن ما تفعله

F.O. 407/183 No. 127. Wingate to Balfour Dec. 9, (٣٧٧)

1917.

Ibid.

(٣٧٨)

أن تزكيتهم تبعاً لكفاءتهم . أما المستشارون فيجب أن يقتصر دورهم على الجانب الفني ، وأن يكونوا تحت رئاسة الوزراء ، وأن كل تلك الأمور يجب أن ترتب بمعاهدة بعد الحرب » (٣٧٩) .

وقد رد المندوب السامي أنه في ضوء تلك الظروف يشعر بصعوبة التوصية بإجراء التغييرات الوزارية المقترحة ، دون إشارة إلى سياستهم في المستقبل بشكل أكثر تحديدا خاصة أن رشدي قد يعتقد أن تطلعاته قد تلقى استجابة في لندن أكثر مما تلقى في القاهرة (٣٨٠) .

ويصر وينجت على رأيه برفض التغيير فيقول لوزير خارجيته ، بو استبعاد فكرة التغييرات الوزارية « لا يرى أهمية لغضب رئيس الوزراء ، وطالما بقي الموقف غير محدد سوف يظل يحاول في نفس الوقت الذي يتنفس زميلاه « ثروت وعدلى » الأعذار له في حالة فشل المحاولات ، ويعتقده أنه لا يمكن أن يقبل أي من مرشحيه ، دون تحذير مشدد بأنهم غير مستعدين لأن يوافقوا على الاستقلال الذاتي الكامل الذي يطلبه ، إذا ما تم تخويله في هذا الأمر وحصل من رئيس الوزراء ومن أي وزراء يختارهم على تأكيدات مقنعة فسوف يكون ميالا لأن يتولى عبد العزيز فهمي أولا منصب وكيل الوزارة قبل أن يلي الوزارة » (٣٨١) .

وجاء رد وزير خارجيته بشأن التغييرات الوزارية ، فانه يفضل حاليًا أن تبقى الوزارة على ما هي عليه حتى نهاية الحرب مادامت أنها تعمل بشكل مرضي وأن تلك التغييرات المقترحة ستسبب

407/183 - No. 127, Op. cit. (٣٧٩)

407/183 - No. 27, Op. cit. (٣٨٠)

Ibid.

(٣٨١)

شكلا من أشكال عدم الاستقرار في الوقت نفسه فإنه متردد في رفض المقترحات المقدمة من السلطان بشكل كامل ، ويرى لفت نظره عن الأثر الذي يمكن أن يحدث من تغيير الوزارة في الدوائر البريطانية والمحلية .

أما إذا استمر في الضغط فقد خول وينجت على أن يوافق على تغيير وزاري واحد ، وإن كان الأمر فيما يتصل بفتحي باشا يتطلب مزيدا من التحقيق وأن يتولى عبد العزيز فهمي أولا منصب وكيل الوزارة (٣٨٢) .

وعندما علم المصريون برفض لندن لمطالبهم اضطربت دوائر الحكومة الوطنية خصوصا في المعية ورئاسة مجلس الوزراء (٣٨٣) .

وخاصة أنه يبدو أن رشدي باشا قد فهم خطأ بأن المندوب السامي موافق على تلك التغييرات (٣٨٤) حتى أنه أخبر سعد زغلول بموافقة وينجت ، وعندما تأخر الإعلان عن التغيير الجديد ، علق سعد زغلول بقوله أنه يخشى أن تكون موافقة وينجت ظاهرية ، ويريد أن يأتى الرفض من لندن ، حتى لا يكون هناك ما يكدر العلاقة بينه وبين السلطان (٣٨٥) .

ومع ذلك فإن ستورز السكرتير الشرقي في مقابلة مع محمد محمود ، أخبره « أن المندوب السامي لا يرى وجها لتغيير وزير »

(٣٨٢) وانظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ .

407/183 No. 28-Balfour to Wingate Dec. 13, 1917.

(٣٨٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

(٣٨٤) انظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢١٥ .

(٣٨٥) انظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ٤٢ .

الأوقاف ، وأن وزير هذه الوزارة عرضة للقليل والقال ، فلا ينبغي تصديق كل ما يقال في حقه » (٣٨٦) .

وعلى أية حال فانه عندما تسلم المندوب السامي قرار الخارجية ، عقد مشاورات مفصلة مع شتيهام وبرونيت بالإضافة الى رشدى ، حيث بحثوا مختلف النقاط بحثا مستفيضاً .

وفى مقابلة وينجت مع رئيس الوزراء ، وخاصة أن دار المندوب السامي قد ربطت ربطا محكما بين مشروع رشدى ، وبين ضم سعد زغاول وعبد العزيز فهمى الى الوزارة (٣٨٧) .

تحدث المندوب السامي عن ادخال سعد وعبد العزيز فهمى انه بالنسبة للأول فانه معروف بأنه شريك مخالف ، كما أن الموقف الذى اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقوه دعت الحكومة البريطانية الى أن تقرر استيعاده من أى اشتراك فى العمل الرسمى فى البلاد ، اذ معنى هذا الاشتراك تشجيع الآمال الوطنية المصرية (٣٨٨) .

وبالنسبة للثانى - فليس لديه من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيرا على الفور (٣٨٩) .

وقد اقترح وينجت على رئيس الوزراء ، حتى يمكن أن يلتقى مع لندن فى منتصف الطريق أن يقوم هو والسلطان بزيارة الى

(٣٨٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ .

(٣٨٧) المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ .

(٣٨٧) د . عبد الخالق لاشين - المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣٨٨) د . بيان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٨٩) المرجع نفسه والصفحة .

لندن بعد الحرب ، وسيكون لوجهات نظرها عندئذ وزن أكبر ،
وانه اى رشدى اذا سحب توصياته فانه سيسهل الموقف على
السلطان (٣٩٠) .

وامام رفض المندوب السامى التام لاقتراحات رشدى ، حاول
الآخر انتزاع اى شئ منه ، فاطهر له اصرار السلطان وتمسكه
التام باخراج فتحى باشا من الوزارة ، وطرح قضية حق السلطان
فى اختيار وزرائه من غير المرغوب فيهم ، وان هذا الحق لم يكن
محل مناقشة فى اى وقت مضى (٣٩١) . وأخيرا وبعد مناقشات
طويلة بين رئيس الوزراء والسلطان من جانب ، والمندوب السامى
من جانب آخر ، ووافق وينجت على تغيير فتحى باشا (٣٩٢) .

ونلاحظ هنا أن موافقة المندوب السامى ، كان متفقا عليها مع
وزير خارجيته الذى أعطاه التصريح بأنه اذا اصر السلطان فليكن
تغييرا وزاريا واحدا ، وهو الأمر الذى حدث ، اى أنهم لم يعطوا
الا ما كان فى اعتزامهم الموافقة عليه .

وانتهت الازمة بأن قام ثروت باشا . بإقناع فتحى باشا أن
السلطان غير متعاطف معه واستحالة استمرار الموقف الحالى ، ومن
ثم فان عليه تقديم استقالته فى مقابل ألا ينشر شئ مما يقصد منه
التشهير به أو اهانتة (٣٩٣) .

ووافق المندوب السامى على هذا الحل ، ورأى أنه مخرج من
موقف لم يعد محتملا ، ولكن رفض فتحى التقدم باستقالته قبل

(٣٩٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨١ .

(٣٩١) د . يونان لبيب رزق - المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٩٢) انظر ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٠ - ٨٨ .

(٣٩٣) المصدر السابق ، ص ٨٦ .

أن يقابل وينجبت الذي ابتغى باستخالة استمرار الموقف القائم ،
وموافقته على الحل المقترح (٣٩٤) .

وبالفعل تقدم وزير الأوقاف باستقالته في ١٩ ديسمبر ،
كما سبق الإشارة ويذكر سعد زغلول أن العامل الحاسم في إخراج
فتحى باشا ، هو اصرار رشدى على الاستقالة ، فوافق الانجليز
على ذلك والزموا فتحى بها خروجاً من المازق ، ولأن السلطان أبى
أن يرأس مجلس الوزراء ، فرأسه رشدى باشا فى الداخلية ، خلافاً
للعادة (٣٩٥) .

وان كنت أرى أن رفض السلطان لبقاء وزير الأوقاف كان هو
الحاسم فى إخراجه وليس نتيجة لموقف رشدى لأنه لم يرد ذكره
فى الوثائق البريطانية بتهديد رشدى بالاستقالة (*) .

كما أن السلطان فؤاد فى مقابلة مع سعد قد أخبره « أنه عندما
اعترضت السلطات البريطانية على أمر التغيير ، حضر رشدى مع
ابراهيم فتحى لمقابلته ، وتركه تحت ، وصعد رشدى بمفرده وطلب
أن يقابل فؤاد فرفض بتاتا وكان مشغلا سيجارة فاستأذن أن يبقى
مع السلطان حتى تنتهى ، لكى يعلم ابراهيم فتحى أنه مكث هذه
المدة فى الدفاع عنه (٣٩٦) .

وعلى أية حال فقد انتهى « الحادث » على حد تعبير وينجت
ولم يبق غير اختيار الوزير الذى يحل محله ، وقد كان لدار المندوب

(٣٩٤) د يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة وايضا المصدر
السابق ، ص ٨٦ .

(٣٩٥) مذكرات سعد زغلول ج ٨ ، ص ٥٨ .
(*) انظر المصدر نفسه والجزء ، ص ٧٢ اخبار السلطان لسعد أن رشدى
قدم له استقالته نتيجة لغضب السلطان عليه لموقفه من الازمة الاخيرة .
(٣٩٦) نفس المصدر والجزء ، ص ٧١ .

السامى أيضا دور فى اختيار وزير الأوقاف الجديد ، اذ ذكر وينجت لحكومته أنه جرى التفكير فى عدة أسماء لملء الفراغ فى وزارة الأوقاف ، وفى النهاية وقع الاختيار على زيور باشا محافظ الاسكندرية والملاحظات المرفقة التى كتبها الكولونيل هوبكنسون والدكتور جرانفيل الذى عمل زيور معها سنوات طويلة تعطى صورة عادلة عن الرجل .

وقد اختير بموافقة اجماعية من جانب زملائه الوزراء (٣٩٧) .
الا أن ذلك لم يمنع أن دار المندوب السامى لم توافق على اختياره ،
الا بعد أن أشاد به الموظفون البريطانيون الذين عملوا معه .
مما أدى الى موافقة المندوب السامى .

وقد علق سعد زغلول على ذلك التعيين بقوله ، وإن رشدى تقابل مع وينجت وأفهمه أن تعيين زيور ليس وافيا بالمرام ، ولكنه أحسن من يمكن اختياره فى هذا الأوان » (٣٩٨) .

وبالنسبة للعلاقة بين الحكومة المصرية وبين المستشارين والموظفين البريطانيين فقد اتضح مدى فرض نفوذهم وسيطرتهم على الحكومة المصرية بل والسلطان أيضا ، سواء فى القوانين التى فرضت على البلاد أو اجراءات الحرب مرورا بتعيين الوزراء - موقف سيسل وستورز من تعيين سعد وزيور للأوقاف بدلا من اسماعيل صدقى فى عام ١٩١٥ ، وموقف كل من شتیهام وبرونيت فى الازمة الوزارية الأخيرة سنة ١٩١٧ والمباحثات المكثفة مع وينجت لمنع كل من سعد وفهمى من دخول الوزارة ، والتخروج لحل هذه الازمة ، فيذكر رشدى لسعد باشا أن برونيت كان ضد تعيينه « بحجة أنه صعب المراس ، قليل التسامح فى خطته السياسية » (٣٩٩) .

(٣٩٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٨ .

(٣٩٨) مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ٦٤ .

(٣٩٩) مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ٥٢ .

كما أنه أيضا رأى في هذا التغيير المطلوب شيئا سياسيا ، لأن رشدى كان قد عرض عليه خطته السياسية « بطريقة حملته أن يقول ، أن هذا التعيين يدل على أن الغرض تنفيذ هذه الخطة » (٤٠٠) .

كما أن برونيث أيضا هو الذى طير برنامج رشدى السياسى الى لندن حينما علمه . وفى المسائل الصغيرة كتعيين عمدة أو التحقيق فى أمر من الأمور لم يكن الوزراء المصريون لهم الحرية المطلقة فى ذلك بل كان لابد من الحصول على موافقة المستشارين البريطانيين .

فى ١٦ نوفمبر ١٩١٦ على سبيل المثال يذكر سعد زغلول أن جراهام مستشار الداخلية ، لم يوافق على تعيين شخص يدعى « محمد حتاتة » كان كل من رئيس الوزراء وسعد زغلول يرجون تعيينه ، بحجة عدم رغبة الأهالى فيه ، وذلك رغم توسط بعض الأعيان والسلطان نفسه الى جراهام حتى أنه قد اقترح وساطة ستورز السكرتير الشرقى ، ولكن رشدى اعتقد أن ذلك سيكون ضارا (٤٠١) .

وفى حديث آخر أيضا جرى بين سعد زغلول ورئيس الوزراء ، حول سلطة المستشارين فى الحكومة المصرية وكيف أن لهم كل الرأى ، نبه سعد رشدى بأنه حينما تعين هينز مستشار الداخلية ، « وكان رشدى مؤيدا لهذا التعيين » (*) . قلت أنك تضعه فى جيبك ، وهو الذى وضعك فى جيبه ، حتى أنك لا تستطيع أن تفعل شيئا فى تعيين عمدة أو فى مسألة محمد باشا محمود (٤٠٢) (**) .

(٤٠٠) المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ٤١ .

(٤٠١) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ١٢٦ - ١٢١ .

(*) انظر المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٤ .

(٤٠٢) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٢٠ .

(**) كان سعد قد تكلم مع رشدى لبحث مسألة فصل محمد دمحمود من

منصبه فى البحيرة ظلما ولم يستطع رئيس الوزراء فعل شيء ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
الاهداء	٧
شكر وتقدير	٩
مقدمة	١١

الفصل الأول

قيام نظام الحماية وإنشاء منصب المندوب السامي	١٠٥
(١٩١٩ - ١٩١٤)	
لماذا التفكير في احلال المندوب السامي محل المعتمد البريطاني	١٢٠
أدوات المندوبين السامين لحكم مصر	١٣٢

الفصل الثاني

تكوين دار المندوب السامي	١٦٥
اولا : تكوين دار المندوب السامي على عهد السير ريجنالد وينجت	١٦٧

١٧٠	• • • جدول بأهم الموظفين على عهد النبي
١٧١	• • • • • ثانيا : هيئة المندوب السامي
١٧٤	• • • • • ثالثا : القسم الشرقى
١٧٥	• • • • • رابعا : ادارة الوكيل التجارى
١٧٦	• • • • • خامسا : السكرتير الخاص
١٧٩	• • • • • موظفون من الحكومة المصرية فى الدار
١٨١	• • • • • حجم العمل
١٨٢	• • • • • مناصب الهيئة
١٨٣	• • • • • الرواتب

الفصل الثالث

٢٣٧	• • • • • دار المندوب السامى خلال الحرب العالمية الأولى
٢٤٤	• • • • • مكماهون والادارة المصرية
٢٥١	• • • • • مكماهون فى القاهرة
٢٥٥	• • • • • مكماهون فى الاسكندرية
٢٥٧	• • • • • مكماهون فى الأقاليم
٢٥٩	• • • • • مكماهون والحرب
٢٦٣	• • • • • رحيل مكماهون عن مصر
٢٦٦	• • • • • ريجنالد وينجت مندوبا ساميا على مصر
٢٧٣	• • • • • علاقة وينجت بالمستشارين والموظفين البريطانيين
٢٧٧	• • • • • المندوب السامى وينجت والمصريون

الموضوع	الصفحة
وينجت فى القاهرة	٢٧٧
وينجت فى الاسكندرية	٢٨٠
وينجت والحرب	٢٨١
دار المندوب السامى وتطورات الحرب	٢٨٣
دار المندوب السامى والجيش المصرى	٢٩٧
دار المندوب السامى والحكومة المصرية	٣٠١
العلاقة مع السلطان حسين	٣٠١
العلاقة مع السلطان فؤاد	٣٣٢
العلاقة مع الوزارة	٣٤٤

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشبواطي - المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجيزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١
لمى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية ،
محسود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة : من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨ ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،
د . علي حسني الخربوطلي ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر :
دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي احمد شلبي ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . علي السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د . احمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ،
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ١ ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،
جمال بدوي ، ١٩٨٨ ، ٧٨٨ /
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ ، امام
التصوف في مصر : الشعرا ، د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بويرين ، ترجمة : د . احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيدين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د . حلمى احمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمسى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة وروية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يوانان ليب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : ولم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧ ،
ترجمه : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د . لطيفه محمد سالم ، ١٩٩١ .
- ٤٨ - انفلاح المصرى بين الحصر القبطى والعصر الاسلامى ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١ .
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢ .
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٣ .
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،
(ابحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الاعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢ .
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢ .
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢ .
- ٥٤ - الاقباط فى مصر فى العصر العثمانى ؛
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢ .
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٢ .
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢ .

- ٥٧ - مصر الاسلامية واهل اللغة ،
 د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
 د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم
 (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
 د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
 عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
 د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
 لمي المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
 تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
 وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم
 رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
 وثائقية ،
 د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
 سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
 د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية ،
 (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس)

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في أبريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - اهل النعمة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد تيلرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - اهل النعمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د . سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشرييني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد كلرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفيو ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
ج ٢ ،
د . سهير أسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الحذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة) ،
أعدھا للنشر د . مصطفى العظمى ، ٢٠٠٢

- ٩٦ - عيد الناصر والحرب العربية اليازية (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكلولوم كبر ، ترجمة : د . عيد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -
الروماني) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد إبراهيم بكر ، أ . د . ابراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضي ، أعدما للنشر : أ . د . عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
د . تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب هير ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمل
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش -
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادر الأمل في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١١ - مصادر الأمل في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح

١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا

١١٦ - أديب أسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد

١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى

١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل

١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس

١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د . محمد عبد الحميد الحناوي

١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش

١٢٣ - السيد أحمد البدوي .
د . سعيد عبد الفتاح عاشور

١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعمان جلال

١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش

١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش

- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى
- ١٢٩ - الدين العام (وأثره فى تطوّر الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المندوب السامى فى مصر ج ١ ،
د . ماجدة محمد حمود

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٦٩٤ / ١٩٩٨

ISBN — 977 — 01 — 6015 — 6